العدد الحادي عشر
السَّنة السادسة ـ المجلد الأول

المُحرَّم ١٤٤٤هـ
يوليو ٢٠٢٢م

eISSN 2785-8499

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

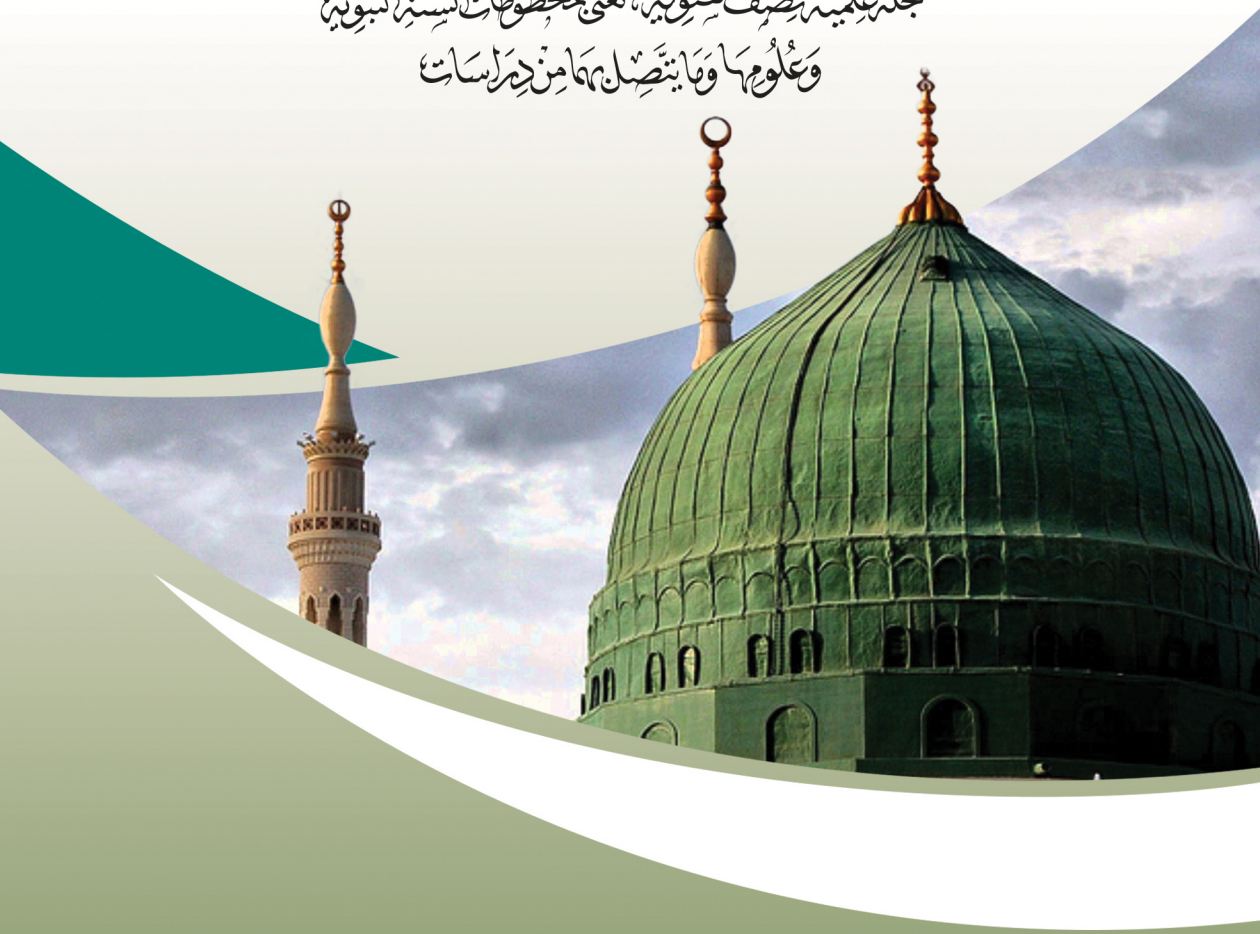

العدد
١١

وقف السنة والتراث النبوي

هدية الاتباع

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

مجلة التراث النبوي

١١

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلة مُحَكَّمة تصدر حاليًا نسخة إلكترونية

ولا تخضع لقوانين المجلات المطبوعة

eISSN 2785-8499

العدد الحادي عشر
السَّنَة السادسة: المجلد الأول

المحرم ١٤٤٤هـ
أغسطس ٢٠٢٢م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

رئيس التحرير
أ.د. محمد بن علي الغامدي

مدير التحرير
د. حماد بن مهدي السلمي

مساعد مدير التحرير
د. محمد بن حسن داود

الهيئة الاستشارية للمجلة
أ.د. أحمد شوقي بنبين (المغرب)
أ.د. بشَّار عواد معروف (العراق)
أ.د. عبد الستار الحلوجي (مصر)
أ.د. فواز بن عقيل الجهني(السعودية)
أ. د. فيصل الحفيان (سوريا)
أ.د. نجم عبد الرحمن خلف (العراق)
أ.د. نظام اليعقوبي (البحرين)

هيئة التحرير
د. عبد الله بن محمد بن منصور
د. عبد السَّلام بن أحمد أبو سمحة
د. عبده بن كدَّاف الكد
د. إبراهيم بن محمد الغامدي
د. نور الدِّين الحميدي
د. عبد المجيد بن عمر الزبيدي
د. وضحة بنت عبد الهادي المري
د. نبيل بن أحمد بلهي
د. سارة بنت مطر العتيبي

وقف السنة والتراث النبوي

قواعد النشر العامَّة في المجلة

١. ألا يكون المقال قد نُشر من قبل في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النَّشْر.

٢. وأن يكون إضافة للتراث النبوي مع مراعاة مجال التخصص بالمجلة.

٣. **مادة النص**: تُقَسَّم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزامًا دقيقًا، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطًا كاملًا، وكذلك ما يشكل من الكلمات، بحيث يُدَقَّق المقال لغويا بشكل جيِّد.

٤. **الهوامش**: يلتزم في تحريرها التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.

٥. **ثَبَتُ المصادر والمراجع**: يراعى في كتابته اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقّق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التي نشر فيه، فَدَارُ النشر، وأخيرًا تاريخ الصدور.

٦. **حجم المقال**: ينبغي أن لا يزيد عن ٢٥ صفحة كبيرة، وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.

٧. **مقاس الصفحة**: أن يكتب المقال على الكمبيوتر برنامج word، بحيث يكون مقاس الصفحة هو A4، بخط Traditional Arabic والهوامش ٢,٥ سم من جميع الجهات، حجم الحرف (١٤) والمسافة بين الأسطر مفرد.

٨. يرفق المحقق أو الباحث كتابًا مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر.

٩. يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.

١٠. **التحكيم**: تخضع المقالات للتقويم من قبل محكمين متخصصين، مع مراعاة السّرية في عملية التحكيم. وإذا رأت المجلة أو المُحَكَّم إجراء تعديلات أساسية، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها، وتنتظر وصولها، فإن تأخرت تأجَّل نشرها.

المُحتَوَيَات

◉ الافتتاحية بقلم رئيس التحرير. ٧

◉ رِوَايةٌ وَدِرَايةٌ: ١١

⊙ «أحاديث نفي العذاب في الآخرة عن المسلم دراسة وتحقيقًا».

أ. عبد الفتاح محمود سرور. ١٣-١١٨

◉ جَرْحٌ وتَعْدِيلٌ: ١١٩

⊙ «تعقبات الحافظ الذهبي علىٰ الإمام ابن حزم الظاهري في ميزان الاعتدال والمغني في الضعفاء وديوان الضعفاء والمتروكين وذيله».

جمع ودراسة د. إبراهيم بن مقبل بن صويلح اللهيبي..... ١٢١-١٨٦

◉ أُصولٌ وضوابطٌ: ١٨٧

⊙ «قواعد التعامل الأمثل مع السنة النبوية فهمًا وتطبيقًا».

د. محمد بسام حجازي..... ١٨٩-٢٣٦

⊙ «عَلَاقةُ اللفظِ بالمنهجِ وأثرُها في تحقيق كتبِ الحديثِ المُسْتَقِرَّةِ».

أ. صلاح فتحي هَلَل. ٢٣٧-٢٧٢

◉ نَقْدٌ: ٢٧٣

⊙ «دراسةٌ نقديَّةٌ تحليليَّةٌ لكتب المُدلِّسين في القَرْنَين الثامن والتاسع».

د. عبد الله بن محمد بن خضر المُقبلي الزّهراني..... ٢٧٥-٣٦٢

◉ نَوادرُ: ٣٦٣

⊙ صحيح ابن حبَّان المسمىٰ «التقاسيم والأنواع» بقلم أحمد محمد شاكر.

تحقيق وتقديم: د. أشرف عبد المقصود. ٣٦٥-٤٢٧

⊙⊙⊙

الافتتاحيّة

بقلم رئيس التحرير

الحمد للَّه الذي جعل من السنة تبيانًا للكتاب، ونورًا يهتدي به أولو الألباب، وبعث إليها من الحفاظ المتقنين، والرواة الصادقين، والنقدة الباصرين، من قام بصادق خدمتها، وحفظ عليها جلال حرمتها، ونفى عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وصانها من إفك المفترين، ودغل الدجالين، فحُفظت على مر العصور، من يد الدثور، وصِينتْ - بعناية اللَّه - من أرباب الفجور، فللَّه مزيدُ الحمد والمِنَّة على ما حفظ من معالم دينه وسُبل رشاده، وعلى صفيِّه وخليله سيدنا محمد بن عبد الله صلواته وسلامه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذا هو العدد الحادي عشر من **(مجلة التراث النبوي)**، وقد سبق أن نوّهنا في مقدمة العدد العاشر أن المجلة حصلت على الاعتماد الدولي (issn) من المركز الدولي للترقيم المعياري للمجلات والدوريات العلمية المحكمة.

والبشائر -بحمد اللَّه- تترى ، ففي هذا العدد نزفّ للقراء الكرام بشرى أخرى ، وهي إدراج المجلة وفهرستها في قاعدة البيانات العربية(معرفة).

وهذه خطواتٌ مباركة للوصول بمجلتكم (مجلة التراث النبوي) إلى

مصاف المجلات الكبار، بيد أن مِن أجلى ما يميزها عن غيرها، تمسكها الثابت بخطها ومجالها الذي نذرت نفسها لخدمته -وهو التراث النبوي الشريف- بالرغم من عمرها الزمني المديد بإذن اللَّه تعالى، كُلُّ ذلك محفّز للباحثين والدارسين للتحكيم والنشر فيها.

والمجلةُ -بإذن اللَّه تعالى- متمسكةٌ بخطّها المتميّز، ومسيرتها الجادة، من حيث الالتزام بهويتها، وعنايتها بانتقاء الموضوعات والتحقيقات التي تُنشر فيها - بعد فرزها وتحكيمها.

وقد اشتمل هذا العدد على الموضوعات الآتية:

⊙ «**أحاديث نفي العذاب في الآخرة عن المسلم دراسة وتحقيقًا**» للأستاذ عبد الفتاح بن محمود سرور.

⊙ «**تعقبات الحافظ الذهبي على الإمام ابن حزم الظاهري في ميزان الاعتدال والمغني في الضعفاء وديوان الضعفاء والمتروكين وذيله**» جمع ودراسة للدكتور إبراهيم بن مقبل بن صويلح اللهيبي.

⊙ «**قواعد التعامل الأمثل مع السنة النبوية فهمًا وتطبيقًا**» للدكتور محمد بسام حجازي.

⊙ «**عَلَاقةُ اللفظِ بالمنهجِ وأثرُها في تحقيق كتبِ الحديثِ المُسْتَقِرَّةِ**» للأستاذ صلاح فتحي هلل.

⊙ «**دراسةٌ نقديَّةٌ تحليليَّةٌ لكتب المُدلِّسين في القَرْنَين الثامن والتاسع**» للدكتور عبد اللَّه بن محمد بن خضر المقبلي الزهراني.

⊙ «**صحيح ابن حبَّان» المسمى «التقاسيم والأنواع**» بقلم أحمد محمد شاكر، تحقيق وتعليق الدكتور أشرف عبد المقصود.

وبعدُ: فإنِّي أهيب بالباحثين والدارسين بالتقدم بأبحاثهم وتحقيقاتهم، لتأخذ مكانها اللائق بها في المجلة تحكيمًا ونشرًا.

وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، والحمد للَّه رب العالمين.

غُرَّة المحرم ١٤٤٤هـ

أ.د. محمد بن علي بن صالح الغامدي

قال عبد الله بن المبارك ﷺ:

«الإسنادُ من الدِّين، ولولا الإسناد لقَال مَنْ شَاء ما شَاء»

رواه مسلم

رِوَايةٌ وَدِرَايةٌ

بابٌ يُعنىٰ بالدِّراسات المُتَّصِلة بتخريج

الأحاديث والكلام عليها رواية ودراية

أحاديثُ نَفْي العَذَاب في الآخرة عن المُسْلِم: دراسةً وتحقيقًا

أ. عبد الفتاح محمود سرور

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.7

ملخص البحث

اختص الله عز وجل الأمة الإسلامية بخصائص كثيرة؛ تكرمة لخاتم الأنبياء ﷺ، فهي أمة مرحومة جعل لها في الدنيا مطهرات للذنوب، وكفارات للمخالفات التي يقترفها المسلم؛ حتى ينفي عنه الخبث، كالابتلاء بالحمى وكافة الأمراض، والمحن التي تصيب الأمة أفرادا وجماعات، حتى إذا ذهب المسلم إلى ربه في الآخرة، ذهب نقيًّا خاليًا من الآثام، فيكون مصيره الجنة، وهذا هو معنى الأحاديث التي سنذكرها في البحث، فمن كُفرت خطاياه في الدنيا بأنواع الابتلاء كان بين حسنتين: إما التطهير، وإما رفع درجته في الجنة. ولا يؤخذ من الأحاديث أن جميع الأمة في الجنة حتى من لم يتطهر في الدنيا، أو أن غيره كما ورد في حديث أبي موسى الصحيح من اليهود والنصارى سيتحمل وزره، فليس هذا مراد الأحاديث؛ لأن الله تعالى قال: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٣٨]، فهذا قانون العدل الإلهي الذي لا يُنقض ولا يتخلف. لذا تناول الباحث الأحاديث التي ورد فيها: أن الأمة مرحومة، وأن عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل، وأن الحمى حظ المؤمن من النار في الآخرة، وأن الأمة في الجنة. وكان من همِّ الباحث إمعانُ النظر في تلك الأحاديث، وتحقيق أسانيدها ومتونها، والكشف عن عللها الخفية حسب أصول الصنعة الحديثية؛ للوصول إلى معرفة صحيحها من سقيمها، وكانت الخلاصة أن هذا الأحاديث لا يثبت منها شيء، سوى الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم عن أبي موسى بلفظ: «لا يموت رجل مسلم إلا أدخل الله مكانه النار، يهوديًّا، أو نصرانيًّا».

الكلمات المفتاحية:

أمتي – نفي – العذاب – مرحومة – اليهود – النصارى– عقوبة

⊙⊙⊙

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد رفع الله قدر هذه الأمة وشرَّفها، واصطفاها على غيرها من الأمم في الدنيا والآخرة، ومثلها في عداد الأمم كالشعرة السوداء في جلد الثور الأبيض[(١)]، ومع ذلك فهي في ذروة الأمم، وهي خيرها وأكرمها كما روى الصحابي الجليل معاوية بن حيدة قال: إِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قَالَ: «أَنْتُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»[(٢)].

قال الزجَّاج: «وأصلُ الخطاب لأصحاب النبيِّ ﷺ، وهو يعم سائر أمته»[(٣)].

وقال الحافظ ابنُ كثير: «وإنما حازت هذه الأمة قصب السبق إلى الخيرات بنبيِّها محمد ﷺ، فإنه أشرفُ خلق الله، وأكرم الرسل على الله، وبعثه الله بشرعٍ كاملٍ عظيم، لم يُعطه نبي قبله، ولا رسول من الرسل، فالعمل على منهاجه وسبيله، يقوم القليل منه ما لا يقوم العمل الكثير من أعمال غيرهم مقامه»[(٤)].

وقد اختَصَّ اللهُ هذه الأمة بخصائص كثيرة من بين الأمم، ومن هذه

---

(١) «صحيح مسلم» (٣٧٦)، (٢٢١).

(٢) رواه أحمد (٢٠٠١٥)، والترمذي (٣٠٠١)، وابن ماجه (٤٢٨٧، ٤٢٨٨)، والحاكم (٦٩٨٧، ٦٩٨٨) عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، معاوية بن حيدة، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن بهز بن حكيم نحو هذا. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) «زاد المسير في علم التفسير» (١/ ٣١٤).

(٤) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٩٤).

الخصائص أنهم الشهداء على الناس يوم القيامة، وهم الآخرون السابقون، والغر المحجلون، وأول من يجوز الصراط، وأول من يدخل الجنة، وهم أكثر أهل الجنة.

ففي الصحيح[١] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالَ فَكَبَّرْنَا. ثُمَّ قَالَ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قَالَ فَكَبَّرْنَا. ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَسَأُخْبِرُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، مَا الْمُسْلِمُونَ فِي الْكُفَّارِ إِلَّا كَشَعْرَةٍ بَيْضَاءَ فِي ثَوْرٍ أَسْوَدَ، أَوْ كَشَعْرَةٍ سَوْدَاءَ فِي ثَوْرٍ أَبْيَضَ».

وقد حقق الله رجاء نبيه ﷺ، وأعطاه فوق ما يرجو، فروى ابْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَهْلُ الجَنَّةِ عِشْرُونَ وَمِئَةُ صَفٍّ؛ ثَمَانُونَ مِنْهَا مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ وَأَرْبَعُونَ مِنْ سَائِرِ الأُمَمِ»[٢].

ومن خصائص هذه الأمة: أنها مرحومة آمنة من العذاب والإهلاك العام؛ لما روى خَبَّاب بْنُ الْأَرَتِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قال: «سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا ثَلَاثَ خِصَالٍ، فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ وَمَنَعَنِي وَاحِدَةً. سَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يُهْلِكَنَا بِمَا أَهْلَكَ بِهِ الْأُمَمَ قَبْلَنَا، فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يُظْهِرَ عَلَيْنَا عَدُوًّا مِنْ غَيْرِنَا، فَأَعْطَانِيهَا، وَسَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يَلْبِسَنَا شِيَعًا، فَمَنَعَنِيهَا»[٣].

---

(١) «صحيح مسلم» (٣٧٦) (٢٢١).

(٢) رواه أحمد (٢٢٩٤٠، ٢٣٠٠٢، ٢٣٠٦١)، والترمذي (٢٥٤٦)، وابن ماجه (٤٢٨٩)، وابن حبَّان (٧٤٥٩، ٧٤٦٠)، والحاكم (٢٧٣، ٢٧٤) عن ابن بريدة، عن أبيه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٣) أخرجه أحمد (٢١٠٥٣)، والترمذي (٢١٧٥) -وقال: هذا حديث حسن صحيح-، والنسائي (٣/ ٢١٦)، وابن حبَّان (٧٢٣٦) من طرق عن الزهري: حدثني عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن عبد الله بن خباب، عن أبيه، به.

وكذلك لا يُهلك الله هذه الأمة بالجدب أو السَّنَة العامة[(١)]، كما جاء في حديث ثَوْبَانَ، عن رَسُول اللهِ ﷺ قَالَ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنَّ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، يَسْتَبِيحُ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوِ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بِأَقْطَارِهَا -أَوْ قَالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا- حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يُهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

فالأمة بلُطْف الله في مأمن من الهلاك، لكن الفرد من هذه الأمة ليس معصومًا من الهلاك والعذاب إذا حاد عن الصراط المستقيم. فلا يجب أن يأمن الظالم والعاصي والمفرط أن يهلكه الله هو بنفسه، أو يخسف به الأرض، أو يبتليه بالأوجاع والطواعين.

ومن سُنة الله في هذه الدنيا أنه كتب الابتلاء على جنس بني آدم، مؤمنهم وكافرهم، مطيعهم وعاصيهم، لكن ما يحصل من العذاب لبعض المؤمنين؛ قد يكون بسبب بعض الذنوب؛ فيكون كفَّارةً لها؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠].

وقد يكون لرفعة الدرجات؛ قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [التغابن: ١١].

وروى أَنَسٌ، عن رَسُول اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الخَيْرَ عَجَّلَ لَهُ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِعَبْدِهِ الشَّرَّ أَمْسَكَ عَنْهُ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُوَافِيَ بِهِ يَوْمَ

(١) مسلم (٢٨٨٩).

القِيَامَةِ»[(١)].

وورد من الأحاديث المُبشِّرة للأمة: «أنَّ الحُمَّى حَظُّ المؤمن من نارِ جهنمَ يومَ القيامةِ»[(٢)].

كما رُويتْ أخبارٌ عن رسول الله ﷺ في نَفْي العذاب عن هذه الأمة في الآخرة، وأن العذاب هو ما يُصاب به المسلم في الدنيا فقط، وأنه مُكفِّرٌ لسيئاته حتى يذهب لربِّه نقيًّا فيكون مصيرُه الجنة، والظاهر أن المراد عدمُ دخوله النار أصلًا، كما ورد في بعض تلك الروايات.

وهذه الأحاديثُ مُعارَضةٌ بروايات كثيرة، تُفيد دخول طائفة من العصاة من هذه الأمة النار؛ وهي من جهة الصناعة الحديثية أصحُّ وأكثرُ، وتشهدُ لها أصولُ الشريعة؛ لذا فهناك إشكالٌ بين تلك الروايات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الروايات في هذا المعنى، بعضُها ظاهره السلامة من العلة القادحة؛ لذا حسَّن أو صحَّح بعضَ هذه الطرق طائفةٌ من المتأخرين من أهل العلم.

ومع ذلك فإن جَمْعًا من العلماء المتقدمين يذهبون إلى تضعيفها، ومع هذا الخلاف فإن الأمر يحتاج إلى دراسة نقدية لأسانيد ومتون تلك الروايات؛ لمعرفة درجتها ومدى صلاحيتها للاحتجاج.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٩٦)، والحاكم (٨٧٩٩) عن يزيد بن أبي حبيب، عن سنان بن سعد الكندي، عن أنس بن مالك، به. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه». وقوله هذا يفيد استغرابًا للإسناد، وهو كذلك؛ لأن سعد بن سنان ويقال: سنان بن سعد الكندي متكلم فيه، والراجح ضعفُه، إلا أن للمتن شواهد يصحُّ بها.

(٢) كما سيأتي في المبحث الثاني.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة الروايات المرفوعة، التي ورد فيها ما يفيد أن الأمة في الجنة، وأن الابتلاء في الدنيا هو عذابُها، ولا يدخل في البحث الآثارُ؛ مثل الموقوفات على الصحابة أو المقاطيع؛ يعني أقوال التابعين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- إجراء دراسة نقدية للأسانيد والطرق الواردة في هذا الموضوع، حسب أصول الصنعة الحديثية لتمييز ما صح منها وما لم يصح.

٢- حَصْر كلام العلماء في الحكم على الأحاديث، وبيان الراجح في ذلك.

٣- النظر في إشكالات معانيها وتحرير الصواب فيها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تأتي أهمية موضوع البحث من كونه يُقرِّر مصير الأمة إما إلى جنة، وإما إلى نار، سواء أَحْسَنَتْ أم أساءتْ، كما ورد في الأحاديث، كونها مرحومة لا عذاب عليها في الآخرة، ممَّا يَخلُق في النفس تساؤلاتٍ حول حقيقة هذا الأمر العظيم.

وكان اختيار هذا الموضوع لأمور، منها:

١- أني لم أطلع على من أفرد هذا الموضوع بالبحث، واعتنى بتمييز روايات الأحاديث الواردة فيه، مع شدة الحاجة إليه حيث يمسُّ جانبًا مهمًّا من حياة الفرد والأمة.

٢- شيوع الاحتجاج ببعض هذه الأحاديث في الكتب؛ اغترارًا بصحتها.

٣ – أن التعلق بهذه الأخبار يورثُ الاتكال والتهاوُنَ في العبادة والإقبال على الله.

منهج العمل في البحث:

اتبعتُ المنهج الاستقرائيَّ التحليليَّ، حيث جمعتُ الروايات من دواوين السنة، ثم نظرتُ فيها سندًا ومتنًا، مميزًا بين صحيحها وضعيفها على طريقة المحدثين.

أما تخريجُ الأحاديث فكان كالتالي:

١ – أخرج الأحاديث من كتب السُّنة على الوفَيَات، بدءًا بالأقدم وفاة.

٢ – الرواة اللذين لا اختلاف فيهم توثيقا أو تضعيفا، أقتصر على قول الحافظ في التقريب إذا كان من رجاله، مع الإحالة على تهذيبه لمن أراد التوسُّع.

٣ – أما المُختلَف فيهم، فأتوسَّع في تراجِمِهم بذِكْر كلام المعدِّلين والمُجرِّحين، ثم أُرجِّح بين تلك الأقوال، وصولًا لدرجة الراوي حسب قواعد العلماء في الجرح والتعديل.

٤ – أَحْكُمُ على الأحاديث صحة وضعفًا مستضيئًا بأحكام النُّقَّاد حسب ما تقتضيه أصولهم وقواعد المحدثين.

خطة البحث:

جعلتُ البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ثم الخاتمة، وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

فأما المقدمة، فهي هـذه، وفيها: التمهيد، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج العمل فيه.

وقد بيَّنتُ في التمهيد معنى هذه الأحاديث، والنظر في إشكال تعارضها مع ما صح وتواتر من الأحاديث الدالة على دخول بعض من هذه الأمة النار؛ جزاءَ ما اقترفوه من معاصٍ وذنوب.

أما مباحث البحث فكانت كالآتي:

المبحث الأول: ما ورد من أن الأمة مرحومة وأن عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل.

المبحث الثاني: ما ورد من أن الحمى حظ المؤمن من النار في الآخرة.

المبحث الثالث: ما ورد من أن الأمة في الجنة.

وأما الخاتمة، فقد ذكرتُ فيها التوصيات وأهمَّ النتائج التي توصلتُ إليها.

والله أسال أن يتقبله مني بقبولٍ حسن، وأن ينفع به كاتبه وقارئه وناشره، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

⊙⊙⊙

تمهيد

قد وردت أحاديث عن رسول الله ﷺ تفيد: أن الأمة مرحومة، وأن عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل، وأن الحمى حظ المؤمن من النار في الآخرة، وأن الأمة في الجنة.

ومنطوق هذه الأحاديث المبشرة بالرحمة في الآخرة للجميع، المفيدة لعدم تعذيب الأمة[١]، أو كونها لا تدخل النار أصلاً، هو في الظاهر يتعارض مع ما صح وتواتر من دخول بعض من هذه الأمة النار؛ جزاءَ ما اقترفوه من معاص وذنوب، حسب ما صح من نصوص لا تقبل الشك، وهذا وجه الإشكال فيها.

ولا شك أن حديث: «إن أمتي أمةٌ مرحومةٌ، ليس عليها في الآخرة حسابٌ ولا عذابٌ»[٢] مشكل؛ لأن مفهومه: أن لا يُعذَّبَ أحدٌ من أمة النبي ﷺ، فيلزمُ أن لا يُعذَّبَ مَنْ قتلَ من المسلمين أعدادًا كثيرة، وسرقَ أموالهم وآذاهم وقذفهم وفعلَ الكبائر كلها، ومعلومٌ أن هذا لم يقل به أحد، وقد جاءت أحاديث بتعذيب الزاني والقاتل بغير الحق والقاذف وغيرهم من أصحاب الكبائر[٣].

قال القاري: «هذا الحديث بظاهره يدلُّ على أن أحدًا منهم لا يُعذَّب في الآخرة، وقد تواترت الأحاديث في أن جماعة هذه الأمة من أهل الكبائر يعذبون في النار، ثم يخرجون إما بالشفاعة، وإما بعَفْوِ الملك الغفار، وهذا منطوقُ

(١) والمقصود أمة الإجابة لا أمة الدَّعْوَة، قال الصنعاني في «افتراق الأمة» (ص٥٦): «لفظ أمتي حيث جاء في كلامه ﷺ لا يُراد به إلا أمة الإجابة غالبًا، كحديث: «أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ»، وحديث: «لا تزالُ طَائِفَةٌ من أُمَّتِي»... وغير ذلكَ مِمَّا لا يُحْصَى، فالأمة في كلامه ﷺ حَيْثُ أُطْلِقَتْ لا تُحْمَلُ إلا على ما تُعُورِفَ منها وعُهِدَ بلفظها ولا تُحْمَلُ على خلافه وإنْ جاء نادِرًا.

(٢) يعني حديث «أمتي هذه أمة مرحومة...»، كما سيأتي تخريجه.

(٣) المفاتيح في شرح المصابيح (٥/ ٣٤٠).

الحديث ومعناه المأخوذ من ألفاظه ومبناه»[١].

وقد أشار إلى هذا الإشكال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر الحديث وأوجُه الاختلاف فيه، فقال: «والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة: أن قومًا يعذبون ثم يخرجون أكثر وأبين»[٢].

ولم يعد البخاري هذه الأحاديث محفوظة، حيث عارضها بتلك الأحاديث الثابتة، فلم ير أن الروايتين من الممكن قبولهما، كعادته وعادة النقاد الأوائل في عدم الجمع بين الروايات، إلا بعد التأكد من صحة الجميع، وإلا فلا ملجئ للتوفيق بين الثابت وما لم يثبت.

ولكن بعض أهل العلم جمع بين تلك الأحاديث، فأجابوا على هذا الإشكال بعدة أجوبة كما سنذكره:

١- قال الحافظ ابن حجر: «هو محمول على معظم الأمة المحمدية؛ لثبوت أحاديث الشفاعة: أن قومًا يُعذَّبون ثم يخرجون من النار ويدخلون الجنة»[٣].

وبنحو ذلك أجاب المناويُّ، قال: هذا بالنظر للغالب؛ للقطع بأنه لا بد من دخول بعضهم النار للتطهير[٤].

والمُلَّا علي قاري قال: ففيه دليلٌ على أن المراد به خواصُّ هذه الأمة، والله تعالى أعلم[٥].

(١) مرقاة المفاتيح (٨/ ٣٣٧٣).

(٢) التاريخ الأوسط (١/ ٣٩٦).

(٣) بذل الماعون (ص ٢١٤).

(٤) فيض القدير (٤/ ٣١٠).

(٥) مرقاة المفاتيح (٨/ ٣٣٧٣).

وقال القاري أيضًا: بل غالبُ عذابهم أنهم مجزيُّون بأعمالهم في الدنيا بالمحن، والأمراض، وأنواع البلايا، كما حقق في قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣][(١)].

- وقال الصنعاني: اعلمْ أن هذه الأحاديث وأمثالها في فَضْل الأمة هي للمجموع من حيث هو، فلا يُنافيه خروجُ أفرادٍ منه، وهذا مثلُ أحاديث: عصمتها عن الضلال؛ فإنه للمجموع لا للأفراد، وبهذا تجتمع الأحاديثُ المُخوِّفة والمُبشِّرة[(٢)].

وهذا جمعٌ حَسَنٌ، ولعله أقربُ تفسيرٍ.

٢- وقال القرطبيُّ: «قال علماؤنا -رحمة الله عليهم-: هذه الأحاديثُ ظاهرها الإطلاقُ والعمومُ، وليس كذلك، وإنما هي في ناس مُذنبين تفضَّل الله تعالى عليهم برحمته ومغفرته، فأعطى كلَّ إنسانٍ منهم فكاكًا من النار من الكفار»[(٣)].

٣- قال المظهر: أراد بهم: من اقتداه ﷺ كما ينبغي، ويحبُّ الله ورسوله، دون من فعل كبيرةً[(٤)].

وهذا معاكسٌ لما ذكره القرطبيُّ.

٤- قوله: (**أمة مرحومة**) أي: جماعة مخصوصة بالرحمة الشاملة، فإن الأمة تُطلَق على الجماعة؛ بل على الواحد المنفرد[(٥)].

---

(١) مرقاة المفاتيح (٨/ ٣٣٧٢).

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير (٣/ ٢٤٠).

(٣) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص٩٠٦).

(٤) المفاتيح في شرح المصابيح (٥/ ٣٤٠).

(٥) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١٧/ ٥٥).

وهذا أيضًا قد يتفق مع ما قبله في كونهم هم أهل الاستقامة، وقد يعني طائفة بعينها كزمنِ الصحابة -رضي الله عنهم- مثلًا.

- أما المقصود من تلك الأحاديث: ففي تفسير حديث الفداء يعني قوله ﷺ: «إذا كان يومُ القيامةِ دفع اللهُ تعالى إلى كل مسلمٍ يهوديًّا أو نصرانيًّا فيقول: هذا فكاكُكَ من النار»[(١)].

فقد تكلَّم البيهقيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في أحاديث الباب، وجَمَع بينها جمعًا حسنًا، لخَّصَه الحافظ[(٢)]: قال: وفي حديث الباب -حديث أبي هريرة في القصاص يوم القيامة بالحسنات والسيئات وما بعده: حديث أبي سعيد في معنى هذا أيضًا- قال ابنُ حجر: دلالة على ضعف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبي موسى... الحديث.

فقد ضعَّفه البيهقيُّ وقال: تفَرَّد به شدَّاد أبو طلحة، والكافر لا يعاقب بذنب غيره؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٣٨].

وقد أخرج مسلم أصلَ الحديث من وجه آخر عن أبي بردة بلفظ: «الفداء»، قال البيهقيُّ: ومع ذلك فضعَّفه البخاري وقال: الحديث في الشفاعة أصح. قال البيهقيُّ: ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في الفداء بعد خروجهم من النار بالشفاعة. وقال غيره: يحتمل أن يكون الفداء مجازًا عما يدل عليه حديث أبي هريرة الآتي... بلفظ: «لا يدخل الجنة أحدٌ إلا أُرِيَ مقعده من النار لو أساء ليزدادَ شكرًا...» الحديث. وفيه: في مقابله: «ليكون عليه حسرةً، فيكون المراد بالفداء: إنزالَ المؤمن في مقعد الكافر من الجنة الذي كان أُعِدَّ له، وإنزالَ الكافر

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) الفتح (١١/ ٣٩٨).

في مقعد المؤمن الذي كان أُعِدَّ له، وقد يُلاحظ في ذلك قولُه تعالى: «وتلك الجنة التي أورثتموها»، وبذلك أجاب النوويُّ[١] تبعًا لغيره».

- وقال البيضاوي نحوه وزاد: وأيضًا لمَّا سبق القسم الإلهي بامتلاء جهنم، كان إملاؤها من الكفار خلاصًا للمؤمنين، ونجاةً لهم من النار، فهم في ذلك للمؤمنين كالفداء والفكاك، وهو في الأصل ما يخلص به الرهن، ويُفَكُّ به.

ولعل تخصيص اليهود والنصارى بالذكر، لاشتهارهما بمَضارَّة المسلمين، ومقابلتهما إياه في تصديق الرسول ﷺ المقتضي لنجاته[٢].

قال النوويُّ: «فيه من التصريح بفداءِ كلِّ مسلمٍ وتعميم الفداء، ولله الحمد»[٣].

أما تفسير العذاب الوارد في تلك الأحاديث:

- فمنهم من فسَّره بما تُبتلَى به هذه الأمة من الاقتتال فيما بينها على ما اقترفوه من الذنوب والبلاء والمحن والنكبات والمصائب، فهذه مكفرة لهذه، فيكون بديلًا عن العذاب في الآخرة[٤].

فلا يعذبون بخسفٍ ولا مسخٍ، كما فُعل بالأمم المتقدمة، وقد وقع ما أخبر به ﷺ فما زالت الفتنة بين الأمة منذ قُتل عثمان... ولم يزل ذلك إلى الآن، وهي أحد المسائل الثلاث التي سألها رسول الله ﷺ ربَّه فأعطاه اثنتين ومنعه الثالثة[٥].

---

(١) شرح النووي على مسلم (١٧/ ٨٥).

(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (٣/ ٣٩٩).

(٣) شرح صحيح مسلم (١٧/ ٨٦).

(٤) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ١٢٩).

(٥) التنوير شرح الجامع الصغير (٢/ ٢٣١).

والمراد أن كثيرًا من الأمة كذلك، وبعضهم عذابهم في الآخرة وفي الدنيا[١].

- وما ورد من أن «الحُمَّى حظُّ المؤمن من النار في الآخرة» فإن ظاهر النصوص يوحي كأن لكل إنسان نصيبًا من النار، فمن أُصيب في دنياه من الحمى أو الفتن أو الزلازل، فهي حظه من عذاب النار... وظاهر الحديث يُشعر أن من أُصيب من المسلمين بالحمى فإنه لا تَمَسُّه النار، وهذه بشارةٌ للمذنبين، بل بشارةٌ لكل مؤمن[٢].

ويُروى عن مجاهد قال: الْحُمَّى حَظُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

قال ابن القيم[٣]: «وهذا لم يُرد به مجاهد تفسيرَ الورود الذي في القرآن، فإن السياق يأبى حملَه على الحُمَّى قطعًا، وإنما مُراده أن الله سبحانه وعد عباده كلهم بورود النار، فالحُمَّى للمؤمن تُكفِّر خطاياه، فيسهل عليه الورود يوم القيامة فينجو منها سريعًا، والله أعلم».

وقال ابن العربي[٤]: «إنما جعلها حظه من النار لما فيها من البرد والحر المُغيِّرَيْنِ لحال الجسم أو أحدهما، وهذه صفة جهنم، وهي تكفر الذنوب فتمنعه من دخول النار».

وقال ابن رجب: «والمعنى -والله أعلم- أن حرارة الحمى في الدُّنْيَا تكفر ذنوب المؤمن، ويطهر بها، حتى يلقى الله بغير ذنب، فيلقاه طاهرًا مطهرًا من الخبث، فيصلح لمجاورته في دار كرامته دار السلام، ولا يحتاج إلى تطهير في

(١) المصدر نفسه (٧/ ٢٢١).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٧/ ٨٥).

(٣) عدة الصابرين (ص: ٨٩).

(٤) عارضة الأحوذي (٨/ ٢٢٧).

كير جهنم غدًا؛ حيث لم يكن فيه خبث يحتاج إلى تطهير، وهذا في حق المؤمن الذي حقق الإيمان، ولم يكن له ذنوب، إلا ما تكفره الحمى وتطهره.

وقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بتكفير الذنوب بالأسقام والأوصاب، وهي كثيرة جدًّا يطول ذكرها.

ثم قال: وإذا كانت الحُمَّى بهذه المثابة، وأنها كفارة للمؤمن وطهارة له من ذنوبه، فهي حظه من النار؛ باعتبار ما سبق ذكره.

فإنه لا يحتاج إلى الطهارة بالنار يوم القيامة، إلا من لقي الله وهو متلطخ بخبث الذنوب. المؤمنون الذين كمل إيمانهم لا يحسون بحر جهنم، ولا يتأذون به عند الورود عليها، فيكون ما أصابهم في الدُّنْيَا من فيح جهنم بالحُمَّى، هو حظهم من النار، فلا يحصل لهم شعور وإحساس بحَرِّ النار، سوى إحساسهم بحر الحُمَّى في الدُّنْيَا»[1].

❊❊❊

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٣٧٤).

المبحث الأول

ما ورد من أن الأمة مرحومة وأن عذابها في الدنيا

الفتن والزلازل والقتل

ورد في هذا المعنى عدة روايات: عن أبي موسى، وعن معقل بن يسار، وعن معاذ بن جبل، وعن ابن عمر، وعن ابن عباس، وعن أنس بن مالك، وعن أبي هريرة رضي الله عنهم.

أولًا: حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه:

وهذا الحديث اختلف في لفظه على خمس روايات:

١- «أمتي أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة، عذابُها في الدنيا الفتنُ والزلازلُ والقتلُ».

٢- «لا يموتُ رجلٌ مسلمٌ إلا أدخَل الله مكانه النار، يهوديًّا، أو نصرانيًّا». لفظ مسلم عن قتادة، وهو اللفظ المحفوظ.

ورُوي بألفاظ نحوه هكذا:

- «إذا كان يومُ القيامة دفع الله -عزَّ وجلَّ- إلى كل مسلم يهوديًّا أو نصرانيًّا، فيقول: هذا فكاكُكَ من النار». لفظ مسلم. عن طلحة بن يحيى.

- «يؤتى كلُّ مؤمنٍ يومَ القيامةِ برَجُلٍ من أهل الشرك، فيُقال: يا مؤمن، هذا فداؤكَ من النار».

- «إذا كان يومُ القيامةِ بُعث إلى كلِّ مؤمنٍ بمَلَكٍ معه كافرٌ، فيقول الملكُ للمؤمن: يا مؤمن! هاكَ هذا الكافر، فهذا فداؤكَ من النار».

وانفرد هذا ببَعْثِ الملكِ، ولا يصح.

٣- «يجيءُ يوم القيامةِ ناسٌ من المسلمين، بذنوبٍ أمثالِ الجبالِ، فيغفرُها الله لهم، ويَضَعُها على اليهود والنصارى». لفظ مسلم عن شداد، وهو شاذ.

وفي هذه الثلاثة قصَّة أبي بردة مع عمر بن عبد العزيز. ومنهم من جمع بين اللفظين السابقين، وأطلقتُ عليهما اختصارًا: (الرحمة والفداء)؛ «أمتي أمة مرحومة»، «هذا فداؤك من النار».

٤- «جعل عذاب هذه الأمة في السَّيف».

٥- «إنَّ عذاب هذه الأمة جُعل في دنياها».

وهذان في إمارة ابن زياد كأنها قصة أخرى.

الكلام على الأحاديث:

*** فأما اللفظ الأول: «أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الْفِتَنُ، وَالزَّلَازِلُ، وَالْقَتْلُ».**

فيرويه المسعودي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى.

أخرجه أبو داود (٤٢٧٨) من طريق كثير بن هشام.

والرُّوياني (٥٠٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٦٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٤٢)، وفي الآداب (٧٢٤) من طريق معاذ بن معاذ،

وأحمد (١٩٦٧٨)، (١٩٧٥٢)، وعبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (٥٣٦)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٤٠٠)، والحاكم (٨٣٧٢) من طريق يزيد بن هارون.

وأحمد (٦٧٨١٩) حدثنا هاشم بن القاسم.

كلهم عن المسعودي، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جَدِّه، أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الْفِتَنُ، وَالزَّلَازِلُ، وَالْقَتْلُ». لفظ أبي داود.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

وقال الحافظ[١]: «أخرجه أبو داود بسندٍ حسن».

قلتُ: المسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، الكوفي، صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط[٢].

ولكن ممن رواه عنه معاذ بن معاذ العنبري، وقد سمع منه قبل اختلاطه[٣].

ثم إنه قد توبع متابعاتٍ قاصرة كما في الطرق الآتية، وقد اختلف في لفظ الحديث: فرواه بعضهم بذِكْر الرحمة: «أمتي أمة مرحومة...». والفداء: «هذا فداؤكَ من النار»، واقتصر البعض الآخر على ذكر الرحمة: «أمتي أمة مرحومة...» فقط.

فأخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٠٧) عن حرملة بن قيس النخعي،

ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٢٢)، وعبد بن حميد في «المنتخب من مسنده» (٥٣٧) من طريق طلحة بن يحيى، -المحفوظ عنه في الفداء-

وأحمد (١٩٦٥٨) من طريق معاوية بن إسحاق[٤].

---

(١) بذل الماعون (ص: ٢١٣).

(٢) التقريب (٣٩١٩). وانظر: الكواكب النيرات لابن الكيال (٣٥).

(٣) انظر: الكواكب النيرات (ص: ٢٩٥)، التهذيب (٦/ ١١٢).

(٤) وفي إسناده مجهول.

وأبو يعلى (٧٢٧٧) من طريق حرملة بن قيس.

والرُّوياني (٤٦٧)، والباغندي في «مسند عمر بن عبد العزيز» (٦٢) من طريق بعض بني طلحة بن عبيد الله[١].

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٧)، والرُّوياني (٤٩٧)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٥٥٠) من طريق أبي القاسم الحمصي((٢)) عن عمرو بن قيس السكوني -بالفداء -والرحمة معًا-،

وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم أسامي شيوخه» (١٦٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٩٢٧) من طريق جعفر بن الحارث أبي الأشهب النخعي[٣] عن عروة بن عبد الله بن قشير الجعفي، عن أبي بكر بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى باللفظين (بالفداء والرحمة معًا).

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٠٥٥) من طريق علي بن مدرك النخعي.

وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٧٤)، وفي «المعجم الصغير» (٥)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٨٩)[٤] من طريق سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي، وعبد الله بن عثمان بن خثيم[٥].

---

(١) وهم مجاهيل.

(٢) لم أجده وهو علة هذا الإسناد.

(٣) تالف.

(٤) بسندٍ واهٍ.

(٥) ورواه: عبد الله بن عثمان بن خثيم عن محمد بن إسحاق عن أبي بردة عن أبيه. وفيه قصة أبي بردة مع عمر بن عبد العزيز، وهذا إسنادٌ مضطرب ومتنٌ منكر؛ فقد رواه ابن خثيم مرة أخرى عن بعض بني طلحة بن عبيد الله. أخرجه الروياني (١/ ٣١٣).

والطبراني في «مسند الشاميين» (٦٦٧) من طريق سليمان بن داود الخولاني[(١)].

والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٩٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٥٥٠) من طريق عمرو بن قيس السكوني.

والبيهقي في «البعث والنشور» (٨٨) من طريق أبي بكر بن أبي بردة.

جميعًا عن أبي بردة الأشعري، عن أبيه.

ولفظُهم جميعًا بالرحمة: «أمتي أمة مرحومة...».

وزاد الفداء: «هذا فداؤكَ من النار»، كلٌّ مِنْ: بعض بني طلحة بن عبيد الله، وعمرو بن قيس السكوني، وعروة بن عبد الله بن قشير، وسالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي، وعمرو بن قيس السكوني، ومعاوية بن إسحاق، وطلحة بن يحيى.

علَّة هذه الطُّرُق:

وقد وهموا في لفظه، فزادوا فيه «أمتي مرحومة...»، بينما الصواب هو ذِكْرُ الفداء: «هذا فداؤكَ من النار» فقط، وخالفَهم قتادة في لفظه، فرواه عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يموت مسلم، إلا أدخل الله -عزَّ وجلَّ- مكانه النارَ يهوديًّا أو نصرانيًّا»، وهو اللفظُ المحفوظ.

وقتادة أحفظُ من مئة مثل المسعودي، وقد تُوبع سعيد على هذا اللفظ كما

(١) عزاه الحافظ ابن حجر للطبراني في «بذل الماعون» (ص ٢١٤). وقال: «رجاله ثقات» كذا قال، والحديث من طريق صدقة بن عبد الله، عن الوضين بن عطاء، حدثني سليمان بن داود. وصدقة هو السمين، وهو ضعيف، وشيخُه سيئ الحفظ، كما في «التقريب».

سيأتي.

فهذا يدلُّ على نَكارة لفظ المسعودي، بغَضِّ النظر عن الراوي عنه، هل هو ممن سمع منه قبل الاختلاط أو بعده؟ فقد وُجد في الرواة عنه أكثر من راوٍ سمع منه هذا بالبصرة، أي قبل اختلاطه! فالعلة في مخالفته للأكثر والأحفظ، فحديثُه هذا شاذٌّ، كما هو معلوم في كتب مصطلح الحديث.

- ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤٦٥)، (٢٤٩٤): بسند صحيح عن الوليد بن مسلم، ثنا ثور بن يزيد عن نصر بن علقمة أن أبا موسى الأشعري كان يقول: إن رسول الله ﷺ بالرحمة: «أمتي أمة مرحومة...».

قلتُ: وهذا ضعيف جدًّا لتدليس الوليد، وجهالة نصر، واضطرابه فرواه هكذا، ورواه مرة أخرى فقال: عن أبي هريرة. بفقرة الرحمة رواه الطبراني (٤٦٦)، (٢٤٩٣)!

- وأخرجه البزار في «المسند - البحر الزخار» (٣٠٩٠)، ومن طريقه القضاعي في «مسند الشهاب» (٩٦٨) عن وكيع بن الجراح، قال: أخبرنا البختري بن المختار، قال: سمعت أبا بكر، وأبا بردة يحدثان عن أبيهما، بالرحمة: «أمتي أمة مرحومة...».

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُرْوَى من حديث أبي بكر بن أبي موسى إلا من رواية البختري بن المختار عنه، وقد روى عن أبي بردة عن أبي موسى من غير وجه.

وقال البخاري[1]: بختري بن المختار، العبدي. سمع أبا بردة، وأبا بكر، ابني أبي موسى. قال لي علي، عن وكيع: كان ثقة. يُخالف في حديثه.

(١) التاريخ الكبير (٢/ ١٣٦).

قلتُ: وقد تفرَّد بذِكْر أبي بكر بن أبي موسى، فالظاهر أنها من بعض مخالفاته.

قال ابن عدي: وبختري هذا ليس له كبير رواية، ولا أعلم له حديثا منكرا[١].

وهو البختري بن أبي البختري -بفتح الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وكسر الراء- واسم أبيه المختار، عبدي بصري صدوق[٢].

قال المزي: فرق في الأصل بين البختري بن أبي البختري والبختري بن المختار، وهُمَا واحدٌ، والحديث الذي أخرجاه لهما واحدٌ، وهو من رواية وكيع عنه، عن أبي بكر بن عمارة بن رويبة.

قلتُ: قد سبقه إلى التفرقة بينهما: البخاري، وابن حبَّان في «الثقات»، فذكر ابن أبي البختري في التابعين، ثم قال في أتباع التابعين: البختري بن المختار كان يخطئ[٣].

*** وأما اللفظ الثاني: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، دَفَعَ اللهُ ﷻ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، فَيَقُولُ: هَذَا فِكَاكُكَ مِنَ النَّارِ».**

وهذا تخريجُه:

أخرجه أحمد (١٩٥٦٠)، (١٩٤٨٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨-٣٩)، ومسلم (٥٠) (٢٧٦٧)، وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٨٦)، وفي «شعب الإيمان» (٣٧١) عن همام، حدثنا قتادة، أن عون بن عتبة، وسعيد بن أبي بردة، حدثاه أنهما شهدا أبا بردة يحدث عمر بن

(١) الكامل (٢/ ٢٣٨).

(٢) التقريب (٦٤١).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٤٢١).

عبدالعزيز، عن أبيه، عن النبي ﷺ فذكره، قال: فاستحلفه عمر بن عبدالعزيز بالله الذي لا إله إلا هو ثلاث مرات، أن أباه حدَّثه عن رسول الله ﷺ قال: فحلف له، قال فلم يحدثني سعيد أنه استحلفه، ولم ينكر على عون قوله.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (٥٠١)، وأحمد (١٩٤٨٥)، وأبو يعلى (٧٢٨١)، والروياني (٤٨٨) عن همام، حدثنا قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري بالمرفوع فقط.

وأخرجه الروياني (٤٨٨)، نا أبو حاتم السجستاني، نا المقرئ، نا همام، عن قتادة، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى موقوفًا.

كذا موقوف! لكن الرفع أصح؛ فقد توبع قتادة على رفعه، تابعه: عبد الرحمن بن سعيد بن أبي بردة:

أخرجه أبو يعلى الموصلي (٧٢٦٧-٧٢٦٨) من طريق عبد الرحمن بن سعيد، عن أبيه سعيد بن أبي بردة، عن أبي بردة قال: وفد إلى عمر، به.

- واختلف على سعيد بن أبي بردة، في لفظه:

فروي بلفظ: «يؤتى كل مؤمن يوم القيامة برجلٍ من أهل الشرك، فيقال: يا مؤمن هذا فداؤكَ من النار».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨)، ومن طريقه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٤٠٠) من طريق يحيى بن زياد بن عبد الرحمن الثقفي،

وأخرجه البزار في «المسند - البحر الزخار» (٣١٠١) من طريق موسى الجهني.

كلاهما عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى، مرفوعًا: فقال فيه:

«من أهل الشرك»، بدل «يهودي أو نصراني». وهو غلط.

أورده العقيلي[١]: في ترجمة يحيى بن زياد بن عبد الرحمن، وقال: قال البخاري: فيه نظر.

ثم قال العقيلي: هذا يروى عن أبي موسى، بأسانيد صالحة من غير هذا الوجه.

وباللفظ الصحيح: أخرجه أحمد (١٩٦٠٠)، وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧)- من طريق بريد بن عبد الله بن أبي بردة،

وأحمد (١٩٦٧٠)، (١٩٦٧٥)، ومسلم (٤٩) (٢٧٦٧)، وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧)-، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٤١)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٨٤)، (٨٥)، وفي «شعب الإيمان» (٣٧٠)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٢٥) من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، دَفَعَ اللهُ ﷻ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، فَيَقُولُ: هَذَا فِكَاكُكَ مِنَ النَّارِ». لفظ مسلم[٢].

ولفظُ أحمد (١٩٦٧٠): «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دُفِعَ إِلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ، فَقَالَ لَهُ: هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ»[٣].

وأخرجه أحمد (١٩٥٦٠)، (١٩٤٨٦)، والبخاري في «التاريخ الكبير»

(١) الضعفاء الكبير (٤/ ٤٠٠).

(٢) تقدم هذا الطريق عن طلحة بن يحيى وزاد في أوله فقرة الرحمة والمحفوظ عنه في الفداء كما هنا.

(٣) قال الخطيب في «الجامع» (٢/ ١٢٥): قال محمد بن عاصم: وسمعتُ أبا أسامة يقول: «هذا خيرٌ من الدنيا وما فيها وإسناده كأنك تنظر إليه». قال النووي: «وقد جاء عن عمر بن عبد العزيز والشافعي رحمهما الله أنهما قالا: هذا الحديث أَرْجَى حديثٍ للمسلمين»، وهو كما قالا». شرح صحيح مسلم (١٧/ ٨٦).

(١/ ٣٨-٣٩)[١]، ومسلم (٥٠) (٢٧٦٧)، وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧)-، والبيهقي في «البعث والنشور» (٨٦)، وفي «شعب الإيمان» (٣٧١) من طريق عون بن عتبة،

وأحمد (١٩٦٥٠)، وأبو يعلى (٧٢٨٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٦٩٩) من طريق محمد بن المنكدر،

وأحمد (١٩٦٥٨) من طريق معاوية بن إسحاق[٢].

وأحمد (٦٥٤١٩)، (١٩٦٥٥)، وعبد بن حميد (٥٤٠)، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» (١/ ٢٧٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٣٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٢٧٧)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٨٧)، والدارقطني في «الصفات» (٣٤)، وغيرهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن عمارة القرشي.

والبزار في «مسنده» -البحر الزخار (٣١٩٨) من طريق الوليد بن عقبة أبي وهب.

والدُّولابي في «الكُنَى والأسماء» (٣/ ١١١٦) من طريق الوليد بن عيسى أبي وهب القرشي[٣].

والبزار (٣١٩٩) من طريق إسماعيل بن أبي خالد.

وحمزة بن محمد الكناني في «جزء البطاقة» (٥) من طريق صديق بن

---

(١) وقال البخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٩): ويروى عن طلحة بن يحيى وعبد الملك بن عمير ومحمد بن إسحاق بن طلحة وعمارة القرشي وسعيد بن أبي بردة وعون وعمرو بن قيس والبختري بن المختار ومعاوية بن إسحاق وليث والوليد بن عيسى أبو وهب عن أبي بردة عن أخيه عن النبي ﷺ.

(٢) تقدم هذا الطريق وزاد في أوله فقرة الرحمة، وفي سنده مجهول.

(٣) قال البخاري: فيه نظر.

موسى، وإسماعيل بن رافع، وأبي الفضل الكوفي.

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٢٠) من طريق صديق بن موسى.

وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧)-، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٣٥٩)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٣٦٣) من طريق عمر بن عبد العزيز.

وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٦٢) من طريق يحيى بن أبي حية.

جميعًا (بريد، وطلحة بن يحيى، وعون بن عبد الله بن عُتبة، ومحمد بن المنكدر، وسعيد بن أبي بردة، وعمارة القرشي، والوليد بن عقبة، وإسماعيل بن أبي خالد، وصديق بن موسى، وإسماعيل بن رافع، وأبي الفضل الكوفي، وعمر، ويحيى بن أبي حية) عن أبي بردة بن موسى، عن أبيه، به.

وقال حمزة بن محمد الكناني[(١)]: وهذا حديث حسن.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٦٣)، (١١٤١)، وأبو عوانة ـ كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧) ـ من طريق فرات بن سليمان قال: قدم أبو بردة بن أبي موسى على سليمان بن عبد الملك في حوائج فقال: سمعتُ أبي يذكر عن رسول الله ﷺ: «إذا جمع الله -عزَّ وجلَّ- الأولين والآخرين في صعيدٍ واحدٍ قال: يُنادي منادٍ من السماء... فقَصَّ الحديث قال: فيتجَلَّى لهم، فقال له عمر بن عبد العزيز: الله الذي لا إله إلا هو أَسَمِعْتَ هذا الحديثَ من أبيكَ يَذكُرُه عن رسول الله ﷺ؟ قال: إي والله الذي لا إله إلا هو، لقد سمعتُ أبي يَذكُرُه عن النبي ﷺ غير مرة ولا مرتين ولا ثلاثة. فقال له عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما سمعتُ في الإسلام حديثًا هو أَحَبُّ إليَّ منه».

(١) جزء البطاقة (ص: ٤١).

لكنهم لم يسوقوا الحديث، وهو حديثُ الباب، إنما اقتصروا على موضع الحاجة منه.

- وورد بلَفْظ: «إذا كان يومُ القيامةِ بُعِثَ إلى كلِّ مؤمنٍ بمَلَكٍ معه كافرٌ، فيقولُ المَلَكُ للمؤمن: يا مؤمن! هاك هذا الكافر، فهذا فداؤكَ من النار».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط»[(١)]، وفي «مسند الشاميين» (٢٥٥٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٨٧)، وابن عساكر (٦٥/ ١٩٨) من طريق يحيى بن صالح الوحاظي قال: نا سعيد بن يزيد بن ذي عصوان، عن عبد الملك بن عمير، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ، به.

ولفظُ الطبراني في «مسند الشاميين»: «إذا كان يومُ القيامةِ بَعَثَ الله -عزَّ وجلَّ- إلى كلِّ مؤمنٍ مَلَكًا...». وهو إحدى روايتين عند البيهقي. واقتصر ابن عساكر على الشطر الثاني منه، وأخرج الشطر الثاني أيضًا من طرق أخرى عن الوحاظي، به.

قلتُ: وهذا منكر، فقد روى الحديث جمع كبير من طرق الثقات العالية عن أبي بردة، فلم يذكروا قصة هذا المَلَك! ولعل العلة من يزيد بن ذي عصوان، فقد ذكره ابنُ حبَّان في «الثقات»، وقال: رُبَّمَا أخطأ، فهذا جرح، وإلا من عبد الملك فإنه مخلط ومُدَلِّس أيضًا!

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الملك إلا سعيد بن يزيد، ولا عن سعيد بن يزيد إلا يحيى بن صالح الوحاظي».

قال ابنُ عساكر: قال ابن شاهين: تفرد بهذا الحديث يزيد بن سعيد عن عبد الملك وهو حديث غريب من هذا الوجه، ويزيد هذا من أهل الشام ثقة.

قلتُ: سعيد بن يزيد بن ذي عصوان [كذا]، وهو مقلوبٌ، صوابه يزيد بن

سعيد بن ذي عصوان، كما ذكروا في ترجمته: يزيد بن سعيد بن ذي عصوان، ويقال: بن عصوان العنسي ويقال: السكسكي الشامي الداراني: ذكره أبو عليٍّ في «تاريخ داريا» لكنه قلبه فقال: سعيد بن يزيد، وهو وَهْمٌ، روى عن: يزيد بن عطاء ومكحول ومدلج بن المقدام وعتبة بن أبي حكيم ونافع وعبد الملك بن عمير. روى عنه: إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم وجماعة.

قال ابن شاهين في «الأفراد» -بعد إيراد حديث من طريقه- تفرد به وكان ثقة. قلتُ: وأخرج له الحاكم في «المستدرك»، وذكره ابن سميع في الطبقة الخامسة من أهل حمص، وذكره ابنُ حبَّان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ.

وأشار ابن عساكر إلى هذا القلب فقال[1]: يزيد بن سعيد بن ذي عصوان، ويقال عصوان العنسي، ويقال السكسكي الداراني، ذكره أبو عليٍّ عبد الجبار بن مهنى في تاريخ داريا، وذكر فيه أن ولده كانوا بداريا إلى وقتِ ذِكْرِه، إلا أنه قلبه فجعله سعيد بن يزيد بن ذي عصوان، وساقَ له حديثًا عن يحيى بن صالح عنه، وسمَّاه في الحديث أيضًا سعيد بن يزيد، ووَهِمَ في ذلك، والصوابُ ما ذكرنا[2].

*** وأما اللفظ الثالث: «يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِذُنُوبٍ أَمْثَالِ الْجِبَالِ، فَيَغْفِرُهَا اللهُ لَهُمْ وَيَضَعُهَا عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى» -فِيمَا أَحْسِبُ أَنَا-.**

وهذا تخريجُه:

ذكره مسلم رَحِمَهُ اللهُ في الشواهد (٢٧٦٧) (٥١)، وأبو عوانة -كما في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٩٧) من طريق حرمي بن عمارة، قال: حدثنا شداد أبو طلحة

(١) تاريخ دمشق (٦٥/ ١٩٨).

(٢) انظر ترجمته: في تاريخ داريا (ص: ٩٧)، وسماه سعيد بن يزيد بن ذي عصوان، والتاريخ الكبير (٨/ ٣٣٨)، والثقات لابن حبَّان (٧/ ٦٢٤)، والجرح والتعديل (٩/ ٢٦٧)، تعجيل المنفعة (١/ ٤٥٠) كلهم ذكروه في يزيد بن سعيد بن ذي عصوان.

الراسبي، عن غيلان بن جرير، عن أبي بردة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به. قال أبو روح -هو حرمي بن عمارة-: لا أدري ممن الشك، قال أبو بردة: فحدثتُ به عمر بن عبد العزيز فقال: أبوكَ حدَّثكَ هذا عن النبي ﷺ؟ قلتُ: نعم.

قلتُ: وهي رواية منكرة، وقد خالف شداد أبو طلحة الراسبي الجميع في لفظه، وهو سيء الحفظ، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يُخطئ».

وبه أعَلَّه البيهقي، فقال[(١)]: «فهذا حديثٌ شَكَّ فيه بعضُ رواته، وشداد أبو طلحة ممن تكلم أهلُ العلم بالحديث فيه، وإنْ كان مسلم استشهد به في كتابه؛ فليس هو ممن يقبل منه ما يخالف فيه، والذين خالفوه في لفظ الحديث عدد، وهو واحد، وكل واحد ممن خالفه أحفظُ منه، فلا معنى للاشتغال بتأويل ما رواه، مع خلاف ظاهر ما رواه الأصول الصحيحة الممهدة في ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٣٨]، والله أعلم».

قلتُ: وهو بهذا اللفظ منكر، وقد ضعَّفه الذهبي[(٢)] فقال: شداد له مناكير. وابنُ حجر[(٣)]، ونَقل عن البيهقيِّ تضعيفَه.

*** وأما اللفظ الرابع: «إِنَّ عَذَابَ هَذِهِ الْأُمَّةِ جُعِلَ فِي دُنْيَاهَا».**

وهذا تخريجُه:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨ -٣٩)، وفي «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٩) وعبد الله بن أحمد في «العلل» (٥٨٧٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ١٠٧)، والطحاوي في «شرح مُشكِل الآثار»

(١) شعب الإيمان (١/ ٥٨٣).

(٢) تلخيص المستدرك (٤/ ٣٨٤).

(٣) الفتح (١١/ ٤٠٥).

(١/ ٢٤٤)، والحاكم (١٥٦)، (٧٦٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٠٨)، وفي «تاريخ أصبهان» (١/ ٩٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٩٣، ٩٣٦١)، والقضاعي (١٠٠٠)، والخطيب (٤/ ٢٠٥)، ومن طريقه ابن عساكر (٥/ ٢٤٦) من طرق عن أبي بكر بن عياش: ثنا أبو حصين عن أبي بردة قال: كنتُ جالسًا عند عبيد الله بن زياد فأتي برؤوس الخوارج كلما جاء رأسٌ قلتُ: إلى النار، فقال عبد الله بن يزيد الأنصاري: أوَلَا تعلم يا ابن أخي أني سمعتُ رسول الله ﷺ، به.

ولفظُ الحاكم (٧٦٥٠): «عَذَابُ هَذِهِ الْأُمَّةِ جُعِلَ بِأَيْدِيهَا فِي دُنْيَاهَا».

ولفظُ «حلية الأولياء»: «إِنَّ اللهَ جَعَلَ عَذَابَ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الدُّنْيَا الْقَتْلَ».

ولفظُ «أخبار أصبهان»: «إِنَّ عَذَابَ هَذِهِ الْأُمَّةِ جُعِلَ فِي أَوَّلِهَا».

وقال الحاكم في الموضع الأول: هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين، ولا أعلم له علَّة، ولم يُخرِّجاه، وله شاهدٌ صحيح.

قلتُ: قولُه «على شرط الشيخين» فيه نظر؛ لأن أبا بكر بن عياش إنما أخرج له مسلم في مقدمة صحيحه، ولم يُخَرِّجْ له في أصل الصحيح.

وقولُه: «لا أعلم له علَّة»؛ فإن الإمام أحمد وأبا حاتم قد أعَلَّاه، كما سيأتي.

وقال الحاكم في الموضع الثاني: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إنما أخرج مسلم وحده حديث طلحة بن يحيى، عن أبي بردة، عن أبي موسى: أمتي أمة مرحومة.

قلتُ: وهذا وَهْمٌ، فلم يردْ هذا اللفظ عند مسلم كما سبق.

وقال أبو نعيم في «حلية الأولياء»: غريب تفرد به أبو بكر عن أبي حصين.

- وتوبع أبو حصين عليه، تابعه الحسن بن الحكم النخعي عن أبي بردة قال: سمعتُ عبد الله بن يزيد يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ، به.

أخرجه ابنُ حبَّان في «المجروحين» (١/ ٢٣٣)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧١٦٤)، وفي الصغير (٨٩٣)، والحاكم (١٥٧) من طرق عن عثمان بن أبي شيبة، ثنا يحيى بن زكريا بن إبراهيم بن سويد النخعي، ثنا الحسن بن الحكم النخعي، به.

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن الحكم إلا يحيى بن زكريا بن إبراهيم بن سويد، تفرَّد به عثمان بن أبي شيبة».

وقال الهيثمي[١] بعد أن عزاه للطبراني: «ورجاله ثقات».

قلتُ: فيه الحسن بن الحكم النخعي: ذكره ابن حبَّان[٢] في ترجمته بحديثين هذا أحدهما، وقال: هذان الخبران بهاتينِ اللفظتين باطلان.

وقال الذهبي[٣]: وثَّقه ابنُ معين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وتكلم فيه ابن حبَّان، فقال: يُخطئ كثيرًا ويَهِمُ شديدًا، لا يُعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

قلتُ: وهذا معلول، عبد الله بن يزيد ليس من رجالهما، وفي سنده اختلافٌ قادح:

كما أنه مُختلَفٌ في صُحبته: قال ابن أبي حاتم[٤]: «سمعتُ أبي قال: سمعتُ إسحاق بن موسى الأنصاري، وسألتُه عن جده عبد الله بن يزيد الأنصاري

(١) مجمع الزوائد (٧/ ٢٢٤).

(٢) المجروحين (١/ ٢٣٣).

(٣) الميزان (٢/ ٢٣٣).

(٤) علل الحديث (٣٠٤).

الخطمي: هل له صحبة؟ فجعل يُصَغِّرُه.

عبد الله بن يزيد كان صغيرًا على عهد رسول الله ﷺ، وإنما يحدث عبد الله ابن يزيد عن البراء وعن أبي أيوب وعن زيد بن ثابت، فهذا يدلُّ على صغره.

ثم قال: على حديث الباب: وأما أبو بكر بن عياش، فإنه يروى عن أبي حصين عن أبي بردة عن عبد الله بن يزيد سمعتُ النبي ﷺ يقول: «جُعِل عذابُ هذِهِ الأُمَّةِ فِي السَّيْفِ»[(١)].

ورواه ابنُ علية عن يونس عن حميد بن هلال عن أبي بردة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يُسَمِّه عن النبي ﷺ بمثله. قلتُ لأبي: أَيُّهُما أَشْبَه؟ قال: ما أدري»[(٢)].

وقال أبو داود[(٣)]: سمعتُ مُصْعَبًا الزبيريَّ يقول: له صحبة، يعني عامر بن مسعود، وكان أمير ابن الزبير على الحرب على الكوفة، وكان عبد الله بن يزيد الخطمي على الصلاة. قال: وليستْ للخطمي صُحبة، كان صغيرًا حين مات النبي ﷺ.

وقال الأثرم[(٤)]: قيل لأبي عبد الله: لعبد الله بن يزيد صُحبة صحيحة؟ فقال: أما صحيحة فلا. ثم قال: شيءٌ يرويه أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي بردة، عن عبد الله بن يزيد قال: سمعتُ النبي ﷺ. قال: وما أرى ذاك بشيء.

قلتُ: انفرد أبو بكر بن عياش بجَعْله من مسند عبد الله بن يزيد وهو ذو

(١) مضى بلفظ: «إن عذاب هذه الأمة جُعل في دُنْياها». ولم أجده باللفظ المذكور من طريق أبي بكر بن عياش إنما جاء عن حميد بن هلال، كما سيأتي في اللفظ الخامس.

(٢) سيأتي تخريجها في اللفظ الخامس.

(٣) سؤالاته لأحمد (٧٩).

(٤) كما في التهذيب (٦/ ١٥٥).

أخطاء من هذا القبيل، وإنْ كان الحسن النخعي تابعه، فقد خالفا الناس فيه، فهو مما توبع فيه على الخطأ.

والصواب رواية حميد، فقد تابعه أقوامٌ على أصل هذا السند، وممن تابعه علي بن مدرك وبريد ورياح بن الحارث: رووه عن أبي بردة، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، عن النبي ﷺ... بهذا.

فأخرجه محمد بن فضيل الضبي في «الدعاء» (١٢)، وعنه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٨ -٣٩)، وفي «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٨)، والحاكم (٩٧٦٤) عن رياح بن الحارث[١].

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩) عن علي بن مدرك[٢].

وأخرجه أيضا في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩)، وفي «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٩)[٣]، وقال لنا سعيد بن يحيى: حدثنا أبي، قال: حدثنا بريد[٤].

ثلاثتهم[٥] عن أبي بردة، قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي السُّوقِ فِي إِمَارَةِ زِيَادٍ إِذْ ضَرَبْتُ بِإِحْدَى يَدَيَّ عَلَى الْأُخْرَى تَعَجُّبًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: قَدْ كَانَتْ لِوَالِدِهِ صُحْبَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مِمَّا تَعْجَبُ يَا أَبَا بُرْدَةَ؟ قُلْتُ: أَعْجَبُ مِنْ قَوْمٍ دِينُهُمْ وَاحِدٌ وَنَبِيُّهُمْ وَاحِدٌ وَدَعْوَتُهُمْ وَاحِدَةٌ وَحَجُّهُمْ وَاحِدٌ وَغَزْوُهُمْ وَاحِدٌ يَسْتَحِلُّ بَعْضُهُمْ قَتْلَ بَعْضٍ، قَالَ: فَلَا تَعْجَبْ فَإِنِّي سَمِعْتُ وَالِدِي، أَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ حِسَابٌ

(١) رياح -بكسر أوله، ثم تحتانية-، ثقة. التقريب (١٩٧٢).

(٢) علي بن مدرك النخعي أبو مدرك الكوفي ثقة. التقريب (٤٧٩٦).

(٣) سقط منه «بريد» فجاء هكذا: وقال سعيد بن يحيى، حدثنا أبي، قال: حدثنا أبو بردة.

(٤) هو بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، الكوفي، ثقة يُخطئ قليلاً. التقريب (٦٥٨).

(٥) في رواية علي بن مدرك قال: رجل من الأنصار، عن بعض أهله.

وَلَا عَذَابٌ، إِنَّمَا عَذَابُهَا فِي الْقَتْلِ وَالزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ[1]». لفظ الحاكم.

قلتُ: «رجل من الأنصار» هذا مبهم وليس صحابيًّا، وهو علَّة هذا السند، وقد ساق أسانيدَ الحديث البخاريُّ في «التاريخ الأوسط» والاختلاف فيه، ورجَّح هذا الوجه فقال: «وفي أسانيدها نظر، والأول أَشْبَه»، يعني هذا السند.

* **وأما اللفظ الخامس: «عُقُوبَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ السَّيْفُ».**

وهذا تخريجُه:

يرويه يونس، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة، قَالَ: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَإِذَا ابْنُهُ يُعَاقِبُ عُقُوبَةً شَدِيدَةً، فَقَعَدْتُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَغْمُومًا لِمَا رَأَيْتُ مِنَ عُقُوبَتِهِ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مَغْمُومًا؟ فَقُلْتُ: جِئْتُ عِنْدَ هَذَا الرَّجُلِ، فَوَاللَّهِ يُعَاقِبُ عُقُوبَةً شَدِيدَةً، فَقَالَ: لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُقُوبَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ السَّيْفُ». لفظ ابن أبي شيبة. وعند ابن أبي عاصم: عن أبي بردة قال: دخلتُ دار زياد أو ابن زياد.

أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٩٣٨)، نا إسماعيل ابن علية.

والبخاري في «التاريخ الأوسط» (١/ ٢٤٩)، وفي «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٩١٧) وفي «الديات» (ص: ١٥) من طريق حماد بن سلمة.

وأبو يعلى في المسند - كما في «المطالب العالية» (١٨/ ١٩٧)- من طريق خالد بن عبد الله الواسطي.

كلُّهم عن يونس، به.

(١) هكذا في الأصل وتعرب بالضم خبر «عَذَابُهَا».

وجاء في رواية خالد بن عبد الله: عن أبي بُردة، عن رجل من المهاجرين ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ.

قال ابن حجر[١]: رجاله ثقات.

- ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ١٥٩): من طريق المؤمل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا يونس بن عبيد، عن حميد بن هلال، عن نصر بن عاصم عن عقبة بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ، به.

وهذا سندٌ مُنكَرٌ عِلَّتُه المؤمل، وهو ابن إسماعيل معروف بسوء الحفظ[٢]، والمحفوظ عن يونس بن عبيد هو ما سبق من رواية الثقات، وكذلك هو المحفوظ عن حماد بن سلمة.

وقال الهيثمي[٣]: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

- وقد ضعَّف حديث الباب:

- ابنُ معين: وقال حرملة بن قيس، عن أبي بردة مرسلًا. ذكره ابن معين وقال: من لم يسنده أكيس ممن أسنده[٤].

- الإمام البخاري: فإنه ساق أسانيد الباب في التاريخ الكبير والأوسط وقال: «وفي أسانيدها نظر، والأول أشْبَه، والخبرُ عن النبي ﷺ في الشفاعة، وأن قومًا يعذبون ثم يخرجون أكثرُ وأَبْيَنُ».

---

(١) بذل الماعون (ص: ٢١٤).

(٢) هو مُؤَمَّل بوَزْن مُحَمَّد -بهَمْزة- بن إسماعيل البصري، أبو عبد الرحمن، صدوق سيِّء الحفظ. التقريب (٧٠٢٩).

(٣) المجمع (٧/ ٢٢٤).

(٤) التاريخ - برواية عباس الدوري (٢٦٣٣).

- والحافظ[١] قال: وفي حديث الباب -حديث أبي هريرة في القصاص يوم القيامة بالحسنات والسيئات- وما بعده: حديث أبي سعيد في معنى هذا أيضًا. قال ابن حجر: دلالة على ضعف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبي موسى... الحديث.

فقد ضعَّفه البيهقي وقال: تفرَّد به شداد أبو طلحة، والكافر لا يعاقب بذنب غيره؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ٣٨]، وقد أخرج مسلم أصل الحديث من وجه آخر عن أبي بردة بلفظ: «الفداء»، قال البيهقي: ومع ذلك فضعَّفه البخاري وقال: الحديث في الشفاعة أصح.

- ونقل البوصيري[٢] أن البخاري أعَلَّه وأقَرَّه.

وخلاصة الكلام على هذا الحديث:

أن الرواية الصحيحة هي التي رواها مسلم عن عون وسعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى -في الفداء- وهي التي تضمنت قصة استحلاف عمر بن عبد العزيز لأبي بردة؛ لأن رواته عن أبي بردة أكثر عددًا وأوثق، ولإخراج الإمام مسلم له من هذا الوجه.

أما الرواية التي حدثتْ في مجلس عبيد الله بن زياد مع أبي بردة، فالظاهر أنها قصة أخرى مُختلِفة عن قصة أبي بردة مع عمر بن عبد العزيز، فهي تحكي واقعة حَيَّة، وقد بيَّنَّا اضطرابها والراجحَ فيها، وهي مُنكرةُ المتنِ مع ذلك، كما أن حديث أبي موسى تضَمَّن زيادة فداء المسلم بالكافر من النار، وهذه ليست في تلك الرواية.

---

(١) الفتح (١١/ ٤٠٥).

(٢) الزوائد (٣/ ٣١٧).

ثانيًا: حديث معقل بن يسار ﷺ:

يرويه الحسن، عن معقل بن يسار، أنه دخل على عبيد الله بن زياد يعوده فقال له معقل: إني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ عُقُوبَةَ هَذِهِ الْأُمَّةِ السَّيْفُ، ومَوْعِدَهُمُ السَّاعَةُ، وَالسَّاعَةُ أَدْهَى، وَأَمَرُّ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٠٢/ ٤٦٠) حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا عقبة بن مكرم، ثنا عبد الله بن عيسى، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن معقل بن يسار، به.

قلتُ: وقال الهيثمي[(١)]: رواه الطبراني وفيه عبد الله بن عيسى الخزاز، وهو ضعيف.

وعبد الله بن عيسى الخزاز، قال فيه أبو زرعة: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابنُ عديٍّ: هو مضطربُ الحديث، وأحاديثه أفرادٌ كلُّها[(٢)].

ثالثًا: حديث معاذ بن جبل ﷺ:

يرويه يزيد بن حصين عن معاذ بن جبل ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَا عَذَابَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ، إِنَّمَا عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا فِتَنٌ وَزَلَازِلُ وَبَلَايَا».

أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ٥٥١) عن بقية بن الوليد، عن أبي العلاء، عن محمد بن جحادة، عن يزيد بن حصين، عن معاذ بن جبل، به.

زاد ابن عساكر فيه: لعن المرجئة والقدرية.

---

(١) مجمع الزوائد (٧/ ٤٥٨).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٧٠)، التقريب (٣٥٢٤)، التهذيب (٥/ ٣٥٣).

قلتُ: ويزيد بن حصين: يزيد بن حصين بن نمير. عن أبيه. قال البخاري: لم يصح حديثه[١].

وقال ابنُ عديٍّ: يزيد بن حصين بن نُمَير عن أبيه. سمع منه محمد بن المنذر، ولم يصح إسنادُه. سمعتُ ابن حمَّاد يذكره عن البخاري.

وقولُه: سمع منه محمد بن المنذر، روى[٢] ابن المنذر: لا يُعرَف.

وقال: ولعله أراد أن يقول محمد بن المثنى؛ لأن ابن المنذر غير معروف، ويزيد بن حصين أيضًا ليس بمعروف، ولا أَعْرِفُ له من الْمُسْنَدِ شَيئًا[٣].

وقال ابنُ حبَّان[٤]: يزيد بن حصين بن نمير. يروي عن أبيه. روى عنه محمد بن الزبير.

وقال ابن حجر[٥]: يزيد بن حصين بن نمير مصري.

روى عن النبيِّ ﷺ في سبأ. روى عنه علي بن رباح. كذا ذَكَرَهُ ابْنُ أبي حاتمٍ، وقولُه: مصريٌّ وَهْمٌ، وانما كان يُقال: دخل مصر مع ابن مَرْوان بن الحَكَم فسَمِعَ منه عليُّ بن رباح بها.

وقال ابن أبي حاتم[٦]: يزيد بن حصين روى عن:...، روى عنه: محمد بن الزبير.

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٣٢٦)، الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٣٧٦)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٢١).

(٢) قوله: «روى» زيادة، وانظر «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١٥٨).

(٣) الكامل (٩/ ١٧٠).

(٤) الثقات (٧/ ٦١٩).

(٥) الإصابة (١١/ ٣٩٧).

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٢٥٧).

رابعًا: حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

- يرويه ابن شهاب عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَا عَذَابَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ، عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الزَّلَازِلُ وَالْبَلَاءُ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَعْطَى اللَّهُ كُلَّ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، فَيُقَالُ: هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيْنَ الْقِصَاصُ؟ فَسَكَتَ».

لفظُ نعيم بن حماد.

أخرجه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٦٥٠).

وأخرجه أبو العرب في «المحن» (ص: ١٦) -مقتصرًا على أوله فقط- عن سحنون.

كلاهما عن ابن وهب قال أخبرني مسلمة بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن شهاب أن عبد الله بن عمر، به.

قلتُ: مسلمة بن علي، هو الخُشَني، بضم الخاء وفتح الشين المعجمة ثم نون، أبو سعيد الدمشقي البلاطي، متروك[(١)].

وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي الدمشقي، ضعيف[(٢)].

وقال النسائي[(٣)]: متروك الحديث شامي، روى عنه أبو أسامة. وقال الوليد بن مسلم: هو كذاب.

وقال ابن حبَّان[(٤)]: كُنيته أبو عمرو، يروي عن الزهري، روى عنه الوليد بن

(١) التقريب (٦٦٦٢)، التهذيب (١٠/ ١٤٦).

(٢) التقريب (٤٠٤٠)، التهذيب (٦/ ٢٩٥).

(٣) الضعفاء والمتروكون (٣٦٣)

(٤) المجروحين (٢/ ٥٥).

مسلم وأبو المغيرة. كان ينفرد عن الثقات بما لا يُشبه حديثَ الأثباتِ من كثرة الوَهْم والخطأ، وهو الذي يُدلِّس عن الوليد بن مسلم يقول: قال أبو عمرو، وحدثنا أبو عمرو عن الزهري، يوهم أنه الأوزاعي، وإنما هو ابن تميم، وقد روى عنه الكوفيون: أبو أسامة وحسين الجعفي وذَوُوهُما.

وقال الدارقطني[١]: قال ابن حبَّان: وقد روي عنه الكوفيون: أبو أسامة، والحسين الجعفي، وذووهما.

قال أبو الحسن: قوله: حسين الجعفي، روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم خطأ، الذي يروى عنه حسين هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وأبو أسامة يروى عن عبد الرحمن بن يزيد هذا ابن تميم، فيقول ابن جابر، ويغلط في اسم جده.

ذكره الدارقطني[٢]، وقال: أبو أسامة يغلط في نسبه.

وقال ابن عدي[٣]: وقال النسائيُّ، فيما أخبرني محمد بن العباس، عنه: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي متروك الحديث، روي عنه أبو أسامة، وقال: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

وقال سبط ابن العجمي[٤]: وقال النسائي وغيره: متروك الحديث شامي، وهذا عجيبٌ إذْ يروي له ويقول: متروك.

وقال البخاري[٥]: عنده مناكير. ويُقال: هو الذي روى عنه أهل الكوفة: أبو

(١) تعليقاته على المجروحين (ص: ١٥٧).

(٢) الضعفاء والمتروكون (٣٣٢).

(٣) الكامل (٥/ ٤٧٨).

(٤) الكشف الحثيث (ص: ١٦٦).

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ٣٦٥).

أسامة، وحسين، فقالوا: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

وقال الذهبي[١]: وقد سمع أبو أسامة من هذا السلمي، واعتقد أنه ابن جابر، فوهم.

خامسًا: حديث ابن عباس ﷺ:

يرويه عكرمة عن ابن عباس ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَذَابٌ فِي الآخِرَةِ، إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أُعْطِيَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الإِيمَانِ فَكَانَ فِدَاءَهُ مِنَ النَّارِ».

أخرجه ابن بشران في «أماليه» (١٥٤٦)، وعنه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ١١٦) أخبرنا أحمد بن سلمان النجاد، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال سفيان بن زياد، حدثنا عبد الله بن ضرار عن أبيه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ، به.

قلتُ: وسندُه تالفٌ؛ عبد الله بن ضرار بن عمرو الملطي، قال الدارقطني: ضرار بن عمرو، ببغداد والبصرة، عن يزيد الرقاشي، يروي عنه ابناه عبيد الله، وعبد الله، ضعيفان[٢].

قال يحيى بن مَعِين: ليسَ بشيء، ولا يُكتب حديثه. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه، لا يُتابَعُ عَليه[٣].

قال ابنُ حبَّان[٤]: يروي عن أبيه، وأبوه ضعيف. روى عنه النضر بن يزيد.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٧٧).

(٢) الضعفاء والمتروكون (٣٠٢).

(٣) الكامل (٥/ ٣٩٦).

(٤) الثقات (٨/ ٣٤٦).

- ضرار بن عمرو الملطي منكر الحديث، قال يحيى بن معين: لا شيء. وقال الدولابي: فيه نظر. وقال ابن عدي: منكر الحديث[١]، وقال ابن حبَّان[٢]: منكر الحديث جدًّا، كثير الرواية عن المشاهير بالأشياء المناكير، فلمَّا غلب[٣] المناكيرُ في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره[٤].

سادسًا: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

وله عنه طريقان:

١- يرويه كثير بن سليم، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَرْحُومَةٌ، عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، دُفِعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيُقَالُ: هَذَا فِدَاؤُكَ مِنَ النَّارِ».

أخرجه ابن ماجه (٤٢٩٢) قال: حدثنا جبارة بن المغلس، قال: حدثنا كثير بن سليم، فذكره.

قلتُ: وسندُه تالفٌ؛ جبارة بن المغلس، متروك، وقال ابنُ أبي حاتم: كان أبو زُرْعَة حدَّث عنه في أول أمره ثم ترك حديثه بعد ذلك. وقال: قال لي ابن نُمير: ما هو عندي ممن يكذب كان يُوضَعُ له الحديث فيُحَدِّثُ به، وما كان عندي ممن يتعمَّد الكذب. سألتُ أبي عن جبارة، فقال: هو على يدي عدل مثل القاسم بن أبي شيبة[٥].

---

(١) الكامل (٥/ ١٦١).

(٢) المجروحين (١/ ٣٨٠).

(٣) هكذا في الأصل، والأصوب: غلبت.

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٢٨).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٥٥٠)، التهذيب (٢/ ٥٧).

٢- يرويه حميد الطويل، قال: سمعتُ أنس بن مالك يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، مُتَابٌ عَلَيْهَا، تَدْخُلُ قُبُورَهَا بِذُنُوبِهَا، وَتَخْرُجُ مِنْ قُبُورِهَا لَا ذُنُوبَ عَلَيْهَا، تُمَحَّصُ عَنْهَا ذُنُوبُهَا بِاسْتِغْفَارِ الْمُؤْمِنِينَ لَهَا».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨٧٩)، وأبو أحمد الحاكم «الأسامي والكنى» (١/ ١١٨) عن أحمد بن طاهر قال: نا جدي حرملة بن يحيى قال: نا حماد بن زياد البصري قال: نا حميد الطويل، وكان جارًا لنا قال: سمعتُ أنس بن مالك، به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن حميد إلا حمَّاد بن زياد، تفرَّد به حرملة.

قلتُ: وسندُه تالفٌ؛ أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى بن عبد الله التجيبي، المصري: كذاب[(١)].

- وحماد بن زياد الزراد مجهول، روى عن: أبي بكر الهذلي، روى عنه: زافر بن سليمان، وعبد الله بن الجراح القهستاني[(٢)].

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (١/ ١١٨): أخبرنا أبو حفص عُمَر بن أحمد بن علي الجَوهَرِي، حدثنا أحمد بن سَيار، حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن سليمان بن أبي سَرِيَّة الأزدي، حدثنا حماد بن رُقاد البَصري، قَدِمَ علينا، وكان من صُلَحاء الناس وعُبَّادِهم، حدثنا حُمَيد الطَّوِيل، عن أنس بن مالك، مختصرًا على أوله.

قلتُ: وهذا إسنادٌ مجهول؛ أبو إسحاق الأزدي: في ترجمته ساق أبو أحمد

(١) المجروحين (١/ ١٥١)، الكامل (١/ ٣٢٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٠٥).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٩).

الحاكم هذا الحديث: روى عنه: أبو الحَسَن أحمد بن سَيار المَروَزِي. حديثه في أهل مصر، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وحمَّاد بن رقَّاد البصري: كذا، وعند الطبراني: حَماد بن زِياد!

- وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٩٦٧) أخبرنا أبو القاسم عبد الملك بن الحسن المالكي، ثنا محمد بن بكر بن الفضل الفقيه، ثنا جعفر بن أحمد بن عبد السلام، ثنا محمد بن غالب، ثنا أبو الجواب، ثنا أبو بكر بن عياش، عن حميد، عن أنس، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إن أمتي أمةٌ مرحومة».

قلتُ: وسندُه تالفٌ؛ عبد الملك بن الحسن بن إبراهيم المعافري، القمي أبو القاسم، لم أجده.

ومحمد بن بكر بن الفضل الهلالي، قال السهمي: سَمِعْتُ أبا محمد بن غلام الزهري يقول: محمد بن بكر بن الفضل الهلالي البكري ليس بالمرضي[(١)].

- جعفر بن أحمد بن عبد السلام، لم أجده.

- وأبو الجواب: هو الأحوص بن جواب -بفتح الجيم وتشديد الواو- الضبي صدوق ربما وهم[(٢)].

- والراوي عنه هو محمد بن غالب الرقي، ولم أجده؛ فهذا إسنادٌ باطل لا حقيقة له.

وأخرج الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٤٥)، ومن طريقه

(١) سؤالات السهمي (٤٩ و ١٠١)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩٢).

(٢) التقريب (٢٨٩).

القضاعي في «مسند الشهاب» (٩٧٠) قال: سمعتُ أبا سعيد، عمرو بن محمد بن منصور يقول: سمعتُ أبا بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: لما دخلتُ بخارى، ففي أول مجلس حضرتُ مجلس الأمير إسماعيل بن أحمد في جماعة من أهل العلم، فذكرتُ في حضرته أحاديث، فقال الأمير: حدثنا أبي، نا يزيد بن هارون، عن حميد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أمتي أمةٌ مرحومة...» الحديث، فقلتُ: أَيَّدَ اللهُ الأميرَ، ما حدَّث بهذا الحديث أنس ولا حميد ولا يزيد بن هارون، فسكت وقال: فكيف؟ قلتُ: هذا حديث أبي موسى الأشعري، ومداره عليه، فلمَّا قُمْنا من المجلس قال أبو علي صالح بن محمد البغدادي: يا أبا بكر جزاك الله خيرًا، فإنه قد ذُكر لنا هذا الإسناد غير مرة، ولم يَجْسُرْ واحدٌ منَّا أنْ يَرُدَّه عليه، قال أبو عبد الله: إنما أراد الأمير إسماعيل بن أحمد حديث يزيد بن هارون عن المسعودي عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جده.

قلتُ: وسندُه تالفٌ؛ أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور لم أجده.

- وإسماعيل بن أحمد بن أسد بن سامان أحد الملوك السامانية، وهم أرباب الولايات ببلاد ما وراء النهر... وكان جوادًا شجاعًا صالحًا، تُوفِّي سنة خمس وتسعين ومئتين[(١)].

وأبوه هو الأمير والِد الْمُلُوك السامانية أُمَرَاء ما وَرَاء النَّهر، وهو أحمد بن أسد بن سامان بن خذلة بن أنوسرد بن سامطغان بن بهرام، الملك الذي يُقال له بهرام جوبين، وقيل: أحمد بن أسد بن سامان بن جبا بن نيار بن أنوسرد، يكنى أبا نصر. حدَّث عن: عبد الله بن الوليد العدني ومنصور بن عمار المروزي ويزيد بن هارون الواسطي. روى عنه: ابنه إسماعيل. توفي بالشاش في سنة

(١) الوافي بالوفَيَات (٩/ ٥٥).

خمسين ومئتين[(١)].

فحالُهما لا يُعرف في الرواية.

سابعًا: حديث أبي هريرة ﷺ:

وله عنه طريقان:

١-يرويه أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، قَدْ رُفِعَ عَنْهُمُ الْعَذَابُ، إِلَّا عَذَابَهُمْ أَنْفُسَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٩٠٩) حدثنا محمد بن علي بن حبيب الطرائفي الرقي، ثنا علي بن ميمون الرقي، ثنا سعيد بن مسلمة الأموي، عن سعد بن طارق، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سعد بن طارق إلا سعيد بن مسلمة.

قلتُ: وهو سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي، نزيل الجزيرة ضعيف[(٢)].

وخالفه يحيى بن أبي زائدة، فرواه عن سعد بن طارق عن أبي حازم، عن أبي هريرة قوله:

أخرجه إسحاق بن راهويه (٢٢٧)، وأبو يعلى (٦٢٠٤) -كما في «المطالب العالية» (١٧/ ١٢٦)، (١٨/ ١٩٥)- عن سعد بن طارق عن أبي حازم، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: إن هذه الأمة مرحومة، لا عذاب عليها، إلا ما عذبت به أنفسها. قلتُ: وكيف تعذب أنفُسَها؟ قال: أمَا كان يومُ النهرِ عذابًا، أمَا

(١) المتفق والمفترق (١/ ١٦٥)، الوافي بالوفَيَات (٦/ ١٥٢).

(٢) انظر: التقريب (٢٣٩٥)، التهذيب (٤/ ٨٣).

كان يومُ الجَمَلِ عذابًا، أمَا كان يومُ صِفِّينَ عذابًا؟[١].

قلتُ: وسندُه صحيح، كما قال ابن حجر[٢]، لكنه موقوف.

وقال ابن حجر: وهذا معنى حديث أبى موسى: «عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل»، فهو شاهدٌ قويٌّ له، ومثلُه لا يُقال بالرأي.

نعم لو كان المشهود له بهذا اللفظ ثابتًا، لكنه غيرُ ذلك كما بيَّنَّاه.

٢- يرويه نصر بن علقمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةً مَرْحُومَةٌ، مُتَابٌ عَلَيْهَا، مَغْفُورٌ لَهَا، لَا عَذَابَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ إِنَّمَا عَذَابُهَا فِي الدُّنْيَا الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ».

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤٦٦ / ٢٤٩٣) حدثنا إبراهيم بن دحيم، ثنا أبي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا ثور بن يزيد، عن نصر بن علقمة، عن أبي هريرة، به.

قلتُ: وسنده ضعيف جدًّا لتدليس الوليد، وجهالة نصر واضطرابه، فرواه هكذا، ورواه مرة أخرى فقال: عن أبي موسى الأشعري. أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٤٦٥)، (٢٤٩٤).

***

(١) في الأصل «عذاب» في المواضع الثلاثة والصواب ما أُثبِتَ.

(٢) بذل الماعون (ص: ٢١٤).

المبحث الثاني

ما ورد من أن الحُمَّى حظ المؤمن من النار في الآخرة

ورد في هذا المعنى عدة روايات عن: أنس بن مالك، وعائشة، وعثمان بن عفان، وأبي ريحانة الأنصاري، وعبد الله بن مسعود، وأبي هريرة وأبي أمامة، وكعب الأحبار، ومرسل أبي المتوكل، ومرسل الحسن، ومن قول التابعي مجاهد بن جبر، رضي الله عنهم.

أولًا: حديث أنس بن مالك ﷺ:

وله عنه طريقان:

١- يرويه قتادة، عن أنس قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحُمَّى حَظُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ». لفظ الطبراني.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٥٤٠) حدثنا محمد بن إبراهيم العسال،

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٥٩٢) من طريق حسين بن هارون، ومحمد بن نصير،

جميعهم (العسال، وحسين، ومحمد) عن سليمان بن داود الشاذكوني، نا عُبَيس بن ميمون، حدثني قتادة، فذكره.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عبيس بن ميمون، تفرد به الشاذكوني.

والشاذكوني؛ كذَّبه غيرُ واحدٍ من الأئمة.

وقال الهيثمي: فيه عيسى[1] بن ميمون، ضعَّفه أحمد وجماعة، وقال

(١) كذا، وهو تصحيفٌ، صوابُه: عُبَيس.

الفلاس: صدوق كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث[١].

وقال ابن حجر[٢]: ضعيف.

بل هو أوهى من ذلك، فهو متروك الحديث، واتهمه ابن حبَّان بالوضع، ولم يُحَدِّثْ عبد الرحمن عنه.

وترك حديثه أبو داود والساجي وأبو أحمد الحاكم، وقال ابن معين، وقال أبو نُعَيم: ليس بشيء. وقال البخاري، وأبو حاتم: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابنُ حبَّان: يروي عن الثقات الموضوعات تَوَهُّمًا لا تَعَمُّدًا[٣].

- وخالف الشاذكوني: محمد بن جامع العطار فرواه، عن عُبَيس بن ميمون، عن قتادة بن دعامة، عن أبيه -بدلًا من أنس- مرفوعًا: «الْحُمَّى سِجْنُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، وَهِيَ حَظُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ». لفظ أبي نعيم.

أخرجه ابن منده في «معرفة الصحابة» (١/ ٥٥٨)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٥٩١) من طريق محمد بن الهيثم أبو الأحوص، قال: حدثنا محمد بن جامع العطار، قال: حدثنا عبيس بن ميمون، عن قتادة بن دعامة السدوسي، عن أبيه، به.

قال أبو نعيم: وهو تصحيفٌ ووَهْمٌ، وصوابُه: قتادة، عن أنس بن مالك.

وقال ابنُ حجر: دعامة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمران بن الحارث السدوسي والد قتادة ذكره ابن منده، وهو خطأ نشأ عن تصحيف، فروى ابن منده من طريق محمد بن جامع العطار عن عبيس بن ميمون عن قتادة عن أبيه...

---

(١) مجمع الزوائد (٢/ ٣٠٦).

(٢) التقريب (٤٤١٧).

(٣) انظر: الكامل (٧/ ٩٠)، التهذيب (٧/ ٨٨).

وقال الشاذكوني: عن عبيس عن قتادة عن أنس، وهو الصواب[١].

٢- يرويه أبو خلف عن ثابت عن أنس يَرْفَعُ الحَدِيثَ، قَالَ: «إِنَّ الحُمَّى كُورٌ مِنْ كُوُرِ جَهَنَّمَ، مَنِ ابْتُلِيَ بِشَيْءٍ مِنْهَا كَانَتْ حَظَّهُ مِنَ النَّارِ».

أخرجه أبو يعلى (٣٤٥٧) قال: حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، قال: حدثنا زهير بن إسحاق، قال: حدثنا أبو خلف، عن ثابت، فذكره.

زهير بن إسحاق هو زهير بن إسحاق أبو إسحاق السلولي البصري، قال الدوري، قال: قلتُ ليحيى بن معين: زهير بن إسحاق الذي يروى عن يونس بن عبيد فضعَّفه، وقال: ليس هو بشيء، حدثنا عبد الرحمن، قال: سألتُ أبي عن زهير بن إسحاق، فقال: هو شيخ[٢].

قال ابن حبَّان: كان مِمَّنْ يُخطئ حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد[٣]، لكنه ذكره في «الثقات»[٤].

وقال الذهبي[٥]: فيه ضعف. قال ابن معين: ليس ذا بشيء. وقال النسائي: ضعيف. قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢): محمد بن أبان، أخو عمران، الواسطي. سمع أبا خلف، جار عثمان البري، حدثنا ثابت، -لا أحسبه إلا عن أنس- عن النبي ﷺ: «الحُمَّى كِيرُ جهنم».

(١) الإصابة (٢/ ٣٩٩).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٠).

(٣) المجروحين (١/ ٣١٥).

(٤) (٨/ ٢٥٦).

(٥) ميزان الاعتدال (٢/ ٨٢).

كذا مختصرًا كعادته، وعلى الشَّكِّ، وأبو خلف هو موسى بن خلف العمي، بتشديد الميم، البصري، صدوقٌ عابدٌ له أوهام[١].

قال ابنُ مَنْدَه[٢]: أبو خلف: موسى بن خلف بن موسى البصريُّ. حدَّث عن: أبيه، كناه محمد بن أبان.

وهو الراوي عنه عند البخاري.

ومحمد بن أبان هو محمد بن أبان بن عمران الواسطي الطحان صدوق تكلم فيه الأزدي[٣]، وهو أوثق من زهير بن إسحاق، فالظاهر أن الحديث أصحُّ مختصرًا.

ثانيًا: حديث عائشة رضي الله عنها:

وله عنها طريقان:

١-يرويه الأسود، عن عائشة، أن النبي ﷺ قال: «الْحُمَّى حَظُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ».

رواه البزار (٧٦٥) كشف الأستار: حدثنا محمد بن موسى الواسطي، ثنا عثمان بن مخلد، ثنا هشيم، عن المغيرة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به.

قال البزار: لا نعلم أسنده عن هشيم إلا عثمان.

قلتُ: وعزاه الهيثمي[٤] للبزار وقال: وإسناده حسن.

---

(١) التقريب (٦٩٥٨)، التهذيب (١٠/ ٣٤١).

(٢) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٢٩٦).

(٣) التقريب (٥٦٨٨).

(٤) مجمع الزوائد (٢/ ٣٠٦).

وفيه نظر فهذا إسناد ضعيف: عثمان بن مخلد هو عثمان بن مخلد التمار من أهل واسط. يروي عن هشيم. روى عنه محمد بن عبد الملك الدقيقي الواسطي[(١)].

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: لا بأس به[(٢)].

وفيه تدليسُ هشيم.

والمغيرة ضعَّفوه في إبراهيم خاصة؛ لأنه يدلس عنه.

وعِلَّةٌ أهَمُّ: المخالفةُ سندًا ومتنًا:

فأما السند، فقد خُولف عثمان بن مخلد في رفعه، ورجَّح وقفه الدارقطنيُّ كما في «العلل» (٣٦٠٤) قال: رواه عثمان بن مخلد التمار الواسطي، لا بأس به، عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وخالفه مندل بن علي، رواه عن مغيرة، عن إبراهيم، عن عائشة، موقوفًا، وهو المحفوظ.

وعلَّقَه ابن الجوزي[(٣)] من هذا الوجه عن عثمان، ونقل عن كلام الدارقطني مُقِرًّا له.

وتعَقَّب ابنُ رجب كلامَ الدارقطني وقال: قلتُ: قد توبع التمار على روايته عن هشيم، فرواه نصر بن زكريا، عن جعفر بن عبد الله البلخي، عن هشيم، كما رواه التمار.

وقد رُوي عن عائشة من وجه آخر، خرَّجَه الطبراني والبزار من رواية عمر

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١٧٠)، الثقات لابن حبَّان (٨/ ٤٥٣).

(٢) العلل (٣٦٠٤).

(٣) العلل المتناهية (٢/ ٨٦٥).

بن راشد -مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان- عن محمد بن عجلان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ. وعمر بن راشد هذا، قال ابن عدي: هو مجهول[١].

٢ - يرويه هشام بن عروة، عن أبيه، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدَ النَّبِيُّ ﷺ فَتًى كَانَ يُجَالِسُهُ، فَقَالَ: «مَا لِي فَقَدْتُ فُلَانًا؟» فَقَالُوا: اعْتُبِطَ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْوَعَكَ الِاعْتِبَاطَ، فَقَالَ: «قُومُوا بِنَا حَتَّى نَعُودَهُ»، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ بَكَى الْغُلَامُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَبْكِ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- أَخْبَرَنِي أَنَّ الْحُمَّى حَظُّ أُمَّتِي مِنْ جَهَنَّمَ».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٣١٨)، وفي «المعجم الصغير» (٣١٤) حدثنا تميم بن محمد الفارسي، حدثنا يعقوب بن سفيان الفسوي، حدثنا عمر بن راشد المديني مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، حدثنا محمد بن عجلان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدَ النَّبِيُّ ﷺ فَتًى كَانَ يُجَالِسُهُ، فَقَالَ فذكره.

وقال: لم يروه عن هشام بن عروة إلا محمد بن عجلان، ولا عن ابن عجلان إلا عمر بن راشد، تفرد به يعقوب بن سفيان.

قلتُ: وعزاه الهيثمي[٢] للطبراني في الصغير والأوسط، قال: وفيه عمر بن راشد ضعَّفه أحمد وغيره، ووثَّقه العجليُّ.

بل عمر بن راشد المديني كما سبق في كلام ابن رجب، وهو غير الذي تكلم فيه الهيثمي، فهو عمر بن راشد أبو حفص المديني مولى عبد الرحمن بن

(١) مجموع الرسائل «البشارة العظمى للمؤمن بأنَّ حظَّه من النار الحُمَّى» (٢/ ٣٧٠).

(٢) المجمع (٢/ ٣٠٦).

أبان بن عثمان، قال ابن عدي: شيخ مجهول[١].

كلَّا ليس مجهولًا، بل هو شديد الضعف متهم، قال أبو حاتم الرازي: كتبتُ من حديثه ورقتينِ، ولم أسمع منه لمَّا وجدتُه كذِبًا وزُورًا، والعجبُ من يعقوب بن سفيان كيف كتب عنه وكيف رَوَى عنه؛ لأني في ذلك الوقتِ وأنا شابٌّ علمتُ أن تلك الأحاديث موضوعة فلم تَطِبْ نَفْسي أنْ أسْمَعَها، فكيف خَفِيَ على يعقوب بن سفيان ذلك؟[٢].

وقال العقيلي[٣]: منكر الحديث.

قال ابن حبَّان: عمر بن راشد الجاري القرشي مولى عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، كان ينزل الجار وهو الذي يقال له الساحلي يضع الحديث[٤].

وقال الخطيب: كان ضعيفًا يروي المناكير عن الثقات[٥].

أما الآخر فهو عمر بن راشد بن شجرة أبو حفص اليمامي[٦].

وهو قريبٌ منه أيضًا في الضعف.

وله طريق آخر أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ١٨٢) حدثنا أحمد بن إبراهيم بن جعفر، ثنا محمد بن يونس الشامي قال: ثنا عمر بن سلمة الغفاري، قال: ثنا جعفر بن محمد بن الزبير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة ﵂ قالت: عاد

(١) الكامل (٦/ ٣٠).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ١٠٨).

(٣) الضعفاء الكبير (٣/ ١٥٨).

(٤) المجروحين (٢/ ٩٣).

(٥) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٤٦).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ٤٤٥).

رسولُ الله ﷺ رجلًا من بني غفار فوجده محمومًا وله ضجيجٌ من شدة ما يَجِدُ من الحُمَّى، فقال رسولُ الله ﷺ: «الحُمَّى من فَيْحِ جهنم، وهي نصيبُ المؤمنِ من النار» فقال له رسول الله ﷺ: «اللهم أَعْطِهِ ما تَمَنَّى» فقال: هاه فشَهَقَ فماتَ، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَوْ أَقْسَمَ على الله لَأَبَرَّهُ».

قال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث عروة ومن حديث هشام، لم يروه عن هشام إلا جعفر بن محمد، وما كتبناه إلا من حديث عمر بن سلمة الغفاري.

قلتُ: عمر بن سلمة الغفاري هذا لم أجده، ولعله من خيال الراوي عنه، وهو محمد بن يونس الشامي وهو الكديمي، قال الذهبيُّ: سُئل عنه الدارقطني فقال: يُتَّهَمُ بوَضْع الحديث. وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله[(١)].

واقتصر الحافظُ على قوله[(٢)]: ضعيف[(٣)]!

وجعفر بن محمد بن الزبير، لم أجده أيضًا، فهذا إسناد مُفتَعَلٌ لا حقيقة له، والمحفوظ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها رَوَتْ: «الحُمَّى من فيح جهنم فأبْرِدُوها بالماء». وأخرجه بهذا اللفظ عنها البخاريُّ (٣٢٦٣)، ومسلم (٢٢١٠)، والترمذي (٢٠٧٤)، وغيرهم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها مرفوعًا.

- **وهناك اختلافٌ في الإسناد:** فقد رواه الحسن بن عمرو الفقيمي عن إبراهيم عن الأسود عن ابن مسعود به مرفوعًا، كما سيأتي في حديث ابن مسعود.

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٧٥).

(٢) التقريب (٦٤١٩).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٥٣٩).

ثالثًا: حديث عثمان بن عفان ﷺ:

يرويه مَعْبَد الْجُهَنِيُّ، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الْحُمَّى حَظُّ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». لفظُ ابن أبي الدنيا.

أخرجه ابنُ أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١٥٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٨٧)، و (٣/ ٤٤٨) من طريق علي بن بحر بن بري، حدثنا الفضل بن حماد الأزدي، عن عبد الله بن عمران، عن مالك بن دينار، عن معبد الجهني، فذكره.

قال العقيلي قبله: عبد الله بن عمران القرشي عن مالك بن دينار لا يُتابع على حديثه.

وقال بعده: إسناده غير محفوظ والمتن معروف بغير هذا الإسناد، وقد روى في هذا أحاديث مختلفة في الألفاظ بأسانيد صالحة[١].

قلتُ: ذكره العقيلي[٢] في ترجمة الفضل بن حمَّاد الواسطي، عن عبد الله بن عمران، في إسناده نظر.

وقال بعده: هذا يُروَى من غير هذا الوجه بإسنادٍ أَصْلَحَ من هذا.

قلتُ: وفيه نظر، إلا أنْ يعني بـ «أصلح»... أَخَفَّ ضعفًا، ولكنه يَجْنَحُ لتصحيح هذا المعنى الذي في الحديث، فعَهْدي به إذا اعتقد ضعف معنى حديثٍ ما أنْ يقول مثلًا: الرواية في هذا الباب فيها لين... إلخ.

وهذا الإسنادُ واهٍ ففيه:

---

(١) الضعفاء (٢/ ٢٨٧).

(٢) الضعفاء الكبير (٣/ ٤٤٨).

١-الفضل هذا مجهول كما في الميزان.

٢-عبد الله بن عمران. ذكره العقيلي[١] بهذا الإسناد وقال: لا يُتابع عليه. وذكره الذهبي[٢] وأقَرَّه. قال: ليَّنَه العُقَيلي وكذلك الحافظ[٣].

وذكر العقيلي عقبه: «وقد روى في هذا أحاديث مختلفة في الألفاظ بأسانيد صالحة. فهذا يؤكد ما ذكرتُه آنفًا، أنه يميل لتصحيح هذا المعنى، وهذا غير صحيح كما سيظهر.

٣- **وعلَّة ثالثة**: الانقطاع بين معبد الجهني وعثمان[٤].

رابعًا: حديث أبي ريحانة الأنصاري ﷺ:

يرويه شهر بن حوشب، عن أبي ريحانة الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْحُمَّى كِيرٌ مِنْ حَرِّ جَهَنَّمَ، وَهِيَ نَصِيبُ الْمُؤْمِنِ مِنَ النَّارِ». لفظُ ابن أبي الدنيا، وفي رواية ابن عدي: قالَ: «... فأَبْرِدُوها بالماءِ».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٣).

وابنُ أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢١) حدثنا أبو بكر بن سهل التميمي.

والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٢١٧) حدثنا علي.

وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٣٥٤) حدثنا الحسن بن المثنى.

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ٢٨٧).

(٢) الميزان (٢/ ٤٦٧).

(٣) لسان الميزان (٤/ ٥٣٧).

(٤) كما في جامع التحصيل للعلائي (ص: ٣٤٩) والتهذيب أيضًا.

وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٦١) من طريق علي بن المديني.

وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٥٢٦) من طريق محمد بن يونس بن موسى.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٨٦) من طريق ابن أبي خيثمة.

وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٣٦٠) من طريق علي بن معبد.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ١٩٧) من طريق حميد بن زنجويه.

جميعهم عن مسلم بن إبراهيم، حدثنا عصمة بن سالم الهنائي، أخبرنا أشعث بن جابر، عن شهر بن حوشب، فذكره.

جاء في إسناد الطحاوي: حدثنا عصمة بن سالم الهنائي -وكان صدوقًا عاقلًا-.

وسقط من إسناد الطحاوي اسم أشعث وشَهْر، وهو خطأ مطبعي.

وهذا إسناد ضعيف؛ لسوء حفظ شهر.

قال ابن عدي في هذا الحديث وغيره: ولشهر بن حوشب هذا غير ما ذكرتُ من الحديث، ويروي عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث غيرها، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر هذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يُحتجُّ بحديثه، ولا يُتَدَيَّنُ به.

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، وفيه شهر بن حوشب وفيه كلام ووثقه جماعة[1].

(١) مجمع الزوائد (٢/ ٣٠٦).

ذكره المنذري[١] مجزومًا: وعن أبي ريحانة -رضي الله عنه-. وقال: رواه ابن أبي الدنيا والطبراني كلاهما من رواية شهر بن حوشب عنه.

- وعصمة هذا، ترجمه البخاري بهذا الإسناد وقال: هو سلام بن همام أبو سهل البصري. روى عن الفضل بن معدان ومحمد بن نوح، وعلق على ذلك المحقق وهو العلامة اليماني ﷺ قال: هكذا وقعتِ العبارةُ في الأصل، والله أعلم.

قلتُ: وهي مُقحَمَة، فلا تَعَلُّقَ لها بترجمة عصمة، وقد بحثتُ عن سهل هذا فلم أجده فيما لديَّ من كتب التراجِم. فالعلم عند الله.

ثم إني وجدتُ[٢] في ترجمة عصمة، ساق ابن أبي حاتم بسنده عن: مسلم بن إبراهيم: نا عصمة بن سالم وكان صدوقًا.

وهذا من باب تعديل الراوي لمن يروي عنه ولا يعده المحققون شيئًا!

ولكنه -أي عصمة- مستورٌ، فقد روى عنه ثقتان.

وعلى فرض أنه يُستشهد بحديثه، فلا يتمُّ تحسينُ الحديث؛ لأن الطرق الأخرى مُعَلَّة.

ثم وقفتُ[٣] على تحسين ابن حجر لهذا الحديث فقال: «وقد جاء في حديث أخرجه البزار من حديث عائشة بسندٍ حسنٍ. وفي الباب عن أبي أمامة عند أحمد وعن أبي ريحانة عند الطبراني وعن ابن مسعود في مسند الشهاب: «الحُمَّى حَظُّ المؤمنِ من النار».

---

(١) الترغيب والترهيب (٤/ ٣٠٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣/ ٢٠).

(٣) الفتح (١٠/ ١٨٥).

وفي تحسينه رَحِمَهُ اللَّهُ إسنادَ البزارِ نظرٌ، وكذا إسناد أبي أمامة فإنه مُعَلٌّ بالاضطراب.

خامسًا: حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يرويه الأسود، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْحُمَّى حَظُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ، وحُمَّى لَيْلَةٍ يُكَفِّرُ[١] خَطَايَا سَنَةٍ مَجَرَّمَةٍ».

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٦٢) أخبرنا محمد بن الحسين الموصلي، ثنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن شاذان، ثنا صالح بن أحمد الهروي، ثنا أحمد بن راشد الهلالي، ثنا حميد بن عبد الرحمن الرواسي، عن الحسن بن صالح، عن الحسن بن عمرو، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود، به.

وهذا إسنادٌ تالفٌ جدًّا: وفيه عِلَلٌ:

١ - صالح بن أحمد الهروي. ذكره الذهبي: قال فيه أبو أحمد الحاكم: فيه نظر[٢].

٢ - أحمد بن رشد هو ابن خثيم الهلالي: ذكره الذهبي بخبر باطل في ذِكْر بني العباس ثم قال: هو الذي اختلقه بجهل[٣].

وترجمه ابن أبي حاتم[٤] وسكت عنه، وقد زاد في الحديث زيادة منكرة جدًّا.

---

(١) كذا، وفي «المقاصد الحسنة» (ص٣١٤) و«كنز العمال» (٣/ ٣٢٠/ ٦٧٤٧): «وحُمَّى لَيْلَةٍ تُكَفِّرُ»، ولعله أصح.

(٢) الميزان (٢/ ٢٨٨).

(٣) الميزان (١/ ٩٧).

(٤) الجرح والتعديل (١/ ١/ ٥١).

لذا فإسناد عثمان بن مخلد، عن هشيم، عن المغيرة، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أقوى، لكنه لا يصحُّ مرفوعًا ولا موقوفًا، كما بيَّنَّاهُ سابقًا!

وقال ابن رجب: وقد رُوي أيضًا من حديث ابن مسعود، ولا يصحُّ[١].

بينما قال العراقي[٢]: رواه البزار من حديث عائشة، وأحمد من حديث أبي أمامة والطبراني في الأوسط من حديث أنس، وأبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث ابن مسعود، وحديث أنس ضعيف وباقيها حسان.

وفي هذا تَسامُحٌ فليس فيه ما يستحقُّ التحسينَ، بل كلُّها ضعيفة.

سادسًا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

يرويه أبو صالح الأشعري، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، أَنَّهُ عَادَ مَرِيضًا وَمَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنْ وَعَكٍ كَانَ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَبْشِرْ؛ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: هِيَ نَارِي أُسَلِّطُهَا عَلَى عَبْدِيَ الْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا لِيَكُونَ حَظَّهُ مِنَ النَّارِ فِي الآخِرَةِ». (لفظ ابن أبي شيبة).

أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المصنف» (١٠٩٠٧)، وعنه ابن ماجه (٣٤٧٠)، ومن طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» (٥٦١)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٤١).

وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٣٧١).

وأحمد (٩٨٠٧)، ومن طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» (٥٦١)،

وهناد في «الزهد» (٣٩١)، وعنه الترمذي (٢٠٨٨).

---

(١) مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٣٧٢).

(٢) المغني (ص: ١٦٥٢).

والترمذي (٢٠٨٨) حدثنا محمود بن غيلان.

وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١٩) حدثنا أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي.

والحاكم (١/ ٣٤٥)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٨٤) من طريق الحسن بن علي بن عفان العامري.

وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٨٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢٩٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٣٥٩) من طريق أبي جعفر محمد بن إسماعيل الصائغ.

وقَوَّام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٥٧٤) من طريق عبد الله بن محمد بن عبيد.

جميعهم عن أبي أسامة حماد بن أسامة.

وأخرجه الطبري في «التفسير» (١٥/ ٥٩٧)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠)، ومن طريقه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٢٠٦)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٤١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٨١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢٩٦) جميعهم عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الحمصي.

كلاهما (أبو أسامة، وأبو المغيرة) عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: حدثنا إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي صالح، فذكره.

وجاء في كل طرق أبي أسامة -عدا قَوَّام السُّنَّة- (عبد الرحمن بن يزيد بن جابر)، بدلًا من (عبد الرحمن بن يزيد بن تميم)، وهو وَهْمٌ من أبي أسامة، كما

أشار إلى ذلك الأئمةُ، كما سيأتي.

وهذا الإسنادُ واهٍ لعِلَّتينِ:

١ -عبد الرحمن بن يزيد هذا.

٢ -الاختلاف في إسناده!

فأما العلة الأولى:

فعبد الرحمن الذي في هذا الإسناد هو ابن تميم -وهو واهٍ- وليس ابن جابر الثقة!

أشار إلى ذلك جَمْعٌ من الأئمة: كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود والدارقطني وابن عبد الهادي وموسى بن هارون... وغيرهم.

وكان حجتهم في ذلك أن الراوي -وهو حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي- وهم في نسبته!

قال البخاري[1]: «عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السُّلَمي الشامي عن مكحول، سمع منه الوليد بن مسلم؛ عنده مناكير.

ويُقال: هو الذي روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة وحسين؛ فقالوا: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم». وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي: عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم؟ فقال: عنده مناكير، يُقال: هو الذي روى عنه أبو أسامة وحسين الجعفي؛ فقالا: هو ابن يزيد بن جابر وغَلِطَا في نسبه، ويزيد بن تميم أصَحُّ، وهو ضعيفُ الحديث».

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٣٦٥).

- وقال أبو داود[١]: «عبد الرحمن بن يزيد بن تميم هو السلمي؛ متروك الحديث، حدث عنه أبو أسامة وغلط في اسمه؛ فقال: نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر السلمي؛ وكلُّ ما جاء عن أبي أسامة: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد فهو ابن تميم».

وقال موسى بن هارون الحمَّال الحافظ[٢]: «روى أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وكان ذلك وَهْمًا منه -رحمه الله- وهو لم يَلْقَ ابنَ جابر، وإنما لقيَ عبد الرحمن بن يزيد بن تميم؛ فظنَّ أنه ابن جابر، وابن جابر ثقة، وابن تميم ضعيف».

- وقال يعقوب بن سفيان الفَسوي[٣]: «قال محمد بن عبد الله بن نمير -وذكر أبا أسامة- فقال: «الذي يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نرى أنه ليس بابن جابر المعروف -ذُكِرَ لي: أنه رجل يسمى باسم ابن جابر.

قال يعقوب: صدق؛ هو عبد الرحمن بن فلان بن تميم، فدخل عليه أبو أسامة فكتب عنه هذه الأحاديث فروى عنه، وإنما هو إنسانٌ يُسَمَّى باسم ابن جابر».

وقال أيضًا: «وكأني رأيتُ ابنَ نمير يتهم أبا أسامة؛ أنه علم ذلك وعرف ولكنْ تغافلَ عن ذلك».

قال: «قال لي ابن نُمير: أما ترى روايته لا تشبه سائر حديثه الصِّحاح الذي

(١) سؤالات الآجُرِّي (٣٢٧).

(٢) كما في تاريخ بغداد (١٠/ ٢١٢)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٨).

(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ٣٦٦).

روى عنه أهلُ الشام وأصحابُه»[١].

- وقال الإمام الدارقطني[٢]: «وأبو أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد، وهذا ابن تميم؛ فيقول: ابن جابر، فيغلط في اسم جده».

وقال ابن أبي حاتم[٣]: سمعتُ أبي يقول: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: لا أعلم أحدًا من أهل العراق يُحَدِّثُ عنه. والذي عندي أن الذي يروي عنه أبو أسامة وحسين الجعفي واحدٌ، وهو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم؛ لأن أبا أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة خمسة أحاديث أو ستة أحاديث منكرة لا يحتمل أن يحدث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر مثله، ولا أعلم أحدًا من أهل الشام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديث شيئًا.

وقال أيضًا[٤]: قال أبي: سألتُ محمد بن عبد الرحمن بن أخي حسين الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد؟ فقال: قدم الكوفة وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ويزيد بن يزيد بن جابر، ثم قدم عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بعد ذلك بدَهْرٍ، فالذي يحدث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر، هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، نا عبد الرحمن، قال: سألتُ أبى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم. فقال: عنده مناكير، يُقال: هو الذي روى عنه أبو أسامة وحسين الجعفي وقالَا: هو بن يزيد بن جابر وغلطَا في نسبه، ويزيد بن تميم أصح، وهو ضعيفُ الحديث.

ونقله الحافظ ابن عبد الهادي[٥]، ونقل أيضًا أقوالَ البخاري والخطيب

(١) انظر: ترجمة: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي في تهذيب التهذيب (٦/ ٢٩٥).

(٢) تعليقه على المجروحين (ص ١٥٧ -١٥٨).

(٣) العلل (١/ ١٩٧).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٠٠).

(٥) الصارم المنكي (ص: ١٩٧).

والدارقطني وكذا النسائي[١]، وأقَرَّهُم.

-وقال ابن عساكر[٢]: قوله: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وَهْمٌ من أبي أسامة، إنما هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، والحديث محفوظ عنه.

- ونقل الحافظ الذهبي[٣] عن الخطيب قال: روى الكوفيون أحاديث: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن ابن جابر، ووهموا في ذلك، فالحملُ عليهم، ولم يكن ابن تميم بثقة.

وقال أيضًا[٤]: «عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي الدمشقي... وقد سمع أبو أسامة من هذا السلمي واعتقد أنه ابن جابر فوَهِمَ».

- وقال الحافظ ابن رجب: ومن قال إنه ابن جابر فقد وهم[٥].

وذكر ابن رجب أيضًا[٦]: تحت عنوان: ذِكْرُ من حدَّث عن ضعيفٍ وسمَّاه باسْمِ ثقة: رواية أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي.

ثم نقل رَحِمَهُ اللَّهُ أقوال ابن نمير وأبي داود، وقال: وممَّا روى أبو أسامة عن ابن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله عن أبي صالح عن أبي هريرة حديث: «الحُمَّى حَظُّ المؤمنِ من النار». ورواه من الشاميين: أبو المغيرة عن ابن تميم عن إسماعيل بهذا الإسناد. فقوي بذلك أن أبا أسامة إنما رواهُ عن ابن تميم.

---

(١) (ص ١٩٨ - ١٩٩).

(٢) تاريخ دمشق (٦٦/ ٢٩٦).

(٣) الميزان (٢/ ٥٩٩).

(٤) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٧٧ -١٧٨).

(٥) مجموع الرسائل: البشارة العظمى للمؤمن بأن حظه من النار الحمى (٢/ ٣٦٩)

(٦) شرح علل الترمذي (٢/ ٤٥٥ -٤٥٦).

قلتُ: فهذا إجماعٌ من أهل الحديث على أن أبا أسامة قد غَلِطَ في اسم شيخه، وأن الحديث حديثُ ابن تميم وليس لابن جابرٍ فيه دَخْلٌ!

وذكر ابن كثير الحديث[١] من طريق أبي المغيرة هذه وقال: غريبٌ ولم يُخَرِّجُوه من هذا الوجه.

وقال الهيثمي[٢]: رواه ابن ماجه باختصارٍ، وفيه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو ضعيف.

وقال ابن حجر[٣]: هذا حديث غريب... ورجالُه ثقاتٌ إلا عبد الرحمن، فإنه ضعيف، وقد تفرَّد بوَصْلِه ورَفْعِه، وخالفه سعيدُ بن عبد العزيز فرواهُ عن إسماعيل من قول كعب الأحبار.

وقال العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ[٤]: «ظاهرُ إسناده الصحة ولكنه ضعيف؛ فإن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، ولكن أبا أسامة لم يَلْقَهُ وأخطأ فيه؛ فشَيْخُه في الحقيقة هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي، وهو ضعيف».

والحديثُ هذا، حسَّنه البعضُ أو صحَّحَه ولم يتنبهوا لهذه العلة:

- قال النووي[٥]: رواه البيهقيُّ بإسنادٍ حسنٍ.
- وصحَّحَه البوصيري[٦] وقال: «هذا إسناد صحيح رجاله مُوَثَّقُون».

---

(١) التفسير (٣/ ١٦٣).

(٢) مجمع الزوائد (٢/ ٢٩٨ -٢٩٩).

(٣) نتائج الأفكار (٤/ ٢٠٥ -٢٠٦).

(٤) تحقيقه «مسند أحمد» (١٨/ ٢٠١/ ٩٦٧٤).

(٥) خلاصة الأحكام (٣٢٣٨).

(٦) مصباح الزجاجة (٤/ ٦١).

مع أن إسناد ابن ماجه وقع فيه اسم عبد الرحمن منسوبًا على الصواب -ابن تميم-!

- وصحَّحَه عددٌ من المعاصرين منهم:

- الشيخ شعيب الأرناؤوط: قال[١]: إسناده جيد،... أبو أسامة: هو حماد بن أسامة، وعبد الرحمن بن يزيد: هو ابن جابر.

وحسَّنه لغيره[٢]، فساقَ شواهدَ له ممَّا ذكرناه وبيَّنَّا عِلَلَه.

- الشيخ مصطفى العدوي: قال[٣] في حديث أبي هريرة: إنه حسن.

-والألباني[٤].

-ومؤلفو «موسوعة محاسن الإسلام ورد شبهات اللئام»[٥]، وغيرهم.

العلة الثانية: الاختلاف في إسناده على أبي الحصين وأبي صالح الأشعري:

والاختلاف في سنده قد ذكره إمام الأئمة الدارقطني[٦] فقال: يرويه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي مهاجر المخزومي، واختُلِفَ عنه؛

فرواه أبو المغيرة عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، عن إسماعيل، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة.

ورواهُ أبو أسامة، فقال: عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ووَهَمَ في نسبه،

(١) تحقيقه «سنن ابن ماجه» (٣٤٧٠).

(٢) تحقيقه «مسند أحمد» (٣٦/ ٤٩٥).

(٣) الصحيح المسند من الأحاديث القدسية (١٤٥)

(٤) انظر: الصحيحة (٥٥٧)، (١٨٢٢) وغيرها.

(٥) انظر: (٦/ ١٠).

(٦) العلل (١٩٨٧).

وإنما هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وتابع أبا المغيرة على الإسناد.

ورواه أبو غسان محمد بن مطرف، عن أبي الحصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «الحُمَّى حَظُّ المؤمنِ من جهنم، وما أصابه من ذلك فهو حَظُّه من النار».

قاله شبابة عن أبي غسان، وقيل: عن يزيد بن هارون، عن أبي غسان، عن أبي الحصين، عن أبي صالح، عن أبي أمامة.

ورواه سعيد بن عبد العزيز التنوخي، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن أبي صالح الأشعري، عن كعب قوله، وهو الصواب».

وأشار البيهقيُّ إلى هذا الاختلاف أيضًا[1].

سابعًا: حديث أبي أمامة رضي الله عنه:

يرويه أبو صالح الأشعري، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ كِيرِ جَهَنَّمَ، فَمَا أَصَابَ الْمُؤْمِنَ مِنْهَا كَانَ حَظَّهُ مِنَ النَّارِ». لفظ أحمد.

أخرجه أحمد (٢٢٥٩٥)، و (٢٢٧٠٥)، وابن منيع في «المسند» -كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٣٨٥٣)-، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٤٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢٩٥ -٢٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٢١٦)، والروياني في «المسند» (١٢٦٩)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٤/ ١٠٣)، و(٥/ ١٦٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٨٣)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٣٥٩)، و (٢٣/ ١٧١) جميعهم من طريق يزيد بن هارون.

(١) في كتابه «الآداب» (ص: ٢٩٩).

وأخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد الشهير بالغيلانيات» (٨٥١)، ومن طريقه قَوَّام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٥٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٢٩٦)، والمِزِّي في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٤١٤) من طريق عبد الصمد.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٩٣/ ٧٤٦٨) من طريق سعيد بن أبي مريم، وعلي بن الجعد.

والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٨٣) من طريق علي بن عياش الحمصي، وفي «الآداب» (٧٣٧) من طريق محمد بن إسحاق.

جميعهم عن محمد بن مطرف، عن أبي الحصين، عن أبي صالح الأشعري، عن أبي أمامة، فذكره.

قلتُ: وهو إسناد معلول كما سبق ذكره، وقد حسَّنه المنذري[١] وقال: رواه أحمد بإسناد لا بأس به.

وقال الهيثمي[٢]: «وفيه أبو حصين الفلسطيني ولم أر له راويًا غير محمد بن مطرف».

لكن قال ابن عبد البر[٣]: أبو الحصين هذا مروانُ بن رُؤبة التغلبي. وقال ابن حجر: مقبول[٤].

(١) الترغيب والترهيب (٤/ ٣٠٠).

(٢) مجمع الزوائد (٢/ ٣٠٥).

(٣) التمهيد (٦/ ٣٦٠).

(٤) التقريب (٦٥٦٨). وانظر: التاريخ الكبير (٧/ ٣٧١)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٦)، فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٢٧١)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٨٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٩٢).

فتحسينُ مثلِ هذا الإسناد بعيدٌ؛ لجهالةِ أبي الحصين، وللمُخالفة: فقد خالفه إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر المخزومي مولاهم الدمشقي ثقة[١] فرواه عن كعب الأحبار، قوله. وصوَّبه الدارقطني، كما سيأتي.

- ولحديث أبي أمامة طريق أخرى: يرويه أبو غالب عن أبي أمامة قَالَ: أَظُنُّهُ رَفعه إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى كِيرٌ مِنْ جَهَنَّمَ، فَمَا أَصَابَ الْمُؤْمِنَ مِنْهَا فِي الدُّنْيَا فَهُوَ نَصِيبُهُ مِنْهَا».

أخرجه الخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٣٦٢) أخبرنا القاضي أبو بكر الحيري، حدثنا محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن خبية القرشي الكوفي، حدثنا حسن بن حسين، حدثنا زافر عن حماد بن زياد عن أبي غالب عن أبي أمامة، فذكره.

- وحماد بن زياد الزراد مجهول، روى عن: أبي بكر الهذلي، روى عنه: زافر بن سليمان، وعبد الله بن الجراح القهستاني[٢].

وذكره الخطيب بهذا الحديث وقال: روى عنه: زافر وسكت.

وزافر بن سليمان، صدوق كثير الأوهام[٣].

والراوي عنه لم أعرفه، وكذا شيخُ الأصم؛ فهذا إسنادٌ أقَلُّ أحوالِه الضعفُ.

ثامنًا: حديث كعب الأحبار قولُه:

يرويه أبو صالح الأشعري عن كعب الأحبار قال: «الْحُمَّى كِيرٌ مِنَ النَّارِ يَبْعَثُهَا اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ فِي الدُّنْيَا فَتَكُونُ حَظَّهُ مِنْ نَارِ جَهَنَّمِ».

(١) التقريب (٤٦٦).

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٣٩).

(٣) التقريب (١٩٧٩)، التهذيب (٣/ ٣٠٤).

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٨٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٩٦٢ -٢٩٧) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله قال: مرضتُ فعادني أبو صالح الأشعري فحدثني، عن كعب الأحبار، فذكره.

وهذا إسناد صحيح إلى أبي صالح، لكن هل سمع من كعب المتوفى سنة ٢٤هـ، في ترجمة أبي صالح ذكروا أنه يروي عنه.

وهذا الوجه هو ما رجحه الدارقطني[١] كما سبق، ووافقه ابن رجب الحنبلي[٢].

وهذا الكلام من الإسرائيليات التي يرويها كعب الأحبار، وموقفنا الشرعي منها معروف، فهي روايات لا حرج في التحدث بها، ما دامت لا تعارض أصول الدين.

تاسعًا: مرسل الحسن البصري:

يرويه أبو سهل، عن الحسن، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِكُلِّ آدَمِيٍّ حَظًّا مِنَ النَّارِ وَحَظُّ الْمُؤْمِنِ مِنْهَا الْحُمَّى يَحْتَرِقُ جِلْدُهُ وَلَا يَحْتَرِقُ جَوْفُهُ، وَهِيَ حَظُّهُ مِنْهَا».

أخرجه هناد في «الزهد» (٣٩٢) حدثنا عبدة، عن جويبر، عن أبي سهل، عن الحسن، به.

وإسناده ضعيف، فيه: جُوَيْبِر -تصغير جابر، ويُقال: اسمه جابر، وجُوَيْبِر لَقَبٌ- بنُ سعيدٍ الأزديُّ، أبو القاسم البلخيُّ، راوي التفسير، ضعيف جدًّا[٣].

---

(١) العلل (١٩٨٧).

(٢) مجموع الرسائل: البشارة العظمى للمؤمن بأن حظه من النار الحُمَّى (٢/ ٣٦٩ - ٣٧٠).

(٣) التقريب (٩٨٧)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٢٣).

عاشرًا: مُرْسَل أبي المُتَوَكِّل:

يرويه إسماعيل بن مسلم العبدي قال: أخبرنا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ الْحُمَّى فَقَالَ: «مَنْ كَانَتْ بِهِ فَهِيَ حَظُّهُ مِنَ النَّارِ»، فَسَأَلَهَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ رَبَّهُ فَلَزِمَتْهُ فَلَمْ تُفَارِقْهُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا».

أخرجه محمد بن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٤٢١): قال: أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا إسماعيل بن مسلم العبدي، ثنا أبو المتوكل أن نبي الله ﷺ، به.

وهذا سند رجاله ثقات؛ أبو المتوكل هو علي بن داود الناجي البصري مشهور بكنيته ثقة مات سنة (١٠٨)[(١)].

وإسماعيل بن مسلم العبدي أبو محمد البصري القاضي ثقة[(٢)].

ورُوي عن مجاهد بن جبر قوله: يرويه عثمان بن الأسود عن مجاهد قال: الْحُمَّى حَظُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ النَّارِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١].

أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٢٠)، وابن جرير الطبري في «التفسير» (١٥/ ٥٩٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٣٨٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٣٥٨) من طريق أبي كريب حدثنا ابن اليمان عن عثمان بن الأسود، به.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف. أبو كريب هو محمد بن العلاء بن كريب الكوفي من رجال الستة متفق على توثيقه. وابن اليمان هو يحيى وهو ضعيف.

---

(١) التقريب (٤٧٣١).

(٢) التقريب (٤٨٣).

وعثمان بن الأسود هو ابن موسى بن باذان المكي مولى بني جمح من رجال الستة وهو ثقة أيضًا.

فلعل هذا هو أصل الحديث المرفوع، ولا يقال إنه يمكن تقوية الأسانيد السابقة بقَوْلِ مجاهد، فالظاهر أنه يقولُه اجتهادًا في تفسير الآية.

***

المبحث الثالث

ما ورد من أن الأمة في الجنة

ورد في هذا الباب حديث: ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا وَبَعْضُهَا فِي الْجَنَّةِ وَبَعْضُهَا فِي النَّارِ، إِلَّا أُمَّتِي، فَإِنَّهَا فِي الْجَنَّةِ».

ويرويه أحمد بن محمد بن الحجاج البغدادي، عن محمد بن نوح السراج، عن إسحاق الأزرق، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به.

وهذا الحديث مداره على أحمد بن محمد بن الحجاج البغدادي المَرُّوذِي، أحد الأئمة في الحديث والفقه صاحب الإمام أحمد، رواه عنه جماعة لم يُعرفوا بما يشفع لهم قبول روايتهم، ولا التدين بما انفردوا به، لا سيما وهذا الحديث يتضمن بشرى عظيمة تتلهف لها النفوس، وتتسابق عليها الهمم.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨٣٧)، ومن طريقه ابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٣٣٤) حدثنا أحمد[١]، قال: نا أحمد بن محمد بن الحجاج قال: نا محمد بن[٢] نوح قال: نا إسحاق الأزرق، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٦٤٨)، ومن طريقه ابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٣٣٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٨٣) حدثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مزاحم البغدادي، حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج البغدادي، حدثنا محمد بن نوح السراج، حدثنا إسحاق الأزرق، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، به.

(١) هو أحمد بن محمد الصيدلاني البغدادي.

(٢) سقط من «الأوسط» قوله: «محمد بن» وهو ثابت عند ابن الفاخر ويؤيده مصادر التخريج.

قال الطبراني في «المعجم الأوسط»: لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله إلا إسحاق، ولا عن إسحاق إلا محمد، تفرد به: أحمد.

وقال في «المعجم الصغير»: لم يروه عن عبيد الله إلا إسحاق.

وهذه الأسانيد رواتها معروفون، إلا شيخي الطبراني فقد ترجمهما الخطيب ولم يذكر فيهم جرحًا ولا تعديلًا:

- فعبد الله بن أحمد بن أبي مزاحم البغدادي: ذكره الخطيبُ[١] قال: حدث عن: أبي بكر المروذي صاحب أحمد بن حنبل. روى عنه أبو القاسم الطبراني.

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

- وأحمد بن بن محمد الصيدلاني: ترجمه الخطيبُ[٢] ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

لكنهم مُتابَعُون، كما سيأتي.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال ابن عدي: أحمد بن محمد بن الحجاج كذبوه، وأنكرت عليه أشياء.

وقال الهيثمي[٣]: رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، وهو ضعيف.

وهذا وَهْمٌ منهما جميعًا، فالواقع في الإسناد ليس هو ابن رشدين، وقد أخرج ابنُ الجوزي الحديث من طريق الخطيب البغدادي، ووقع في رواية

(١) تاريخ بغداد (١١/ ١٤).

(٢) تاريخ بغداد (٥/ ١٣٧).

(٣) مجمع الزوائد (١٠/ ٦٩).

الخطيب وفي الموضع الذي نقل منه ابن الجوزي: أخبرنا أحمد بن محمد بن الحجاج المروزى أبو بكر صاحب أحمد بن حنبل.

وجاء في «المعجم الصغير»: أحمد بن محمد بن الحجاج البغدادي، وابن رشدين هذا مصري، والمذكور في الإسناد هو: أحمد بن محمد بن الحجاج المَرُّوذِي أبو بكر الحنبلي صاحب الإمام أحمد أحد الأئمة في الحديث والفقه.

وهكذا رواه الخطيب في ثلاثة مواضع من «تاريخ بغداد» مصرحًا في كلها بأنه البغدادي، وأخرجه الذهبى في ترجمته[١] فقال: المَرُّوذِي الإمام القدوة شيخ بغداد أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج الفقيه، أَجَلُّ أصحاب الإمام أحمد، لزم أحمد دهرًا، وأخذ عنه العلم والعمل، ثم أسندَ هذا الحديث من طريقه، ثم قال: «قال إسحاق بن داود: لا أعلم أحدًا أقوم بأمر الإسلام من أبي بكر المَرُّوذِي. وقال أبو بكر بن صدقة: ما علمتُ أحدًا أذَبَّ عن الدين من المروذي. قال الخلَّال: خرج المروذي للغَزْو فشيعوه إلى سامرا وجعل يردهم فلا يرجعون فحزر من وصل معه إلى سامرا نحو خمسين ألف إنسان. مات في سنة ٢٧٥، وغيره أكثر تحصيلًا لفنون الحديث، ولكنه كان إمامًا في السنة شديد الاتباع، له جلالة عظيمة».

فهذا هو المذكور في سند الحديث، وأما الضعيف فهو مصري وكنيته أبو جعفر[٢].

أما المتابعات المشار إليها:

١- فأخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٥١٧) أخبرناه أبو بكر البرقاني،

(١) سير النبلاء (١٣/ ١٧٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١٥٣).

(٢) وله ترجمةٌ مُطوَّلة في «لسان الميزان» (١/ ٥٩٤).

قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن حمدان النيسابوري بخوارزم، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد الصيدلاني بنيسابور، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن حجاج المروذي، قال: حدثنا محمد بن نوح، وأثنى عليه أحمد بن حنبل خيرًا، قال: حدثنا إسحاق الأزرق، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، به.

قلتُ: أحمد بن محمد الصيدلاني مجهول الحال كما تقدم.

وعبد اللَّه بن محمد بن حمدان النَّيْسَابُوري أبو محمد، لم أقف على من تَرْجَمَ له، على أنه تابعه الطبراني كما تقدم.

٣- وأخرج الخطيب (١٣/ ١٢٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٨٣): أخبرني علي بن المحسن التنوخي، حدثنا محمد بن عبد الله بن أخي ميمي، حدثنا أبو الطيب مظفر بن السري الكاتب، أخبرنا أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي أبو بكر صاحب أحمد بن حنبل، به.

قلتُ: مظفر بن السري الكاتب مجهول، لم أجده إلا عند الخطيب هنا.

٣- قال الرافعي في «التدوين» (٢/ ١٨١) في ترجمة أحمد بن شاذان القزويني: حدث بنهاوند عن أحمد بن يوسف الثعلبي.

ثم قال: حدث أبو بكر محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي بقزوين إملاءً فقال: ثنا أحمد بن شاذان القزويني بنهاوند، ثنا أحمد بن يوسف التغلبي، ثنا أحمد بن نوح المَرُّوذِي: جاء أحمد بن حنبل[1]، ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق، ثنا شريك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، به.

(١) ما جاء هُنا في السند: «أحمد بن نوح المَرُّوذِي، جاء أحمد بن حنبل»، فيه سقطٌ وتصحيفٌ، صوابُه: «أحمد بن محمد بن حجاج المَرُّوذِي، قال: حدثنا محمد بن نوح، وأثنى عليه أحمد بن حنبل خيرا، قال: حدثنا إسحاق الأزرق»، كما مضى في الأسانيد السابقة واللاحقة.

قلتُ: كذا خالف أحمد بن يوسف التغلبي؛ فذكر شريكًا بين إسحاق الأزرق، وعبيد الله بن عمر.

والراجح أن الرواية المحفوظة من دون ذِكْر شريك، وذلك لأن السند إلى أحمد بن يوسف التغلبي -ثقة-، تالف؛ فيه: أبو بكر محمد بن معاذ بن فهد النهاوندي؛ واهٍ، ولَهُ أوهامٌ[(١)].

وشيخُه أحمد بن شاذان بن المهند البشتي أبو سعيد لم أجده، فهذا السند منكر.

٤- وأخرج الرافعي في «التدوين» (٤/ ١٢٩) أنبأنا الحافظ أحمد بن سلفة بالإجازة العامة عن القاضي أبي الفتح إسماعيل بن عبد الجبار، ثنا أبو الحسن محمد بن علي بن محمد بن مخلد، أنبا أبو بكر الحسن بن الحسين بن حمشاد، ثنا موسى بن عمران الحمامي بقزوين، ثنا أبو علي الحسن بن محمد بن عنبر الوشاء، ثنا أبو بكر المَرُّوذِي أحمد بن محمد بن الحجاج، ثنا محمد بن نوح، به.

قلتُ: وموسى بن عمران الحمامي مجهول، ذكره الرافعي في ترجمته بهذا الحديث، وقال: حدث بقزوين عن أبي علي الوشاء. ولم يزد.

ومن دونه أيضًا: حسن بن الحسين بن حمشاد الفقيه القزويني، لم أجده.

وإسماعيل بن عبد الجبار هو ابن محمد بن عبد العزيز بن ماك القزويني، الأصبهاني القاضي، قال الرافعي: «سَمع وسُمِع منه الكثير... وسمع منه يحيى بن عبد الوهاب بن مَنْدَه، وأبو طاهر السلفي، والكبار». توفي سنة ثلاث وخمس مئة[(٢)].

أما حسن بن محمد بن عنبر بن شاكر بن سعيد البغدادي الوشاء أبو علي،

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤٤)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٨٧)، لسان الميزان (٥/ ٣٨٤).

(٢) انظر: «التدوين» (١/ ٢٦٤).

فهو ضعيف[١].

فمثلُ هذه الطرق لا يُفرَح بها، بل هي غرائبُ ومناكيرُ لا يثبتُ بها شيءٌ.

٥- وأخرج أبو الحسين بن المهتدي[٢] في «مشيخته» (٥٦)، ومن طريقه ضياء الدين المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» (٤)، والذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٣٢)، وفي «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ١٧٦): ثنا عمر ثنا أبو حامد أحمد بن عبد الله الحذاء يعرف بابن أسد الوراق، ثنا أحمد بن أصرم المزني وأبو بكر المروذي، قالا: ثنا محمد بن نوح رفيق أحمد بن حنبل، ثنا إسحاق الأزرق، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، به.

قلتُ: عمر شيخ أبي الحسين بن المهتدي هو: عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير بن هارون بن مهران أبو حفص المقرئ، يُعرَف بالكتاني، تُوفِّي سنة ٣٩٠هـ، قال محمد بن أبي الفوارس: «كان لا بأسَ به»، وقال الخطيب: «ثقة»[٣].

وشيخُه أحمد بن عبد الله الحذاء المعروف بابن أسد الوراق هو: أحمد بن عبد الله بن خالد بن ماهان أبو حامد الحربي، ترجمه الخطيب، وقال: «ثقة»[٤].

وأحمد بن أصرم المزني ثقة[٥].

---

(١) انظر: الكامل (٣/ ٢٠٥)، تاريخ بغداد (٨/ ٤٣٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٥٦).

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدى بالله أبو الحسين الهاشمي الخطيب المعروف بابن الغريق (٣٧٠ - ٤٦٥هـ) قال الخطيب: كان فاضلًا نبيلًا، ثقةً صدوقًا، يُقال له: راهب بني هاشم. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٨٣)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: ٩٤)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٥/ ٩٠)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٧٦).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٣٨).

(٤) تاريخ بغداد (٥/ ٣٨٠)

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤٢)، وتاريخ بغداد (٥/ ٧٢)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٢).

لكنْ يحولُ دون الاعتبار بهذا السند المتأخِّر أمرٌ وهو أن «مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي» هي من رواية أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن أبي حفص عمر بن محمد بن مُعمَّر بن طَبَرْزَد، وسِتُّ الكَتَبَة نِعمة بنت علي بن يحيى بن الطَّراح سماعًا، عن أبي محمد يحيى بن علي بن الطَّراح عن أبي الحُسَين محمد بن علي بن عبد الله بن عبد الصَّمَد بن المُهتَدي.

هذا هو السند الذي تروى به هذه المشيخة، وفيه نظر:

ففي السَّنَد: عمر بن محمد بن معمر بن يحيى بن أحمد بن طبرزد البغدادي، الدَّارَقَزِّي المُؤَدِّب، ضعيف، ولم يكن يفهم شيئًا من العلم، وكان متهاونًا بأمور الدين وقد وهَّاهُ ابن النجَّار من قبل دينه[(١)].

والمقرونة معه ست الكتبة شيخة من أهل دمشق، اسمها: نعمة بنت علي بن يحيى بن علي ابن الطَّرَّاح (٥١٨ - ٦٠٤هـ) سمعتْ من جدها: كتاب «الكفاية» للخطيب، وأشياء.

حدَّث عنها: الضياء، وابن خليل، واليلداني، والمنذري، وابن أبي عمر، والفخر علي، وجماعة. وأجازها به الحافظ ابن عساكر، وسمعه عليها جماعة[(٢)].

فهي مُسنِدة لا يُعرَف عنها سوى أنها سمعتْ وأُجيزتْ، كعادة المتأخرين في السعي الحثيث لتحصيل الأسانيد العالية، فلا يؤخذ من ذلك سوى أن لها أسانيد يرغب أهل الرواية في السماع منها لا أكثر.

أما مسألة الضبط والحفظ، فمنذ قرون لم يشترط في هؤلاء الرواة المسندين سوى صحة السماع فقط، وهو معيارُ الثقة إذ لا يُعَوَّلُ على ما يتفردون به من أحاديث.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢٠/ ١١٨)، ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي (٤/ ٣٤٩)، الأعلام للزركلي (٥/ ٦١).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢١/ ٢٠٥)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٣٤)، الأعلام للزركلي (٨/ ٣٨).

فالذهبيُّ وغيره من المتأخرين قد يُطلقون التوثيق ولا يريدون به ثقة الاحتجاج كقول المتقدمين من الأئمة كأبي حاتم وابن معين، فقول هؤلاء: «ثقة» يعني العدالة والضبط معًا، أما مَنْ بعدهم فإنهم يُسرفون في ألفاظ التفخيم والمديح، وقد يكون المقولُ فيه ذلك ساقطًا مجروحًا لا يَرْقَى حديثُه حتى للشواهد.

و«الثقة» في عُرْف أهل القرون الثلاثة الأولى -عصر التدوين- يختلف معناها عن قولهم «ثقة» في العصور التالية، أي: بعد عصر جمع وتدوين الأخبار؛ لاختلاف الغرض من الرواة؛ لذا تشددوا في تعريفه وتحديد أوصافه؛ أما بعد ذلك فإن الغرض من الرواة هو حفظ تسلسل الأسانيد فقط! لذا ترَخَّصُوا في الشروط المفروض وجودها في الراوي كالضبط، واكْتَفَوْا بصحة أصله ولقائه!

يقول الذهبي[١]: «فمِنْ هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظُ يُطلقون هذه اللفظة -يعني كلمة: ثقة- على الشيخ الذي سماعُه صحيح بقراءة مُتقِنٍ وإثباتِ عدلٍ، وترَخَّصُوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عُرْف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه المتقن لما حَمَلَه، الضابط لما نَقَلَ، وله فَهْمٌ ومعرفةٌ بالفن، فتوسَّع المتأخرون».

وقال النووي[٢]: أعرضَ الناسُ هذه الأزمان عن اعتبار مجموع الشروط المذكورة لكون المقصود إبقاءَ سلسلةِ الإسناد المختص بالأمة؛ فليعتبرْ ما يليق بالمقصود، وهو كون الشيخ: مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، غير متظاهرٍ بفسق أو سخفٍ، وبضبطه بوجود سماعه مثبتًا بخطٍّ غير متهم، وبروايته من أصل موافقٍ لأصلِ شيخه، وقد قال نحو ما ذكرناه الحافظ أبو بكر البيهقي.

---

(١) السير (١٦/ ٧٠).

(٢) تدريب الراوي (١/ ٣٤٠).

قلتُ: وذكره السيوطي[١]، قال البيهقي: توسَّع من توسَّع في السماع من بعض مُحَدِّثي زماننا؛ الذين لا يحفظون حديثهم ولا يُحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم؛ وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها أئمةُ الحديث، قال: فمن جاء اليوم بحديثٍ لا يوجد عند جميعهم لا يُقبل منه، ومن جاء بحديثٍ معروفٍ عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلًا بـ «حدثنا وأخبرنا»، وتبقى هذه الكرامةُ التي خُصَّتْ بها هذه الأمة شَرَفًا لنبينا ﷺ.

وقال السيوطي: وكذا قال السِّلَفِيُّ في جزءٍ له في شروط القراءة.

وقال الذهبي في «الميزان»: ليس العمدة في زماننا على الرواة، بل على المحدثين والمفيدين الذين عُرِفَتْ عدالتُهم وصِدْقُهم في ضبط أسماء السامعين، قال: ثم من المعلوم أنه لا بد من صَوْن الراوي وستره.

قلتُ: فقد اتضح الفرقُ في الحكم على الراوي بالثقة حسب الغرض منه، ففي عصر التدوين كانوا يحتجُّون بالراوي؛ لذا تشدَّدُوا في شروط قبول رواياته، أما بعد، فصار الغرض هو حِفْظ: «سلسلة الإسناد بحَدَّثَنا وأخبرنا»، يعني مسألة شكلية فقط، وسمَّاها البيهقي كرامةً للأمة، وهي كذلك!

لذا يُخطئ من يحتجُّ بإسنادٍ يتفرد به راوٍ متأخِّرٌ، ولا يوجد في الكتب التي صُنِّفَتْ قبل القرن الثالث، وذلك لنكارة تفرُّدِه ولا بُدَّ، حتى لو وُثِّقَ، فقد عرفتَ ماذا يعنون بهذا التوثيق!

---

(١) المصدر نفسه (١/ ٣٤١).

قال الذهبي[(١)]: وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم: «الثقة على من لم يجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه. وهذا يُسمَّى مستورًا، ويُسمَّى: محله الصدق، ويقال فيه: شيخ».

فليس كلُّ من قيل فيه ثقة يجب الاحتجاج بمروياته، حتى تُمَحَّصَ هذه الكلمة.

ومن الأمثلة: قال الذهبي[(٢)]: العالم الشهير مُحَدِّث جَرْجَرَايَا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب، وصفه أبو نعيم الأصبهاني بالحفظ وارتحل إليه. قال المحدث محمد بن أحمد الروياني: لم أر أحدًا أحفظ من المفيد. وقال الماليني: كان المفيد رجلًا صالحًا.

قلتُ: لكنه مُتَّهَمٌ، وقد تجاسَرَ البرقاني وأخرج عنه في صحيحه، واعتذر بأن الحديث المذكور لم يسمعه من غيره وسُئِلَ عنه فقال: ليس بحُجَّة.

فانظرْ إلى كل هذا التفخيم في الرجل وهو متهم، ومع سقوطه عند البرقاني، إلا أنه خرَّج له في صحيحه!

وهناك أمثلة أخرى: وليراجعْ من شاء التراجِم في الصفحات: ٧٩٣، ٨٠٠، ٨٠٣، ٨٣٩، ٨٥٤، ٨٧٧، ٨٨٣، ٨٨٤، ٩٠٨، ٩٢٥... إلخ.

وفي ترجمة[(٣)]: أحمد بن يوسف بن خلاد النصيبي: قال فيه: الشيخ الصدوق المحدث ثم نقل قول الخطيب فيه: كان لا يعرف شيئًا من العلم غير أن سماعه صحيح.

---

(١) الموقظة (ص: ٧٨).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٩).

(٣) السير (١٦/ ٧٠).

- وفي ترجمة[١]: الباقرجي محمد بن جعفر بن مخلد الفارسي.

قال فيه أحمد بن علي البادي: كان ثقة صحيح السماع، غير أنه لم يكن يعرف شيئًا من الحديث.

فلا يرد التعقُّب على قول الدارقطني أن أبا بكر المروذي تفرَّد به[٢].

قلتُ: تبيَّن من النظر في هذه الأسانيد أن مدارها على المجاهيل المتأخرين، وعليه فلا يصحُّ اعتقادُ ثبوتِ الطريق إلى أحمد بن محمد بن الحجاج، ولو سَلَّمْنا بثبوتها فلا يثبت أيضًا، ففي الحديث عدة عِلَل:

١- تفرُّد المجاهيل المتأخرين به وعدم مشاركة الثقات لهم فيه.

٢- تفرُّد محمد بن نوح به، وهو راوٍ مُقِلٌّ.

٣- نَكارة مَتْنه وعدم وجود شواهد له.

قال الخطيب[٣] في ترجمة محمد بن نوح بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرجال العجلي المعروف والده بالمضروب، كان أحد المشهورين بالسُّنَّة، وحدَّث شيئًا يسيرًا.

وروى عن إسحاق بن يوسف الأزرق حديثًا غريبًا.

قال البرقاني: وقال الدارقطني: تفرَّد بهذا الحديث إسحاق الأزرق، ولم يحدث به غير محمد بن نوح المضروب، وتفرَّد به عنه أبو بكر المروذي.

قال لنا البرقاني: بلغني أن محمد بن نوح هذا جار أحمد بن حنبل، وأن

(١) المصدر نفسه (١٦/ ٢٥٤).

(٢) كما نقله الخطيبُ عنه في تاريخ بغداد (٤/ ٥١٧).

(٣) تاريخ بغداد (٤/ ٥١٧).

أحمد بن حنبل، قال لمن سأله عنه: اكتب عنه فإنه ثقة.

أخبرنا التنوخي، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن محمد الشيباني، قال: حدثنا أحمد بن محمد أبو بكر الصيدلاني الحنبلي، قال: حدثنا أبو بكر المروذي، قال: حدثنا محمد بن نوح، وسألت عنه أحمد بن حنبل، فقال: ثقة.

قلتُ: وهذا المنقول فيه نظر، فالأول منقطع: قال البرقاني: بلغني.

والثاني فيه: أحمد بن محمد أبو بكر الصيدلاني، وهو مجهول، كما مضى.

ومن وثَّقَه فهو اعتمادًا على هذه النقول، وكذلك موقفُه من مسألة خَلْق القرآن، فوصفوه بقولهم: كان عالمًا زاهدًا مشهورًا بالسُّنَّة والدِّين، امتُحِنَ بخَلْق القرآن فثبت على السُّنَّة حتى حُمِلَ هو والإمام أحمد فى القيود إلى المأمون فماتَ محمد فى الطريق[١].

وكذلك وصف السمعاني[٢] له بأحدِ الثقات المشهورين بالسُّنَّة، حدَّث بشيءٍ يسيرٍ عن إسحاق بن يوسف الأزرق، ثم ذكر عن الإمام أحمد أنه قليلُ العلمِ، وهذا كلُّه ممَّا أورده الخطيب لم يزيدوا عليه وقد بيَّنَّا ضَعْفَ أسانيده.

فهذا هو سِرُّ الثناء عليه، وليس هذا ممَّا يرفع شأنه في الرواية، ولهذا أشباهٌ ونظائرُ، فنعيم بن حمَّاد شديدٌ في السُّنَّة، لكن العمل على تضعيفه وكذلك ابن بَطَّة الحنبلي، وقد اتُّهِمَ بالوَضْع، فليسَ السُّنَّة والبدعة مقياسًا لقبولِ الراوي أو رَدِّه، على تفصيلٍ يضيقُ هذا الموضعُ عن بيانه.

لذا اعتبر الخطيب روايته هذا الحديث عن إسحاق الأزرق «حديثًا غريبًا»، وهو تعليل وجيه؛ لأن هذا السند وهو «عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر»

(١) انظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢/ ٢٢٩)، الوافي بالوفَيَات (٥/ ٩١).

(٢) الأنساب (١٢/ ٣٠٢).

من الأسانيد المشهورة جدًّا، فيندر أن يتفرد به عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن عبيد الله بن عمر بهذا المتن، وهو رجلٌ قليلُ العلمِ، وليس من أصحاب إسحاق.

وإسحاق روى عنه الأكابر من النقاد فروى عنه: أحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، وأبو بكر بن أبي شيبة ودحيم وقتيبة، وعمرو الناقد، ويحيى بن مَعِين، وجماعة[1]، فهؤلاء الأئمة أَوْلَى أن يكون عندهم مثلُ هذا الحديث عن هذا الراوي المُقِلِّ.

فمحمد بن نوح غيرُ مكثرٍ من الرواية عمومًا، وعن الأزرق خصوصًا، فقد ذكروا أنه روى عنه شيئا يسيرًا.

- وأيضا هذا الحديث، لم يروه أحدٌ من أصحاب الكتب المشهورة، وإنما تفرَّد به الطبراني، وتأخُّر الطبقة للقرن الرابع هكذا قادحٌ في التفرُّد، لا سيَّما في سندٍ ومتنٍ بهذه الخطورة.

يقول د. عبد الغني بن أحمد جبر مزهر: إذا لم يرد الحديث في كتب السنة المعتمدة، ولم يَرْوِهِ أحدٌ من أصحاب المصنفات الحديثية المشهورة المعروفة، فهل يُحكَم لذلك على الحديث بالضعف، وذلك بأنْ يُرْوَى في جزءٍ من الأجزاء، أو الفوائد أو الأمالي أو المجالس، أو المشيخات أو غيرها من المصنفات، ولم يُخَرَّجْ في شيء من الكتب المعتمدة؟

ونعني بكَوْن الكتاب معتمدًا أنْ يكون من كتب الحديث ويَجْمَع بين صِفَتَي التقدم والشهرة، أي التداول في أوساط العلماء، ويكون معروفًا مشهورًا لديهم، متقدمًا في التصنيف، لا شَكَّ أن الحديث إذا كان ممَّا يُحتاج إلى مثله ولم يُعرف لدى المصنفين المشهورين الذين قاموا بجَمْع الأحاديث وتصنيفها، أو يكون

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٢٥٧).

معروفًا لكنْ يُعرضون عن إخراجه، فإنه ممَّا يَغْلُبُ على الظن عدمُ صِحَّته، إذْ لو كان صحيحًا لعرفه وخرَّجَه بعضُ هؤلاء الحفاظ المتقدمين[١].

وسُئل شيخُ الإسلام ابن تيمية[٢] عما يفعله الناسُ في يوم عاشوراء من الكحل، والاغتسال، والحِنَّاء والمصافحة، وطَبْخ الحبوب وإظهار السرور، وغير ذلك؟

فأجاب: لم يرد في شيء من ذلك حديثٌ صحيحٌ عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه، ولا استحبَّ ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم. ولا روى أهلُ الكتب المعتمدة في ذلك شيئًا، لا عن النبي ﷺ ولا الصحابة، ولا التابعين، لا صحيحًا ولا ضعيفًا، لا في كتب الصحيح، ولا في السنن، ولا المسانيد، ولا يُعرَف شيءٌ من هذه الأحاديث على عهد القرون الفاضلة.

وكذلك قال ابن عبد الهادي[٣] وقد روى القاضي أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي في كتابيهما أن النبي ﷺ قال: «في خمس من الإبل شاة، ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ عشرًا»، فقال: حديث يحيى بن الحكم عن معاذ فيه إرسالٌ، ولم يُخرِّجْه أحدٌ من أصحاب الكتب الستة. وقد أكثر ابنُ عبد الهادي من إعمال هذا المقياس في التضعيف في أكثر من موضع[٤].

وقال ابنُ عبد الهادي على حديث أخرجه الدارقطني عن أنس قال: «أول

(١) أصول التصحيح والتضعيف: د. عبد الغني بن أحمد جبر مزهر، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٤١ ص: ٣٥٤).

(٢) الفتاوى الكبرى (١/ ١٩٤).

(٣) التنقيح (٢/ ١٧٤).

(٤) انظر: التنقيح (٢/ ٣٥٨)، (٢/ ٤١٧)، (٢/ ٤٦٢)، (٣/ ٤٠٠) وغيرها.

ما كرهت الحجامة للصائم» ونقله الزيلعي[١] قال: «هذا حديثٌ منكرٌ لا يصحُّ الاحتجاج به؛ لأنه شاذُّ الإسنادِ والمتنِ، وكيف يكون هذا الحديث صحيحًا سالمًا من الشذوذ والعلة ولم يخرجه أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، ولا هو في المصنفات المشهورة ولا في السنن المأثورة ولا في المسانيد المعروفة، وهُمْ يحتاجون إليه أشَدَّ احتياجٍ ولا نعرفُ أحدًا رواه في الدنيا إلا الدارقطني، رواه عن البغوي عن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا خالد بن مخلد به، وكلُّ من رواه بعد الدارقطني إنما رواهُ من طريقه، ولو كان معروفًا لرَواهُ الناسُ في كتبهم، وخصوصًا الأمهات كمسند أحمد ومصنف ابن أبي شيبة ومعجم الطبراني وغيرهما».

قلتُ: وهذا لا يُسَلَّمُ كعِلَّةٍ مستقلةٍ، فقد يوجد في هذه المصنفات ما يُمكِنُ الاحتجاجُ به، لكنه نادرٌ، والعبرةُ بالغالب، لكنْ مَنْ يَعْمَدُ إلى هذه الكتب ليَستخرج منها سُنَّةً وشَرْعًا، فقد جانبَ الصواب.

وقال ابن الجوزي[٢]: فمتى رأيتَ الحديث خارجًا عن دواوين الإسلام كالموطأ، ومسند أحمد، والصحيحين، وسنن أبي داود ونحوها فانظرْ فيه، فإن كان له نظيرٌ من الصحاح والحسان قرب أمرُه، وإن ارتبتَ فيه ورأيتَه يُباينُ الأصولَ فتأمَّلْ رجالَ إسناده.. إلخ.

قال الزيلعيُّ: يكفينا في تضعيف أحاديث الجَهْر بالبسملة إعراضُ أصحاب الجوامع الصحيحة، والسنن المعروفة، والمسانيد المشهورة المعتمدة عليها في حُجَج العلم ومسائل الدين عنه[٣].

(١) نصب الراية (٢/ ٣٤١).

(٢) الموضوعات (١/ ٩٩).

(٣) نصب الراية (١/ ٣٥٥).

وقد كثر هذا في كلام العلماء كابن تيمية، وابن عبدالهادي، وغيرهما، وهذا ما أشار إليه ابنُ الصلاح فقال: «إذا وجدنا فيما يُرْوَى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيحَ الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسَرُ على جَزْم الحُكْم بصحته»[(١)].

فتبيَّنَ بذلك أن العلماء يستدلون بخروج الحديث عن دواوين الإسلام المشهورة، يستدلون بذلك على ضعفه، وهو ما فعلناه هُنا في تضعيف هذا الحديث، مع ما ذكرناه من العلل الأخرى.

❊❊❊

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٦).

الخاتمة

انتهينا من تخريج طرق هذه الأحاديث، وبيَّنَّا الثابت منها وغير الثابت، ونقلنا عن العلماء ما يُزيل إشكالها ويُبيِّنُ الغامضَ من معانيها، وظهر أنها في جُملتها تحمل البشرى من الله تعالى لهذه الأمة بالرحمة عمومًا، وليس فيها ما يتعارضُ في نفس الأمر مع ما ثبت من نزول العذاب الأخرويِّ على بعض أفرادها؛ جزاءَ اقترافِ بعض الذنوب، ثم يخرجون أيضا برحمة الله وعَفْوه، فالثابت أنه لا يخلد في النار مُوَحِّدٌ.

وهذه أهمُّ النتائج التي توصلتُ إليها والتوصياتُ.

*** فأما أهمُّ النتائج:**

أولا: اختَصَّ اللهُ هذه الأمة بخصائصَ كثيرةٍ من بين الأمـم، ومن هذه الخصائص:

- أنها أمةٌ مرحومةٌ آمنةٌ من العذاب والإهلاك العام؛ بالجَدْب أو السَّنَة العامة.

- أن الأحاديث المُبشِّرة بدخول الأمة الجنة هي بِحَقِّ المستقيمين على الشرع، وما يحصل من العذاب لبعضِ المؤمنين في الدنيا؛ قد يكون كفَّارَةً لهم أو رِفعة لدرجاتهم، حتى يذهب الواحد منهم لربه نقيًّا فيكون مصيره الجنة.

ثانيًا: أن أحاديث الفداء تعني أن المسلمين يرثون مقاعد الكفار في الجنة، وأن الكفار يرثون مقاعد المسلمين في النار، ولا تعني أن يتحمل الكفار أوزار المسلمين.

ثالثًا: حديث أبي موسى: وهذا الحديث اختلف في لفظه على خمس

روايات: أصَحُّها من جهة الصنعة الحديثية لفظ مسلم عن قتادة: «لا يَمُوتُ رَجُلٌ مسلمٌ إلا أدخلَ الله مكانه النارَ، يهوديًّا، أو نصرانيًّا»، وهو اللفظ المحفوظ.

وأضعَفُها من جهة الصنعة الحديثية لَفْظ شداد الراسبي عند مسلم: «يجيءُ يومَ القيامةِ ناسٌ من المسلمين، بذنوبٍ أمثالِ الجبالِ، فيغفِرُها اللهُ لهم، ويَضَعُها على اليهود والنصارى»، وهو شاذٌّ.

رابعًا: حديث: «أَبْشِرْ؛ إنَّ الله يقولُ: هي ناري أُسَلِّطُها على عَبْدِيَ المؤمنِ في الدنيا لِيَكُونَ حَظُّه من النار في الآخرة». فلا يثبتُ أيضًا.

خامسًا: حديث ابن عمر: «ما مِنْ أُمَّةٍ إلا بَعْضُها في الجَنَّةِ وبعضُها في النار، إلا أُمَّتِي فإنَّها في الجَنَّة». منكرٌ سَنَدًا ومَتْنًا.

*** وأما التوصيات:**

فيوصي الباحثُ بالعناية بمِثْلِ هذه الأحاديث التي يَشْكُلُ معناها، وإفرادِها بمزيدِ الفحصِ والتدقيقِ في رسائل مستقلة؛ حتى يتسَنَّى تسليطُ الضوء على طرقها باستقصاءٍ وتركيزٍ لا يُتيحُه الكلامُ عليها ضمن مؤلفات، يكون ذلك الحديث المُشكِل أحد أحاديثها، فالتخصيص يجعل البحث أكثر دقة، ويُمَكِّنُ الباحثَ من مناقشة أدقِّ التفاصيل، وإعطاء التمحيص حقَّه، فيطولُ بلا حرجٍ إذا استدعى الأمرُ ذلك؛ للوصول للراجح في المسألة، بينما يكون مُقَيَّدًا إذا كان الحديثُ واحدًا بين مئات الأحاديث المنظورة.

⊙⊙⊙

المصادر والمراجع

١- الآحاد والمثاني: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ) ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٢- الآداب: أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ) ت: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠ هـ)، ت: دار المشكاة، دار الوطن، ط ١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٤- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ت: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٥- أخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٦- الأسامي والكنى: أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري (ت ٣٧٨هـ)، ت: محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٧- الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٨- أصول التصحيح والتضعيف: د. عبد الغني بن أحمد جبر مزهر، مجلة البحوث الإسلامية العدد (٤١).

٩- الأعلام: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، مايو ٢٠٠٢م.

١٠- افتراق الأمة إلى نيِّف وسبعين فرقة: محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني، الصنعاني، المعروف بالأمير (ت ١١٨٢هـ) ت: سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

١١- أمالي ابن بشران: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران البغدادي (ت ٤٣٠هـ)، ت: عادل بن يوسف، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٢- الأنساب: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، (ت ٥٦٢هـ)، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.

١٣- بذل الماعون في فضل الطاعون: الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: أحمد عصام عبد القادر الكاتب، دار العاصمة، الرياض.

١٤- البعث والنشور: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٥- التاريخ الأوسط: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب؛ مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١٦- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

١٧- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١٨- تاريخ داريا: أبو علي عبد الجبار بن عبد الله بن محمد الخولاني الداراني المعروف بابن مهنا (ت ٣٧٠هـ)، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

١٩- التاريخ الكبير: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٢٠- تاريخ مدينة دمشق: الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، ت: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط١، ١٥١٤هـ.

٢١- تاريخ يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، (رواية الدوري)، ت: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢٢- تالي تلخيص المتشابه: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: مشهور بن حسن، أحمد الشقيرات، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٣- تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، ت: لجنة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف بالكويت، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

٢٤- التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، ت: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، ط٢، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٢٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٢٦- التدوين في أخبار قزوين: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، ت: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٢٧- التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، ت: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٢٨- تذكرة الحفاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٢٩- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ)، ت: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٠- الترغيب والترهيب: إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقَوَّام السُّنَّة (ت ٥٣٥هـ)، ت: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٣١- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٣٢- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبَّان: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) ت: خليل العربي، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٣٣- تفسير الطبري: أبو جعفر، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٣٤- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، ت: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٣٥- تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٦- التقييد لمعرفة رُواة السنن والمسانيد: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٧٣- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٣٦٤هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ٧٨٣١هـ.

٨٣- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الحنبلي (ت ٤٤٧ هـ)، ت: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٨٩٩١م.

٣٩- التنوير شرح الجامع الصغير: محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني، ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، ت: د. محمد إسحاق، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٤٠- تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٤١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤٢- الثقات: أبو حاتم محمد بن حبَّان البستي (ت ٣٥٤هـ)، ت: د. محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٤٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، ت: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٤٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٤٥- الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٦- جزء البطاقة: حمزة بن محمد بن علي، الكناني المصري (ت ٣٥٧هـ)، ت: عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، دار السلام، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٤٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مصورة عن طبعة مكتبة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٤٨- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ت: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٤٩- الدعاء: ابن فضيل، أبو عبد الرحمن محمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم الكوفي (ت ١٩٥هـ)، ت: د. عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٥٠- الدِّيَات: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.

٥١- ذيل تاريخ بغداد: أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (ت ٦٣٧هـ)، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٥٢- ذيل تاريخ بغداد: محب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣هـ)، ت: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٥٣- - الرد على الجهمية: أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (ت ٢٨٠هـ)، ت: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٥٤- الروض الداني (المعجم الصغير): أبو القاسم الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي، (ت ٣٦٠هـ)، ت: محمد شكور محمود الحاج أمرير.

٥٥- زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٦- الزهد: أبو السري هناد بن السري بن مصعب التميمي الدارمي الكوفي (ت ٢٤٣هـ)، ت: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٥٧- السُّنَّة: أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٥٨- السُّنَّة: أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٩٠هـ)، ت: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٩- السُّنَّة: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال البغدادي (ت ٣١١هـ)، ت: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٦٠- سُنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٦١- سُنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٦٢- سُنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٦٣- السُّنَن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ت: د. عبد الغفار سليمان، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٦٤- السُّنَن الكبرى: أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.

٦٥- سُنن النسائي (المجتبى): أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٦- سُؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ت: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٤هـ.

٦٧- سُؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني: حمزة بن يوسف السهمي، (ت ٤٢٨هـ)، ت: محمد بن علي الأزهري دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٦٨- سِيَر أعلام النبلاء: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٦٩- شرح سنن أبي داود: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤هـ)، ت: بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح - مصر، ط١، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

٧٠- شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، ت: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٧١- شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ = ١٤٩٤م.

٧٢- شُعَب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، ت: محمد السيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٣- الصارم المنكي في الرد على السبكي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، ت: عقيل بن محمد اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٧٤- صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان: أبو حاتم محمد بن حبَّان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٧٥- صحيح البخاري: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، جدة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧٦- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٧- الصفات: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ت: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٧٨- الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٩- - الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

٨٠- الضعفاء والمتروكون: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ت: محمد بن علي الأزهري، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٨١- طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت ٥٢٦هـ)، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٨٢- عارضة الأحوذي: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت ٥٤٣ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٣- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٨٤- العلل: ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ت: سعد بن عبد الله الحميد، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٨٥- عِلَل الحديث: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، ت: د. سعد بن عبد الله الحميد وآخرين، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٨٦- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٨٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن الدارقطني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (ت ٣٨٥هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٨٨- عَمَلُ اليوم والليلة: أحمد بن محمد بن إسحاق، الدينوري، المعروف بـ«ابن السني» (ت ٣٦٤هـ)، ت: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة؛ بيروت.

٨٩- الفتاوى الكبرى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨ هـ)، ت: حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٩٠- فتح الباب في الكنى والألقاب: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (ت ٣٩٥هـ)، ت: نظر الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٩١- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة طبعة السلفية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٩٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ت: علي حسين، مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٩٣- الفتن: أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت ٢٢٨هـ)، ت: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

٩٤- الفوائد الشهير بالغيلانيات: أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزاز (ت ٣٥٤هـ)، ت: حلمي كامل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٩٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير: زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

٩٦- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، ت: عادل أحمد، علي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٩٧- كشف الأستار عن زوائد البزار: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٩٨- الكشف الحثيث عَمَّنْ رُمِيَ بوَضْع الحديث: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سِبْط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، ت: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٩٩- الكُنَى والأسماء: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الرازي (ت ٣١٠هـ)، ت: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٠٠- الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: بركات بن أحمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيَّال (ت ٩٢٩هـ)، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

١٠١- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.

١٠٢- المتفق والمفترق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: د. محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٠٣- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبو حاتم محمد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان، البستي (ت ٣٥٤هـ)، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٠٤- مجلة البحوث الإسلامية: مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

١٠٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٠٦- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): ت: طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق

الحديثة، جـ ١، ٢، ط٢، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٠٧- المِحَن: أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت ٣٣٣هـ)، ت: د. عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٠٨- المرض والكفارات: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، ت: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٠٩- المسند: الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج (ت ٣٣٥هـ)، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١١٠- مسند أبي بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)، ت: عادل بن يوسف الفزاري وآخر، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ.

١١١- مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ.

١١٢- مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١١٣- مسند أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١١٤- مسند إسحاق بن راهويه المروزي (ت ٢٣٨هـ): ت: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٢هـ.

١١٥- مسند البزار (البحر الزخار): أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م.

١١٦- مسند الروياني: أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)، ت: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ.

١١٧- مسند الشاميين: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: حمدي السلفي، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

١١٨- مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري (ت ٤٥٤هـ)، ت:

حمدي السلفي، الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

١١٩- مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: الباغندي الصغير محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث، الواسطي (ت ٣١٢هـ)، ت: محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.

١٢٠- مشيخة أبي الحسين محمد بن علي بن محمد بن المهتدي بالله (ت ٤٦٥هـ)، (الجزء الأول والثاني): مخطوط، من مجاميع المدرسة العمرية، المكتبة الظاهرية، المجموع، ٣٨٠٩ عام.

١٢١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أبو العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، ت: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٢٢- المصنف في الأحاديث والآثار: الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢٣- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار العاصمة، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢٤- المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

١٢٥- معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت ٣٥١هـ)، ت: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٢٦- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، دون تاريخ.

١٢٧- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني (ت ٣٧١هـ)، ت: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٢٨- معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ)، ت: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢٩- معرفة أنواع علوم الحديث: تقي الدين ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (ت ٦٤٣هـ)، ت: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٣٠- معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ت: السيد

معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١٣١- المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، ت: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٣٢- المُغْني عن حَمْل الأسفار في الأسفار: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ)، مكتبة طبرية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٣٣- المفاتيح في شرح المصابيح: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الحنفي المشهور بالمظهري (ت ٧٢٧هـ)، ت: لجنة بإشراف: نور الدين طالب، دار النوادر، وزارة الأوقاف بالكويت، ط١، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

١٣٤- - المنتخب من مسند عبد بن حميد: الإمام الحافظ (ت ٢٤٩هـ)، ت: مصطفى العدوي، دار بلنسية، ط٢، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٣٥- - المُنتَقَى من مسموعات مَرْو (مخطوط): ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ).

١٣٦- - موجبات الجنة: معمر بن عبد الواحد بن رجاء بن الفاخر، أبو أحمد الأصبهاني (ت ٥٦٤هـ)، ت: ناصر بن أحمد، مكتبة عباد الرحمن، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٣٧- الموضوعات: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، ومحمد عبد المحسن، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، جـ١، ٢، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م، جـ٣، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

١٣٨- الموقظة في علم مصطلح الحديث: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤١٢هـ.

١٣٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ)، ت: البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

١٤٠- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: حمدي السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٤١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تَغْري بَرْدي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب، مصر.

١٤٢- نصب الراية لأحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، ت: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٤٣- الوافي بالوَفَيَات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

⊙⊙⊙

قال محمد بن سيرين ﷺ (١/ ١٥): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعتِ الفتنة؛ قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلىٰ أهل السُّنة، فيؤخذ حديثُهم، وينظر إلىٰ أهل البدع، فلا يُؤخذ حديثهم» رواه مسلم.

جَرْحٌ وتَعْدِيلٌ

باب يُعنىٰ بالمباحث التي تتعلق برواة الأحاديث جرحًا وتعديلًا

«تعقُّبات الحافظ الذَّهبي على الإمام ابن حزم الظَّاهري

في «ميزان الاعتدال» و«المغني في الضعفاء» و«ديوان الضعفاء والمتروكين» و«ذيله»

جمع ودراسة

د. إبراهيم بن مقبل بن صويلح اللهيبي

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.8

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله، وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

فإن جهود أئمة الحديث في خدمة السنة النبوية، والذب عنها ظاهرة عظيمة جليلة متنوعة، ومن تلك الجهود عنايتهم بالتعقب والتنكيت على جهود الأئمة السابقين عند ظهور الحاجة مع الإقرار لهم بالفضل والسبق الجميل والتأدب في تعقباتهم.

وللحافظ الناقد البصير أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي في ذلك جهود كبيرة، ومن ذلك تعقباته على الإمام أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الظاهري المتفرقة في كتبه: ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله، والتي يظهر من خلالها حفاوة الحافظ الذهبي واعتناؤه بنقل كلام الإمام ابن حزم في الرواة والأحاديث، وأمانته العلمية في ذلك، وتعقبه له إذا لاحت لذلك حاجة مع دقة الملاحظة، وعنايته بالتعليل، وحسن التعبير.

وقد حاولتُ من خلال هذا البحث جمع هذه التعقبات والدراسة المتأنية لها؛ بغية الوقوف على منهج الحافظ الذهبي في تعقبه للإمام ابن حزم، والوصول إلى الراجح في المسألة محل التعقب، فظهر لي من خلال ذلك:

الأهمية البالغة للدراسات المتأنية لتعقبات الحفاظ المتأخرين لمن سبقهم من الأئمة.

ذكر الحافظ الذهبي الإمام ابن حزم الظاهري فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.

نقل عنه في نحو ثمانين موضعًا في جملة الكتب محل الدراسة.

تعقب الحافظ الذهبي الإمام ابن حزم في أربعة عشر موضعًا في كتبه محل الدراسة.

كان الصواب حليفًا للحافظ الذهبي فيما ذكر من تعقبات على الإمام ابن حزم في جميع المواضع.

اعتنى الحافظ الذهبي بتعليل تعقباته.

التزم الحافظ الذهبي التأدب في العبارة، والتماس العذر لابن حزم إذا بدا له وجهه، وقد تشتد عبارته أحيانًا عند وجود الحاجة.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ، وإليه أنيب.

الكلمات المفتاحية:

تعقبات – الحافظ الذهبي – ابن حزم الظاهري –ميزان الاعتدال – المغني في الضعفاء –ديوان الضعفاء –ذيل ديوان الضعفاء.

⊙⊙⊙

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد حظيت السُّنَّة النبوية بجهود علمية عظيمة غير خافية على أهل الاختصاص، ومن ذلكم ما بذله أئمة هذا الشأن من التعقب والتنكيت على جهود من سبقهم من الأئمة؛ حرصًا منهم على تنقية سنة نبينا محمد ﷺ من الشوائب وتتميمًا منهم لجهود الأئمة السابقين مع حفظ حق السبق الجميل لمن تقدم، وأمثلة هذا ونظائره في صنيعهم أكثر من أن تحصى.

وفي مثل هذه التعقبات الدقيقة المقرونة بالتعليل فوائد جمة؛ تظهر من خلالها نكات خفية ومسائل لطيفة قلَّما توجد في غيرها.

وللحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ت ٨٤٧هـ رَحِمَهُ اللَّهُ قدمُ صدقٍ راسخة في هذا المضمار الكبير؛ فهو مع عظيم حفاوته واعتماده على آراء من تقدمه من الأئمة في كتبه، لا يغفل جانب تعقبه ونقده المعلل إذا ما لاح له في قول من تقدمه شيء يستوجب ذلك.

والناظر في كتبه في الجرح والتعديل وغيرها يلحظ بجلاء نُقولاته الكثيرة المتنوعة عن أئمة الجرح والتعديل المتقدمين، وأدب التعقُّب عند الحاجة.

ومن ذلك صنيعُه مع الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري ت ٦٥٤هـ، فإنه قد ذكره في كتابه (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)[1]، ونقل أقواله في الرواة جرحًا وتعديلاً، ونصَّ على تشدده في

(١) ص ٢١٠.

الجرح، فقال: ابن حزم مُشَدِّد لا يقبل قدحه[١]، ومراده بعدم القبول هنا -فيما بدا لي والله أعلم- حال تفرده، وظهور تشدده.

هذا وقد تتبعت المواضع التي نقل الحافظ الذهبي فيها أقوال الإمام ابن حزم من خلال كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله)، فوجدته نقل قوله في نحو ثمانين موضعًا في جملة هذه الكتب.

ثم جمعتُ المواضع التي تعقبه فيها، فوقفتُ على أربعة عشر موضعًا، منها: عشرة مواضع في ميزان الاعتدال، وموضع واحد في المغني في الضعفاء، وموضع في ديوان الضعفاء والمتروكين، وموضع في ذيله، وموضع مشترك بين ميزان الاعتدال وذيل ديوان الضعفاء.

وقد أحببتُ أن أجمع بين دفتي هذ البحث تعقباته هذه، ثم أدرسها دراسة متأنية، مستنيرًا بكلام الأئمة حول المسألة محلِّ التعقب؛ بغية الوصول إلى الراجح ما استطعتُ.

مشكلة البحث:

يهدف البحث إلى جمع تعقبات الحافظ الذهبي على الإمام ابن حزم الظاهري من خلال كتبه (**ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيل الديوان**) ودراستها دراسة متأنية، ومحاولة الوصول إلى الراجح في كل مسألة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ـ المكانة العلمية للإمام ابن حزم الظاهري، والناقد البصير الحافظ الذهبي.

(١) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي ص ١٢.

٢ـ الأهمية البالغة للدراسات المتأنية المتعلقة بتعقبات الأئمة لبعضهم المتمثلة في الوقوف على طرائقهم في ذلك، وإظهار دقائق النكات العلمية.

٣ـ عدم وجود دراسة علمية متخصصة تعنى بهذا الجانب.

أهداف البحث:

١ـ الدراسة المتأنية لتعقبات الحافظ الذهبي على الإمام ابن حزم في الكتب المذكورة، ومحاولة الوصول إلى الراجح.

٢ـ الوقوف على صنيع الحافظ الذهبي في تعقبه للإمام ابن حزم.

٣ـ استخراج الفوائد العلمية المتعلقة بالتعقبات محل الدراسة.

حدود البحث:

ـ يدخل في البحث التعقبات المباشرة من الحافظ الذهبي للإمام ابن حزم في كتبه (**ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين وذيله**).

ـ لا يدخل في البحث الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا الذين يحكي الحافظ الذهبي في تراجِمهم خلاف الأئمة، ويكون من جملة الأقوال قول للإمام ابن حزم سبقه إليه جماعة من الأئمة ورجح الذهبي خلافه، ولم يتوجه فيه لابن حزم بالنقد المباشر.

خطة البحث:

جعلتُ البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية.

فأما المقدمة، فهي هـذه، وفيها: التمهيد، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج العمل فيه.

المبحث الأول: منهج الحافظ الذهبي في تعقباته للإمام ابن حزم الظاهري من خلال كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ الذهبي للإمام ابن حزم في كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله).

ثم الخاتمة، وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

ثم الفهارس العلمية.

منهج العمل في البحث:

١ـ جمعتُ المواضع التي تعقب فيها الحافظ الذهبي الإمام ابن حزم من خلال كتبه (**ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله**).

٢ـ رتَّبتُ ما وقفتُ عليه من تعقبات على أسماء التراجِم التي ذكر فيها الحافظ الذهبي تعقباته، ورتَّبتُ أسماء التراجِم على حروف المعجم.

٣ـ أبدأُ في كل ترجمة بنقل كلام الإمام ابن حزم الظاهري.

٤ـ ثم أنقلُ تعقب الحافظ الذهبي عليه، وإذا وجدتُ للحافظ الذهبي كلامًا آخر في المترجم ألحقتُه به.

٥ـ ثم أسوقُ كلام الأئمة النقاد في صاحب الترجمة.

٦ـ في حال تعلق تعقب الحافظ الذهبي بحديث لصاحب الترجمة؛ فإني أقوم بتخريجه، ونقل كلام أئمة الحديث عليه.

٧ـ أختم الكلام على الترجمة بذكر نتيجة ما توصلتُ إليه من دراسة لتعقب الحافظ الذهبي.

٨ـ أُعَلِّقُ على ما يحتاج إلى تعليق.

⊙⊙⊙

المبحث الأول

منهج الحافظ الذهبي في تعقباته للإمام ابن حزم الظاهري من خلال كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله)

اعتنى الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ بنقل كلام الإمام ابن حزم الظاهري في الرجال في مواضع متفرقة من الكتب محل الدراسة تصل إلى ثمانين موضعًا.

وقد استلَّ الحافظ الذهبي كلام الإمام ابن حزم من ثنايا كلامه على الأحاديث في كتابه (المحلى) وغيره؛ مما يُشعِر بحفاوته به، ثم إنه لم يغفل جانب تعقبه المقرون بالدليل، والمحفوف بحفظ حق السبق الجميل عند وقوع الإمام ابن حزم في ما يستوجب ذلك.

والحافظ الذهبي -كما لا يخفى- ناقدٌ بصير واسع الاطلاع، له في الجرح والتعديل يدٌ طولى وقدمٌ راسخة؛ وقد لمستُ من خلال هذا البحث أمورًا يُمكن أن تساهم في إبراز منهجه في تعقباته على الإمام ابن حزم، ومن ذلك:

١ـ دقته وأمانته العلمية في نقل كلام الإمام ابن حزم، وهذا ظاهر في جميع المواضع التي نقل قوله فيها.

٢ـ التزامه التعليل عند التعقب؛ فتجده يقدِّم من كلام أئمة الجرح والتعديل في المترجم ما يدل على توثيقه مثلًا، ثم ينقل قول ابن حزم في تضعيفه ويتعقبه، وهذا يظهر بوضوح أثناء قراءة الترجمة بتمامها في كتاب ميزان الاعتدال مثلًا، وهو عنده كثير، وربما اختصر أحيانًا واكتفى بشهرة الراوي بالثقة عن نقل كلام الأئمة في توثيقه، كقوله: «ثقة معروف حديثه في الكتب الستة»[(١)].

(١) انظر: ترجمة رقم (٣) لـ«سعيد بن أبي هلال».

٣ـ تلطفه في العبارة حال التعقب كقوله: «وهَّاهُ أبو محمد بن حزم، ما أدرى لماذا؟»[(١)].

٤ـ قد تشدَّدتْ عبارتُه أحيانًا عند الحاجة، كأن يظهر له تفرد ابن حزم بتضعيف راوٍ متفق على توثيقة، فتجده أحيانًا يقول «شذ ابن حزم»[(٢)]، «ابن حزم مشدد لا يقبل قدحه»[(٣)].

٥ـ يحاول التماس العذر لابن حزم إذا بدا لذلك وجه كقوله:«أخطأ ابن حزم في تضعيفه؛ وذلك لأن أبا محمد -فيما حكاه ابن القطان- كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال فاختصره ورتَّبه على الحروف، فزلق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتفطن لذلك»[(٤)].

٦ـ تأنِّيه وتحرِّيه الصواب، وقد وُفِّق له -فيما بدا لي- فأصاب في جميع المواضع التي تعقَّب الإمام ابن حزم فيها -رحمة الله عليهما-.

⊙⊙⊙

(١) انظر: ترجمة رقم (١٣) لـمحمد بن القاسم بن شعبان.

(٢) انظر: ترجمة رقم (٢) لـراشد بن سعد الحمصي.

(٣) انظر: ترجمة رقم (٥) لـعبد الملك بن حبيب.

(٤) انظر: ترجمة رقم (٧) لـعكرمة بن خالد بن سعيد.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية لتعقبات الحافظ الذهبي للإمام ابن حزم في كتبه (ميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين، وذيله).

(١) أسد بن موسى بن إبراهيم ابن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: وأسد منكر الحديث[١].

وقال أيضًا: وأسد منكر الحديث لا يُحتجُّ به[٢].

وقال أيضًا: ضعيف[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وما علمتُ به بأسًا إلا أن ابن حزم ذكره في كتاب الصَّيد، فقال: منكر الحديث...، وقال ابن حزم أيضًا: ضعيف، وهذا تضعيفٌ مردود[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: لا بأس به، فتى صدقٍ، صدوق[٥].

---

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٣٢٦)، (٤/ ٢٧)، (٦/ ١٦٨).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٣٢٧).

(٣) المصدر نفسه (٧/ ٤٣)، (٧/ ٥٦٨)، (٩/ ١٠٥)، (١٠/ ٢٦٥).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٢٠٧).

(٥) سؤالات ابن الجنيد: ص ٣٩٦.

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد ذكر أسد بن موسى؛ فذكره بخير[١].

وقال البخاري: مشهور الحديث[٢]، وأخرج له في الصحيح استشهادًا[٣].

وقال العجلي: مصري ثقة، وكان صاحب سنة[٤].

وقال أبو زرعة: كان صاحب حديث[٥].

وقال البزار: ثقة من أهل مصر[٦].

وقال النسائي: ثقة، ولو لم يصنف كان خيرًا له[٧].

وقال ابن أبي حاتم: المعروف بأسد السنة[٨].

وقال ابن قانع: ثقة[٩].

وقال ابن يونس: حدَّث بأحاديث منكرة، وهو ثقة؛ فأحسب الآفة من غيره[١٠].

وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: الذي يُقال له أسد السنة[١١].

---

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ص٢٤٧.

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٤٩).

(٣) انظر صحيح البخاري (٨/ ١٠) حديث رقم (٦٠١٦)، وتهذيب الكمال للمزي (٢/ ٥١٤).

(٤) الثقات للعجلي (١/ ٢٢١).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٧٧).

(٦) مسند البزار (١٠/ ٥٥).

(٧) انظر تهذيب الكمال للمزي (٢/ ٥١٤).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٣٨).

(٩) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١/ ٢٦٠).

(١٠) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ٢٧٥).

(١١) الثقات لابن حبَّان (٨/ ١٣٦).

وقال الخليلي: يلقب بخيَّاط السنة؛ لأنه كان خيَّاط الكفن للسنة... مصري صالح[١].

وقال ابن حجر: وثقوه، وأشار النسائي إلى خطئه، وليس له عند البخاري سوى موضع واحد[٢].

وقال أيضًا: صدوقٌ يُغْرِبُ، وفيه نصب[٣].

وقال الشيخ المعلمي: «قال البخاري: مشهور الحديث، وهذا بحسب الظاهر يُبطل قول ابن حزم، لكن يجمع بينهما قول ابن يونس: حدَّث بأحاديث منكرة وأحسب الآفة من غيره، وقول النسائي: ثقة، ولو لم يصنف كان خيرًا له؛ وذلك أنه لما صنَّف احتاج إلى الرواية عن الضعفاء فجاءت في ذلك مناكير، فحمل ابن حزم على أسد، ورأى ابن يونس أن أحاديثه عن الثقات معروفة، وحقَّق البخاري، فقال: حديثه مشهور، يريد -والله أعلم-: مشهور عمن روى عنهم؛ فما كان فيه من إنكار فمن قِبَلِه» إلخ[٤].

النتيجة:

والخلاصة أن ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من ردِّ قول ابن حزم ظاهر الرجحان، فقد صرح بأنه «ثقة» العجلي والبزار والنسائي وابن قانع وابن يونس، وجعله في مرتبة «صدوق» ابن معين، وتبعه الحافظ ابن حجر، وأخرج له الإمام البخاري في الشواهد.

---

(١) الإرشاد للخليلي (١/ ٢٦٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٥٦-).

(٣) تقريب التقريب لابن حجر: ص١٠٤.

(٤) التنكيل للمعلمي (١/ ٤١٤).

وما ذكره الشيخ المعلمي محاولة جمعٍ، وقوله: وذلك أنه لما صنف احتاج الرواية عن الضعفاء» إلخ، يشكل عليه قول ابن حزم في حديث المسح: «رواه أسد عن حماد بن سلمة وأسد منكر الحديث، ولم يرو هذا الخبر أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة»[(١)]، فجعل ابن حزم الحمل فيه على أسد بن موسى، والله أعلم.

(٢) راشد بن سعد الحِمْصِي.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: وراشد بن سعد ضعيف[(٢)].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وشذَّ ابن حزم، فقال: ضعيف[(٣)].

وقال في «راشد بن سعد» -أيضًا-: ثقة[(٤)].

وقال أيضًا: تابعي صدوق[(٥)].

أقوال النقاد فيه:

قال يحيى القطان: هو أحب إليَّ من مكحول[(٦)].

---

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٣٢٦).

(٢) المصدر نفسه (٦/ ٨٨).

(٣) الميزان للذهبي (٢/ ٣٥).

(٤) الكاشف (١/ ٣٣٨)، والمغني في الضعفاء (١/ ٢٢٦) كلاهما للذهبي.

(٥) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي: ص ٢٠٠.

(٦) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨٣)، ولم أر ليحيى كلامًا في مكحول الشامي بعينه، قال الحافظ ابن حجر في التقريب (ص ٥٤٥): ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور.

وقال ابن سعد[١]، وابن معين[٢]: ثقة.

وقال الإمام أحمد: لا بأس به[٣].

وقال أبو حاتم الرازي[٤]، والعجلي[٥]، ويعقوب بن شيبة[٦]، والنسائي[٧]: ثقة.

وذكره ابن حبَّان في الثقات[٨].

وقال البرقاني: سمعتُه -يعني الدارقطني- يقول: راشد بن داود أبو المهلَّب، حمصيٌّ ضعيف لا يُعتبر به، وراشد بن سعد حمصيٌّ لا بأس به، ويُعتبر به إذا لم يحدث عنه، متروك[٩].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[١٠].

النتيجة:

والخلاصة أن كلام الأئمة أكثرُه على جعله في مرتبة «ثقة» سوى ما جاء عن الإمام أحمد والذهبي في أحد قوليه من جعْله في مرتبة «صدوق».

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣١٧).

(٢) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨٣).

(٣) المصدر نفسه، وانظر: تهذيب الكمال للمزي (٩/ ١٠).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٨٣).

(٥) الثقات للعجلي (١/ ٣٤٧).

(٦) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٩/ ١٠).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) الثقات لابن حبَّان (٤/ ٢٣٣).

(٩) سؤالات البرقاني ص ٣٠، وفي تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/ ٢٢٦): وذكر الحاكم أن الدارقطني ضعَّفه، ولم أجده في المطبوع من سؤالات الحاكم للدارقطني، ولعله مُستفادٌ من قوله: «يعتبر به»، والله أعلم.

(١٠) تقريب التهذيب لابن حجر: ص ٢٠٤.

والدارقطني فاضل بينه وبين «راشد بن داود»، فذكر أن ابن داود شديد الضعف، وصاحب الترجمة بالنسبة إلى ابن داود عند الدارقطني لا بأس به، فهو يسير الضعف عنده، ثم أوضح ذلك صراحة فقال: يعتبر به.

وعليه فإنه لم يضعفه -فيما رأيتُ- سوى الدارقطني وابن حزم؛ لذلك فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقب ابن حزم في هذا الموضع؛ فتضعيف ابن حزم له الراجح عدم صوابه، إلا أن وصفه بالشذوذ غير مسلَّم، والله أعلم.

(٣) سعيد بن أبي هلال.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: ليس بالقوي[١].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: ثقة معروف حديثه في الكتب الستة، قال ابن حزم وحده: ليس بالقوي[٢].

وقال أيضًا: أحد أوعية العلم[٣].

وقال أيضًا: الإمام الحافظ الفقيه... أحد الثقات[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: كان ثقة -إن شاء الله-[٥].

(١) المحلى لابن حزم (٢/ ٣٥).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ١٦٢).

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٨/ ٤٣٩).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٣٠٣).

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٦٥).

وقال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله[١] يقول: لا أدري أي شيء حديثه! يخلِّط في الأحاديث[٢].

وقال أبو داود عن الإمام أحمد: سمعوا منه بمصر القدماء، فخرج -زعموا إلى المدينة- فجاءهم بعِدْلٍ[٣]، أو قال بوَسْق[٤] كتبٍ، كَتَبَ عن الصغار وعن كلٍّ، وكان الليث بن سعد سمع منه، ثم شكَّ في بعضه؛ فجعل بينه وبين سعيد خالدًا[٥].

وقال العجلي: ثقة[٦].

وقال أبو زرعة الرازي: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حُسْن حديثهما.

قال أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة[٧] وابن سمعان[٨].

---

(١) يعني الإمام أحمد.

(٢) سؤالات أبي بكر الأثرم: ص٤٦.

(٣) العِدْل والعَدْل بالفتح والكسر، بمعنى المِثْل، النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (٣/ ١٩١).

(٤) الوَسْق بالفتح، ستون صاعًا، المصدر نفسه (٥/ ١٨٥).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ص٢٤٥، وتمامه: فجعل بينه وبين سعيد خالدًا؛ قال: خالد بن يزيد ثقة، قاله أبو داود.

(٦) معرفة الثقات للعجلي (١/ ٤٠٥).

(٧) هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٢٣٧): تركوه، وقال ابن حجر في تقريب التهذيب (ص١٠٢): متروك.

(٨) الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٣٦٢)، وفي شرح العلل لابن رجب (٢/ ٨٦٧): قال لي أبو حاتم.
وابن سمعان هو: عبد الله بن زياد بن سمعان المدني، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٥٥٣): أحد المتروكين في الحديث، وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٠٣): متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره.

قال ابن رجب الحنبلي: ومعنى ذلك أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان، فوجده يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخهما[١].

وقال أبو حاتم الرازي -أيضًا-[٢]، وأبو بكر الخلال[٣]: لا بأس به.

وقال الساجي: صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء حديثه! يخلِّط في الأحاديث[٤].

وقال ابن خزيمة -عقب إخراجه حديثًا من طريقه-: إسناده ثابت لا ارتياب في صحته[٥].

وقال ابن حبَّان: وكان أحد المتقنين وأهل الفضل في الدين[٦]، وذكره في الثقات[٧].

وأخرج من طريقه الدارقطني حديثًا في سننه، وقال عقبه: هذا صحيح ورواته كلهم ثقات[٨].

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٨٦٨)، ولم أر له ذكرًا في شيء من المصنفات الخاصة بالمدلسين، فالله أعلم.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٧١).

(٣) المنتخب من العلل للخلال ص ٢٣٥

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ٩٥).

(٥) وهو: حديث الجهر بالبسملة، انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥)، ولم أجده في المطبوع من صحيحه، انظر: صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٥١)، فالله أعلم.

(٦) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان ص ٣٠١

(٧) الثقات لابن حبَّان (٦/ ٣٧٤).

(٨) سنن الدارقطني (٢/ ٧٢).

وقال ابن عبد البر: من ثقات المصريين[١].

وقال الخطيب -عقب إخراجه حديثه-: هذا إسناد ثابت صحيح لا يتوجه إليه تعليل؛ لاتصال إسناده، وثقة رجاله[٢].

وقال البيهقي -عقب إخراجه لحديث له-: رواته ثقات، مجمع على عدالتهم، ومحتج بهم[٣].

وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: كان رجلًا صالحًا[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: شذَّ الساجي؛ فذكره في الضعفاء، ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما أدري أي شيء حديثه يُخلِّط في الأحاديث، وتبع أبو محمد ابن حزم الساجي؛ فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقًا، ولم يُصب في ذلك -والله أعلم- احتج به الجماعة[٥].

وقال أيضًا: ذكره الساجي بلا حجة، ولم يصح عن أحمد تضعيفه[٦].

وقال أيضًا -عقب حكايته عن ابن حزم تضعيفه لسعيد-: وسعيد متفق على الاحتجاج به؛ فلا يلتفت إليه في تضعيفه[٧].

وقال أيضًا: قال ابن حزم: ليس بالقوي؛ ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه[٨].

---

(١) الانصاف لابن عبد البر (٣٢/ ٢٤٧).

(٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥).

(٣) الخلافيات للبيهقي (٢/ ٢٧٦).

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ٣٦٥).

(٥) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٠٥).

(٦) المصدر نفسه (١/ ٢٦٢).

(٧) المصدر نفسه (١٣/ ٣٥٧).

(٨) تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/ ٩٥).

وقال أيضًا: أحد المكثرين... ثقة ثبت، ضعَّفه ابن حزم وحده[١].

وقال أيضًا: صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفًا، إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط[٢].

النتيجة:

ويتلخص مما تقدم أنه قد جعله في مرتبة ثقة العجلي وابن حبَّان والدارقطني وابن عبد البر والخطيب والبيهقي والذهبي وابن حجر في أحد قوليه، وجعله في مرتبة صدوق أبو زرعة وأبو حاتم الرَّازيَّان، وأبو بكر الخلال والساجي وابن حجر في أحد قوليه.

وقول الإمام أحمد «يُخلِّط» لم يقصد به وصفه بالاختلاط -فيما يبدو-؛ لذا قال ابن حجر: «ولم يصح عن أحمد تضعيفه»، وإنما تفسره القصة التي حكاها عن الليث، وما استنكره عليه من الكتب التي جاء بها بعد عودته إلى مصر، وقد كتب فيها «عن الصغار، وعل كلٍّ»، ومفادها عدم رغبة الليث رواية أحاديثه المتأخرة التي جاء بها بعد عودته إلى مصر، ولربما كان مرجع ذلك طلب العلو؛ كما هو ظاهر قوله «عن الصغار»، أو غيره؛ كما هو ظاهر قوله: «وعن كلٍّ.. إلخ»، وظاهر كلامه أن خالد بن يزيد من القدماء الذين سمعوا منه قبل أن يأتي بهذه الكتب، وفي كلام أبي زرعة الذي أبان سببه ابن رجب التعريض برواية خالد وسعيد عن جملة مشايخهما، وليس متجهًا إلى ما رواه خالد عن سعيد خاصة، وقد جعل الحمل في ذلك على غيرهما، وما ذكره من احتمال وقوعهما في التدليس لم أره في كلام غيره، فالله أعلم.

---

(١) لسان الميزان لابن حجر (٧/ ٢٣٢).

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر: ص ٢٤٢.

والساجي جعله في مرتبة «صدوق» وذكره له في الضعفاء مبنيٌّ على ما نقله من كلام الإمام أحمد -المتقدم- وقد جرت عادة كثيرٍ ممن صنف في الضعفاء أنهم يوردون في كتبهم كل من جاء فيه ما يفيد التضعيف.

وعليه فإن كلام ابن حزم في هذا الراوي -فيما يظهر- منشؤه هو ما فهمه من كلام الإمام أحمد، وقد تقدم توجيهه؛ وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، وقد تبعه على ذلك الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(٤) عبد الله بن العلاء بن زَبْر[١] الدمشقي.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: ضعيف[٢].

وقال أيضًا: مجهول، لا يدرى من هو[٣].

وقال أيضًا: ليس بمشهور[٤].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: صدوق، ما علمتُ به بأسًا، وقال ابن حزم: ضعَّفه يحيى وغيره، قلتُ: قد احتج به الجماعة سوى مسلم[٥].

(١) بفتح الزاي وإسكان الموحدة، الخلاصة للخزرجي (ص٢٠٩).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٤٦٣)، وفتح الباري (١/ ٤١٥).

(٣) المحلى لابن حزم (٩/ ٩٧).

(٤) المصدر نفسه (٦/ ١٠٥).

(٥) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٤٦٣).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: كان ثقة -إن شاء-[١].

وقال العجلي: شامي ثقة[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: هو أحبُّ إليَّ من أبي معبد حفص بن غيلان[٣].

وقال معاوية بن صالح: ثقة[٤].

وقال ابن معين: ثقة[٥].

وقال أيضًا: ليس به بأس[٦].

وقال الدارمي: سألتُ دحيمًا عن عبد الله بن العلاء بن زبر، فوثَّقه جدًّا[٧].

وقال الإمام أحمد: مقارب الحديث[٨].

وقال أبو داود: ثقة[٩].

وقال النسائي: ليس به بأس[١٠].

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٢٤).

(٢) الثقات للعجلي (٢/ ٤٧).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٢٩)، وقال أبو حاتم في حفص: يُكتب حديثه ولا يُحْتَجُّ به، المصدر نفسه (٣/ ١٨٦).

(٤) التاريخ لأبي زرعة الدمشقي (ص٤٠١)، وانظر: تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٥) التاريخ للدوري (٤/ ٤١١)، وتاريخ ابن معين للدارمي (ص١٥٣)، وانظر تهذيب التهذيب لابن حجر (٥/ ٣٥٠).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٧) تاريخ ابن معين للدارمي (ص١٥٣).

(٨) تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

وقال هشام بن عمار: بخٍ ثقة[١].

وقال ابن حبَّان: من ثقات الدمشقيين ومتقنيهم، وكان خيِّرًا فاضلًا[٢]، وذكره في الثقات[٣].

وقال الدارقطني: ثقة، يجمع حديثه[٤].

وقال ابن شاهين: ثقة[٥].

وقال الفلاس: حديث الشاميين كله ضعيف إلا نفرًا منهم عبد الله بن العلاء[٦].

وقال ابن صاعد: ثقة ليس به بأس[٧].

وقال الحافظ ابن حجر: وشذَّ أبو محمد بن حزم، فقال: ضعيف[٨].

وقال أيضًا: ضعَّفه ابن حزم بلا مستند[٩].

وقال أيضًا: مجمع على توثيقه[١٠].

وقال أيضًا: نقل الذهبي عن ابن حزم أنه نقل عن ابن معين أنه ضعَّفه، قال

(١) المصدر نفسه.

(٢) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢٩٣).

(٣) الثقات لابن حبَّان (٧/ ٢٧).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني للحاكم (ص٢٣٠).

(٥) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص١٢٧).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٥/ ٤٠٥).

(٧) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٨/ ١٠٩).

(٨) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤١٥).

(٩) المصدر نفسه (١/ ٤٦٢).

(١٠) لسان الميزان لابن حجر (٧/ ٢٦٦).

شيخُنا في شرح الترمذي: لم أجد ذلك عن ابن معين بعد البحث[١].

النتيجة:

والخلاصة أن ما نقله ابن حزم من تضعيف ابن معين له لم يوجد بعد البحث -كما قال الحافظ العراقي -، وتضعيفه له، وقوله فيه: «ليس بمشهور» مقابل بمعرفة الأئمة وتوثيقهم له؛ وعليه فإن تعقب الحافظ الذهبي لابن حزم ظاهرُ الرُّجْحان، وقد تبعه عليه الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(٥) عبد الملك بن حبيب الأندلسي الفقيه.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: هالك[٢].

وقال أيضًا: ساقط[٣].

وقال أيضًا: ساقط الرواية جدًّا[٤].

وقال أيضًا: وقد روى الكذب المحض عن الثقات[٥].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وهَّاهُ ابنُ حزم وغيره، قلتُ: ابن حزم مُشَدِّد لا يقبل قدحه[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/ ٣٩٩).

(٢) المحلى (٦/ ٢٢٧)، (٧/ ١٧)، (٧/ ٥٩)، (٧/ ٣٢٣).

(٣) المصدر نفسه (٧/ ٥٧١).

(٤) المصدر نفسه (١١/ ١٨٣).

(٥) المصدر نفسه (٦/ ١٦٨).

(٦) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي (ص١٢).

وقال أيضًا: وممن ضعف ابن حبيب أبو محمد بن حزم، ولا ريب أنه كان صحفيًّا، وأما التعمد فكَلَّا[١].

وقال أيضًا: وكان رأسًا في مذهب مالك، وله تصانيف عدة مشهورة، ولم يكن بالمتقن للحديث، ويقنع بالمناولة[٢].

وقال أيضًا: الإمام العلامة فقيه الأندلس[٣].

وقال أيضًا: وكان حافظا للفقه، نبيلًا، إلا أنه لم يكن له علم بالحديث، ولا يعرف صحيحه من سقيمه، ذكر عنه أنه كان يتسهل في سماعه، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال أحمد بن محمد ابن عبد البر: كان جماعًا للعلم كثير الكتب طويل اللسان فقيهًا نحويًّا عروضيًّا شاعرًا نسَّابةً أخباريًّا[٥].

وقال أيضًا: ابن حبيب أول من أظهر الحديث بالأندلس، وكان لا يفهم طرقه، ويُصَحِّفُ الأسماء، ويحتجُّ بالمناكير، فكان أهل زمانه ينسبونه إلى الكذب، ولا يرضونه[٦].

وقال الحميديُّ: فقيه مشهور متصرف في فنون من الآداب وسائر المعاني، كثير الحديث والمشايخ، تفقَّه بالأندلس وسمع، ثم رحل فلقيَ

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٠٦).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/ ٩١).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ١٠٢).

(٤) المصدر نفسه (١٢/ ١٠٤).

(٥) الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب (٣/ ٤٢٠).

(٦) المصدر نفسه (١٢/ ١٠٦).

أصحاب مالك وغيرهم[١].

وقال محمد بن الحسن الزبيدي: كان عبد الملك قد جمع إلى علم الفقه والحديث علم الإعراب واللغة والتصرف في فنون الأدب، وله أوضاع جمَّة في أكثر الفنون، منها كتابه في إعراب القرآن، وفي شرح الحديث، إلى غير ذلك من دواوين الفقه والحديث والأخبار[٢].

وقال ابن الفرضي:... وانصرف إلى الأندلس وقد جمع علمًا عظيمًا... وكان حافظًا للفقه على مذهب المدنيين نبيلًا فيه، وله مؤلفات في الفقه والتواريخ والآداب كثيرة حسان[٣].

وقال أيضًا: ولم يكن لعبد الملك بن حبيب علم بالحديث، ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه، وذكر عنه أنه كان يتساهل، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته[٤].

وقال القِفْطِي: كان قد جمع علم الفقه والحديث وعلم الإعراب واللغة والتصرف في فنون الأدب، وله تصانيف جمَّة في أكثر الفنون، منها كتابه في إعراب القرآن، وكتابه في شرح الحديث إلى غير ذلك[٥].

وقال ابن القطان: كان محققًا يحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه، لقيَ الكبارَ من أصحابه، ولم يُهْدَ في الحديث لرُشْدٍ ولا حصل منه على شيخ مُفلِح، وقد اتهمه في سماعه من أسد بن موسى، وادَّعى هو الإجازة ويقال: إن أسدًا

(١) جذوة المقتبس للحميدي (ص٢٨٢).

(٢) طبقات النحويين واللغويين (ص٢٦٠).

(٣) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (١/ ٣١٣).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٢/ ٢٠٦).

أنكر أن يكون أجاز له[١].

وقال الفيروز آبادي: إمام في النحو واللغة والفقه والحديث، مصنفاته في إعراب القرآن وشرح الحديث ودواوين الفقه وغير ذلك جليلة[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: وفي تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصَّدَفي توهينُه؛ فإنه كان صحفيًّا لا يدري ما الحديث. قلتُ: هذا القولُ أعدلُ ما قيل فيه، فلعله كان يُحَدِّثُ من كتب غيره فيَغْلط[٣].

وقال أيضًا: وذكر ابن الفرضي أنه كان يتسهل في السماع ويحمل على سبيل الإجازة أكثر رواياته، ولما سُئل أسد بن موسى عن رواية عبد الملك بن حبيب عنه؟ قال: إنما أخذ من كتبي، فقال الأئمة: إقرار أسد بهذا هي الإجازة بعينها إذا كان قد دفع له كتبه كفى أن يرويها عنه على مذهب جماعة من السلف[٤].

وقال أيضًا: كثير الوهم صحفي[٥].

وقال أيضًا: الفقيه المشهور صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط[٦].

وقال السيوطي: وهو أول من أظهر الحديث بالأندلس، ولم يكن بالمتقن له ولا يميزه ولا يفهم صحيحه من سقيمه ولا يدري الرجال ويقنع بالمناولة، وكان رأسًا في مذهب مالك فقيهًا نحويًّا شاعرًا أخباريًّا نسَّابةً طويل اللسان

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٦٣٤)، وانظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٩٠).

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي (ص١٨٦).

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٣٩١).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) لسان الميزان (٤/ ٥٩).

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٦٢).

متصرفًا في فنون العلم[١].

النتيجة:

ويتلخص مما تقدم أن «عبد الملك بن حبيب» صاحب فنون معروف بالعلم والفضل مؤتمن في جانب عدالته، وقد ذُكر أنه أول من أظهر الحديث بالأندلس، ومع ذلك لم يكن متقنًا عارفًا بصحيح الحديث من سقيمه، وقد ضُعِّف في جانب حفظه؛ ولربما كان جمعه لأكثر من فنٍّ من جملة أسباب عدم إتقانه لعلم الحديث مع ما وصف به من التساهل في السماع والأخذ من الكتب حتى كثر وقوعه في التصحيف.

والأقرب فيه ما ذكر الحافظ ابن حجر من أنه صدوق في جانب عدالته مُضعَّف في جانب حفظه، لكنه لا ينزل إلى ما صرَّح به ابنُ حزم من الضعف الشديد؛ وعليه فإن ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تعقُّب للإمام ابن حزم ونصِّه على تعنُّته في الجرح موافق للصواب، والله أعلم.

(٦) عبد الواحد بن زياد العبدي.

كلام الإمام ابن حزم:

قال ابن حزم: كلُّ من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر، وبين تكبيره لصلاة الصبح، وسواء عندنا ترك الضجعة عمدًا أو نسيانًا، وسواء صلاها في وقتها أو صلاها قاضيًا لها من نسيان أو عمد نوم، فإن لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع، فإن عجز عن الضجعة على اليمين لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار إلى ذلك حسب طاقته فقط، برهان ذلك: ما حدثناه عبد الله بن ربيع، ثنا ابن

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٢٣٧).

السليم، ثنا ابن الأعرابي، ثنا أبو داود، ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة، ثنا عبد الواحد هو ابن زياد، ثنا الأعمش عن أبي صالح هو السمان، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صَلَّى أحدُكم الركعتينِ قبلَ الصبحِ فليضطجعْ على يمينه)[(١)].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي -في ترجمة عبد الواحد بن زياد-: ثقة، له أوهام كثيرة، وساق جملة من كلام أئمة الجرح والتعديل فيه، ثم قال: قلت: فمن يكون هذه حالته كيف يعرض ابن حزم على الأمة بخبره المنكر الاضجاع بعد سنة الصبح... إلخ[(٢)].

وقال أيضًا: أحد المشاهير، احتجا به الصحيحين، وتجنبا تلك المناكير التي نُقمتْ عليه؛ فيحدث عن الأعمش بصيغة السماع عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ: (إذا صَلَّى أحدُكم الركعتينِ قبلَ الصبحِ فليضطجعْ على يمينه)[(٣)].

وقال أيضًا: كان عالمًا صاحب حديث، وله أوهامٌ، لكن حديثه مُحْتَجٌّ به في الكتب[(٤)].

أقوال النقاد فيه:

قال يحيى بن سعيد: ما رأيتُ عبد الواحد بن زياد يطلب حديثًا قط بالبصرة

(١) المحلى لابن حزم (٢/ ٢٢٨)، وموضع التعقب هو اعتماد ابن حزم على خبره المنكر.

(٢) ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ص٢٦١).

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٦٧٢).

(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٨٩).

ولا بالكوفة[١].

وقال أيضًا: وكنا نجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفًا[٢].

قال ابن حجر -عقبه-: وهذا غير قادح؛ لأنه كان صاحب كتاب، وقد احتج به الجماعة[٣].

وقال الدارمي: قلتُ ليحيى بن معين: أبو عوانة أحبُّ إليك أو عبد الواحد ؟ فقال: أبو عوانة أحبُّ إليَّ، وعبدُ الواحد ثقة[٤].

وقال أيضًا: سألتُ ابن معين عنه، فقال: ليس بشيء[٥].

وقال معاوية بن صالح: قلتُ ليحيى بن معين: مَنْ أثبَتُ أصحابِ الأعمش؟ فقال: بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير، وبعده عبد الواحد بن زياد[٦].

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث[٧].

وقال العجلي: ثقة حسن الحديث[٨].

وقال أبو داود: ثقة[٩].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٥).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٢٢).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٥)، ولم أقف عليه في المطبوع من سؤالاته.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢١).

(٧) الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٨٩).

(٨) الثقات للعجلي (٢/ ١٠٧).

(٩) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

وقال أيضًا: عمد إلى أحاديث كان يُرسِلُها الأعمش فوصلها كلَّها، يقول: حدثنا الأعمش قال: حدثنا مجاهد في كذا وكذا[١].

قال مغلطاي -عقبه-: وهذا وشبهه يخدش في قول ابن عبد البر: أجمعوا، فينظر[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة[٣].

وقال أبو زرعة الرازي: ثقة[٤].

وقال البزار: كان متعبدًا، وأحسبه كان يذهب إلى القدر مع شدة عبادته، وليس بالقوي[٥].

وقال النسائي: ليس به بأس[٦].

وقال ابن حبَّان: كان متقنًا ضابطًا[٧].

وقال الدارقطني: ثقة مأمون[٨].

وقال ابن عبد البر: أجمعوا، لا خلاف بينهم في عبد الواحد بن زياد أنه ثقة ثبت[٩].

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٣/ ٥٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (١٨/ ٤٥٤).

(٧) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢٥٢)، نقل الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٨٩) عن ابن حبَّان أنه قال فيه: ليس بشيء، ولم أره عند غيره، فالله أعلم.

(٨) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٥/ ١٠٢).

(٩) المصدر نفسه.

وقال ابن حجر: ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال[١].

ويتلخص مما تقدم أنه قد أثنى عليه في جانب عدالته العجليُّ؛ حيث قال: ثقة ثم أردفها بقوله: حسن الحديث؛ مما يُشعر بأنه أراد بقوله ثقة الثناءَ عليه في جانب العدالة، وأثنى عليه البزار فقال: كان متعبدًا، وأثنى عليه الدارقطني فقال: مأمون.

وجعله في مرتبة «ثقة» ابن سعد وابن معين في أحد قوليه وأبو داود وأبو حاتم وأبو زرعة وابن حبَّان والدارقطني وابن عبد البر والحافظان الذهبي وابن حجر، وجعله في مرتبة صدوق العجلي والنسائي، وضعَّفه تضعيفًا يسيرًا البزار، وجعله في مرتبة الضعف الشديد ابن معين في أحد قوليه، وتكلم في روايته عن الأعمش خاصة يحيى بن سعيد وأبو داود، ونص الحافظ ابن حجر على أنه كان صاحب كتاب.

وأقرب ما فيه ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في تقريبه: «ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال».

تخريج حديثه:

أخرجه أبو داود[٢]، والترمذي[٣]، وأحمد[٤]، وابن أبي خيثمة[٥]، والبزار[٦]،

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٦٧).

(٢) سنن أبي داود (٢/ ٢١) كتاب الصلاة، باب: ركعتي الفجر.

(٣) سنن الترمذي (٢/ ٢٨١) أبواب الصلاة، باب: ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

(٤) المسند للإمام أحمد (١٥/ ٢١٧).

(٥) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١/ ٤٣٩).

(٦) مسند البزار (١٦/ ١٢٩).

وابن خزيمة[١]، وابن حبَّان[٢]، والبيهقي[٣]؛ جميعهم من طرق عن عبد الواحد بن زياد، ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا صَلَّى أحدُكم ركعتي الفجرِ، فليضطجعْ على يمينه).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ إلا عبد الواحد بن زياد.

وقد أعَلَّه الإمام أحمد؛ قال الخلال: وأنبأنا المروذي أن أبا عبد اللَّه قال: حديث أبي هريرة ﷺ ليس بذاك، قيل له: إن الأعمش يُحَدِّثُ به عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ؟ قال: عبد الواحد وحده يحدث به، وقال مرة: ليس في الاضطجاع حديث يثبت[٤].

وقال ابنُ القيم: سمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا باطلٌ وليس بصحيح، وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر بها، وهذا انفرد به عبد الواحد بن زياد، وغلط فيه[٥].

وذكره الزركشي مثالًا للحديث الشاذ، وقال: قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا الحديث؛ فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من أمره، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ، قال

(١) صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٦٧).

(٢) صحيح ابن حبَّان (٦/ ٢٢٠).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٦٤).

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/ ٤٢٨).

(٥) زاد المعاد لابن القيم (١/ ٣٧٢).

الزركشي: فعبد الواحد احتج به الشيخان لكنه خالف الناس[(١)].

وقال أبو زرعة العراقي: وزاد ابن حزم الظاهري على الوجوب فجعله شرطًا في صحة صلاة الصبح لمن صلَّى ركعتي الفجر، قال والدي -رحمه الله- في شرح الترمذي: وهذا غُلُوٌّ فاحشٌ، وهَبْهُ ترك فريضة أخرى من غير جنس الصلاة، هل تتوقف صحة الصلاة على فعل تلك الفريضة؟

ثم حكم على الحديث بأنه ضعيف، وقال: ضعفُه من أوجُهٍ:

أحدها: أنه من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش، وقد تكلم فيه مطلقًا، وفي روايته عن الأعمش خاصة... إلخ.

ثانيهما: إنه أُعِلَّ بالإرسال، ذكر ابن عبد البر من طريق الأثرم أن أحمد قال: ليس فيه حديث يثبت، قال: فقلتُ له: حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ؟ قال: رواه بعضهم مرسلًا.

ثالثها: قال القاضي أبو بكر بن العربي إنه حديث معلول؛ لم يسمعه أبو صالح من أبي هريرة ﷺ، قال: وبين الأعمش وأبي صالح كلام.

رابعها: أن الذي رجحه البيهقي أن المتن المذكور من فعله -عليه الصلاة والسلام- لا من قوله... إلخ[(٢)].

وما ذكره من عدم سماع الأعمش من أبي صالح نصَّ عليه أبو حاتم الرازي -رحمه الله- فقال: لم يسمع الأعمش من أبي صالح[(٣)].

والخلاصة أن إسناد هذا الحديث ضعيف؛ وقد أعلَّه غير واحد من الأئمة،

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٦٣)، وانظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٦٤).

(٢) طرح التثريب في شرح التقريب (٣/ ٥٢).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٨٢).

وفيما تقدمتْ حكايتُه من كلامهم في إعلاله ما يكفي في الدلالة على ضعفه، والله أعلم.

والاضطجاع بعد ركعتي الفجر ثابتٌ من فعل النبي ﷺ -كما تقدم- في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن ذلك ما أخرجه البخاري[١] -واللفظ له- ومسلم[٢] من حديث عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: (كان رسولُ الله ﷺ إذا سكتَ المؤذنُ بالأولى من صلاة الفجر قام، فركع ركعتين خفيفتينِ قبل صلاة الفجر -بعد أن يستبينَ الفجرُ- ثم اضطجع على شقِّه الأيمنِ حتى يأتيَه المؤذنُ للإقامة).

النتيجة:

ويتلخص مما تقدم صوابُ ما ذهب إليه الحافظ الذهبي من تعقُّب لابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(٧) عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص المخزومي.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: عكرمة بن خالد ضعيف[٣].

وقال أيضًا: ليس بالقوي[٤].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: مكي معروف ثقة... أخطأ ابن حزم في تضعيفه؛ وذلك لأن

(١) صحيح البخاري (١/ ١٢٨) كتاب الصلاة، باب: من انتظر الإقامة.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٥٠٨) كتاب الصلاة، باب: صلاة الليل.

(٣) المحلى (٤/ ٨٦)، والإعراب عن الحيرة والالتباس كلاهما لابن حزم (٢/ ٧٢٩).

(٤) المحلى لابن حزم (٥/ ٣٥٧).

أبا محمد -فيما حكاه ابنُ القطان- كان وقع إليه كتاب الساجي في الرجال فاختصره ورتبه على الحروف، فزلق في هذا الرجل بالذي قبله، ولم يتفطن لذلك، وهذا الرجل وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي[١].

وقال أيضًا: مكي تابعي حجة[٢].

وقال أيضًا: ثقة تابعي مكي[٣].

وقال أيضًا: وثَّقه جماعة، وكان أحد العلماء الأشراف[٤].

أقوال النقاد في «عكرمة بن خالد بن سعيد»:

قال ابن معين: ثقة[٥].

وقال الإمام أحمد: ثقة[٦].

وقال ابن سعد: ثقة له أحاديث[٧].

وقال أبو زرعة: مخزومي مكي ثقة[٨].

وقال ابن حبَّان: من خيار أهل مكة وصالحي قريش[٩]، وذكره في الثقات[١٠].

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٩٠).

(٢) ذكره الذهبي تمييزًا في المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣٨).

(٣) ذكره الذهبي تمييزًا في ديوان الضعفاء (ص٢٧٨).

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٢٨٢).

(٥) تاريخ ابن معين للدارمي (ص١٦٢)، وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٢٠٥).

(٧) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٦).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٩) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص١٣٤).

(١٠) الثقات لابن حبَّان (٥/ ٢٣١).

وقال ابن القطان: لم يُسمع فيه بتضعيف[١].

وقال النووي: متفق على توثيقه[٢].

وقال المزي: روى له الجماعة سوى ابن ماجه[٣].

وقال ابن حجر: ثقة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه[٤].

أقوال أئمة النقاد في «عكرمة بن خالد بن سلمة»:

قال ابن معين: ليس بشيء[٥].

قال البخاري: منكر الحديث[٦].

قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث[٧].

وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء[٨].

وقال النسائي: ضعيف[٩].

وذكره ابن حبَّان في الثقات[١٠].

---

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٤٠٥).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٣٤٠).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٢٠/ ٢٥١)، وعنده «عكرمة بن خالد بن العاص»، قال ابن حجر: وغاية الأمر أن اسم «سعيد» سقط في نسب «خالد» والخطب فيه سهل. تعجيل المنفعة لابن حجر (٢/ ٦٩٨).

(٤) لسان الميزان لابن حجر (٧/ ٣٠٨).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٢٥٩).

(٦) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٠٥)، والضعفاء الصغير للبخاري (ص١١١).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٨) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢/ ٦٤٧).

(٩) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص٨٦).

(١٠) الثقات لابن حبَّان (٧/ ٢٤٩).

وقال الذهبي: ضعَّفه النسائي وغيره[١].

وقال أيضًا: ضعيف مُقِلٌّ[٢].

وقد فرَّق بينهما في الترجمة كلُّ من وقفتُ عليه، ومنهم: البخاري[٣]، وابن أبي حاتم[٤]، وابن الجوزي[٥]، والمزي[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨].

وقال الخطيب: عكرمة بن خالد اثنان مخزوميان، أحدهما مكي، وهو: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام، والآخر مدني، وهو: عكرمة بن خالد بن سعيد بن سلمة[٩].

وقال ابن القطان: وقد غلط في تضعيفه ابن حزم وكان له عذر، وتبعه أبو محمد عبد الحق بغير عذر، وعذر ابن حزم فيه، هو أن له اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي حتى اختصره ورتبه على الحروف، وشاع اختصاره المذكور لنبله؛ وكان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار، فجرَّ لغيره الخطأ، والأمر فيه ما أصف لك، وذلك أن هناك رجلين مخزوميين، كل واحد منهما يقال له: عكرمة بن خالد، أحمَدُهما: عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاصي، وهو تابعي، يروي عن ابن عمر،

(١) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣٨)، ديوان الضعفاء (ص٢٧٨) كلاهما للذهبي.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٢٨٢).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٤٩).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩).

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٢/ ١٨٥).

(٦) تهذيب الكمال للمزي (٢٠/ ٢٥٢).

(٧) المغني في الضعفاء (٢/ ٤٣٨)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٢٨٢) كلاهما للذهبي.

(٨) إطراف المسند المعتلي لابن حجر (٨/ ٣٦٣).

(٩) المتفق والمفترق للخطيب (٣/ ١٧٤١).

وابن عباس، وسعيد بن جبير، وروى عنه عمرو بن دينار وإبراهيم بن مهاجر... قال البخاري: ومات بعد عطاء وهو ثقة، وثَّقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والكوفي، ولم يُسمع فيه بتضعيف قط... وهذا الرجل أخرج له البخاري ومسلم ﷺ، وما عاب ذلك أحد على واحد منهما لثقته وأمانته، وهناك مخزومي آخر يقال له عكرمة بن خالد بن سلمة، يروي عن أبيه، ويروي عنه مسلم بن إبراهيم، ونصر بن علي، وهو منكر الحديث، وممن قال فيه ذلك البخاري وأبو حاتم، وهذا هو الذي يذكره الناس في جملة الضعفاء، وكان حريًّا بأن يذكره الساجي في كتابه في الضعفاء، إلا أنه لما أراد ذلك، غلط بأن ترجم في المكيين باسم الأول، ثم خرج إلى ذكر الثاني... ويلزم أبا محمد إنْ لَجَّ في تضعيفه عكرمة بن خالد راوي الحديث المذكور، أحد أمرين: إما أن يبت أنه عكرمة بن خالد بن سلمة الضعيف، وإما أن يعترف بأنه عكرمة بن خالد بن سعيد العاص، فإنْ بَتَّ بأنه عكرمة بن خالد بن سلمة، كان الخطأ منه في ذلك بيِّنًا؛ بتبيُّن طبقته وإحاطة العلم بأن سِنَّه لم تدرك الرواية عن الصحابة، وإن اعترف بأنه عكرمة بن خالد بن سعيد، فسيلزمه أن يقر من ثقته بما وصفه الناس به، فإن ذهب إلى تضعيفه، طولب بنقل ذلك عن غيره ولن يجد إلى ذلك سبيلًا، ثم يلزمه تضعيفه ما وقع له من روايته مما هو في كتاب البخاري ومسلم[(١)].

وقال ابن حجر: وغلط ابن حزم فردَّ حديثًا من رواية عكرمة بن خالد الذي قبله ظانًّا أنه هذا الضعيف، وقد بيَّن ذلك ابنُ القطان وابن حزم تبع فيه الساجي[(٢)].

(١) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٤٠٨).

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٢٦٠).

النتيجة:

والخلاصة أنهما اثنان عند كل من ترجم لهما وأحدهما ثقة والآخر ضعيف، وقد أصاب الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، وتابعه على ذلك الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(٨) عُمَارَة بن غَزِيَّة[١] المازني المدني.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: ضعيف[٢].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: صدوق مشهور... وما علمتُ أحدًا ضعَّفه سوى ابن حزم، ولهذا قال عبد الحق: ضعفه بعض المتأخرين...[٣].

وقال أيضًا: وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئًا يلينه أبدًا سوى قول ابن عيينة: جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئا، فهذا تغفُّل من العقيلي؛ إذ ظنَّ أن هذه العبارة تليين لا والله[٤].

وقال أيضًا: تابعي مشهور صادق، ضعَّفه ابن حزم فقط[٥].

وقال أيضًا: أحد الثقات... وأما ابن حزم فضعَّفه، ولم يُصِبْ[٦].

---

(١) بفتح أوله وكسر الزاي تليها مثناة تحتية مشددة مفتوحة ثم هاء. توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٦/ ٤٢٥).

(٢) المحلى لابن حزم (٤/ ١٧)، (٤/ ٢٧٨)، (٧/ ٣٠٣).

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ١٧٨).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) الكاشف للذهبي (٢/ ١٦١).

(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٢٨٥).

وقال أيضًا: ثقة مشهور، ضعَّفه ابن حزم[١].

وقال أيضًا: مدني مشهور ثقة[٢].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث[٣].

وقال الدقاق عن ابن معين: ليس به بأس[٤]، وقال الكوسج عنه: صالح[٥].

وقال أحمد: ثقة[٦]، وقال أيضًا: ما علمتُ إلا خيرًا[٧].

وقال العجلي: ثقة[٨].

وقال أبو حاتم الرازي: ما بحديثه بأسٌ، كان صدوقًا[٩].

وقال أبو زرعة الرازي: مدني ثقة[١٠].

وقال النسائي: ليس به بأس[١١].

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (ص١٤٢).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ٧١٠).

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٢٩٤).

(٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال لأبي خالد الدقاق (ص١١٨).

(٥) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٦٨).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لعبد الله بن الإمام أحمد (٢/ ٤٧٣)، (٣/ ١١٢).

(٧) المصدر نفسه (٣/ ١٣١).

(٨) معرفة الثقات للعجلي (٢/ ١٦٣).

(٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٦٨).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢١/ ٢٥٨).

وقال ابن حبَّان: من حُفَّاظ أهل المدينة، كان يُخطئ[١]، وذكره في الثقات[٢].

وقال الدارقطني: ثقة[٣].

وقال المزي: استشهد به البخاري في الصحيح وأخرج له في الأدب، وروى له الباقون[٤].

وقال ابن القطان: وأظنُّ أن ابن حزم بقي في خاطره عند كتبه فيه أنه ضعيف أن العقيلي ذكره في كتاب الضعفاء، والعقيلي لم يزد فيه على ما أصف، وذلك أنه: ترجم باسمه ولم يقل فيه شيئًا كما عادته أن يقول غير أنه حكى عن ابن عيينة أنه قال: جالستُه كم من مرة فلم أحفظ عنه شيئًا، وهذا لا يضره أصلًا، فاعلم ذلك[٥].

وقال ابن حجر: لا بأس به[٦]، وقال أيضًا: ذكره العقيلي في الضعفاء فلم يورد شيئًا يدل على وهنه[٧].

النتيجة:

والخلاصة: أن كلام الأئمة فيه دائرٌ بين جعله في مرتبة «ثقة» أو «صدوق»، ولم يقل بتضعيفه أحدٌ سوى ابن حزم، وذِكْر العقيلي له استنادًا على ما حكى عن ابن عيينة وليس بدالٍّ على تضعيف ابن عيينة له -كما تقدم-. وأما قول ابن حبَّان في مشاهير علماء الأمصار «يخطئ» فلا يخرجه عن دائرة الاحتجاج

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢١٦).

(٢) الثقات لابن حبَّان (٥/ ٢٤٤).

(٣) سؤالات البرقاني (ص٥٣).

(٤) تهذيب الكمال للمزي (٢١/ ٢٦١).

(٥) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٥٧٠)، وانظر الضعفاء للعقيلي (٣/ ٣١٥).

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٠٩).

(٧) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٤٢٣).

عنده؛ يدل على ذلك قولُه في بيان منهجه في كتابه: وإنما شرطنا أن لا نذكر في هذا الكتاب إلا من صحت عدالتُه وجاز قبول روايته[١]، وعليه فإن انتقاد الحافظ الذهبي لابن حزم في الموطن ظاهرُ الرُّجْحان، والله أعلم.

(٩) مجاهد بن وَرْدَان المدني.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

جاء عن ابن حزم أنه رد حديثه[٢].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: عن عروة عن عائشة -رضي الله عنها- في الفرائض، رد ابن حزم خبره، وهو جيد حسن[٣].

وقال أيضًا: ردَّ ابن حزم خبره، وهو قوي[٤].

وقال أيضًا: ردَّ ابن حزم حديثه[٥].

أقوال النقاد فيه:

قال أحمد: له شيء يسير[٦].

---

(١) مشاهير علماء الأمصار لابن حبَّان (ص٢٦١).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٤٤٠)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٤٢) كلاهما للذهبي، وقد بحثتُ عن موطن كلام ابن حزم عن حديثه في المطبوع من كتبه، فلم أقف عليه، والله أعلم.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٤٤٠).

(٤) المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٥٤٢).

(٥) ذيل ديوان الضعفاء للذهبي (ص٧١).

(٦) الجامع في العلل ومعرفة الرجال للمروذي (ص٢٠٧).

وقال ابن معين: لا أعرفه[١].

وقال أبو حاتم: ثقة، روى عنه شعبة[٢].

وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: يخطئ[٣].

وقال ابن القطان: ثقة، وإن لم يعرفه ابن معين، فقد عرفه أبو حاتم ووثقه، وروى عنه شعبة[٤].

وقال ابن حجر: صدوق[٥].

تخريج حديثه:

وخبره المذكور، هو ما أخرجه الترمذي -واللفظ له-[٦]، وأبو داود[٧]، وابن ماجه[٨]، وابن المبارك[٩]، وابن أبي شيبة[١٠]، وابن راهويه[١١]، وأحمد[١٢]،

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٣٢٠).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الثقات لابن حبَّان (٧/ ٤٩٩).

(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣/ ٥٤٣).

(٥) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٥٢٠).

(٦) سنن الترمذي أبواب الفرائض، باب ما جاء في الرجل يموت وليس له وارث (٣/ ٤٩٣)، حديث رقم (٢١٠٥).

(٧) سنن أبي داود كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام (٤/ ٥٢٩)، حديث رقم (٢٩٠٢).

(٨) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الولاء (٢/ ٩١٣)، حديث رقم (٢٧٣٣).

(٩) مسند ابن المبارك (ص٩٩).

(١٠) المصنف لابن أبي شيبة (٦/ ٢٩٧).

(١١) المسند لابن راهويه (٢/ ٣٢٩).

(١٢) المسند للإمام أحمد (٤١/ ٥٠٣).

والنسائي في الكبرى[١]، والطحاوي[٢]، والبيهقي[٣]؛ جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن الأصبهاني[٤] عن مجاهد -وهو ابن وردان- عن عروة بن الزبير[٥] عن عائشة ﵂ أن مولى للنبي ﷺ وقع من عِذْق[٦] نخلة فمات فقال النبي ﷺ: «انظروا هل له من وارث؟» قالوا: لا، قال: «فادفعوه إلى بعض أهل القرية»[٧].

قال الترمذي -عقبه-: وهذا حديث حسن.

وحسَّنه الطوسي[٨].

وقال الألباني: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري غير مجاهد بن وَرْدان، وهو ثقة[٩].

النتيجة:

والخلاصة أن تعقب الحافظ الذهبي لابن حزم في هذا الموطن ظاهرُ الرُّجْحان، ولا يضرُّ صاحب الترجمة عدم معرفة ابن معين له؛ فقد عرفه ووثَّقه من الأئمة غيره -كما تقدم-، وقول ابن القطان: «روى عنه شعبة» إشارة إلى

(١) السنن الكبرى للنسائي (٦/ ١٢٨).

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي (٣/ ٥).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٣٩٨).

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد الله ابن الأصبهاني الكوفي الجهني، ثقة، مات في إمارة خالد القسري على العراق. تقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٤٥).

(٥) هو: أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح. المصدر نفسه (ص٣٨٩).

(٦) العذق بالفتح: النخلة، وبالكسر: العرجون بما فيه من الشماريخ. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣/ ١٩٩).

(٧) يعني: بعض أهل قريته؛ كما جاء في بعض طرقه.

(٨) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١١/ ٨٣).

(٩) صحيح سنن أبي داود للألباني (٨/ ٢٥٨).

ما ذكر عن شعبة من أنه لا يروي إلا عن ثقة[١]، وحديثه لا ينزل عن رُتبة الحَسَن، والله أعلم.

(١٠) محمد بن حمَّاد الطَّهراني[٢] -صاحب عبد الرزاق-.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

أخرج ابن حزم له حديثًا معلقًا، ثم قال: أخطأ فيه الطَّهراني بيقين؛ لأن هذا أخبرناه... فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثقُ من الطهراني وأحفظ بلا شك[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: صدوقٌ -إن شاء الله- كبير القدر... قال ابن حزم: روى عن عبدالرزاق، حدثنا ابن جريج[٤]، أخبرني عمرو بن دينار[٥]، عن أبي الشَّعْثَاء[٦]، عن ابن عباس ﷺ: «أن النبي ﷺ كان يغتسلُ بفَضْلِ ميمونة»، فهذا رواه ابن زنجويه[٧] وغيره عن عبد الرزاق عن ابن جريج، وفيه: أخبرني عمرو بن دينار قال: عِلْمِي والذي يخطر على بالي: أنَّ أبا الشَّعثاء أخبرني، وكذا رواه البُرْسَاني[٨] عن ابن

(١) نص على ذلك ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٢٠٨)، وغيره.

(٢) بالطاء المهملة، الأنساب للسمعاني (٨/ ٢٧٤).

(٣) المحلى لابن حزم (١/ ٢٠٦).

(٤) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي مولاهم المكي، قال الذهبي في الكاشف (١/ ٦٦٦): الفقيه، أحد الأعلام. وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٦٣): ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل.

(٥) هو: المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت. تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٢١).

(٦) هو: جابر ابن زيد، أبو الشعثاء الأزدي، مشهور بكنيته، ثقة فقيه. المصدر نفسه (ص١٣٦).

(٧) هو: محمد بن عبد الملك بن زنجويه الحافظ، قال الذهبي في الكاشف (٢/ ١٩٦): وثقه النسائي، وقال ابن حجر في التقريب (ص٤٩٤): ثقة.

(٨) هو: محمد بن بكر البُرْسَاني -بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة- الأزدي، قال الذهبي في الكاشف (٢/ ١٦٠): ثقة صاحب حديث. وقال ابن حجر في التقريب (ص٤٧٠): صدوق قد يُخطئ.

جريج بالشَّكِّ، قال ابن حزم: أخطأ فيه الطَّهْراني بيقينٍ، قلتُ: ما أخطأ، بل اختصر هذا التحمُّل، وقنع بـ«عن» ودَلَّسَ، والحديثُ في مسلم[١].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن أبي حاتم: صدوق ثقة[٢].

وقال ابن خراش: كان عدلًا[٣].

وذكره ابن حبَّان في الثقات[٤].

وقال الدارقطني: ثقة[٥].

وقال أبو سعيد ابن يونس: ثقة صاحب حديث يفهم[٦]).

وقال مسلمة بن قاسم: كان من أصحاب عبد الرزاق، وكان حافظًا للحديث ثقة، وأكثر ما حدَّث فمِنْ حفظه[٧].

وقال ابن حجر: ثقة حافظ لم يصب من ضعفه[٨].

تخريج حديثه:

وحديثه المذكور أخرجه ابن حزم معلقًا فقال: رويناه من طريق الطهراني عن عبد الرزاق، أخبرني ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي الشَّعْثَاء،

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٥٢٧).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٤٠).

(٣) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢٥/ ٩١).

(٤) الثقات لابن حبَّان (٩/ ١٢٩).

(٥) تهذيب الكمال للمزي (٢٥/ ٩١).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ١٢٥).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٧٥).

عن ابن عباس ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان يغتسلُ بفَضْلِ ميمونة»... أخطأ فيه الطَّهراني بيقينٍ؛ لأن هذا أخبرناه... ثنا مسلم بن الحجاج، ثنا ابن راهويه ومحمد بن حاتم، قال إسحاق: أخبرنا محمد بن بكر، وقال ابن حاتم: حدثنا محمد بن بكر وهو البُرْسَاني، ثنا ابن جريج، ثنا عمرو بن دينار قال: أكبر علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني عن ابن عباس أنه أخبره: أن رسول الله ﷺ كان يغتسل...، فصحَّ أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثقُ من الطهراني وأحفظُ بلا شك[(١)].

وتبعه على ذلك عبد الحق، فقال: وهذا هو الصحيح، وقد رواه الطهراني عن عمرو بن دينار من غير شك، ولا يحتجُّ بحديث الطَّهراني[(٢)].

قال ابن القطان: وهو محتاجٌ إلى بيان يؤمن من لا يعرف من الغلط، وذلك في قوله: رواه الطهراني عن عمرو! وأين الطَّهْراني من عمرو! إنما يرويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو، وقوله: «ولا يحتجُّ بحديث الطهراني» يُفهَم أنه ضعيف، وذلك شيء لم يقله أحد، بل هو ثقة حافظ...[(٣)].

والحديث رواه -على الشك-: إسحاق بن إبراهيم الدّبري -كما في المصنف[(٤)]-، والإمام أحمد[(٥)]، ومحمد بن رافع[(٦)]، وابن زنجويه[(٧)]، ثلاثتهم

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٢٠٦)، وانظر صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الاغتسال بفضل المرأة (١/ ٢٥٧)، حديث رقم (٣٢٣).

(٢) الأحكام الوسطى للإشبيلي (١/ ١٩٦).

(٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣/ ٣٣٣).

(٤) المصنف لعبد الرزاق (١/ ٥٢١).

(٥) المسند للإمام أحمد (٥/ ٤٢٣).

(٦) أخرجه من طريقه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٩٦)، و محمد بن رافع، هو: القشيري النيسابوري، ثقة عابد، تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٧٨).

(٧) السنن للدارقطني (١/ ٨١)، وهو: محمد بن عبد الملك بن زنجويه، أبو بكر الغزال، ثقة، تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٩٤).

عن عبد الرزاق عن ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار قال: علمي والذي يخطر على بالي: أنَّ أبا الشعثاء أخبرني... إلخ.

النتيجة:

والخلاصة أن رواية الطّهراني التي ذكرها ابن حزم وخطّأها، لم أقف -بعد البحث- على من أخرجها مسندةً، وما ذهب إليه الحافظ الذهبي من نفي الخطأ عن الطّهراني ظاهرُ الرُّجْحان.

وما ذكره من أنّ الطّهراني اختصر التحمّل وقنع بـ «عن» ودلَّس احتمالٌ واردٌ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر الطّهراني في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين؛ لأجل ذلك[١].

ويحتمل -أيضًا- أن يكون منشأ الخطأ ما طرأ على عبد الرزاق من تغير بعدما كبر وعمي، فالطّهراني مذكور فيمن أخذ عنه بعدما عمي، وأحمد ومحمد بن رافع مذكوران فيمن أخذ عنه قبل تغيره والدّبري مستصغرٌ في عبد الرزاق لكن سماعه منه كتاب وهو راويةُ المصنف عنه[٢].

وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(١١) محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي، صاحب الجامع.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

(١) تعريف أهل التقديس لابن حجر (ص٣٦).

(٢) انظر: الكواكب النيرات لابن الكيال (ص٢٧٤).

قال عنه: مجهول[١].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له[٢].

وقال الذهبي أيضًا: والعجب من أبي محمد بن حزم يقول في أبي عيسى: مجهول قاله في الفرائض من كتاب «الأنفال»[٣].

أقوال النقاد فيه:

قال ابن القطان: جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد بن حزم فقال في كتاب الفرائض من الإيصال إثر حديث أورده، إنه مجهول فأوجب ذلك في ذكره من تعيين من شهد له بالإمامة، ما هو مستغنٍ عنه بشاهد علمه وسائر شهرته، فممن ذكره في جملة المحدثين: أبو الحسن الدارقطني وأبو عبد الله ابن البيع...[٤].

وقال ابن كثير: وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره حيث قال في «محلاه»: ومن محمد بن عيسى بن سورة؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ،

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٨) وتاريخ الإسلام (٦/ ٦١٧) كلاهما للذهبي، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٦٣٧)، والبداية والنهاية (١١/ ٧٧) واختصار علوم الحديث (ص٢١٤) كلاهما لابن كثير، وغيرها.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٦٧٨)، وكتاب الإيصال لابن حزم في عداد المفقود.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ٦١٧).

(٤) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٥/ ٦٣٧).

وكيف يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل؟![1]

وقال الحافظ ابن حجر: وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال»: محمد بن عيسى بن سورة: مجهول، ولا يقولن قائلٌ لعله ما عرف الترمذي، ولا اطَّلع على حفظه، ولا على تصانيفه؛ فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خَلْق من المشهورين من الثقات الحفاظ: كأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد بن الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم، والعجب أن الحافظ ابن الفرضي ذكره في كتابه «المؤتلف والمختلف» ونبَّه على قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه! وقال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يُقتدَى بهم في علم الحديث، صنَّف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن، كان يُضرَبُ به المثل في الحفظ[2].

النتيجة:

والخلاصة أن الإمام محمد بن عيسى الترمذي رحمه الله -كما لا يخفى- أغنت شهرته عن الإطالة بسَوْق ترجمته، وهو من كبار أئمة الحديث المبرزين في علمي العلل والجرح والتعديل، وقد اقتصرتُ على نقل ما وقفتُ عليه من كلام أهل العلم حول مسألة تجهيل ابن حزم له؛ لأنه جوهر المسألة، واكتفاء بشهرة الإمام الترمذي وإمامته، ولضيقِ هذه العجالة عن استيعاب ثناء أئمة الحديث عليه، وفيما تقدم من كلام الأئمة إشارة كافية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب أن الإمام ابن حزم قد ذكر الإمام

(١) البداية والنهاية (١١/ ٧٧)، وانظر: اختصار علوم الحديث (ص٢١٤) كلاهما لابن كثير، وقد بحثتُ عن موضع القول من كتاب «المحلى» فلم أعثر عليه، فالله أعلم.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر (٩/ ٣٨٨).

الترمذي في جملة أئمة الحديث وحُفَّاظه في كتابه «الرسالة الباهرة»؛ حيث قال: وأما الحفظ، فهو ضبط ألفاظ الأحاديث، والمعرفة بأسانيدها، وهذه صفة حُفَّاظ الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود وابن عُقْدَة والدارقطني والعقيلي والحاكم ونظرائهم[١].

وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقُّبه على ابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(١٢) محمد بن الفضل بن عطية المروزي.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

ساق حديثًا من طريقه، وقال: عن ثلاثة مجهولين في نَسَقٍ لا يُدرَى مَنْ هُمْ[٢].

وقال أيضًا: ابن بكار وابن الفضل مجهولان[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: أما ابن بكار فصحيح أنه مجهول، وأما ابن الفضل فتكلَّم فيه أحمد وابن أبي شيبة والسَّعدي والفلاس والنسائي وابن حبَّان، فلا يُقال: لا يُدرَى من هو، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه، وهو ضعيف متروك بالإجماع على زهده وعبادته...[٤].

---

(١) الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة لابن حزم (ص٥٠).

(٢) المحلى لابن حزم (٥/ ٧).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٧).

(٤) المصدر نفسه، وتعقُّبُه هذا ذكره في ترجمة «محمد بن بكار»، وهو قد ترجم لابن الفضل في الميزان (٤/ ٧).

أقوال النقاد فيه:

قال ابن معين: ليس بشيء[١].

وقال أيضًا: كان كذابًا[٢].

وقال أحمد: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب[٣].

وقال البخاري: رماه ابن أبي شيبة[٤].

وقال أيضًا: سكتوا عنه[٥].

وقال أيضًا: ذاهب الحديث[٦].

وقال مسلم[٧]، والفلاس[٨]، وأبو حاتم[٩]، والنسائي[١٠]، والدارقطني[١١]: متروك الحديث.

وقال الذهبي أيضًا: متروكٌ باتفاق[١٢].

---

(١) التاريخ للدوري (٤/ ٣٣٥).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٢٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٥٧).

(٣) العلل رواية ابنه عبد الله (٢/ ٥٤٩).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٢٠٨).

(٥) الضعفاء الصغير للبخاري (ص١٢٤).

(٦) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٩).

(٧) الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٤٤٩).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٥٧).

(٩) العلل (٦/ ٤٥٧)، والجرح والتعديل (٨/ ٥٧) كلاهما لابن أبي حاتم.

(١٠) الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص٩٣).

(١١) العلل للدراقطني (٥/ ١٤٠).

(١٢) ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي (ص٣٧٠).

وقال ابن حجر: كذبوه[١].

النتيجة:

والخلاصة أن كلام الأئمة في وصفه بالضعف الشديد كثيرٌ، وهو من رجال الترمذي وابن ماجه في سننهما -كما قال الذهبي-[٢]، وقول ابن حزم فيه «مجهول» لم يوافقه عليه أحدٌ، وعليه فقد أصاب الحافظ الذهبي في تعقبه لابن حزم في هذا الموضع، والله أعلم.

(١٣) محمد بن القاسم بن شعبان، أبو إسحاق المصري المالكي الفقيه.

كلام الإمام ابن حزم فيه:

قال ابن حزم: وابن شعبان في المالكيِّين نظير عبد الباقي ابن قانع في الحنفيِّين، قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البيِّن، والكذب البَحْت، والوَضْع اللائح، وعظيم الفضائح، فإما تغير ذكرهما، أو اختلطتْ كتبهما، وإما تعمَّدَا الرواية عن كل من لا خير فيه مِنْ كذَّابٍ، ومُغَفَّلٍ يقبلُ التلقين[٣].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: وهَّاهُ أبو محمد بن حزم، ما أدرى لماذا؟[٤].

أقوال النقاد فيه:

قال أبو إسحاق الشيرازي: وهو آخرُ من انتهتْ إليه الرياسة بمصر من

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٤١٤).

(٢) انظر: السنن للترمذي (٢/ ٣٨٣)، والسنن لابن ماجه (١/ ١٤٧)، وتحفة الأشراف للمزي (٥/ ٣٦٣)، (٧/ ١١١).

(٣) المحلى لابن حزم (٧/ ٥٦٢).

(٤) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٧٠).

المالكيين... مات سنة خمس أو ست وخمسين وثلاث مئة[١].

وقال القاضي عياض: كان ابن شعبان رأس المالكية بمصر، وأحفظهم للمذهب، مع التفنن، لكن لم يكن له بصر بالنحو[٢].

قال المازري: رأس فقهاء المالكية بمصر ومِنْ أحفَظِهم لمذهب مالك، وألَّف كتبًا عدَّة[٣].

وقال الذهبي: العلامة، أبو إسحاق، شيخ المالكية... وكان صاحب سنة واتباع، وباعٍ مديدٍ في الفقه، مع بصرٍ بالأخبار، وأيام الناس، مع الورع والتقوى، وسعة الرواية[٤].

النتيجة:

والخلاصة أن كلام ابن حزم فيه مفسرٌ، وهو لم يجزم بتضعيفه وأنه منشأ ما رآه في كتبه من منكرات، ولم أجد -بعد البحث- من سبقه أو تبعه على ما ذكر، ومحمد بن القاسم -كما لا يخفى- متأخِّر الوفاة، ومن أئمة المالكية وفقهائهم المصنفين، واستغراب الحافظ الذهبي -رحمه الله- في محلِّه، لكنه لم يُصِبْ في جزمه بأن ابن حزم -رحمه الله- وهَّاهُ، والله أعلم.

(١٤) مروان بن محمد الطَّاطَري[٥].

كلام الإمام ابن حزم فيه:

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٥٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٥٥٩).

(٣) المعلم بفوائد مسلم للمازري (٣/ ٥٥٩).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/ ٧٨).

(٥) بمُهملتين مفتوحتين، تقريب التهذيب لابن حجر (ص٥٦٢).

قال ابن حزم: ضعيف[١].

تعقب الحافظ الذهبي:

قال الذهبي: ثقة مشهور مُرْجِئٌ، وقال ابن حزم: «ضعيف»، ولا يُلتَفَتُ إلى تضعيفه بلا حجة[٢].

ونصَّ على أنه «ثقة» أيضًا في الكاشف[٣].

أقوال النقَّاد فيه:

قال ابن معين: ليس به بأس[٤].

وقال صالح جزرة: ثقة[٥].

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة[٦].

وذكره ابن حبَّان في الثقات[٧].

وقال الدارقطني: ثقة[٨].

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة[٩].

وقال أيضًا: وضعَّفه أبو محمد بن حزم فأخطأ؛ لأنا لا نعلم له سلفًا في

(١) المحلى لابن حزم (١/ ٣٩٨).

(٢) المغني في الضعفاء للذهبي (٢/ ٦٥٢).

(٣) الكاشف للذهبي (٢/ ٢٥٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ٩٦).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٠١).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٥).

(٧) الثقات لابن حبَّان (٩/ ١٧٩).

(٨) السنن للدارقطني (٢/ ١٥٦).

(٩) تقريب التهذيب لابن حجر (ص٥٢٦).

تضعيفه إلا ابن قانع، وقول ابن قانع غير مقنع[١].

النتيجة:

والخلاصة أن كلمة الأئمة متفقة على جعله في مرتبة «ثقة» -كما تقدم- ولا يشكل على ذلك قولُ ابن معين فيه؛ فإنه يطلق «ليس به بأس» ويُريد بها ثقة الراوي[٢]، وهو إمام متشدد.

وعليه فإن تعقُّب الحافظ الذهبي على ابن حزم في هذا الموضع ظاهرُ الرُّجْحان، وقد تبعه على ذلك الحافظُ ابنُ حجر.

وما حُكي من أن ابن حزم مسبوقٌ بتضعيف ابن قانع له مُتعَقَّبٌ بقول الحافظ ابن حجر المتقدم، وقد أخذوا على ابن قانع أنه كان يقع في الخطأ ويُصِرُّ عليه وأنه اختلط قبل موته[٣]، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وقوله غير مقنع؛ لأنه كان اختلط[٤].

وابن قانع -مع تأخُّر وفاته عن كبار أئمة الجرح والتعديل- مذكورٌ فيمن يُعتَمَدُ قولُه في الرواة جرحًا وتعديلًا[٥]، وقد لحظتُ من خلال تتبُّعي للمواضع التي نقل الحافظ ابن حجر فيها كلامه في الرواة في كتابيه تهذيب التهذيب ولسان الميزان أنه ينقل قوله في الرواة جرحًا وتعديلًا، ولا يتعقبه حال موافقته غيره من الأئمة السابقين، وتعقبه له في هذا الموضع مُنْصَبٌّ على مخالفته لما ورد من اتفاق على توثيق صاحب الترجمة، والله أعلم.

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ٩٦).

(٢) انظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ٧).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٥٣٢)، ولسان الميزان لابن حجر (٣/ ٣٨٣).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١٢/ ٥٨٩).

(٥) انظر: ذِكْر مَن يُعتمَد قولُه في الجرح والتعديل للذهبي (ص٢٠٨)، والمتكلمون في الرجال للسخاوي (ص١١١).

الخاتمة

وفيها أهم النتائج، والتوصيات التالية:

١ـ الأهمية البالغة للدراسات المتأنية لتعقبات الحفاظ المتأخرين لمن سبقهم من الأئمة، وجمع شتات كلام أهل العلم حول المسألة محل التعقب، ومحاولة تحرير الراجح.

٢ـ الإمام ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) مع تأخر وفاته عن كبار أئمة الجرح والتعديل معدود فيمن يُعتمَد قوله في الرواة جرحًا وتعديلًا، وقد نقل عنه الحافظ الذهبي في نحو ثمانين موضعًا.

٣ـ تعقَّب الحافظ الذهبي الإمام ابنَ حزم في أربعة عشر موضعًا في كتبه (الميزان والمغني والديوان وذيله) وأصاب في جميعها.

٤ـ اعتنى الحافظ الذهبي بتعليل تعقباته.

٥ـ التزم في تعقُّباته الأدب في العبارة.

٦ـ ربما تشتدُّ عبارته أحيانًا عند وجود الحاجة.

٧ـ قد يَلتَمِسُ لابن حزم العذرَ مع تعقُّبه لقوله إذا بدا لذلك وجهٌ مرضيٌّ.

٨ـ أُوصِي بالعناية بدراسة تعقبات الحفاظ المتأخرين لمن سبقهم من الأئمة؛ لما في ذلك من فوائد لا تخفى.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أُنيب.

⊙⊙⊙

المصادر والمراجع

١- الإحاطة في أخبار غرناطة: محمد بن عبد الله المعروف بابن الخطيب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢- الأحكام الوسطى: عبد الحق الإشبيلي، المعروف بابن الخراط، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ.

٣- اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ط٢.

٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، تحقيق محمد بن سعيد، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥- إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: أحمد بن محمد بن حجر، طبع دار ابن كثير.

٦- إكمال تهذيب الكمال: علاء الدين مغلطاي، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط١.

٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨- الأنساب: عبد الكريم بن محمد، أبو سعد السمعاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، طبع دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٢هـ.

٩- الإنصاف: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق عبد اللطيف الجيلاني، طبع أضواء السلف، ط١، ١٤١٦هـ.

١٠- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، ط٧، ١٤٠٨هـ.

١١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، طبع دار سعد الدين، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢- بيان الوهم والإيهام في بيان كتاب الأحكام: علي بن محمد الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، تحقيق د. الحسين آيت، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

١٣- تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز: تحقيق محمد القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٤- تاريخ ابن معين، رواية الدارمي: تحقيق د. أحمد بن محمد نور سيف، دار المأمون.

١٥- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو، تحقيق شكر الله نعمة الله، مجمع اللغة العربية، ١٤٣١هـ.

١٦- تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، طبع الدار السلفية، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٧- تاريخ الإسلام: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٨- تاريخ الدوري عن ابن معين: دراسة وترتيب الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط١، ١٣٩٩هـ، طبع مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

١٩- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٢٠- التاريخ الكبير: ابن أبي خيثمة، السفر الثاني، تحقيق صلاح فتحي، دار الفاروق، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢١- تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٢- تاريخ علماء الأندلس: عبد الله بن محمد ابن الفرضي، تحقيق عزت العطار، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٢٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٤- تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن محمد ابن حجر، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، ط١.

٢٦- تعريف أهل التقديس: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق الدكتور أحمد بن علي سير المباركي، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٧- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، ط٤، ١٤١٢هـ.

٢٨- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٢٩- تهذيب الأسماء واللغات: النووي.

٣٠- تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، ط١، ١٣٢٥هـ، دار صادر.

٣١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٥هـ.

٣٢- توضيح المشتبه: محمد بن عبد الله، ابن ناصر الدين، تحقيق محمد بن نعيم، دار الرسالة، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٣- الثقات: محمد بن حبَّان البستي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٤٠٠هـ.

٣٤- الجامع في العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل، رواية المروذي، تحقيق د. وصي الله عباس، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٥- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: محمد بن فتوح الحميدي، الدار المصرية.

٣٦- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٧١هـ.

٣٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: أحمد بن عبد الله الخزرجي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، ط٥، ١٤١٦هـ.

٣٨- الخلافيات: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، طبع أوقاف قطر، ط١، ١٤٣٦هـ.

٣٩- ديوان الضعفاء والمتروكين: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٤٠- ذكر من يُعتمَد قولُه في الجرح والتعديل: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، ط٤، ١٤١٠هـ.

٤١- ذيل ديوان الضعفاء: أحمد بن محمد الذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٤٢- الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة: علي بن أحمد ابن حزم، تحقيق محمد صغير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٩هـ.

٤٣- زاد المعاد في هَدْي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١٤١٠،١٤هـ.

٤٤- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، ط١، ١٤١٢هـ.

٤٥- السنن: سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٤٣١هـ.

٤٦- سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٤٧- سنن أبي داود مع العون: سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ.

٤٨- سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق عزت عبيد الدعاس، المكتبة الإسلامية.

٤٩- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي، دار المعرفة، ١٤١٣هـ.

٥٠- السنن الكبرى: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد القادر سليمان البنداري، سيد كسري حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

٥١- سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٥٢- السنن: علي بن عمر الدارقطني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.

٥٣- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين: تحقيق د. أحمد بن محمد نور سيف، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٤- سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام أحمد بن حنبل: تحقيق د. عامر صبري، دار البشائر، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٥- سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام الدارقطني: تحقيق مجدي السيد، مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٦- سؤالات أبي داود للإمام أحمد: تحقيق د. زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٤هـ.

٥٧- سؤالات الحاكم للدارقطني: تحقيق د. موفق عبد القادر، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٨- سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٥٩- شرح التبصرة والتذكرة: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٠- شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧هـ.

٦١- شرح مُشكِل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٢- صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان: علي بن بَلَبَان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنـاؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ.

٦٣- صحيح ابن خزيمة: محمد بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢هـ.

٦٤- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، الطبعة السلطانية، بولاق، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٥- صحيح سنن أبي داود باختصار السند: صحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتب التربية العربي في دول الخليج.

٦٦- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث ط١، ١٤١٢هـ.

٦٧- الضعفاء: أبو زرعة الرازي، مطبوع ضمن (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، لسعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ.

٦٨- الضعفاء الصغير: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٩- الضعفاء والمتروكين: عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٠- الضعفاء والمتروكين: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧١- الضعفاء: محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٢- طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٣- طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق إحسان عباس، دار الكتاب العربي، ط١.

٧٤- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢٠هـ.

٧٥- طبقات النحويين واللغويين: محمد بن حسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف.

٧٦- طرح التثريب في شرح التقريب: عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وأكمله ابنه أبو زرعة ابن العراقي، دار إحياء التراث.

٧٧- علل الحديث: عبد الرحمن الرازي بن الإمام أبي حاتم، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ.

٧٨- العلل الكبير: محمد بن عيسى الترمذي، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلطي، دار طيبة، ط١، ١٤١٥هـ.

٨٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٨١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، ط١، ١٤١٣هـ.

٨٢- الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، دار الكتب العلمية.

٨٣- الكواكب النيِّرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات: بركات بن أحمد ابن الكيَّال، تحقيق عبد القيوم بن عبد رب النبي، دار المأمون، ط١.

٨٤- لسان ميزان الاعتدال: أحمد بن علي بن حجر، دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٩٠هـ.

٨٥- المتفق والمفترق: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، تحقيق محمد صادقي، دار القادري، ط١، ١٤١٧هـ.

٨٦- المتكلمون في الرجال: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٤، ١٤١٠هـ.

٨٧- المحلى بالآثار: علي بن أحمد ابن حزم، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الفكر.

٨٨- المراسيل: عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق شكر الله بن نعمة الله، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٧هـ.

٨٩- المسند: أحمد بن عمرو، المعروف بالبزار، تحقيق محفوظ الرحمن، وعادل سعد، وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٣٠هـ.

٩٠- المسند: إسحاق بن راهويه، تحقيق د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، ط١، ١٤١٢هـ.

٩١- المسند: عبد الله بن المبارك، دار المعارف، ط١، ١٤٠٧هـ.

٩٢- المسند: الإمام أحمد بن حنبل، طبع مؤسسة الرسالة، إشراف د. عبد الله التركي، ١٤٢١هـ.

٩٣- مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبَّان البستي، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، ط١، ١٤١١هـ.

٩٤- المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية.

٩٥- المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٩٦- معرفة الثقات من رجال أهل العلم: أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق عبد العظيم بن عبد العليم، مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٥هـ.

٩٧- المعلم بفوائد مسلم: محمد بن علي المازري، تحقيق محمد الشاذلي، طبع الدار التونسية، ط٢.

٩٨- المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق نور الدين عتر، اعتنى بطبعه عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر.

٩٩- من تكلم فيه وهو موثق: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد شكور، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٠٠- المنتخب من علل الخلال: عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق طارق بن عوض الله، دار الراية.

١٠١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان المذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، فتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي.

١٠٢- النكت على مقدمة ابن الصلاح: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.

١٠٣- النهاية في غريب الحديث: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية.

⊙⊙⊙

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾
[الحشر:٧]

أُصولٌ وضوابطُ

باب يُعنىٰ بالأصول والضوابط المتعلقة
بالسُّنة النبوية وكتب الحديث

قواعدُ التعامل الأمثل مع السُّنَّة النَّبويَّة فَهْمًا وتَطْبيقًا

د. محمد بسام حجازي

دار الحديث الشريف ـ إسطنبول

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.9

ملخص البحث

يَدُورُ هذا البَحثُ حَولَ بَيانِ القَواعِدِ العِلمِيّة والضَّوابِطِ الكُلِّيّةِ، الَّتي يَلزَمُ مُراعاتُها عِندَ النَّظَرِ في نُصُوصِ السُّنّةِ النَّبوِيّةِ، لِلوُصُولِ إلى فَهمٍ سَلِيمٍ لِمَعانِيها ومَقاصِدِها.

تَناوَلَ البَحثُ الحَدِيثَ عن عَشَرةِ ضَوابِطَ وقَواعِدَ، تُوَفِّرُ لِلباحِثِ النَّظرةَ التَّكامُلِيّةَ والشُّمُوليّةَ في طَرِيقةِ التَّلقِّي مِنَ السُّنّةِ، وتَنتَظِمُ في ثَلاثِ مَراحِلَ مُتَلازِمةٍ، وهِي:

الأولى: مَرحَلةُ التَّوثِيقِ، التي تَقُومُ على التَّثبُّتِ مِن صِحّةِ الخَبَرِ بِدِراسةِ أَسانِيدِه ودَرَجَتِه.

الثانية: مَرحَلةُ الفَهمِ بِقِسمَيه: اللُّغَوِيِّ القائِمِ على فَهمِ أَلفاظِ الحَدِيثِ وتَراكِيبِه وأَساليبِه البَيانِيّةِ ودَلالاتِه على المَعنَى، والشَّرعِيِّ المُعتَمِدِ على جَمعِ سائِرِ الأَدِلّةِ الوارِدةِ في البابِ، وأَسبابِ وُرُودِها، والقَرائِنِ الصّارِفةِ لِلأَمرِ أوِ النَّهيِ عنِ الوُجُوبِ أوِ التَّحرِيمِ، وعَرضِ بَعضِها على بَعضٍ جَمْعًا وتَرجِيحًا، لِتَحرِيرِ الحُكمِ المُستَنبَطِ في ضَوءِ عُمُومِ الأَدِلّةِ.

الثالثة: مَرحَلةُ التَّطبِيقِ: وتسلط الضوء على أهمية مَعرِفةِ مَحَلِّ تَطبِيقِ الحُكمِ، ومَدَى مُطابَقَتِه لِلنَّصِّ المُرادِ تَطبِيقُه علَيْه، في ضَوءِ المَقاصِدِ العامّةِ لِلشَّرِيعةِ الإِسلامِيّةِ؛ وهُو ما يُعرَفُ لَدَى الأُصُولِيِّينَ بـ«تَحقِيقِ المَناطِ».

وقد دُعِمَت مَسائِلُ البَحثِ بالأَمثِلةِ العَدِيدةِ، مُوَثَّقةً مِن مَصادِرِها الحَدِيثِيّةِ والأُصُولِيّةِ والفِقهِيّةِ المُعتَمَدةِ.

الكلمات المفتاحية:

السُّنّةُ النَّبوِيّةُ – حَدِيثٌ – ضابِطٌ – فَهمُ السُّنّةِ

⊙⊙⊙

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

الحَمدُ للهِ وكَفَى، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نَبيِّه المُصطَفَى، وآلِه وصَحبِه ومَن بِسُنَّتِه وهَدْيِه اقتَدَى واقتَفَى.

وبَعدُ، فقد كانَ الأَئِمّةُ المُجتَهِدُونَ الكِبارُ يتَعامَلُونَ معَ السُّنّةِ النَّبوِيّةِ وَفقَ قَواعِدَ رَصِينةٍ وضَوابِطَ مَتِينةٍ، لا تَقتَصِرُ فقط على مُجَرَّدِ الحُكمِ على الإسنادِ، ثُمَّ الأَخذِ بِما يَبدُو لِلوَهلةِ الأُولَى لِلفَهمِ مِن ظَواهِرِ النُّصُوصِ؛ وإِنَّما تَعتَمِدُ على جُملةِ أَعمالٍ عِلميّةٍ مُتكامِلةٍ، أَحَدُ أَدَواتِها عُلُومُ الحَدِيثِ ودِراسةُ الأَسانِيدِ، ومُحاوَلةُ إِدراكِ المَعاني وَفقَ النَّظَرِ الشَّرعِيِّ الدَّقِيقِ، والفَهمِ العِلمِيِّ الصَّحِيحِ.

ولِلوُصُولِ إلى الفَهمِ السَّلِيمِ لِلسُّنّةِ النَّبوِيّةِ، ثَمّةَ مَنظُومةُ أُصُولٍ يَلزَمُ مُراعاتُها عِندَ النَّظَرِ في نُصُوصِها، بَدْءًا مِنَ التَّثبُّتِ مِن صِحّةِ الأَحادِيثِ النَّبوِيّةِ وتَبيُّنِ مَدَى استِيفائِها شُرُوطَ القَبُولِ، مُرُورًا بِفَهمِها في ضَوءِ القُرآنِ الكَرِيمِ والأَحادِيثِ النَّبوِيّةِ الأُخرَى، معَ الإِلمامِ بِلُغةِ العَرَبِ بِخَصائِصِها وأَساليبِها، ومَعرِفةِ النّاسِخِ والمَنسُوخِ مِنَ الأَحادِيثِ، والخاصِّ والعامِّ، والمُطلَقِ والمُقيَّدِ، ومُختَلِفِ الحَدِيثِ، وأَسبابِ الوُرُودِ، ومُلاحَظةِ السِّياقِ الَّذي جاءَ فيه الحَدِيثُ؛ ووُصُولًا إلى تَتبُّعِ فَهمِ السَّلَفِ الصّالِحِ مِنَ الصَّحابةِ والتّابِعِينَ وجَماهِيرِ العُلَماءِ؛ واعتِبارِ مَقاصِدِ الشَّرِيعةِ؛ والتِماسِ المَعقُولِ مِنَ المَعاني.. بُغيةَ التَّوَصُّلِ إلى فَهمٍ صَحِيحٍ لِنُصُوصِ السُّنّةِ النَّبوِيّةِ؛ فمُعظَمُ الأَخطاءِ الحاصِلةِ في فَهمِ السُّنّةِ مَبنِيٌّ على الجَهلِ بِهَذِه الأُصُولِ أو بَعضِها.

وهذه النَّظرةُ التَّكامُلِيّةُ والشُّمُولِيّةُ في طَرِيقةِ التَّلقِّي مِنَ السُّنّةِ تَنتَظِمُ في ثَلاثِ مَراحِلَ مُتَلازِمةٍ، وهي: التَّوثِيقُ، ثُمَّ الفَهمُ، ثُمَّ التَّطبِيقُ.

فمَرحَلةُ التَّوثِيقِ تَقُومُ على التَّثبُّتِ مِن صِحّةِ الخَبَرِ بِدِراسةِ أَسانِيدِه ودَرَجَتِه،

تَليها **مَرحَلةُ الفَهمِ** بِقِسمَيه: اللُّغَوِيِّ القائِمِ على فَهمِ أَلفاظِ الحَدِيثِ وتَراكِيبِه وأَساليبِه البَيانِيّةِ ودَلالاتِه على المَعنَى، والشَّرعِيِّ المُعتَمِدِ على جَمعِ سائِرِ الأَدِلّةِ الوارِدةِ في البابِ، وأَسبابِ وُرُودِها، وذلك لِتَقييدِ مُطلَقِها، وتَوضِيحِ مُبهَمِها، والوُقُوفِ على القَرائِنِ الصّارِفةِ لِلأَمرِ أوِ النَّهيِ عنِ الوُجُوبِ أوِ التَّحرِيمِ، وعَرضِ بَعضِها على بَعضٍ جَمْعًا وتَرجِيحًا، لِتَحرِيرِ الحُكمِ المُستَنبَطِ في ضَوءِ عُمُومِ الأَدِلّةِ.

ثُمَّ تَلِي ذلك **مَرحَلةُ التَّطبِيقِ**، وفيها لا بُدَّ لِلمُجتَهِدِ مِن مَعرِفةِ مَحَلِّ تَطبِيقِ الحُكمِ، ومَدَى مُطابَقَتِه لِلنَّصِّ المُرادِ تَطبيقُه علَيْه، في ضَوءِ المَقاصِدِ العامّةِ لِلشَّرِيعةِ الإِسلامِيّةِ؛ وهُو ما يُعرَفُ لَدَى الأُصُولِيِّينَ بـ «تَحقِيقِ المَناطِ».

مشكلة البحث:

تَدُورُ مُشكِلةُ البَحثِ حَولَ قَضِيّةٍ فَوضَى التَّعامُلِ معَ السُّنّةِ النَّبوِيّةِ فَهْمًا وتَطبِيقًا وسُبُلِ ضَبطِها، وذلك مِن خِلالِ وَضعِ قَواعِدَ عِلمِيّةٍ رَصِينةٍ، تَشرَحُ الأُسُسَ المَنهَجِيّةَ وتَرسُمُ الخُطُواتِ العِلمِيّةَ السَّلِيمةَ نَحوَ فَهمٍ سَدِيدٍ لِلمَصدَرِ الثّاني مِن مَصادِرِ التَّشرِيعِ الإِسلامِيِّ، دُونَما إِفراطٍ أو تَفرِيطٍ.

أهداف البحث:

تَتلَخَّصُ أَهدافُ البَحثِ بالآتي:

١) تِبيانُ جُملةٍ مِنَ القَواعِدِ العامّةِ لِفَهمِ السُّنّةِ النَّبوِيّةِ وبَيانِ مُرادِها وَفقَ مَقصُودِ الشّارِعِ الحَكِيمِ، وتَأصِيلُ تلك القَواعِدِ وَفقَ أُسُسٍ عِلمِيّةٍ مَنهَجِيّةٍ، مَشفُوعةً بِنَماذِجَ تَطبِيقِيّةٍ مِن أَخبارِ المُصطَفَى ﷺ.

٢) تَسلِيطُ الضَّوءِ على مَنهَجِ أَبرَزِ عُلَماءِ الأُمّةِ وأَئِمّةِ الإِسلامِ في التَّعامُلِ معَ السُّنّةِ النَّبوِيّةِ في مَيدانِ التَّلَقِّي والعَمَلِ؛ وكَيفَ جَمَعُوا في صَنِيعِهم هذا بَينَ صِناعةِ الحَدِيثِ والفِقهِ والأُصُولِ واللُّغةِ.

٣) عَرضُ الصُّورةِ المُشرِقةِ لِأَئِمّةِ السَّلَفِ وشُرّاحِ الحَدِيثِ رَحِمَهُمُ اللهُ، ومَدَى مَوسُوعِيَّتِهِم وتَفانِيهِم في استِيعابِ المَرويّاتِ الحَدِيثيّةِ، وإعمالِ النُّصُوصِ بُغيةَ الوُصُولِ إلى فَهمٍ أَعمَقَ لِمُرادِ الشّارِعِ والنَّصِّ النَّبوِيِّ.

٤) تَنزِيهُ حَدِيثِه ﷺ عن دَعوَى الاِختِلافِ والتَّعارُضِ، ورَدُّ ما أَلصَقَه به المُغرِضُونَ مِنَ التَّناقُضِ والاِضطِرابِ المُتَوهَّمِ بَينَ أَحادِيثَ ظاهِرةِ التَّعارُضِ، عَبرَ الجَمعِ والتَّوفِيقِ بَينَ مُختَلِفِ الحَدِيثِ.

٥) التَّأصِيلُ لِمَنهَجٍ عِلمِيٍّ رَصِينٍ يُعِدُّ المُمارِسَ لِهَذا الفَنِّ لِلجَمعِ بَينَ الرِّوايةِ والدِّرايةِ، فيَكُونَ أَقوَى حُجّةً وأَبيَنَ مَحَجّةً.

منهج العمل في البحث:

اعتَمَدتُ في البَحثِ المَنهَجَ الاِستِقرائِيَّ، وذلك بتَتَبُّعِ الجزئياتِ للوصولِ إلى الكُلِّياتِ والقواعِدِ العامة والضَّوابِطِ الَّتي سَطَّرَها أَئِمّةُ هذا الفَنِّ في كُتُبِهِم، والمَنهَجَ الاِستِنباطِيَّ مُبيِّنًا مَفهُومَ كُلِّ ضابِطٍ وحُدُودَه، مُرفِقًا ذلك بِأَمثِلةٍ مُتَعدِّدةٍ تُوَضِّحُ المُرادَ وتُبيِّنُ المَقصُودَ، وذلك مِن مِثلِ جَمعِ مَرويّاتِ البَحثِ الواحِدِ، واستِعراضِ آراءِ أَئِمّةِ السَّلَفِ والعُلَماءِ الرّاسِخِينَ، الَّتي تَناوَلَتِ الأَمثِلةَ المَذكُورةَ تَوضِيحًا وتِبيانًا.

خطة البحث:

اقتَضَت طَبِيعةُ البَحثِ أن يتَضَمَّنَ عَشَرةَ ضَوابِطَ عِلمِيّةٍ، مُرَتَّبةً على النحو التّالي:

الضابط الأول: الاِستِيثاقُ مِن ثُبُوتِ الخَبَرِ.

الضابط الثاني: مُراعاةُ التَّكامُلِ في الخِطابِ النَّبوِيِّ عَبرَ جَمعِ رِواياتِ الحَدِيثِ الواحِدِ أوِ المَوضُوعِ الواحِدِ.

الضابط الثالث: تَحَرِّي الوُقُوفِ على الحَدِيثِ بِأَلفاظِه وحُرُوفِه لا بِمَعناه.

الضابط الرابع: الجَمعُ بَينَ مُختَلِفِ الحَدِيثِ وتَوضِيحُ مُشكِلِه.

الضابط الخامس: مَعرِفةُ مُناسَبةِ الحَدِيثِ وسَبَبِ وُرُودِه.

الضابط السادس: فَهمُ الحَدِيثِ وَفقَ المَعاني الَّتي قصَدَها النَّبِيُّ ﷺ.

الضابط السابع: مُراعاةُ السِّياقِ التّارِيخِيِّ المُواكِبِ لِوُرُودِ الحَدِيثِ.

الضابط الثامن: فَهمُ أَلفاظِ الحَدِيثِ وَفقَ أَساليبِ العَربِيّةِ وتَراكِيبِها البَيانيّةِ وطُرُقِ دَلالَتِها على المَعنَى.

الضابط التاسع: فَهمُ السُّنّةِ في إِطارِ فُهُومِ السَّلَفِ.

الضابط العاشر: فَهمُ الحَدِيثِ في ضَوءِ مَقاصِدِ الشَّرِيعةِ وقَواعِدِها الكُلِّيّةِ.

ووَسَمتُ البَحثَ بـ «**قَواعِدُ التَّعامُلِ الأَمثَلِ معَ السُّنّةِ النَّبوِيّةِ: فَهمًا وتَطبِيقًا**».

وأَسأَلُ اللهَ تَعالَى بأَسمائِه الحُسنَى وصِفاتِه العُلا أَن يَكتُبَ له النَّفعَ وحُسنَ القَبُولِ، وأَن يَنفَعَني به يَومَ لا يَنفَعُ مالٌ ولا بَنُونَ، إِلّا مَن أَتَى اللهَ بِقَلبٍ سَلِيمٍ؛ وصَلَّى اللهُ على نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وآلِه وصَحبِه وسَلَّم تَسلِيمًا كَثِيرًا إلى يَومِ الدِّينِ.

وآخِرُ دَعوانا أَنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ.

محمد بسام حجازي

دار الحديث الشريف ـ إسطنبول

الضابط الأول
الاستيثاقُ من ثُبوت الخبر

يَتلخَّصُ مَنهَجُ البَحثِ عنِ الحَقِيقةِ عِندَ المُسلِمِينَ في قاعِدةٍ جَلِيلةٍ كُبرَى، وهِي: «إن كُنتَ ناقِلًا فالصِّحّةَ، أو مُدَّعِيًا فالدَّلِيلَ»، ولِذا كانَ لا بُدَّ مِن تَحَقُّقِ ثُبُوتِ الخَبَرِ وصِحّةِ نِسبَتِه إلى قائِلِه؛ وقد نَهَضَت بذَلِك فُنُونٌ مِثلُ «مُصطَلَحِ الحَدِيثِ» و«الجَرحِ والتَّعدِيلِ» و«العِلَلِ» و«تَراجِمِ الرِّجالِ»؛ وكُلُّها لم تُعرَف عِندَ غَيرِ المُسلِمِينَ، وقدِ استُخدِمَت هذه العُلُومُ أَدَقَّ استِخدامٍ وأَعمَقَه وأَكمَلَه.

وإِنَّ التَّثبُّتَ مِن صِحّةِ النَّصِّ النَّبوِيِّ مُقَدَّمٌ أَوَّلًا على النَّظَرِ في مَدلُولِه واستِنباطِ الأَحكامِ والهِداياتِ مِنه، لِأَنَّ التَّأوِيلَ فَرعُ التَّصحِيحِ؛ وذَلِك بِحَسَبِ المَوازِينِ العِلمِيّةِ الدَّقِيقةِ الَّتي وضَعَها أَئِمّةُ الفنِّ الأَثباتُ، والَّتي تَشمَلُ السَّنَدَ والمَتنَ جَمِيعًا؛ فإِن كانَ الحَدِيثُ مَقبُولًا مُستَوفِيًا لِشُرُوطِ القَبُولِ المُقرَّرةِ عِندَ المُحَدِّثِينَ، صَلَح لِأَن تُبنَى علَيْه الأَحكامُ؛ وإِن كانَ غَيرَ مَقبُولٍ فلا مَعنَى لِتَطَلُّبِ مَعناه، وإِجهادِ النَّفسِ في تَأْوِيلِه، إِذ لا تَقُومُ به الحُجّةُ، قال الشَّافِعِيُّ ﵀: «وجِماعُ هذا أَلّا يُقبَلَ إِلّا حَدِيثٌ ثابِتٌ، كما لا يُقبَلُ مِنَ الشُّهُودِ إِلّا مَن عُرِف عَدْلُه، فإِن كانَ الحَدِيثُ مَجهُولًا، أو مَرغُوبًا عمَّن حَمَلَه، كانَ كما لم يَأْتِ، لِأَنَّه ليس بِثابِتٍ»[(١)].

وإِنَّما دَفعَت ضَرُورةُ تَمييزِ السُّنَنِ الصَّحِيحةِ مِن غَيرِها أَئمّةَ الأُمّةِ في الصَّدرِ الأَوَّلِ إِلى الِاجتِهادِ بما هَدَت إِلَيْه العُقُولُ لِلتَّحقُّقِ مِن صِحّةِ النَّقلِ، عَمَلًا بقَولِ اللهِ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، قال الإِمامُ ابنُ كَثِيرٍ: «يَأمُرُ تَعالَى

(١) «اختلاف الحديث» ص٥٩٩.

بالتَّثبُّتِ في خَبَرِ الفاسِقِ لِيُحتاطَ له، لِئَلّا يُحكَمَ بقَولِه فيَكُونَ -في نَفسِ الأَمرِ- كاذِبًا أو مُخطِئًا، فيكُونَ الحاكِمُ بقَولِه قدِ اقتَفَى وَراءَه، وقد نَهَى اللهُ عنِ اتِّباعِ سَبيلِ المُفسِدِينَ؛ ومِن ها هنا امتَنَعَ طَوائِفُ مِنَ العُلَماءِ مِن قَبُولِ رِوايةِ مَجهُولِ الحالِ لِاحتِمالِ فِسقِه في نَفسِ الأَمرِ»[(١)].

وكَذلِك قَولُه تَعالَى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل:١٠٥]، قال الإمامُ ابنُ عبدِ البَرِّ في تَفسِيرِ هذه الآيةِ: «فذلك عِندِي -واللهُ أَعلمُ- الكَذِبُ على اللهِ أو على رَسُولِه»[(٢)].

وقَولُ النَّبيِّ ﷺ: «**مَن كَذَبَ عَليَّ مُتَعمِّدًا فلْيَتَبوَّأْ مَقعَدَه مِنَ النّارِ**»[(٣)]، فهذا الأَصلُ تَقعِيدٌ لِوُجُوبِ الأَمانةِ العِلمِيّةِ، وتَحرِيمِ الخِيانةِ فيها؛ وكذا قَولُه ﷺ: «**مَن حَدَّث عنِّي بحَدِيثٍ يُرَى أَنَّه كَذِبٌ فهُو أَحَدُ الكاذِبَين**»[(٤)]، ففيه دَلالةٌ على نَفيِ رِوايةِ المُنكَرِ مِنَ الأَخبارِ كنَحوِ دَلالةِ القُرآنِ على نَفيِ خَبَرِ الفاسِقِ؛ وقَولُه ﷺ أَيضًا: «**سيَكُونُ في آخِرِ أُمَّتِي أُناسٌ يُحَدِّثُونَكُم ما لم تَسمَعُوا أَنتُم ولا آباؤُكُم، فإِيّاكُم وإِيّاهُم**»[(٥)]، وفي رِوايةٍ أُخرَى زِيادةُ: «**لا يُضِلُّونَكُم، ولا يَفتِنُونَكُم**»[(٦)].

وقد بَلَغَت حَيْطةُ الصَّحابةِ وتَثَبُّتُهُم في قَبُولِ الأَخبارِ مَبلَغًا عَظِيمًا، حتَّى عَدَّ الحاكِمُ النَّيسابُورِيُّ زُعَماءَ الطَّبَقةِ الأُولَى مِن طَبَقاتِ الجَرحِ والتَّعدِيلِ: أَبا بَكرٍ وعُمَرَ وعليًّا وزَيدَ بنَ ثابِتٍ، وقال: «إِنَّهُم قد جَرَّحُوا وعَدَّلُوا، وبَحثُوا عن صِحّةِ

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٧: ٣٧٠).

(٢) «التمهيد» (١٦: ٢٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (١١٠)، ومسلم (٤/ ٤).

(٤) أخرجه مسلم في مقدِّمة «صحيحه» (١: ٨).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦/ ٦).

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧/ ٧).

الرِّواياتِ وسَقَمِها»[(١)].

فمِن ذلك: ما رَواه قَبيصةُ بنُ ذُؤَيبٍ ﷺ قال: «جاءَتِ الجَدّةُ إلى أَبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ تَسأَلُه مِيراثَها، فقال: ما لَكِ في كِتابِ اللهِ ﷻ مِن شَيءٍ، وما عَلِمتُ لكِ في سُنّةِ نَبيِّ اللهِ شَيئًا، فارْجِعِي حتَّى أَسأَلَ النّاسَ. فسَأَلَ النّاسَ، فقالَ المُغِيرةُ بنُ شُعبةَ: حَضَرتُ رسولَ اللهِ ﷺ أَعطاها السُّدُسَ. فقالَ: هل مَعَك غَيرُك؟ فقامَ مُحمَّدُ بنُ مَسلَمةَ فقالَ مِثلَ ذلك، فأَنفَذَه لها أَبو بَكرٍ..»[(٢)].

ويقُولُ ابنُ عَبّاسٍ ﷺ: «إن كُنتُ لَأَسأَلُ عنِ الأَمرِ الواحِدِ ثَلاثِينَ مِن أَصحابِ النَّبيِّ ﷺ»[(٣)]، ورَوَى الإمامُ مُسلِمٌ في مُقدِّمةِ «صَحِيحِه» عنِ ابنِ سِيرِينَ (ت ١١٠هـ) قَولَه: «لم يَكُونُوا يَسأَلُونَ عنِ الإسنادِ، فلَمّا وَقَعَتِ الفِتنةُ قالُوا: سَمُّوا لنا رِجالَكُم. فيُنظَرُ إلى أَهلِ السُّنّةِ فيُؤخَذُ حَدِيثُهم، ويُنظَرُ إلى أَهلِ البِدَعِ فلا يُؤخَذُ حَدِيثُهم»[(٤)].

وغَنِيٌّ عنِ البَيانِ أنَّ الباحِثَ هنا لا غِنَى له عنِ الرُّجُوعِ إلى أَهلِ الذِّكرِ والدِّرايةِ في هذا الشَّأْنِ، فهُم صَيارِفةُ الحَدِيثِ الَّذِينَ أَفنَوْا أَعمارَهُم في طَلَبِه ودِراسَتِه، وتَمييزِ صَحِيحِه مِن سَقِيمِه، ومَقبُولِه مِن مَردُودِه، والبَحثِ عن غَوامِضِه وعِلَلِه ورِجالِه ومَراتِبِهم، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» ص٥٢.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢: ٥١٣)، أبو داود في «السُّنن» (٢٨٩٤)، والترمذي في «الجامع» (٢١٠٠) وصحَّحه.

وليُعلَم أنَّ أَبا بَكرٍ ﷺ لم يَتَوقَّف في قَبُولِ خَبرِ المُغِيرةِ بنِ شُعبةَ ﷺ إلّا لِمَزِيدٍ مِنَ التَّثبُّتِ والتَّحوُّطِ، وليس طَعنًا في عَدالتِه أو باعتِبارِه راوِيًا فَرْدًا، أو رَدًّا لِحُجِّيّةِ خَبَرِ الواحِدِ في الفُرُوعِ؛ عِلمًا أنَّه لم يُحفَظ عن أَبي بَكرٍ ﷺ تَوَقُّفٌ في قَبُولِ خَبَرِ الواحِدِ غيرَ هذا الخَبَرِ؛ وقد استَدَلَّ به البَيهَقيُّ في «المَدخَل» (٢٦٥) على (تَثبِيتِ خَبرِ الواحِدِ، وقَبُولِه، والعَمَلِ به) فتأَمَّل؛ ونَحوُه صَنِيعُ الخَطِيبِ في «الكِفايةِ» ص٢٦.

(٣) أخرجه الخطيب في «الفقيه والمُتفقِّه» (٢: ٤٢٨)، والذهبي في «السِّير» (٣: ٣٤٤).

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١: ١٥).

الضابط الثاني
مراعاة التكامل في الخطاب النبوي
عبر جمع روايات الحديث الواحد أو الموضوع الواحد

لا يَتأتَّى الوُقُوفُ على المَقصَدِ الشَّرعِيِّ لِلنَّصِّ إلّا بِتَتَبُّعِ رِواياتِ الحَدِيثِ، فبِه تَكتَمِلُ الصُّورةُ ويُدرَكُ المُرادُ بِالحَدِيثِ على وَجهِه؛ وذلك أنَّ الأَحادِيثَ النَّبوِيّةَ تَرِدُ بِحَسَبِ ظُرُوفٍ ومُناسَباتٍ مُختَلِفةٍ عايَشَها النبي ﷺ، فهِي في الدَّواوِينِ لا تَنتَظِمُ في الغالِبِ جَمْعًا وحَصْرًا في مَوضِعٍ واحِدٍ، بلِ الخِطابُ النَّبوِيُّ يَتَناوَلُ المَسأَلةَ الواحِدةَ في مَواضِعَ عَدِيدةٍ، باعتِباراتٍ مُختَلِفةٍ، وسِياقاتٍ مُتَغايِرةٍ، والرِّواياتُ يُفَسِّرُ بَعضُها بَعضًا؛ ومِن ثَمَّ لا يُمكِنُ فَهمُ وُرُودِ حَدِيثٍ في واقِعةٍ مُعَيَّنةٍ إلّا مِن خِلالِ رَبطِ طُرُقِ الحَدِيثِ بَعضِها بِبَعضٍ، والتَّعامُلِ مَعَها على أَنَّها لَوْحةٌ مُتكامِلةٌ؛ يقُولُ الإمامُ أَحمَدُ: «الحَدِيثُ إذا لم تَجمَع طُرُقَه لم تَفهَمْه، والحَدِيثُ يُفسِّرُ بَعضُه بَعضًا»[(١)]، وقالَ القاضِي عِياضٌ: «الحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعضُه بَعضًا، ويَرفَعُ مُفَسَّرُه الإشكالَ عن مُجمَلِه ومُتَشابِهِه»[(٢)]؛ وبِذَلِك يَتَّضِحُ ما في الرِّواياتِ مِنَ اتِّفاقٍ وافتِراقٍ، أو تَوافُقٍ لَفظِيٍّ ومَعنَوِيٍّ، أو زِيادةٍ ونُقْصانٍ، أو مُهمَلٍ فيُمَيَّزُ، أو مُبهَمٍ فيُعيَّنُ.

ويقُولُ العَلّامةُ الطّاهِرُ بنُ عاشُورٍ: «على الفَقِيهِ أن يُجِيدَ النَّظَرَ في الآثارِ الَّتي يَتَراءَى مِنها أَحكامٌ خَفِيَت عِلَلُها ومَقاصِدُها، ويُمَحِّصَ أَمرَها، فإن لم يَجِد لها مَحْمَلًا مِنَ المَقصَدِ الشَّرعِيِّ نَظَر في مُختَلِفِ الرِّواياتِ؛ لَعَلَّه أن يَظفَرَ بِمَسلَكِ الوَهْمِ الَّذي دَخَل على بَعضِ الرُّواةِ فأَبرَزَ مَرْوِيَّه في صُورةٍ تُؤْذِنُ بِأَنَّ حُكْمَه مَسلُوبُ الحِكْمةِ والمَقصَدِ».

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٦٤٠) بإسناد حسن.

(٢) «إكمال المُعلم» (٨: ٣٨٠).

وقد عُنِيَ المُحَدِّثُونَ بِجَمعِ المُتابَعاتِ والشَّواهِدِ لِلحَدِيثِ الواحِدِ، وبِالمُقارَنةِ بَينَ مُتُونِ الأَحادِيثِ والوُقُوفِ على ما وَقَع بَينَها مِن زِيادةٍ ونُقصانٍ؛ ومِن أَبرَزِهِمُ الإِمامُ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ ﷺ، فقد كانَ يَعتَنِي في شَرحِه «فَتحِ البارِي» بالِغَ الِاعتِناءِ بِجَمعِ رِواياتِ الحَدِيثِ الواحِدِ، والِاستِفادةِ مِنها في شَرحِ الحَدِيثِ وفَهمِ دَلالاتِه، وهُو القائِلُ: «المُتَعيِّنُ على مَن يَتكَلَّمُ على الأَحادِيثِ أَن يَجمَعَ طُرُقَها، ثُمَّ يَجمَعَ أَلفاظَ المُتُونِ إِذا صَحَّتِ الطُّرُقُ، ويَشرَحَها على أَنَّه حَدِيثٌ واحِدٌ، فإِنَّ الحَدِيثَ أَوْلَى ما فُسِّرَ بِالحَدِيثِ»[(١)].

فمِن أَمثِلةِ ذلك: قَولُه ﷺ في حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «**لا تَترُكُوا النّارَ في بُيُوتِكُم حِينَ تَنامُونَ**»[(٢)]، تَضَمَّنَ النَّهيَ عن تَركِ النّارِ مُوقَدةً مَكشُوفةً في البَيتِ عِندَ النَّومِ، ومِثلُها في الحُكْمِ السُّرُجُ والمَصابِيحُ، والحَدِيثُ لم يُبَيِّن عِلّةَ الحُكمِ وسَبَبَه؛ لكِن جاءَ بَيانُ ذلك في حَدِيثِ ابنِ عَبّاسٍ ﷺ قال: جاءَتْ فَأْرةٌ فأَخَذَت تَجُرُّ الفَتِيلةَ، فجاءَتْ بِها فأَلْقَتْها بَينَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ على الخُمْرةِ الَّتي كانَ قاعِدًا علَيْها، فأَحرَقَت مِنها مِثلَ مَوضِعِ دِرهَمٍ، فقالَ: «**إِذا نِمْتُم فأَطْفِئُوا سُرُجَكُم، فإِنَّ الشَّيطانَ يَدُلُّ مِثلَ هَذِه على هَذا فتُحرِقُكُم**»[(٣)]، فهَذِه الرِّوايةُ تَضَمَّنَتِ السَّبَبَ الَّذي لِأَجلِه جاءَ الأَمرُ النَّبوِيُّ في الحَدِيثِ، وفيها التَّصرِيحُ بِعِلّةِ الحُكْمِ وسَبَبِه، قال النَّوَوِيُّ: «هذا عامٌّ تَدخُلُ فيه نارُ السِّراجِ وغَيرُها، وأَمّا القَنادِيلُ المُعَلَّقةُ في المَساجِدِ وغَيرِها: فإِن خِيفَ حَرِيقٌ بِسَبَبِها دَخَلَت في الأَمرِ بِالإِطفاءِ، وإِن أُمِنَ ذلك كما هو الغالِبُ فالظّاهِرُ أَنَّه لا بَأْسَ بها لِانتِفاءِ العِلّةِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ

(١) «فتح الباري» (٦: ٤٧٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٢٩٣)، و«صحيح مسلم» (٢٠١٥/ ١٠٠).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٢٢)، وأبو داود في «سننه» (٥٢٤٧)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٥٥١٩)؛ وهو صحيح بشواهده.

الأَمرَ بالإطفاءِ في الحَدِيثِ السّابِقِ بِأَنَّ الفُوَيسِقةَ تُضْرِمُ على أَهلِ البَيتِ بَيتَهُم، فإذا انتَفَتِ العِلّةُ زالَ المَنعُ»[(١)].

وهكَذا، فأَمرُ النَّبِيِّ ﷺ بإطْفاءِ النّارِ وما في حُكْمِها، كالمَصابِيحِ والسُّرُجِ لَيْلًا، والنَّهيُ عن تَركِها مُوقَدةً، مَعلُولٌ بالخَوفِ مِن أن تَتحوَّلَ سَبَبًا لِإحراقِ البَيتِ وأَهلِه؛ ولِذَلِك فهذا الحُكْمُ دائِرٌ معَ هذه العِلّةِ وُجُودًا وعَدَمًا، كما فَهِمَه النَّوَوِيُّ رحمه الله.

ومِن ذلك: حَدِيثُ سَهلِ بنِ سَعدٍ رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «**إنَّ العَبدَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهلِ النّارِ وإنَّه مِن أَهلِ الجَنّةِ، ويَعْمَلُ عَمَلَ أَهلِ الجَنّةِ وإنَّه مِن أَهلِ النّارِ؛ وإنَّما الأَعمالُ بالخَواتِيمِ**»[(٢)]، فظاهِرُ هذه الرِّوايةِ أنَّه مِنَ المُمْكِنِ أن يَقْضِيَ الإنسانُ حَياتَه كُلَّها في عِبادةِ اللهِ وطاعَتِه، ثُمَّ يُحبِطَ اللهُ عَمَلَه، مِمّا يَجعَلُ المُؤمِنَ قَلِقًا غَيرَ مُطْمَئِنٍّ لِحُسنِ خاتِمَتِه!

غَيرَ أنَّ بَقِيّةَ رِواياتِ الحَدِيثِ تُبيِّنُ مُرادَ الرَّسُولِ ﷺ، ففي «الصَّحِيحَينِ» عن سَهلِ بنِ سَعدٍ رضي الله عنه مَرفُوعًا: «**إنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ الجَنّةِ فِيما يَبْدُو لِلنّاسِ، وإنَّه مِن أَهلِ النّارِ؛ ويَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهلِ النّارِ فِيما يَبْدُو لِلنّاسِ، وهُو مِن أَهلِ الجَنّةِ**»[(٣)]، والحَدِيثُ بِهَذا اللَّفظِ هو رِوايةُ الأَكثَرِ، وهِي مَقصُودةٌ في الرِّوايةِ الأُولَى، وإنَّما جاءَت مُختَصَرةً[(٤)]؛ ولَو اقتَصَر النّاظِرُ مِنَ الحَدِيثِ على الرِّوايةِ الأُولَى لَظَلَّ في حَيْرةٍ مِن دَلالةِ ظاهِرِها؛ فبانَ أنَّ السَّبَبَ مِنَ العَبدِ ذاتِه، وأنَّ ذلك مِن بابِ الجَزاءِ العادِلِ عِندَ مَن لا يَظلِمُ مِثقالَ ذَرّةٍ، وإن تَكُ حَسَنةً يُضاعِفْها سبحانه وتعالى.

(١) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (١٣: ١٨٧).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٦٠٧).

(٣) «صحيح البخاري» (٢٨٩٨)، و«صحيح مسلم» (١١٢/ ١٧٩).

(٤) هذا إضافةً إلى ما ورد في سياق هذا الحديث في «الصحيحين» من ذكر سببِ وُرودِه، وبه يتَّضِحُ المقصودُ.

الضابط الثالث
تحرِّي الوقوف على الحديث بألفاظه وحروفه لا بمعناه

وذَلِك بِعَرضِ النَّصِّ المَروِيِّ على سائِرِ الرِّواياتِ الأُخرَى، والنَّظَرِ في أَلفاظِها ودَلالاتِها مُجتَمِعةً، تَحاشِيًا لِخَطَأٍ مُحتَمَلٍ ناتِجٍ عنِ الرِّوايةِ بِالمَعنَى مَثَلًا[(١)]، فجاءَت على غَيرِ وَجهِ الدِّقّةِ، وإِنَّما يتَحَصَّلُ ذلك عن طَرِيقِ جَمعِ نُصُوصِ الحَدِيثِ والمُوازَنةِ بَينَها.

فمِن ذلك: ما جاءَ في «الصَّحِيحَينِ» مِن حَدِيثِ أَبِي وائِلٍ قال: كانَ أَبُو مُوسَى يُشَدِّدُ في البَولِ، ويَبُولُ في قارُورةٍ، ويَقُولُ: «إِنَّ بَنِي إِسرائِيلَ كانَ إِذا أَصابَ جِلدَ أَحَدِهِم بَولٌ قَرَضَه بِالمَقارِيضِ»، فقالَ حُذَيفةُ: «لَوَدِدْتُ أَنَّ صاحِبَكُم لا يُشَدِّدُ هذا التَّشدِيدَ، فلَقَد رَأَيتُنِي أَنا ورَسُولُ اللهِ نَتَماشَى، فأَتَى سُباطةَ خَلْفَ حائِطٍ، فقامَ كما يَقُومُ أَحَدُكُم، فبالَ، فانتَبَذْتُ مِنه، فأَشارَ إِلَيَّ فجِئْتُ، فقُمْتُ عِندَ عَقِبِه حتَّى فَرَغَ»[(٢)].

والكَلامُ هُنا على قَولِه: «كانَ إِذا أَصابَ جِلْدَ أَحَدِهِم».

فلَفظُ البُخارِيِّ: «كانَ إِذا أَصابَ ثَوْبَ أَحَدِهِم»، فهَلْ كانُوا يَقْطَعُونَ الثِّيابَ أَمِ الجُلُودَ؟ قال الحافِظُ في «الفَتحِ»: «وَقَع في رِوايةِ مُسلِمٍ: «جِلْدَ أَحَدِهِم»، قالَ القُرطُبِيُّ: مُرادُه بِالجِلدِ واحِدُ الجُلُودِ الَّتي كانُوا يَلبَسُونَها، وحَمَلَه بَعضُهُم على ظاهِرِه وزَعَم أَنَّه مِنَ الإِصْرِ الَّذي حُمِّلُوه، ويُؤَيِّدُه رِوايةُ أَبِي داوُدَ ففِيها: «**كانَ إِذا أَصابَ جَسَدَ أَحَدِهِم**»، لكِنَّ رِوايةَ البُخارِيِّ صَرِيحةٌ في الثِّيابِ، فلَعَلَّ بَعضَهُم

(١) في حكم الرواية بالمعنى راجع: «تدريب الراوي» (١: ٥٣٢)، و«توجيه النظر» للجزائري (٢: ٦٧١).

(٢) «صحيح البخاري» (٢٢٦)، و«صحيح مسلم» (٢٧٣/ ٧٤).

رَواه بالمَعنَى»[(١)].

الضابط الرابع
الجمع بين مُختلِف الحديث وتوضيح مُشكلِه

عُنِيَ المُحَدِّثُونَ بِالجَمعِ بَينَ الرِّواياتِ الَّتي يُفِيدُ ظاهِرُها التَّعارُضَ، وتَوجِيهِ ما وَقَع بَينَها مِن اختِلافٍ؛ ولَجَؤُوا عِندَ وُقُوعِ التَّعارُضِ إلى دَفْعِه بِالتَّوفِيقِ بَينَ الأَحادِيثِ المُتَعارِضةِ، أوِ التَّرجِيحِ بَينَها، أوِ النَّسخِ، أوِ التَّوَقُّفِ[(٢)]، يقُولُ الإمامُ الشّافِعِيُّ ﷺ: «لَزِمَ أَهلَ العِلمِ أَن يُمْضُوا الخَبرَينِ على وُجُوهِهما ما وَجَدُوا لِإمضائِهما وَجْهًا، ولا يَعُدُّونَهُما مُختَلِفَينِ وهُما يَحتَمِلانِ أَن يُمْضَيا، وذَلِك إذا أَمكَنَ فِيهِما أَن يُمْضَيا مَعًا، أو وُجِدَ السَّبِيلُ إلى إمضائِهِما ولم يَكُن مِنهُما واحِدٌ بِأَوْجَبَ مِنَ الآخَرِ؛ ولا يُنسَبُ الحَدِيثانِ إلى الِاختِلافِ ما كانَ لَهُما وَجْهًا يُمْضَيانِ معًا؛ إنَّما المُختَلِفُ ما لم يُمْضَ إلّا بِسُقُوطِ غَيرِه، مِثلَ أن يكُونَ الحَدِيثانِ في الشَّيءِ الواحِدِ: هذا يُحِلُّه، وهذا يُحَرِّمُه»[(٣)].

وكانَ الشّافِعِيُّ يَحرِصُ على الجَمعِ بين رِواياتِ الحَدِيثِ الواحِدِ، بل مَرويّاتِ المَوضُوعِ الواحِدِ، فتَحَدَّثَ في «الأُمِّ» عن جَهْرِ النَّبيِّ ﷺ بِالذِّكرِ بَعدَ الصَّلاةِ في إحدَى الرِّواياتِ دُونَ الرِّواياتِ الأُخرَى، ثُمَّ قالَ: «وأَحسَبُه إنَّما جَهَر قَلِيلًا لِيَتَعَلَّمَ النّاسُ مِنه، وذَلِك لِأَنَّ عامّةَ الرِّواياتِ الَّتي كَتَبْناها معَ هذا وغَيرِها ليس يُذْكَرُ فيها بَعدَ التَّسلِيمِ تَهلِيلٌ ولا تَكبِيرٌ»[(٤)].

---

(١) «فتح الباري» (١: ٣٣٠)، وانظر «المُفهم» للقرطبي (١: ٥٢٥).

(٢) ذكر هذه المسالكَ الإمامُ ابن الصَّلاح في «مقدِّمته» ص٢٨٥، وزاد عليها ابنُ كثيرٍ مسالكَ أُخرى في «اختصار علوم الحديث» ص٣٥٥.

(٣) «الرسالة» ص٣٤١.

(٤) «الأم» (١: ١٥٠)، ويُشِيرُ إلى ما رواه عن ابن عبّاسٍ ﷺ قال: «كُنتُ أَعرِفُ انقِضاءَ صلاةِ رسولِ الله ﷺ بالتَّكبيرِ»، وما رواه عن عبدِ الله بن الزُّبيرِ ﷺ قال: «كان رسولُ الله ﷺ إذا سَلَّم مِن صلاةٍ يقولُ=

ورُبَّما اختارَ إحدَى الرِّواياتِ ورَجَّحَها على غَيرِها؛ لِأَنَّها أَجمَعُ الرِّواياتِ وأَكثَرُها لَفْظًا، فقد قِيلَ له: كَيفَ صِرْتَ إلى اختِيارِ حَدِيثِ ابنِ عَبّاسٍ ﵄ عنِ النَّبيِّ ﷺ في التَّشَهُّدِ دُونَ غَيرِه؟ فقال: «لَمّا رَأَيتُه واسِعًا، وسَمِعْتُه عنِ ابنِ عَبّاسٍ صَحِيحًا، كانَ عِندِي أَجمَعَ وأَكثَرَ لَفْظًا مِن غَيرِه، فأَخَذتُ به غَيرَ مُعَنِّفٍ لِمَن أَخَذ بغَيرِه مِمّا ثَبَت عن رَسُولِ اللهِ ﷺ»[(١)].

ومِن أَمثِلةِ ذلك: حَدِيثُ بُطلانِ الصَّلاةِ بِمُرُورِ شَيءٍ أَمامَ المُصَلِّي، وهو ما رَواه أَبُو هُرَيرةَ ﵁ عنِ النَّبيِّ ﷺ أَنَّه قالَ: «**يَقطَعُ الصَّلاةَ: المَرْأَةُ والحِمارُ والكَلبُ**»[(٢)]، فهَذا الحَدِيثُ رَدَّتْه السَّيِّدةُ عائِشةُ ﵂ بحَدِيثٍ صَحِيحٍ مَعمُولٍ به، وهُو قَولُها فيما رَواه عنها عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ: «**كانَ النَّبيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيلِ وأَنا مُعتَرِضةٌ بَينَه وبَينَ القِبلةِ كاعتِراضِ الجِنازةِ**»[(٣)]، وبِغَيرِه مِنَ الأَحادِيثِ والآثارِ الَّتي تُفِيدُ أَنَّه لا يَقطَعُ الصَّلاةَ شَيءٌ[(٤)]؛ وهذا الَّذي أَخَذ به جُمْهُورُ العُلَماءِ، ورَجَّحَه الإِمامُ النَّوَوِيُّ -لكِن معَ سُلُوكِ جادّةِ الجَمعِ بَينَ النُّصُوصِ- فقالَ: «قالَ مالِكٌ وأَبُو حَنِيفةَ والشّافِعِيُّ ﵃ وجُمهُورُ العُلَماءِ مِنَ السَّلَفِ والخَلَفِ: لا تَبطُلُ الصَّلاةُ بِمُرُورِ شَيءٍ مِن هَؤُلاءِ ولا مِن غَيرِهِم، وتَأَوَّلَ هَؤُلاءِ هذا الحَدِيثَ على أَنَّ المُرادَ بالقَطْعِ نَقصُ الصَّلاةِ، لِشُغلِ القَلبِ بِهَذِه الأَشياءِ، ولَيسَ المُرادُ

= بصَوتِه الأَعلَى: «**لا إلـهَ إلّا اللهُ وحدَه لا شَريكَ له، له المُلكُ وله الحَمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، ولا حولَ ولا قُوّةَ إلّا باللهِ، ولا نَعبُدُ إلّا إيّاه، له النِّعمةُ وله الفضلُ وله الثَّناءُ الحسَنُ، لا إلـهَ إلّا اللهُ مُخلِصِينَ له الدِّينَ ولو كَرِه الكافرون**».

(١) «الرسالة» ص٢٧٦.

(٢) «صحيح مسلم» (٥١١/ ٢٦٦).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٧/ ٥١٢).

(٤) منها قولُ النبيِّ ﷺ فيما أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٨٣)، وأبو داود (٧١٩): «**لا يَقطَعُ الصَّلاةَ شَيءٌ، وادْرَؤُوا ما استَطَعتُم، فإنَّما هو شَيْطانٌ**»، وهو صحيحٌ بشواهده.

إبطالَها»[١]، وقالَ أيضًا: «وتَأَوَّلَ الجُمهُورُ القَطْعَ المَذكُورَ على قَطْعِ الذِّكرِ والخُشُوعِ، جمعًا بَينَ الأَحادِيثِ»[٢].

ومِن أَمثِلةِ ما وَقَع فيه الِاختِلافُ: الأَحادِيثُ النّافِيةُ لِلعَدْوَى والأَحادِيثُ الَّتي تُفِيدُ ثُبُوتَها، والأَحادِيثُ النّاهِيةُ عنِ الكَيِّ والأَحادِيثُ الَّتي تَأْذَنُ فيه، والأَحادِيثُ الَّتي تَنهَى عنِ الِاسترقاءِ والأَحادِيثُ الَّتي تَأْذَنُ فيها؛ وسأَكتَفِي بالحَدِيثِ عن أَوَّلِها.

فقد وَرَد عنِ النَّبيِّ ﷺ ما يُفِيدُ ظاهِرُه نَفْيَ العَدْوَى، مِن ذلك: ما رَواه أَبُو هُرَيرةَ رضي الله عنه قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**لا عَدْوَى، ولا صَفَرَ، ولا هامةَ**»، فقالَ أَعرابِيٌّ: يا رَسُولَ اللهِ، ما بالُ الإِبلِ تكُونُ في الرَّمْلِ كأَنَّها الظِّباءُ، فيُخالِطُها البَعِيرُ الأَجْرَبُ فيُجْرِبُها؟ فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فمَن أَعْدَى الأَوَّلَ؟**»[٣]، وما رَواه أَبُو هُرَيرةَ وعَبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ رضي الله عنهما: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا**»[٤]، وحَدِيثُ جابِرٍ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَخَذ بيَدِ مَجْذُومٍ فأَدخَلَها مَعَه في القَصْعةِ، ثُمَّ قالَ: «**كُلْ بِاسمِ اللهِ، ثِقةً بِاللهِ، وتَوَكُّلًا علَيْه**»[٥]؛ وفي المُقابِلِ أَحادِيثُ تُفِيدُ إِثْباتَها، كحَدِيثِ أَبِي هُرَيرةَ رضي الله عنه: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**لا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ**»[٦]،

(١) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (٤: ٢٢٧).

(٢) «خلاصة الأحكام في مُهمّات السُّنن وقواعد الإسلام» ص٥٢٦.

(٣) «صحيح البخاري» (٥٧٧٠)، و«صحيح مسلم» (٢٢٢٠/ ١٠١).

(٤) أخرجه أحمد (٨٣٤٣) بإسناد صحيح، والترمذي (٢١٤٣) وحسَّنه..

(٥) أخرجه أبو داود (٣٩٢٥)، والترمذي (١٨١٧)، وابن ماجه (٣٥٤٢)، وصحَّحه ابن حبَّان (٥٥٣٢)، والحاكم (٧١٩٦)، وقال الترمذي: غريب. وفي إسناده مُفضَّل بن فضالة: ضعيف.

(٦) «صحيح البخاري» (٥٧٧١)، و«صحيح مسلم» (٢٢٢١/ ١٠٤). والمُمرِض: الذي مرضت ماشيتُه، والمُصِحُّ: هو صاحب الصِّحاح منها؛ والمعنى: من له إبلٌ مرضى لا يأتينَّ بإبله إلى مَن كانت إبلُه صحيحةً، خشيةَ العدوى.

وحَدِيثِ أَبِي هُرَيرةَ ﷺ أَيضًا: قالَ ﷺ: «**اتَّقُوا المَجْذُومَ كما يُتَّقَى الأَسَدُ**»(١).

وقد سَلَك العُلَماءُ مَسْلَكَ الجَمعِ بَينَ هذه النُّصُوصِ المُتَعارِضةِ، وهُو السَّبِيلُ الأَقوَمُ والأَسلَمُ في التَّعامُلِ معَ مِثلِ هذه النُّصُوصِ، فيكُونُ الحَدِيثُ الأَوَّلُ نَفْيًا لِمَا كانَ علَيْه أَمرُ الجاهِلِيّةِ، لا لِنَفسِ العَدْوَى، لِأَنَّ أَهلَ الجاهِلِيّةِ كانُوا يُبالِغُونَ في أَمرِ العَدْوَى والتَّشاؤُمِ، ويُوَسْوِسُونَ فِيهِما حتَّى يَمتَنِعُوا مِن زِيارةِ المَرضَى والقِيامِ على شُؤُونِهم، ورُبَّما امتَنَعُوا مِنَ الأَسفارِ الَّتي اعتَزَمُوها تَطَيُّرًا وتَشاؤُمًا؛ فأَعلَمَهُم ﷺ بِقَولِه هذا أَنْ ليس الأَمرُ على ما يتَوَهَّمُونَ، بل هو مُتَعلِّقٌ بِالمَشِيئةِ الرَّبّانيّةِ، ويُشِيرُ إلى هذا المَعنَى قَولُه: «**فمَن أَعْدَى الأَوَّلَ؟**».

يقُولُ الإِمامُ النَّوَوِيُّ ﷺ: «وَجْهُ الجَمعِ أَنَّ الأَمراضَ لا تُعدِي بِطَبْعِها، ولكِن جَعَل اللهُ سُبحانَه وتَعالَى مُخالَطَتَها سَبَبًا لِلإِعداءِ، فنَفَى في الحَدِيثِ الأَوَّلِ ما تَعتَقِدُه الجاهِلِيّةُ مِنَ العَدْوَى بِطَبْعِها، وأَرشَدَ في الثّاني إلى مُجانَبةِ ما يَحصُلُ بِسَبَبِه الضَّرَرُ عادةً بِقَضاءِ اللهِ تَعالَى وقَدَرِه وفِعْلِه»(٢).

ويقُولُ الإِمامُ ابنُ القَيِّمِ: «ذَهَب بَعضُهُم إلى أَنَّ قَولَه: «**لا يُورِدُ مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ**» مَنسُوخٌ بِقَولِه: «**لا عَدْوَى**»، وهذا غَيرُ صَحِيحٍ.. المَنهِيُّ عنه نَوعٌ غَيرُ المَأْذُونِ فيه، فإِنَّ الَّذي نَفاه النَّبِيُّ ﷺ في قَولِه: «**لا عَدْوَى ولا صَفَرَ**» هو ما كانَ علَيْه أَهلُ الإِشراكِ مِن اعتِقادِهِم ثُبُوتَ ذلك على قِياسِ شِرْكِهِم وقاعِدةِ كُفرِهِم، والَّذي نَهَى عنه النَّبِيُّ ﷺ مِن إِيرادِ المُمْرِضِ على المُصِحِّ فيه تَأْوِيلانِ: **أَحَدُهُما**: خَشْيةَ تَوريطِ النُّفُوسِ في نِسبةِ ما عَسَى أن يُقدِّرَه اللهُ تَعالَى مِن ذلك

(١) أخرجه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٢٨٧)، والبيهقي في «السُّنن الكبير» (١٤٣٦٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧٣٣)؛ وهو صحيحٌ بمجموع طرُقِه.

(٢) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (٤: ٢٢٧)، و«إرشاد طلاب الحقائق» (٢: ٥٧٤)، ونحوه كلام البيهقي في «معرفة السُّنن والآثار» (١٤١٥٥).

إلى العَدْوَى، وفيه التَّشويشُ على مَن يُورَدُ علَيْه وتَعريضُه لِاعتِقادِ العَدْوَى، فلا تَنافِيَ بَينَهُما بِحالٍ. **والتَّأْوِيلُ الثّاني**: أنَّ هذا إنَّما يَدُلُّ على أنَّ إيرادَ المُمْرِض على المُصِحِّ قد يكُونُ سَبَبًا لِخَلقِ اللهِ تَعالَى فيه المَرَضَ، فيَكُونُ إيرادُه سَبَبًا؛ وقد يَصرِفُ اللهُ سُبحانَه تَأْثِيرَه بِأَسبابٍ تُضادُّه، أو تَمنَعُه قُوّةُ السَّبَبِيّةِ، وهذا مَحْضُ التَّوحِيدِ، بِخِلافِ ما كانَ علَيْه أَهلُ الشِّرْكِ.

وهذا نَظِيرُ نَفْيِه سُبحانَه الشَّفاعةَ في يَومِ القِيامةِ بِقَولِه: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فإنَّه لا يُضادُّ الأَحادِيثَ المُتَواتِرةَ المُصَرِّحةَ بإثباتِها، فهُو سُبحانَه إنَّما نَفَى الشَّفاعةَ الَّتي كانَ أَهلُ الشِّركِ يُثبِتُونَها، وهِي شَفاعةٌ يتَقَدَّمُ فيها الشّافِعُ بَينَ يَدَيِ المَشفُوعِ عِندَه وإن لم يَأْذَن له؛ وأَمّا الَّتي أَثبَتَها اللهُ ورَسُولُه فهِي الشَّفاعةُ الَّتي تكُونُ مِن بَعدِ إذْنِه، كقَولِه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقَولِه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقَولِه: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣]»[(١)].

فبِهَذا، يَظهَرُ أنَّه لا تَناقُضَ بَينَ هذه الأَخبارِ، وأَنَّ لِكُلٍّ مِنها وَجْهًا ومَحْمَلًا، ولا يَصِحُّ أن يُضرَبَ بَعضُها بِبَعضٍ إذا صَحَّت وثَبَتَت، ولا يُتَّخَذَ مِثلُ هذا الِاختِلافِ الظّاهِرِيِّ ذَرِيعةً لِلطَّعنِ في الأَحادِيثِ النَّبوِيّةِ، وإظهارِها بِمَظهَرِ التَّناقُضِ والِاضطِرابِ المُؤْذِنِ بِقِلّةِ الدِّقّةِ في نَقلَتِها، وعَدَمِ الوُثُوقِ بمَضامِينِها، «وهذا المَسلَكُ (أي: الجَمعُ) في هذه الأَحادِيثِ وأَمثالِها فيما يكُونُ المَنهِيُّ عنه نَوْعًا والمَأْذُونُ فيه نَوْعًا آخَرَ، وكِلاهُما داخِلٌ تَحتَ اسمٍ واحِدٍ، مَن تفَطَّنَ له زالَ عنه اضْطِرابٌ كَثِيرٌ يَظُنُّه مَن لم يُحِط عِلمًا بِحَقِيقةِ المَنهِيِّ عنه مِن ذلك الجِنسِ والمَأْذُونِ فيه مُتَعارِضًا، ثُمَّ يَسْلُكُ مَسْلَكَ النَّسخِ أو تَضعِيفِ أَحَدِ الأَحادِيثِ؛ وأَمّا هذه الطَّرِيقةُ فلا يَحتاجُ صاحِبُها إلى رُكُوبِ طَرِيقِ النَّسخِ ولا تَعَسُّفِ أَنواعِ

(١) «تهذيب سنن أبي داود» (٢: ٦٤٠).

العِلَلِ؛ وقد يَظهَرُ في كَثِيرٍ مِنَ المَواضِعِ مِثلُ هذا المَوضِعِ، وقد يَدِقُّ ويَلْطُفُ فيَقَعُ الِاختِلافُ بَينَ أَهلِ العِلمِ؛ واللهُ يُسعِدُ بِإصابةِ الحَقِّ مَن يَشاءُ، وذلك فَضْلُه يُؤتِيه مَن يَشاءُ، واللهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ»[(١)].

الضابط الخامس

معرفة مناسبة الحديث وسبب وروده

وتَعَرُّفُ ذلك مُهِمٌّ جدًّا في فَهمِ كَثِيرٍ مِن نُصُوصِ السُّنّةِ، فيُفِيدُ مَعرِفةَ النّاسِخِ والمَنسُوخِ مِنَ الأَحكامِ، أو تَعلِيلَ الحُكْمِ الوارِدِ في الحَدِيثِ، وإيضاحَ المُبهَمِ في مَتنِ الحَدِيثِ، وتَقييدَ المُهمَلِ؛ وقد تَقُودُنا بَعضُ الأَسبابِ إلى مَعرِفةِ تارِيخِ النَّصِّ ونَحوِه، وتُعِينُ المُجتَهِدَ في كُلِّ عَصرٍ على إدراكِ الصِّفاتِ المُشتَرَكةِ بَينَ الفَرعِ والأَصلِ عِندَ القِياسِ، والوُقُوفِ على الحِكَمِ والمَقاصِدِ لِإيجادِ الحُلُولِ واستِنباطِ الأَحكامِ لِلمُشكِلاتِ والقَضايا المُعاصِرةِ؛ قالَ الإمامُ الزَّرْكَشِيُّ: «وقد رَدَّت عائِشةُ ﵂ على الأَكابِرِ مِنَ الصَّحابةِ ﵃ بِسَبَبِ إغفالِهِم سَبَبَ الحَدِيثِ»[(٢)].

ومِن أَمثِلَتِه: ما جاءَ مِنَ الأَحادِيثِ في حُكْمِ الِاغتِسالِ لِيَومِ الجُمُعةِ، ومِنها: حَدِيثُ أَبِي هُرَيرةَ ﵁: «**حَقٌّ على كُلِّ مُسلِمٍ أَن يَغتَسِلَ في كُلِّ سَبْعةِ أَيّامٍ يَوْمًا، يَغسِلُ فيه رَأْسَه وجَسَدَه**»[(٣)]، وحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁: «**الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعةِ واجِبٌ على كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»[(٤)].

فهَذِه الأَحادِيثُ يَنبَغِي أن يُراعَى في فِقْهِها رَبْطُها بِسَبَبِ وُرُودِها، المُتَضَمِّنِ عِلّةَ الحُكْمِ الوارِدةَ في بَعضِ رِواياتِ الحَدِيثِ، وهِي كَثْرةُ التَّعَرُّقِ واتِّساخُ

(١) «تهذيب سنن أبي داود» لابن القيِّم (٢: ٦٣٨).

(٢) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (١: ٧١).

(٣) «صحيح البخاري» (٨٩٦)، و«صحيح مسلم» (٨٤٩/ ٩).

(٤) «صحيح البخاري» (٨٥٨)، و«صحيح مسلم» (٥٨٤/ ٦).

البَدَنِ أوِ الثِّيابِ، وذلك مُطَّرِدٌ غالِبًا إذا مَرَّ على الإنسانِ سَبْعةُ أيّامٍ لم يَغتَسِل فيها، وبالأَخَصِّ في البِلادِ الحارّةِ؛ وهُو ما وَرَد التَّنصِيصُ علَيْه في بَعضِ رِواياتِ الحَدِيثِ، فعن عائِشةَ ﵂ قالَت: كانَ النّاسُ يَنْتابُونَ الجُمُعةَ مِن مَنازِلِهِم مِنَ العَوالِي، فيَأْتُونَ في العَباءِ، ويُصِيبُهُمُ الغُبارُ، فتَخرُجُ مِنهُمُ الرِّيحُ؛ فأَتَى رسولَ اللهِ ﷺ إنسانٌ مِنهُم -وهُو عِندِي- فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ أَنَّكُم تَطَهَّرْتُم لِيَوْمِكُم هَذا**»(١).

وعن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ أنَّه سَأَل عَمْرةَ عنِ الغُسلِ يَومَ الجُمُعةِ، فقالَت: قالَت عائِشةُ ﵂: كانَ النّاسُ مَهْنةَ أَنفُسِهِم، وكانُوا إذا راحُوا إلى الجُمُعةِ، راحُوا في هَيْئَتِهِم؛ فقِيلَ لَهُم: «**لَوِ اغْتَسَلْتُم**»(٢).

ويُؤيِّدُ هذا الفَهمَ ما جاءَ في الحَدِيثِ عن سَمُرةَ بنِ جُندُبٍ ﵁قالَ: قالَ رَسُولُ ﷺ: «**مَن تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعةِ فبِها ونِعْمَتْ، ومَنِ اغتَسَلَ فهُو أَفضَلُ**»(٣).

الضابط السادس

فَهْمُ الحديث وفقَ المعاني التي قصَدَها النبيُّ ﷺ

مِن إيرادِه لِلحَدِيثِ بِلَفظِه المُتضَمِّن لِحُكْمٍ مُعَيَّنٍ، أو فَتوَى، أو قَضاءٍ، أو تَبلِيغِ شَرعٍ، أو سِياسةٍ وتَنظِيمٍ لِأُمُورِ دَوْلَتِه وشُؤُونِ أُمَّتِه(٤)؛ وذلك بِتَضافُرِ المَعرِفةِ بِالمُلابَساتِ والظُّرُوفِ النَّفسِيّةِ والفِكرِيّةِ والِاجتِماعِيّةِ الَّتي وَرَد فيها الحَدِيثُ، فمُلاحَظةُ هذا التَّنوُّعِ يُعِينُ على فَهمِ الخِطابِ، وكَشفِ المُرادِ مِن

(١) «صحيح البخاري» (٩٠٣)، و«صحيح مسلم» (٨٤٧/ ٦).

(٢) «صحيح البخاري» (٩٠٣)، و«صحيح مسلم» (٨٤٧). مَهنةَ أنفسهم: خَدَمَ أنفسِهم. هيئتهم: على حالتهم من التعرُّقِ وغيره.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٥٤)، والترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)؛ وقال الترمذي: حديث حسن.

(٤) وقد بسَطَ الإمامُ القرافيُّ القولَ في تنوُّع مقامات النبي ﷺ وأحواله بين التبليغ والإمامة والقضاء والإفتاء، مع ضرب الأمثلة لجميع ذلك في كتابه «الفروق»، وانظر منه (١: ٢٠٦).

حَدِيثِ النَّبيِّ ﷺ.

فهذا عَبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ ﷺ يقُولُ: صَلَّى بِنا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذاتَ لَيْلةٍ صَلاةَ العِشاءِ في آخِرِ حَياتِه، فلَمّا سَلَّمَ قامَ، فقالَ: «**أَرَأَيتَكُم لَيْلَتَكُم هَذِه؟ فإِنَّ على رَأْسِ مِئةِ سَنةٍ مِنها لا يَبقَى مِمَّن هُو على ظَهرِ الأَرضِ أَحَدٌ**»(١)، قالَ ابنُ عُمَرَ: فوَهِلَ النّاسُ في مَقالةِ رَسُولِ الله ﷺ تلك، فِيما يتَحَدَّثُونَ مِن هذه الأَحادِيثِ عن مِئةِ سَنةٍ! وإِنَّما قالَ رَسُولُ الله ﷺ: **لا يَبقَى مِمَّن هو اليَومَ على ظَهرِ الأَرضِ أَحَدٌ**. يُرِيدُ بِذَلِك أن يَنخَرِمَ ذلك القَرْنُ(٢). فانظُرْ كيفَ لم تُدرِك أَفهامُ بَعضِ الصَّحابةِ مُرادَ النَّبيِّ ﷺ أَوَّلَ الأَمرِ، ما دَفَع ابنَ عَبّاسٍ لِبَيانِ المَقصُودِ والإِرشادِ إِلَيْه.

وقالَ ابنُ حَجَرٍ: «وكانَ جَماعةٌ مِن أَهلِ ذلك العَصرِ يَظُنُّونَ أنَّ المُرادَ أنَّ الدُّنيا تَنقَضِي بَعدَ مِئةِ سَنةٍ، فلِذَلِك قالَ الصَّحابِيُّ: «فوَهِلَ النّاسُ فيما يتَحَدَّثُونَ مِن مِئةِ سَنةٍ، وإِنَّما أَرادَ ﷺ بِذَلِك انخِرامَ قَرْنِه»؛ ووَقَع في الخارِجِ كَذَلِك، فلم يَبقَ مِمَّن كانَ مَوجُودًا عِندَ مَقالَتِه تلك عِندَ استِكمالِ مِئةِ سَنةٍ مِن سَنةِ مَوْتِه أَحَدٌ، وكانَ آخِرَ مَن رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مَوْتًا أَبُو الطُّفَيلِ عامِرُ بنُ واثِلةَ»(٣).

ونَحوُه حَدِيثُ أَنَسٍ ﷺ مَرفُوعًا: «**إِن يَعِشْ هذا الغُلامُ، فعَسَى أَلّا يُدْرِكَه الهَرَمُ حتَّى تَقُومَ السّاعةُ**»(٤)، فلَيسَ مُرادُه ﷺ تَحدِيدَ وَقتِ قِيامِ السّاعةِ كما هو المُتَبادِرُ مِن لَفظِ الحَدِيثِ، فهذا مِمّا استَأْثَر اللهُ بِعِلمِه، وإِنَّما عَنَى قُرْبَ الأَجَلِ، كما تُوَضِّحُه رِوايةُ البُخارِيِّ عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أَبِيه، عن عائِشةَ ﷺ قالَت:

(١) «صحيح البخاري» (١١٦)، و«صحيح مسلم» (٢٥٣٧/ ٢١٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٥٣٧/ ٢١٧).

(٣) «فتح الباري» (١٠: ٥٥٦).

(٤) «صحيح البخاري» (٦٣٠٤)، و«صحيح مسلم» (٢٩٥٣/ ١٣٧).

كانَ رِجالٌ مِنَ الأَعرابِ جُفاةٌ يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ فيَسأَلُونَه: مَتَى السّاعةُ؟ فكانَ يَنظُرُ إلى أَصغَرِهِم فيقُولُ: «**إِن يَعِشْ هذا لا يُدْرِكْه الهَرَمُ حتَّى تَقُومَ عَلَيْكُم ساعَتُكُم**»، قالَ هِشامٌ: يَعنِي مَوْتَهُم[(١)].

وقالَ ابنُ كَثِيرٍ: «والمُرادُ انخِرامُ قَرْنِهِم ودُخُولُهُم في عالَمِ الآخِرةِ، فإنَّ كلَّ مَن ماتَ فقد دَخَل في حُكْمِ الآخِرةِ»[(٢)]، وقالَ ابنُ حَجَرٍ: «قالَ الإِسماعِيليُّ: يَحتَمِلُ أن يكُونَ المُرادُ بِقَولِه: «**حتَّى تَقُومَ السّاعةُ**» المُبالَغةَ في تَقرِيبِ قِيامِ السّاعةِ لا التَّحدِيدَ، كما قالَ في الحَدِيثِ الآخَرِ: «**بُعِثْتُ أَنا والسّاعةَ كَهاتَينِ**»[(٣)]، ولم يُرِد أنَّها تَقُومُ عِندَ بُلُوغِ المَذكُورِ الهَرَمَ.. وهذا عَمَلٌ شائِعٌ لِلعَرَبِ يُستَعمَلُ لِلمُبالَغةِ عِندَ تَفخِيمِ الأَمرِ وعِندَ تَحقِيرِه، وعِندَ تَقرِيبِ الشَّيءِ وعِندَ تَبعِيدِه»[(٤)].

ومِن ذلك: قِصّةُ امْرَأةِ أَبِي سُفْيانَ ﵄ حِينَ استَفْتَتِ النَّبِيَّ ﷺ: هل يَجُوزُ لها الأَخذُ مِن مالِ زَوجِها ما يَكفِيها ووَلَدَها؟ فقال لها: «**خُذِي ما يَكْفِيكِ ووَلَدَكِ**»، وبَحَث فيه الإِمامُ النَّوَوِيُّ: هل كانَ هذا قَضاءً أو فَتوَى؟ فإن كانَ الثّانيَ فإنَّه يَصِحُّ أن يُفتِيَ بِه كلُّ عالِمٍ، وإن كانَ الأَوَّلَ فإنَّه لا يَجُوزُ إِلّا لِلقاضِي.

فمِن قائِلٍ: كانَ هذا مِنه ﷺ قَضاءً لا فَتوَى، فلا يَشمَلُ غَيرَها إِلّا بَعدَ الرَّفعِ إلى القاضِي؛ وهُو ما تَرجَمَ علَيْه البُخارِيُّ في «صَحِيحِه» بِقَولِه: «القَضاءُ على الغائِبِ»، واحتَجَّ القائِلُ به بِأَنَّ المَرأةَ لا تَأْخُذُ مِن مالِ زَوجِها شَيئًا بِغَيرِ إِذنِه ولو

(١) «صحيح البخاري» (٦٥١١).

(٢) «البداية والنهاية» (١٩: ٣٢)، ومنه حديث: «مَن ماتَ فقد قامَت قِيامَتُه»، رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الموت» بسند ضعيف كما في «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (٣٦٨٠).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٥٠٥)، و«صحيح مسلم» (٨٦٧/ ٤٣).

(٤) «فتح الباري» (١٠: ٥٥٦).

قَلَّ، أَلا تَرَى أنَّه لَمّا سَأَلَتْه قال لها -كما في بَعضِ طُرُقِ الحَدِيثِ-: «**لا**»، ثُمَّ استَثْنَى فقالَ: «**إِلّا بِالمَعرُوفِ**»[(١)]؛ وأنَّه لو كانَ فَتوَى لَقالَ لها: لَكِ أن تَأْخُذِي. أو: لا بَأْسَ علَيْكِ، أو نَحوَه؛ ولم يَقُل: خُذِي[(٢)].

ومِن قائِلٍ: كانَ هذا مِنه ﷺ فَتوَى، لا قَضاءً على غائِبٍ، ولا قَضاءً بِعِلمِه ﷺ، بل هو تَشرِيعٌ يَعُمُّ أَمثالَها مِن أَزواجِ الأَشِحّةِ؛ واحتَجَّ بِأَنَّه لو كانَ قَضاءً لَأَرسَلَ إلى أَبِي سُفْيانَ يَحضُرُ مَجلِسَ الحُكْمِ، لِأَنَّ الِاستِفتاءَ وَقَع بِمَكّةَ، وأَبُو سُفْيانَ إِذ ذاك حاضِرٌ فيها؛ ولو كانَ قَضاءً على الغائِبِ لَأَمَرَها رَسُولُ اللهِ ﷺ بِإقامةِ البَيِّنةِ، ولم يَقضِ علَيْه حتَّى يَسمَعَ البَيِّنةَ المَقبُولةَ؛ أو لَاستَحْلَفَها رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا تَعَذَّر علَيْها إِقامةُ البَيِّنةِ الكامِلةِ، ولم يُنقَل شَيءٌ مِن ذلك؛ وأنَّه ﷺ فَوَّضَ إِلَيْها تَقدِيرَ النَّفَقةِ المُستَحَقّةِ بِقَولِه: «**خُذِي ما يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالمَعرُوفِ**»، ولو كانَ قَضاءً لم يُفَوِّضْه إلى المُدَّعِي، ومَعلُومٌ أَنَّ ما كانَ مِن فَرضِ النَّفقَةِ على وَجهِ القَضاء لا يَكُونُ تَقدِيرُه إلى مُستَحِقِّه، إِلّا أَن يُقالَ: الواجِبُ قَدْرُ الكِفايةِ.. فدَلَّ هذا على أَنَّه فتوَى لا قَضاءٌ على الغائِبِ.

قال النَّوَوِيُّ في «شرح صحيح مُسلم»: «استَدَلَّ به جَماعاتٌ مِن أَصحابِنا وغَيرِهِم على جَوازِ القَضاءِ على الغائِبِ.. ولا يَصِحُّ الِاستِدلالُ به؛ لِأَنَّ هذه القَضِيّةَ كانَت بِمَكّةَ، وكانَ أَبُو سُفيانَ حاضِرًا بِها، وشَرطُ القَضاءِ على الغائِبِ أَن يَكُونَ غائِبًا عنِ البَلَدِ، أو مُستَتِرًا لا يُقدَرُ علَيْه، أو مُتَعَزِّزًا؛ ولم يَكُن هذا الشَّرطُ في أَبِي سُفيانَ مَوجُودًا، ولا يَكُونُ قَضاءً على الغائِبِ، بل هو إِفتاءٌ»[(٣)].

ومِن أَمثِلةِ ذلك: حَدِيثُ الصَّحِيحَينِ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ قد دَعَا بِها فاستُجِيبَ،**

(١) «صحيح البخاري» (٥٣٥٩)، و«صحيح مسلم» (١٧١٤/ ٩).

(٢) انظر: «معالم السُّنن» للخطّابي (٤: ١٦٢)، و«التوضيح» لابن الملقِّن (١٤/ ٥٢٠).

(٣) «االمنهاج شرح صحيح مسلم» (١٠: ٥٥٦)، و«فتح الباري» (٩: ٥١٠).

فجَعَلتُ دَعْوَتي شَفاعةً لِأُمَّتِي يَوْمَ القِيامةِ»[(١)]، أَفادَ الإمامُ ابنُ عَبدِ البَرِّ أنَّ المُرادَ بالدَّعوةِ في هذا الحَديثِ الرَّجاءُ والأُمنِيّةُ لا حَقيقةُ الدُّعاءِ، فقالَ -لَدَى شَرحِه لِحَديثِ: «**سَأَلتُ رَبِّي ثَلاثًا**»[(٢)]-: «وفيه ما يُفسِّرُ قَولَه ﷺ: «**إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوةٌ يَدْعُو بِها..**»: إنَّ ذلك على وَجهِ الأُمنِيّةِ والعَطاءِ، لا على وَجهِ الدُّعاءِ، لِأنَّ دُعاءَه كُلَّه أو أَكثَرَه مُجابٌ إن شاءَ اللهُ، أَلا تَرَى أنَّه قد أُجِيبَت دَعْوَتُه في أَلّا يُهلِكَ أُمَّتَه بالسِّنِينَ ولا يُسَلِّطَ علَيْهِم عَدُوًّا مِن غَيرِهِم يَستَأْصِلُهُم؟ فكَيفَ يَجُوزُ أَن يَظُنَّ أَحَدٌ أنَّه لم تَكُن له إلّا دَعْوةٌ واحِدةٌ يُستَجابُ له فيها أو لِغَيرِه مِنَ الأَنبِياءِ؟! هذا ما لا يتَوَهَّمُه ذُو لُبٍّ إن شاءَ اللهُ»[(٣)].

ومِن أَمثِلةِ ذلك أَيضًا: الأَحادِيثُ الصَّحِيحةُ الـوارِدةُ في فَضْلِ احتِباسِ الخَيلِ وعَظِيمِ الأَجرِ المُترَتِّبِ علَيْه، كحَدِيثِ عُرْوةَ البارِقيِّ ﷺ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «**الخَيْلُ مَعقُودٌ في نَواصِيها الخَيرُ إلى يَوْمِ القِيامةِ: الأَجْرُ، والمَغْنَمُ**»[(٤)]، وحَدِيثِ: «**مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا في سَبِيلِ اللهِ إِيمانًا بِاللهِ وتَصدِيقًا بِوَعْدِه، فإِنَّ شِبَعَه ورِيَّه ورَوْثَه وبَوْلَه في مِيزانِه يَوْمَ القِيامةِ**»[(٥)]، فلا يُفهَمُ مِن هذه الأَحادِيثِ وأَمثالِها الَّتي تَحُثُّ على المُرابَطةِ في سَبِيلِ اللهِ، أنَّ المُرابَطةَ ومُجاهَدةَ العَدُوِّ لا تَكُونُ إلّا بالخَيلِ الَّتي نَصَّت علَيْها نُصُوصُ الوَحْيَيْنِ، بل يَنبَغِي أن تَصْدُقَ مَعانِيها على كُلِّ وَسِيلةٍ تُستَحدَثُ، وتَقُومُ مَقامَ الخَيلِ أو تتَفَوَّقُ علَيْها أَضْعافًا، كالدَّبّاباتِ والمُجَنزَراتِ والمُدَرَّعاتِ والطّائِراتِ ونَحوِها؛ فالوَسائِلُ قد تتَغَيَّرُ مِن زَمانٍ إلى آخَرَ، ومِن بِيئةٍ إلى أُخرَى، بل هي لا بُدَّ مُتَغيِّرةٌ.

---

(١) «صحيح مسلم» (١٩٨/ ٣٣٤).

(٢) «موطأ مالك» (١: ٢١٦)، و«صحيح مسلم» (٢٨٩٠/ ٢٠).

(٣) «التمهيد» (١٢: ١٦٧).

(٤) «صحيح البخاري» (٢٨٥٢)، و«صحيح مسلم» (٩٨١٨/ ٧٣).

(٥) «صحيح البخاري» (٢٨٥٣).

ونَحوُه أَيضًا: ما جاءَ في فَضْلِ الرَّمْيِ، كحَدِيثِ عَمْرِو بنِ عَبَسةَ ﷺ قالَ: سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «**مَن رَمَى العَدُوَّ بِسَهْمٍ، فبَلَغَ سَهْمُه العَدُوَّ -أَصابَ أو أَخْطَأَ- فعَدْلُ رَقَبةٍ**»[(١)]، فهَذا يَنطَبِقُ على الرَمْيِ بالسَّهمِ أوِ البُندُقيّةِ أوِ المَدْفَعِ أو أَيِّ وَسِيلةٍ أُخرَى تُوجَدُ مُستَقبَلًا.

الضابط السابع
مراعاة السِّياق التاريخي المُواكب لورود الحديث

ومُلابَساتِه الزَّمانيّةِ والمَكانيّةِ، والواقِعِ والظُّرُوفِ الَّتي كانَت تُحِيطُ بِالأُمّةِ آنَئِذٍ، قالَ الإمامُ أَبُو بَكرٍ الحازِمِيُّ: «الرِّوايةُ يُراعَى فيها الأَلفاظُ والأَحوالُ والأَسبابُ، لِتَطَرُّقِ الوَهْمِ إِلَيْها والتَّغيِيرِ والتَّبدِيلِ، ويَختَلِفُ ذلك بالكِبَرِ والصِّغَرِ، فيُبالَغُ في مُراعاتِها»[(٢)].

فمِمّا يَدخُلُ في ذلك: ما لو أَدَّى تَطبِيقُ النَّصِّ إلى الإخلالِ بِمَقصَدٍ أَوْلَى أو أَعْلَى، فالشّارِعُ الحَكِيمُ لم يَنُصَّ على قَضِيّةٍ جُزئِيّةٍ إِلّا معَ الحِفاظِ على القَواعِدِ الكُلِّيّةِ؛ كامتِناعِ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ عُمَرَ ﷺ مِن تَطبِيقِ تَغرِيبِ الزّاني البِكْرِ معَ وُرُودِ ذلك في الحَدِيثِ الصَّحِيحِ، لِأَنَّه يُؤَدِّي إلى الْتِحاقِ المَنفِيِّ بِالكُفّارِ[(٣)]، وقد عُلِم حِرْصُ الشّارِعِ على هِدايةِ النّاسِ، وأنَّ الإبقاءَ على المُسلِمِ في دائِرةِ الإسلامِ أَوْلَى مِن تَطبِيقِ العُقُوبةِ علَيْه وافتِتانِه، وقد قالَ

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٦٥)، والترمذي (١٧٣٣)، والنسائي (٣١٤٥)، وابن ماجه (٢٨١٢)، بأسانيدَ صحيحة. والعِدل بالكسر: المِثل، وبالفتح: ما عادلَه من جنسه. «النهاية» مادة: (عدل).

(٢) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» ص١٠.

(٣) روى عبد الرزاق في «المصنَّف» (١٤٢٣٥)، والنسائي في «السُّنن» (٥٦٧٦): أنَّ عُمرَ ﷺ غرَّب ربيعة بن أُميّة في الخمر إلى خيبر، فلَحِق بهرقلَ فتنصَّر، فقال عمر: «لا أُغَرِّبُ بعدَهُ مسلمًا»، وجوَّد إسنادَه ابنُ كثير في «مسند الفاروق» (٧١٩).

عَلِيٌّ رضي الله عنه: «كَفَى بالنَّفي فِتْنةً!»[(١)].

ومَعنَى ذلك أنَّ المُجتَهِدَ راعَى الظَّرفَ الَّذي يُطَبَّقُ فيه الحُكْمُ، والآثارَ المُترتِّبةَ علَيْه، فاعتبَرَ ذلك مُخَصِّصًا لِعُمُومِ النَّصِّ، وعَدَّه في قُوّةِ الإستِثْناءِ، فكَأَنَّ الشّارِعَ يَقُولُ: يُغرَّبُ سَنةً إلّا إذا خِيفَ كُفْرُه.

ومِنَ الأَمثِلةِ الَّتي تَدُلُّ على أنَّ الحَدِيثَ قد يُبنَى على رِعايةِ ظَرفٍ زَمَنِيٍّ خاصٍّ لِيُحَقِّقَ مَصْلَحةً مُعتَبَرةً: قَضاءُ النَّبِيِّ بالدِّيَةِ على العاقِلةِ[(٢)] في قَتلِ الخَطَأِ وشِبْهِ العَمْدِ، فهُو ﷺ إنَّما أَناطَ الدِّيَةَ بِالعَصَبةِ لِأَنَّها كانَت مِحْوَرَ النُّصرةِ والمَعُونةِ في عُرْفِ ذلك الزَّمانِ، فلَمّا كانَ زَمَنُ عُمَرَ بنِ الخَطّابِ رضي الله عنه جَعَل الدِّيَةَ على «أَهلِ الدِّيوانِ»[(٣)]، نَظَرًا لأَنَّ العاقِلةَ غَيرُ مُحَدَّدِينَ بِالشَّرعِ، وإِنَّما هُم مَن تَحصُلُ بِهِمُ النُّصرةُ في كُلِّ زَمانٍ ومَكانٍ مِن غَيرِ تَعيِينٍ، وكانَ مَعلُومًا لَمّا وَضَع عُمَرُ الدِّيوانَ أَنَّ جُنْدَ كُلِّ مَدِينةٍ يَنصُرُ بَعضُهُم بَعضًا، ويُعِينُ بَعضُهُم بَعضًا، وإِن لم يَكُونُوا أَقارِبَ، فكانُوا هُمُ العاقِلةَ؛ فاختَلَفَتِ العاقِلةُ بِاختِلافِ الأَحوالِ والأَعرافِ[(٤)].

فقالَ الحَنَفِيّةُ والمالِكِيّةُ: العاقِلةُ: هُم أَهلُ الدِّيوانِ إن كانَ القاتِلُ مِن أَهلِ

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنَّف» (١٤٢٤١).

(٢) **العاقلة**: هي التي تتحمَّل العقلَ، أي: الدِّيَة، وسُمِّيت الدِّيةُ عقلاً؛ لأنها تَعقِل الدِّماء من أن تُسفَك، ومنه سُمِّي العقلُ؛ لأنه يَمنَع من القبائح. انظر: «حلية الفقهاء» لابن فارس، ص١٩٦، و«التعريفات الفقهية» للبركتي، ص١٤١.

(٣) **الديوان**: اسمٌ للدفتر الذي يُضبَط فيه أسماءُ الجُند وعددُهم وعطاؤُهم، وكان عُمرُ أوَّلَ من دوَّن الدَّواوينَ في العرب، وكانت الدَّواوينُ السُّلطانية في عهد عمر رضي الله عنه أربعةَ أقسام: ديوانُ الجيش أو الجُند، وديوانُ الخراج والجِزية، وديوانُ الوُلاة، وديوانُ بيت المال. انظر: «الأحكام السلطانية» للماوردي، ص٣٠٢، و«تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام» لابن جماعة، ص١٣٨.

(٤) كانت الدِّيةُ على أهل النُّصرة، وكانت بأنواعٍ: بالقرابة، والحِلف، والولاء، والعَقدِ؛ وأهلُ الدِّيوان لم يكونوا من قبيلةٍ واحدة، ما يُرجِّح أن العِلّة الحقيقية في تعيينِ العاقلة هي التَّناصُر والتَّعاوُن، فإذا حدث التَّعاوُن والتَّناصُر بأيِّ وسيلة أُخرى أمكَنَ أن نقول: إنها هي العاقلةُ.

الدِّيوانِ، وهُمُ الجَيشُ أوِ العَسكَرُ الَّذِينَ كُتِبَت أَسامِيهِم في الدِّيوانِ؛ أو هُمُ المُقاتِلةُ مِنَ الرِّجالِ الأَحرارِ البالِغِينَ العاقِلِينَ، أي: أَهلُ الرّاياتِ والأَلوِيةِ، تُؤخَذُ مِن عَطاياهُم أو مِن أَرزاقِهِم لا مِن أُصُولِ أَموالِهِم في ثَلاثِ سِنِينَ؛ وحُجَّتُهُم: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ ﷺ عِندَما دَوَّن الدَّواوِينَ جَعَل الدِّيةَ على أَهلِ الدِّيوانِ»[(١)]، قالُوا: وقد قَضَى عُمَرُ بِذَلِك بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحابةِ، ولم يُنكِر علَيْه مُنكِرٌ، فكانَ إِجماعًا[(٢)].

الضابط الثامن
فَهْمُ ألفاظ الحديث وَفقَ أساليب العربية وتراكيبها البيانية وطرق دلالتها على المعنى

لِأَنَّ الأَحادِيثَ النَّبوِيّةَ جاءَت بِلِسانٍ عَرَبيٍّ مُبِينٍ، فمِنَ البَدَهِيِّ أن يُصارَ في مَعرِفةِ مَدْلُولاتِ تلك الأَلفاظِ العَربيّةِ إلى قَواعِدِ اللُّغةِ العَربيّةِ وإِيماءاتِها الدَّلالِيّةِ اللُّغَوِيّةِ والشَّرعِيّةِ والعُرفِيّةِ، لِأَنَّه لا سَبِيلَ إلى تَطَلُّبِ فَهْمِها مِن غَيرِ جِهةِ لِسانِ العَرَبِ[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو يوسف في «الآثار» (٩٨٠)، وابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٢٧٣٢٥)، وبنحوه عبدُ الرزاق في «المُصنَّف» (١٩٠٩٧ـ ط. التأصيل)، وفي أسانيدها انقطاع. وانظر «نصب الراية» للزيلعي (٤: ٣٩٨).

(٢) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٢٧: ١٢٥)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٤: ٢٨٢)، ورجَّح هذا القولَ ابن تيميّة في «مجموع الفتاوى» (١٩: ٢٥٥).

(٣) مع مُلاحَظةِ أن للشَّريعة اصطلاحاتِها واستعمالاتِها الخاصةَ التي يلزمُ مراعاتُها، قال السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (٤: ٣٣): «شَرَط بعضُهم فيمن يُقلِّد: اطِّلاعَه على أكثرِ استعمالاتِ ألفاظِ الشّارعِ حقيقةً ومجازًا، فقال: ولا يجُوزُ حَمْلُ الألفاظِ الغريبة مِن الشّارع على ما وُجِد في كلام العربِ، بل لا بدَّ من تتبُّعِ كلام الشارع والمَعرفةِ بأنه ليس مُرادُ الشّارع من هذه الألفاظ إلّا ما في لُغة العربِ؛ وأمّا إذا وُجِد في كلام الشّارع قَرائنُ بأنَّ مُرادَه مِن هذه الألفاظ مَعانٍ اخترَعَها هو فيُحمَلُ عليها، ولا يُحمَلُ على الموضوعات اللُّغوية، كما هو في أكثرِ الألفاظِ الواردةِ في كلامِ الشّارع»، ثم قال: «وهذا هو المُسمَّى عند الأُصُوليِّين بالحقيقة الشَّرعية».

وأَساليبُ اللُّغةِ العَربيّةِ مُتعدِّدةٌ، ووُجُوهُ تَصريفِ القَولِ في اللِّسانِ العَربيِّ كَثِيرةٌ، يقُولُ الشّاطِبِيُّ: «إِنَّ العَرَبَ فيما فُطِرَت علَيْه مِن لِسانِها، تُخاطِبُ بالعامِّ يُرادُ به ظاهِرُه، وبالعامِّ يُرادُ به العامُّ في وَجهٍ والخاصُّ في وَجهٍ، وبالعامِّ يُرادُ به الخاصُّ، والظّاهِرُ يُرادُ به غَيرُ الظّاهِرِ؛ وكُلُّ ذلك يُعرَفُ مِن أَوَّلِ الكَلامِ، أو وَسَطِه، أو آخِرِه؛ وتَتكَلَّمُ بالكَلامِ يُنبِئُ أَوَّلُه عن آخِرِه، أو آخِرُه عن أَوَّلِه؛ وتَتكَلَّمُ بِالشَّيءِ يُعرَفُ بالمَعنَى، كما يُعرَفُ بِالإشارةِ؛ وتُسَمِّي الشَّيءَ الواحِدَ بأَسماءٍ كَثِيرةٍ، والأَشياءَ الكَثِيرةَ بِاسمٍ واحِدٍ؛ وكُلُّ هذا مَعرُوفٌ عِندَها، لا تَرتابُ في شَيءٍ مِنه هي ولا مَن تَعَلَّقَ بعِلمِ كَلامِها»[(١)].

وطُرُقُ دَلالاتِ الأَلفاظِ على المَعاني والأَحكامِ هي مَجمُوعةُ قَواعِدَ أُصُوليّةٍ لُغَوِيّةٍ، مُستَمَدّةٌ مِن طَبِيعةِ اللُّغةِ العَرَبِيّةِ، حَسَبَ ما قَرَّرَه أَئِمّةُ اللُّغةِ، وقدِ اعتَنَى الأُصُوليُّونَ بوَضْعِها وبَيانِها بَعدَ استِقرائِهم أَساليبَ اللُّغةِ العَرَبيّةِ واستِعمالاتِ الأَلفاظِ ودَلالاتِها على المَعاني، وجَعَلُوا مِن هذه القَواعِدِ مَوازِينَ وضَوابِطَ لِفَهمِ العِبارةِ العَرَبِيّةِ[(٢)].

فمِن ذلك: التَّفرِيقُ بَينَ ما أُرِيدَ على وَجهِ الحَقِيقةِ وما سِيقَ على سَبِيلِ المَجازِ، ومِن أَمثِلَتِه: قَولُه ﷺ لِنسائِه أُمَّهاتِ المُؤمِنِينَ: «**أَسْرَعُكُنَّ لَحاقًا بي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا**»[(٣)]، فحَمَلْنَه على طُولِ اليَدِ الحَقِيقيِّ المَعهُودِ، وكُنَّ يتطاوَلْنَ أَيَّتُهُنَّ

(١) «الموافقات» (٢: ١٠٣).

(٢) انظر: «المستصفى» للغزّالي ص١٨٩، و«أصول الفقه الإسلامي» للزحيلي (١: ١٩٨).
ومن تلكم المباحث والأساليب: إفادةُ اللفظ للعموم أو الخصوص، ودلالةُ المُطلَق والمُقيَّد، واحتمال التأويل وعدمُه، ودلالةُ اللفظ على المعنى، ومعاني الحروف، وأن الأمر يقتضي الوجوبَ، والنهيَ يُفيد التحريمَ، والحقيقةُ والمجاز والقرائنُ، وغير ذلك؛ وكلها تُستعمَل في فهم النصوص الشرعية، وكذا نصوص القوانين المختلفة الموضوعة باللغة العربية.

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٥٤)، و«صحيح مسلم» (٢٤٥٢/ ١٠١).

أَطوَلُ يَدًا! بل أَخَذْنَ «قَصَبةً» لِقِياسِ أَطوَلِهنَّ كما جاءَ في رِوايةِ البُخارِيِّ؛ والنَّبيُّ ﷺ لم يَقصِدْ طُولَ اليَدِ الحَقِيقيَّ المَعهُودَ، وإِنَّما قَصَدَ طُولَ اليَدِ في الإنفاقِ وبَذْلِ المَعرُوفِ، فكَنَّى عن ذلك بِطُولِ اليَدِ؛ وهذا ما صَدَّقَه الواقِعُ، فكانَت أَوَّلَ نِسائِه لُحُوقًا به هي زَيْنَبُ بِنتُ جَحشٍ رضي الله عنها[(١)]، وكانَتِ امْرَأَةً صَنَاعةَ اليَدِ، تَدبُغُ وتَخرُزُ بِيَدِها وتَتصَدَّقُ[(٢)].

ومِن أَمثِلةِ ذلك: قَولُ النَّبيِّ ﷺ فيما يَروِيه عن رَبِّه عز وجل: «**إِذا تَقَرَّبَ العَبدُ إِلَيَّ شِبْرًا تَقرَّبتُ إِلَيْه ذِراعًا، وإِذا تَقرَّبَ مِنِّي ذِراعًا تَقرَّبتُ مِنهُ باعًا، وإِذا أَتانِي مَشْيًا أَتَيْتُه هَرْوَلةً**»[(٣)].

وقد شَغَبَ المُعتَزِلةُ على أَهلِ السُّنّةِ في فَهمِ مِثلِ هذا النَّصِّ، فظاهِرُه يُوهِمُ تَشبِيهَ اللهِ تَعالَى بِخَلقِه في القُربِ المادِّيِّ والمَشيِ والهَرْوَلةِ، وهذا لا يَلِيقُ بِكَمالِ الأُلُوهِيّةِ؛ وإِنَّما أُتُوا مِن جِهةِ عَدَمِ التَّفرِيقِ بَينَ الحَقِيقةِ والمَجازِ، إِذ كَنَّى الحقُّ سُبحانَه عن سُرعةِ الإِجابةِ والإِثابةِ، وقَبُولِه تَوبةَ العَبدِ، ولُطفِه ورَحمَتِه به؛ وقد رَدَّ علَيْهِمُ الإِمامُ ابنُ قُتَيبةَ بِقَولِه: «إِنَّ هذا تَمثِيلٌ وتَشبِيهٌ، وإِنَّما أَرادَ: مَن أَتاني مُسرِعًا بِالطّاعةِ أَتَيتُه بِالثَّوابِ أَسرَعَ مِن إِتيانِه، فكَنَّى عن ذلك بِالمَشيِ وبِالهَرْوَلةِ»[(٤)].

---

(١) كما جاء في رواية مسلمٍ، أمّا روايةُ البخاري فقد وقع فيها أنها السيِّدةُ سَوْدة! وهو وهَمٌ من بعض الرواة، نبَّه إليه ابنُ الجوزيِّ فيما نقله عنه الحافظ في «الفتح» (٣: ٢٨٦).

(٢) روى ذلك ابن سعد في «الطبقات» (٨: ٨٦)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٢١٠)، والحاكم في «المستدرك» (٦٧٧٦).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٥٣٦)، و«صحيح مسلم» (٢٦٧٥/ ٢٠).

(٤) «تأويل مختلف الحديث» ص٣٢٧، و«مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك ص٢٢٢، و«كشف المشكل» لابن الجوزي (٣: ٢٨٠)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥: ٤٦٦).

وعَلَّق الإمامُ التِّرمِذِيُّ على الحَدِيثِ بِقَولِه: «ويُروَى عنِ الأَعمَشِ: «تَقَرَّبتُ مِنه ذِراعًـا»: يَعنِي: بِالمَغفِرةِ والرَّحمةِ، وهكَذا فَسَّر بَعضُ أَهلِ العِلمِ هذا الحَدِيثَ، قالُوا: إِنَّما مَعناه يقُولُ: إِذا تَقَرَّبَ إِلَيَّ العَبدُ بِطاعَتِي وبِما أَمَرتُ، أُسارِعُ إِلَيْه مَغفِرَتي ورَحمَتي»[(١)].

وهذا اللَّونُ مِنَ التَّأوِيلِ المُتَمثِّلُ في حَمْلِ الحَدِيثِ على المَجازِ لا يَضِيقُ الدِّينُ به ذَرْعًا، شَرِيطةَ تَوافُرِ شُرُوطِ التَّأوِيلِ المُعتبَرةِ، بِأَن يكُونَ مَقبُولًا غَيرَ مُتكلَّفٍ ولا مُتَعسَّفٍ، وأَن يكُونَ ثَمّةَ مُوجِبٌ لِلتَّأوِيلِ ومُسَوِّغٌ لِلعُدُولِ عنِ الحَقِيقةِ إلى المَجازِ، بِأَن يُوجَدَ مانِعٌ مِن صَرِيحِ العَقلِ، أو صَحِيحِ الشَّرعِ، أو قَطْعِيِّ العِلمِ، أو مُؤَكَّدِ الواقِعِ، يَمنَعُ مِن إِرادةِ المَعنَى الظّاهِرِ لِلنَّصِّ على سَبِيلِ الحَقِيقةِ[(٢)].

الضابط التاسع
فَهْمُ السُّنة في إطار فُهُوم السَّلَف

فلا بُدَّ مِن تَأْسِيسِ النَّظَرِ في النُّصُوصِ على فَهمِ مَن سَلَف، خُصُوصًا أَهلَ القُرُونِ الثَّلاثةِ الأُولَى المُفَضَّلةِ الَّذِينَ زَكّاهُمُ النبيُّ ﷺ ووَصَفَهُم بِالخَيرِيّةِ، مِنَ الصَّحابةِ والتّابِعِينَ وتابِعِيهِم، والأَئِمّةِ المَتبُوعِينَ وغَيرِهِم مِن عُلَماءِ تلك القُرُونِ الفاضِلةِ.

ومُوجِباتُ الِاقتِداءِ بِهِم في فَهمِ نُصُوصِ القُرآنِ والسُّنّةِ كَثِيرةٌ، فهُم كانُوا أَحرَصَ النّاسِ على طَلَبِ العِلمِ، وسُؤالِ النَّبِيِّ ﷺ عنه، والعَمَلِ بما قالَه النَّبيُّ ﷺ، ومَعلُومٌ أَنَّ العَمَلَ لا يكُونُ إِلّا بَعدَ تَمامِ العِلمِ والفَهمِ؛ ناهِيك عن كَونِهِمُ

(١) «جامع الترمذي» (٣٦٠٣).

(٢) للتوسُّع في هذا الضابط وشروطِه يُراجَع بحث: «الضوابط المنهجية للاستدلال بالأحاديث النبوية: دراسة أصولية» لحسن الدَّوسي، مجلة الكويت (مج١٧، عدد ٥٠، ص١٤١).

الأَعلَمَ بِلُغةِ القُرآنِ الكَرِيمِ إِذ نَزَل بِلِسانِهِم وجَرْيًا على مَعهُودِهِم في الخِطابِ والفَهمِ؛ هذا إلى جانِبِ مُعاصَرَتِهِمُ الوَحْيَ والتَّنزِيلَ، وذلك مُوجِبٌ لِمَزِيدِ الفَهمِ الَّذي لا يُشارِكُهُم فيه غَيرُهُم؛ كُلُّ ذلك معَ شَهادةِ النَّبيِّ ﷺ لَهُم بِأَنَّهُم خَيرُ القُرُونِ، وتَشمَلُ خَيرِيَّتُهُم خَيرِيّةَ الِاعتِقادِ، والفَهمِ، والعَمَلِ؛ وهَؤُلاءِ مِثلَما نَقَلُوا لَنا نُصُوصَ الوَحْيِ -قُرآنًا وسُنّةً- فإِنَّهُم نَقَلُوا كَذلِك فَهمَهُم لِتِلك النُّصُوصِ مِمّا تَناقَلُوه عنِ النَّبيِّ ﷺ، أو عن بَعضِهِم بَعضًا.

وهذا ما نبَّه إِلَيْه الإِمامُ ابنُ تَيمِيّةَ رحمه الله بِقَولِه: «يَحتاجُ المُسلِمُونَ إلى شَيئَينِ: أَحدُهُما: مَعرِفةُ ما أَرادَ اللهُ ورَسُولُه ﷺ بِأَلفاظِ الكِتابِ والسُّنّةِ، بِأَن يَعرِفُوا لُغةَ القُرآنِ الَّتي بِها نَزَل، وما قالَه الصَّحابةُ والتّابِعُونَ لَهُم بِإِحسانٍ، وسائِرُ عُلَماءِ المُسلِمِينَ في مَعاني تلك الأَلفاظِ؛ فإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمّا خاطَبَهُم بِالكِتابِ والسُّنّةِ عَرَّفَهُم ما أَرادَ بِتِلك الأَلفاظِ، وكانَت مَعرِفةُ الصَّحابةِ لِمَعاني القُرآنِ أَكمَلَ مِن حِفظِهِم لِحُرُوفِه؛ وقد بَلَّغُوا تلك المَعانيَ إلى التّابِعِينَ أَعظَمَ مِمّا بَلَّغُوا حُرُوفَه»[(١)].

ويَرَى الإِمامُ ابنُ رَجَبٍ الحَنبَلِيُّ أَنَّ فَهمَ السُّنّةِ في إِطارِ فُهُومِ السَّلَفِ هو العاصِمُ مِنَ الزَّلَلِ والخَطَلِ، في الفَهمِ والدِّرايةِ، والحامِي مِنَ الخَطَأِ والخَلَلِ، في التَّطبِيقِ والرِّعايةِ، فيَقُولُ: «فالعِلمُ النّافِعُ مِن هذه العُلُومِ كُلِّها: ضَبطُ نُصُوصِ الكِتابِ والسُّنّةِ وفَهمُ مَعانِيها، والتَّقيُّدُ في ذلك بِالمَأْثُورِ عنِ الصَّحابةِ والتّابِعِينَ وتابِعِيهِم في مَعاني القُرآنِ والحَدِيثِ، وفيما وَرَد عَنهُم مِنَ الكَلامِ في مَسائِلِ الحَلالِ والحَرامِ، والزُّهدِ والرَّقائِقِ، والمَعارِفِ، وغَيرِ ذلك»[(٢)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧: ٣٥٣)، ولم يذكر الثاني.

(٢) «بيان فضل علم السلف على علم الخلف» ص٧٢.

ويقُولُ أَيضًا ﷺ: «وأَمّا فُقَهاءُ أَهلِ الحَدِيثِ العامِلُونَ به، فإِنَّ مُعظَمَ هَمِّهِمُ البَحثُ عن مَعاني كِتابِ اللهِ ﷻ، وما يُفسِّرُه مِنَ السُّنَنِ الصَّحِيحةِ وكَلامِ الصَّحابةِ والتّابِعِينَ لَهُم بِإِحسانٍ، وعن سُنّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ومَعرِفةُ صَحِيحِها وسَقِيمِها، ثُمَّ التَّفقُّهُ فيها وتَفهُّمُها والوُقُوفُ على مَعانِيها، ثُمَّ مَعرِفةُ كَلامِ الصَّحابةِ والتّابِعِينَ لَهُم بِإِحسانٍ في أَنواعِ العُلُومِ، مِنَ التَّفسِيرِ والحَدِيثِ، ومَسائِلِ الحَلالِ والحَرامِ، وأُصُولِ السُّنّةِ، والزُّهدِ والرَّقائِقِ وغَيرِ ذلك؛ وهذا هو طَرِيقةُ الإِمامِ أَحمَدَ ومَن وافَقَه مِن عُلَماءِ الحَدِيثِ الرَّبّانِيِّينَ، وفي مَعرِفةِ هذا شُغلٌ شاغِلٌ عنِ التَّشاغُلِ بِما أُحدِثَ مِنَ الرَّأْيِ مِمّا لا يُنتَفَعُ به ولا يَقَعُ، وإِنَّما يُورِثُ التَّجادُلَ فيه الخُصُوماتِ والجِدالَ وكَثرةَ القِيلِ والقالِ»[(١)].

وعلَيْه، فإِنَّ مِن أَهَمِّ فَوائِدِ الآثارِ الـوارِدةِ عنِ السَّلَفِ: المُساعَدةَ على فَهمِ الأَحادِيثِ المَرفُوعةِ وصِحّةِ الِاستِنباطِ مِنها، وهُو ما عَناه السَّخاوِيُّ بِقَولِه: «لا سِيَّما، وهِي -أَي: الآثارُ- أَحَدُ ما يَعتَضِدُ بِه المُرسَلُ، ورُبَّما يتَّضِحُ بها المَعنَى المُحتَمَلُ مِنَ المَرفُوعِ»[(٢)]، ولَأجلِ ذلك كُلِّه، لم تَخْلُ أَغلَبُ المُصَنَّفاتِ الحَدِيثِيّةِ مِنها، وحتَّى تلك الَّتي التَزَمَتْ إِخراجَ المُسنَدِ الصَّحِيحِ تضَمَّنَت عَدَدًا هائِلًا مِنها، على غِرارِ البُخارِيِّ الَّذي أَخرَجَها عَرَضًا في تَراجِمِ أَبوابِه، كما قال ابنُ حَجَرٍ: «فالمَقصُودُ مِن هذا التَّصنِيفِ بِالذّاتِ هو الأَحادِيثُ الصَّحِيحةُ المُسنَدةُ، وهِي الَّتي تَرجَمَ لها؛ والمَذكُورُ بالعَرَضِ والتَّبَعِ الآثارُ المَوقُوفةُ والأَحادِيثُ المُعَلَّقةُ»[(٣)].

والبُخارِيُّ إِنَّما يَسُوقُها لِمَقاصِدَ كَثِيرةٍ، مِنها: التَّفسِيرُ، والِاستِئناسُ بِها في

(١) «جامع العلوم والحكم» (١: ٢٤٩).

(٢) «فتح المغيث» (١: ١٣٩).

(٣) «فتح الباري» (١: ١٩).

مَواطِنِ الخِلافِ، وتَقويةُ آرائِه واختِياراتِه الفِقهِيّةِ، وغَيرُ ذلك، قال ابنُ حَجَرٍ: «وإنَّما يُورِدُ ما يُورِدُ مِنَ المَوقُوفاتِ مِن فَتاوَى الصَّحابةِ والتّابِعِينَ ومِن تَفاسِيرِهِم لِكَثِيرٍ مِنَ الآياتِ على طَرِيقِ الِاستِئْناسِ والتَّقوِيةِ لِما يَختارُه مِنَ المَذاهِبِ في المَسائِلِ الَّتي فيها الخِلافُ بَينَ الأَئِمّةِ»[(١)].

ولِذا فإنَّ خَيرَ مُعِينٍ على فَهمِ السُّنّةِ هو الِاستِعانةُ بفُهُومِ السَّلَفِ، كما أَنَّها العاصِمُ مِنَ الزَّلَلِ والخَطَأِ في التَّأْوِيلِ؛ ولِذا اهْتَمَّ المُحَدِّثُونَ بِتَوثِيقِ آرائِهِم واختِياراتِهِم، وفَهمِهِم لِلكِتابِ والسُّنّةِ، مِثلَما اهْتَمُّوا بِتَوثِيقِ السُّنَنِ المَرفُوعةِ.

* **ومِن ذلك أَيضًا: الرُّجُوعُ إلى شُرُوحِ العُلَماءِ السّابِقِينَ**، فهَذِه الأُمّةُ لها تُراثٌ يَمتَدُّ أَربَعةَ عَشَرَ قَرْنًا، تَعاوَرَ نُصُوصَها فُهُومُ عُلَماءَ مَشهُودٍ لَهُم بالعِلمِ والتَّقوَى، وفي شُرُوحاتِهِم مِنَ العُلُومِ والمَعارِفِ ما لا يُحصَى، في شَتَّى الجَوانِبِ العَقَدِيّةِ والحَدِيثِيّةِ والفِقهِيّةِ والأُصُولِيّةِ، إضافةً إلى الآدابِ والأَخلاقِ؛ فلا يَجُوزُ أن يُتَّخَذَ كُلُّ هذا الإرثِ ظِهرِيًّا؛ فبَعدَ تَأْسِيسِ النَّظَرِ في النُّصُوصِ على فُهُومِ السَّلَفِ، يَلزَمُ النَّظَرُ في فَهمِ مَن جاءَ بَعدَهُم مِنَ الأَئِمّةِ الحُذّاقِ، ومَعرِفةُ إجماعاتِهِم واختِلافاتِهِم ومَنازِعِها[(٢)].

ثُمَّ لا يَمنَعُ هذا أن يَفتَحَ اللهُ على طالِبِ العِلمِ بِنكاتٍ وفَوائِدَ، فمَعِينُ الشَّرِيعةِ لا يَنضُبُ، وكم تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ! لكِن شَرِيطةَ أَلّا يَعُودَ على المُتَقَدِّمِ بالإبطالِ، قال ابنُ القَيِّمِ ﷺ: «وتَفاوُتُ الأُمّةِ في مَراتِبِ الفَهمِ عنِ اللهِ ورَسُولِه لا يُحصِيه إلّا اللهُ، ولو كانَتِ الأَفهامُ مُتَساوِيةً لَتَساوَت أَقدامُ العُلَماءِ في العِلمِ، ولَمَا خَصَّ

(١) «فتح الباري» (١: ١٩).

(٢) يقول قَتادةُ بنُ دِعامةَ السَّدُوسيُّ: «مَن لم يَعرِفِ الِاختِلافَ لم يَشَمَّ أَنفُه الفِقهَ»، وعن أَيُّوبَ السَّختِيانيِّ قال: قُلتُ لِعُثمانَ البَتِّيِّ: دُلَّني على بابٍ مِن أَبوابِ الفِقه. قال: «اسمَعِ الِاختِلافَ»، «جامع بيان العلم» لابن عبد البرّ (١٥٢٢) و(١٤٦٦).

سُبحانَه سُلَيْمانَ بِفَهمِ الحُكُومةِ في الحَرْثِ، وقد أَثنَى علَيْه وعلى داوُدَ بالعِلمِ والحُكْمِ؛ وقد قالَ عُمَرُ لِأَبي مُوسَى في كِتابِه إِلَيْه: الفَهْمَ الفَهْمَ فيما أُدْلِيَ إِلَيْكَ. وقالَ عَلِيٌّ: إِلّا فَهْمًا يُؤتِيه اللهُ عَبْدًا في كِتابِه»[(١)].

ومِن ذلك: الِاستِدلالُ بِالمَعقُولِ مِنَ المَعاني واستِعمالُ الرَّأْيِ الحَسَنِ، وقد أَكَّد الإِمامُ الشّافِعِيُّ ﵀ أنَّ السُّنّةَ لا يُمكِنُ أن تَأْتيَ بِتَشرِيعٍ يُخالِفُ بَدائِهَ العُقُولِ، أو يُخالِفُ القَطْعِيّاتِ مِنَ الأَدِلّةِ النَّقلِيّةِ، فقالَ: «ولا يُستَدَلُّ على أَكثَرِ صِدْقِ الحَدِيثِ وكَذِبِه إِلّا بِصِدْقِ المُخبِرِ وكَذِبِه، إِلّا في الخاصِّ القَلِيلِ مِنَ الحَدِيثِ؛ وذلك أن يُستَدَلَّ على الصِّدقِ والكَذِبِ فيه بأَن يُحَدِّثَ المُحَدِّثُ ما لا يَجُوزُ أن يكُونَ مِثلُه، أو ما يُخالِفَه ما هو أَثبَتُ وأَكثَرُ دَلالاتٍ بالصِّدْقِ مِنه»[(٢)]، فالشّافِعِيُّ ﵀ يُصَرِّحُ بِأنَّه قد يُستَدَلُّ على كَذِبِ الخَبَرِ بِكَونِه لا يَصِحُّ وُقُوعُ مِثلِه عَقْلًا، أو بِمُخالَفةِ ما هو أَثبَتُ مِنه مِمّا لا يَصِحُّ أن يَجتَمِعَ مَعَه.

وعِندَ الشّافِعِيِّ مَواضِعُ عَدِيدةٌ قد استَخدَمَ فيها المَعقُولَ، ومِن ذلك قَولُه في مَسأَلةِ طَلاقِ المُولِي مِن امْرَأَتِه: «ذَهَبتُ إلى أنَّ المُوليَ لا يَلزَمُه طَلاقٌ، وأنَّ امْرَأَتَه إذا طَلَبَت حَقَّها مِنه لم أَعرِض له حتَّى تَمضِيَ أَربَعةُ أَشهُرٍ، فإذا مَضَت أَربَعةُ أَشهُرٍ قُلتُ له: فِئْ أو طَلِّقْ. والفَيْئةُ: الجِماعُ»، فقِيلَ له: فكَيفَ اختَرْتَه على القَولِ الَّذي يُخالِفُه؟ فقال: «رَأَيتُه أَشبَهَ بِمَعنَى كِتابِ اللهِ، وبالمَعقُولِ»[(٣)].

وهذا المَبدَأُ قَرَّرَه المُحَدِّثُونَ والأُصُولِيُّونَ على حَدٍّ سَواءٍ، وهُو مَبدَأٌ مُهِمٌّ في فَهمِ ما نُقِلَ عنِ النَّبيِّ ﷺ مِنَ الأَخبارِ؛ قال ابنُ المُبارَكِ: «لِيَكُنِ الأَمرُ الَّذي

(١) «أعلام الموقِّعين عن ربِّ العالَمِين» (١: ٢٥٠).

(٢) «الرسالة» ص٣٩٩.

(٣) «الرسالة» ص٥٧٨. والفيئة -بفتح الفاء وبكسرها-: الرجوع.

تَعتَمِدُونَ علَيْه هذا الأَثَرَ، وخُذُوا مِنَ الرَّأْيِ ما يُفَسِّرُ لَكُمُ الحَدِيثَ»[(١)].

الضابط العاشر
فَهْمُ الحديث في ضوء مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية

ويُمكِنُ جَمعُ المَقاصِدِ العامّةِ في مَقصَدٍ واحِدٍ وهُو: «جَلبُ المَصالِحِ وتَكثِيرُها، ودَرءُ المَفاسِدِ وتَقلِيلُها».

وإنَّ فَهمَ السُّنّةِ يَحتاجُ مِنَ النّاظِرِ المُتَفهِّمِ أن يَستَحضِرَ هذه المَقاصِدَ لِيُدرِكَ أنَّ الشَّرِيعةَ تُنافي العَبَثيّةَ، وأنَّ التَّكاليفَ الشَّرعيّةَ ليس الغَرَضُ مِنها التَّشدِيدَ على المُكلَّفينَ والإشقاقَ والإثقالَ، وإنَّما جاءَت لِتَحقِيقِ مَصالِحِهم في الدُّنيا والآخِرةِ، «ومَن لم يَتَفطَّن لِوُقُوعِ المَقاصِدِ في الأَوامِرِ والنَّواهِي فليس على بَصِيرةٍ في وَضعِ الشَّرِيعةِ»[(٢)].

إلّا أنَّ تَحدِيدَ ما يكُونُ مَصلَحةً لا بُدَّ أن يُرجَعَ فيه إلى الإستِقراءِ الكامِلِ لِنُصُوصِ الوَحيِ مُجتَمِعةً، ولا يُكتَفَى فيه بِبادِئِ النَّظَرِ، ولا بالنُّصُوصِ الجُزئيّةِ، بل يَنبَغِي قِياسُ الأُمُورِ بأَشباهِها، ومَعرِفةُ مَحامِلِ النُّصُوصِ، وإدراكُ فِقهِ الأَوْلَوِيّاتِ، ومُراعاةُ أنَّ المَصالِحَ مِنها ما هو دُنيَوِيٌّ ومِنها ما هو أُخرَوِيٌّ، وكِلاهُما مَقصُودٌ لِلشّارِعِ؛ وكذا التَّمييزُ بينَ الوَسائِلِ والغاياتِ في أَحكامِ الشَّرِيعةِ، ومُلاحَظةُ أنَّ الغاياتِ هي الثَّوابِتُ، وأَمّا الوَسائِلُ فإنَّها غالبًا ما تَقبَلُ التَّبَدُّلَ والتَّغيُّرَ بِتَبدُّلِ الأَحوالِ والأَزمِنةِ والأَمكِنةِ ما حُوفِظَ على الغاياتِ.

قال العِزُّ ابنُ عبدِ السَّلامِ ﵀: «وقد عَلِمْنا مِن مَوارِدِ الشَّرعِ ومَصادِرِه أنَّ

(١) «الحلية» لأبي نعيم (٨: ١٦٥)، و«المدخل» للبيهقي (١٣٧٢)، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر (١٤٥٧)، و«ذم الكلام» للهروي (٣٣٥).

(٢) قاله إمام الحرمين في «البرهان في أصول الفقه» (١: ١٠١).

مَطلُوبَ الشَّرعِ إنَّما هو مَصالِحُ العِبادِ في دِينِهِم ودُنياهُم..»[١]، وقال ابنُ القَيِّمِ رحمه الله: «الشَّريعةُ مَبْناها وأَساسُها على الحِكَمِ ومَصالِحِ العِبادِ في المَعاشِ والمَعادِ، وهِي عَدْلٌ كلُّها، ورَحْمةٌ كلُّها، وحِكْمَةٌ كلُّها»[٢].

فحَدِيثُ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما مَرفُوعًا: «**مَن تَشَبَّه بِقَوْمٍ فهُو مِنهُم**»[٣]، يَدُلُّ بِظاهِرِه على عَدَمِ جَوازِ التَّشَبُّهِ بِالكُفّارِ مُطلَقًا، وفي سائِرِ الأَحوالِ، إلّا أنَّ الفَهمَ المَقاصِدِيَّ أَبانَ أنَّ مُخالَفةَ الكُفّارِ إنَّما شُرِعَت لِإبرازِ عِزّةِ الدِّينِ أَمامَ الذِّمِّيِّينَ، وهذا إنَّما يُشرَعُ حِينَ يكُونُ المُسلِمُون أَقوِياءَ؛ أَمّا في حالِ الضَّعفِ فلا تَلزَمُ المُخالَفةُ لِمَا قد يَترَتَّبُ علَيْها مِن ضَرَرٍ ومَشَقّةٍ، قال ابنُ تَيمِيّةَ رحمه الله: «لو أَنَّ المُسلِمَ بِدارِ حَربٍ أو دارِ كُفرٍ غَيرِ حَربٍ، لم يَكُن مَأْمُورًا بِالمُخالَفةِ لَهُم في الهَدْيِ الظّاهِرِ، لِمَا علَيْه في ذلك مِنَ الضَّرَرِ، بل قد يُستَحَبُّ لِلرَّجُلِ أو يَجِبُ علَيْه أن يُشارِكَهُم أَحيانًا في هَدْيِهِمُ الظّاهِرِ إذا كان في ذلك مَصلَحةٌ دِينيّةٌ، مِن دَعوَتِهِم إلى الدِّينِ، والِاطِّلاعِ إلى باطِنِ أُمُورِهِم لِإخبارِ المُسلِمِينَ بِذلك أو دَفْعِ ضَرَرِهِم عنِ المُسلِمِينَ، ونَحوِ ذلك مِنَ المَقاصِدِ الصّالِحةِ»[٤].

فالنَّهيُ عنِ التَّشَبُّهِ بِهِم والأَمرُ بِمُخالَفَتِهِم إنَّما يتَحَقَّقُ -في رَأْيِ ابنِ تَيمِيّةَ- بَعدَ ظُهُورِ الدِّينِ وحُصُولِ التَّمكِينِ، وذلك بِقِيامِ الجِهادِ وما يترَتَّبُ علَيْه مِن إلزامِهِم بِالتَّبَعِيّةِ وبِالجِزيةِ، فالأَمرُ إذًا مَحكُومٌ بِاختِلافِ حالِ الدَّولةِ الإسلامِيّةِ قُوّةً وضَعْفًا، ومَدَى تَحَقُّقِ المَصلَحةِ الدِّينيّةِ مِن ذلك أو عَدَمِه؛ والأُمّةُ قد تَختَلِفُ حالُها ما بينَ استِضْعافٍ وقُوّةٍ، وما يُعمَلُ به في حالاتِ الِاستِضعافِ يَختَلِفُ

(١) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١: ٣٧).

(٢) «أعلام الموقِّعين عن ربِّ العالَمِين» (١: ٢٥٠).

(٣) رواه أحمد (٥١١٤)، وأبو داود (٤٠٣١)، وحسَّن إسنادَه الحافظُ ابن حجر في «الفتح» (٦: ٩٨).

(٤) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» (١: ٤٧١).

عَمّا يُعمَلُ به في حالاتِ القُوّةِ؛ وفي ذلك يقُولُ ابنُ تَيمِيّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمَن كانَ مِنَ المُؤمِنِينَ بأَرضٍ هو فيها مُستَضعَفٌ، أو في وَقتٍ هو فيه مُستَضعَفٌ، فليَعْمَلْ بِآيةِ الصَّبرِ والصَّفْحِ عمَّن يُؤذِي اللهَ ورَسُولَه مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ والمُشرِكِينَ؛ وأَمّا أَهلُ القُوّةِ فإِنَّما يَعمَلُونَ بِآيةِ قِتالِ أَئِمّةِ الكُفرِ الَّذِينَ يَطعَنُونَ في الدِّينِ، وبِآيةِ قِتالِ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ حتَّى يُعطُوا الجِزيةَ عن يَدٍ وهُم صاغِرُونَ»[(١)].

ولَسْنا نَعنِي بِهَذا الكَلامِ أن نَفتَحَ البابَ على مِصْراعَيْه لِلمَصالِحِ المُتَوهَّمةِ، وإِنَّما الَّذي يُقدِّرُ هذه المَصالِحَ هم عُلَماءُ الإِسلامِ المَشهُودُ لَهُم بالرُّسوخِ في العِلمِ وسَلامةِ المَنهَجِ، وليس بِاتِّباعِ الأَهواءِ القاصِرةِ والأَنظارِ الضَّيِّقةِ؛ ناهِيك عن أنَّ مَوضُوعَ الحَدِيثِ إذا كان مِمّا لا يُدرِكُه العَقلُ، فحِينَها يتَوَجَّبُ التَّسلِيمُ والِانقِيادُ دُونَ اللُّجُوءِ إلى تَعطِيلِ النُّصُوصِ أو لَيِّ أَعناقِها لِإِخراجِها عن ظاهِرِ أَلفاظِها؛ فما مِنَ الرُّسُلِ أَحَدٌ إِلّا جاءَ بِأُمُورٍ هي في الحَقِيقةِ خارِجَ نِطاقِ العَقلِ[(٢)]، ويَعجِزُ الفَهمُ البَشَرِيُّ عن دَرْكِها؛ وقد قَرَّرَ العُلَماءُ أَنَّ الأَصلَ في الكَلامِ الحَقِيقةُ، فلا يَجُوزُ صَرْفُ اللَّفظِ عن مَعناه الظّاهِرِ إلى غَيرِه إِلّا بِقَرِينةٍ وحُجّةٍ مُسَوِّغةٍ[(٣)].

ومِن أَمثِلةِ ذلك: الحَدِيثُ الَّذي رَواه عَبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكاةَ الفِطْرِ صاعًا مِن تَمرٍ أو صاعًا مِن شَعِيرٍ، على العَبدِ والحُرِّ،**

(١) «الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ» ص٢٢١.

(٢) قال شَيخُ الإِسلامِ ابنُ تَيمِيّةَ في «مجموع الفتاوى» (٣: ٣٣٩): «الرُّسُلُ جاءَت بما يَعجِزُ العَقلُ عن دَرْكِه، لم تَأتِ بما يُعلَمُ بالعَقلِ امتِناعُه»، وقال في «درء تعارض العقل والنقل» (٥: ٢٩٦): «إِنَّ الرَّسُولَ لا يَجُوزُ علَيْه أن يُخالِفَ شَيئًا مِنَ الحَقِّ، ولا يُخبِرَ بما تُحِيلُه العُقُولُ وتَنفِيه؛ لكِن يُخبِرُ بما تَعجِزُ العُقُولُ عن مَعرِفَتِه، فيُخبِرُ بمَحاراتِ العُقُولِ، لا بمُحالاتِ العُقُولِ».

(٣) انظر: «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (١: ٢٢)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٢: ٣١٣)، و«الموافقات» للشاطبي (٢: ٩)، و«مقاصد الشريعة الإسلامية» للطاهر بن عاشور (٢: ٥٥).

والذَّكَرِ والأُنثَى، والصَّغِيرِ والكَبِيرِ، مِنَ المُسلِمِينَ»[(١)]، وفي رِوايةٍ عن أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ قال: «**كُنّا نُخرِجُ زَكاةَ الفِطْرِ، صاعًا مِن طَعامٍ، أو صاعًا مِن شَعِيرٍ، أو صاعًا مِن تَمرٍ، أو صاعًا مِن أَقِطٍ، أو صاعًا مِن زَبِيبٍ**»[(٢)].

فظاهِرُ الحَدِيثَينِ يَدُلُّ على حَصْرِ زَكاةِ الفِطْرِ في تلك الأَصنافِ المُعَيَّنةِ مِنَ الطَّعامِ، وهذا ما فَهِمَه كَثِيرٌ مِنَ الأَئِمّةِ فتَمَسَّكُوا بحَرفِيّةِ النَّصِّ ومَنَعُوا إخراجَ زَكاةِ الفِطْرِ بقِيمَتِها نَقْدًا؛ ورَأَى آخَرُونَ أنَّ مَقصُودَ التَّوجِيهِ النَّبوِيِّ هو إغناءُ الفُقَراءِ والمَساكِينِ عنِ المَسأَلةِ في مِثلِ هذا اليَومِ، وأَنَّه ﷺ بِذِكْرِه لِهذِه الأَصنافِ إنَّما راعَى ظُرُوفَ البيئةِ والزَّمَنِ، فأَوْجَبَ زَكاةَ الفِطْرِ مِمّا في أَيدِي النّاسِ مِنَ الأَطعِمةِ إذ كانَت هي قُوتَ البَلَدِ آنَذاك، وتَقُومُ مَقامَ النُّقُودِ في غالِبِ تَعامُلاتِهِم ومُعاطاتِهِم، وقد كانَتِ النُّقُودُ عَزِيزةً عِندَ العَرَبِ خُصُوصًا أَهلَ البَوادِي، فكانَ إخراجُ الطَّعامِ أَيسَرَ على المُعطِي وأَنفَعَ لِلآخِذِ؛ وحِينَما تَغيَّرَتِ الأَحوالُ وتَوَفَّرَتِ النُّقُودُ وباتَ الفَقِيرُ غَيرَ مُحتاجٍ إلى الأَطعِمةِ في العِيدِ بِقَدْرِ حاجَتِه إلى أَشياءَ أُخرَى لِنَفسِه أو لِعِيالِه، أَجازَ عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ ﷺ وغَيرُه مِن فُقَهاءِ السَّلَفِ إخراجَ القِيمةِ كما سيَأْتي بَيانُه؛ لِأَنَّهُم لاحَظُوا أنَّ المَقصَدَ الشَّرعِيَّ مِنَ التَّوجِيهِ النَّبوِيِّ إغناءُ الفُقَراءِ والمَساكِينِ عنِ السُّؤالِ والتَّطْوافِ في هذا اليَومِ، وإشراكُهُم فَرْحةَ العِيدِ، وهذا يتَحَقَّقُ بِدَفْعِ القِيمةِ لِيتَصَرَّفَ فيها المُحتاجُ حَسَبَ حاجاتِه أَكثَرَ مِن دَفعِ الأَطعِمةِ العَينِيّةِ، وأَصلَحَ لِلفَقِيرِ في حُصُولِ النَّفْعِ له كامِلًا، وأَضْمَنَ لِبُلُوغِ حِكْمةِ التَّشرِيعِ وتَحقِيقِ رُوحِ السُّنّةِ.

وهذا ليس اجتِهادَ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ وَحْدَه، بل قد سَبَقَه إلى ذلك جَدُّه المُلهَمُ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ ﷺ، ففِي «سُنَنِ أَبي داوُدَ» وغَيرِه: «قال عَبدُ اللهِ بنُ

(١) «صحيح البخاري» (١٤٣٢)، و«صحيح مسلم» (٩٨٤/ ١٣).

(٢) «صحيح البخاري» (١٤٣٥)، و«صحيح مسلم» (٩٨٥/ ١٧).

عُمَرَ: فلَمّا كانَ عُمَرُ وكَثُرَتِ الحِنطةُ، جَعَلَ عُمَرُ نِصفَ صاعِ حِنطةٍ مَكانَ صاعٍ مِن تلك الأَشياءِ»[(١)]، وكذا مُعاوِيةُ بنُ أَبي سُفْيانَ ﷺ، ففِي «الصَّحِيحَينِ» عن أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ قال: «كُنّا نُخرِجُ إِذْ كانَ فِينا رَسُولُ اللهِ ﷺ زَكاةَ الفِطرِ عن كُلِّ صَغِيرٍ وكَبِيرٍ، حُرٍّ أو مَملُوكٍ، صاعًا مِن طَعامٍ، أو صاعًا مِن أَقِطٍ، أو صاعًا مِن شَعِيرٍ، أو صاعًا مِن تَمرٍ، أو صاعًا مِن زَبِيبٍ؛ فلم نَزَل نُخرِجُه حَتَّى قَدِمَ علَيْنا مُعاوِيةُ بنُ أَبي سُفيانَ حاجًّا أو مُعتَمِرًا، فكَلَّمَ النّاسَ على المِنبَرِ، فكانَ فيما كَلَّمَ بِه النّاسَ أَن قال: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّينِ مِن سَمْرَاءِ الشّامِ تَعدِلُ صاعًا مِن تَمرٍ. فأَخَذَ النّاسُ بِذَلِك»[(٢)].

فجَعَلا نِصفَ الصّاعِ مِنَ الحِنطةِ عَدْلَ صاعٍ مِن تَمرٍ وغَيرِه، وهذا نَوعٌ مِنَ التَّقدِيرِ وإِخراجِ قِيمةِ الصّاعِ، فالحِنطةُ لم تُذكَرْ ضِمنَ الأَصنافِ في الحَدِيثِ، وهُما لم يتَوَقَّفا عِندَ المَنصُوصِ بل تَعَدَّيَاه إلى غَيرِه، وقد أَقرَّهُما الصَّحابةُ على ذلك، إذ هُمُ المُرادُ بالنّاسِ في قَولِ أَبي سَعِيدٍ: «**فأَخَذَ النّاسُ بذَلِك**».

وكَأَنَّهُما عَمِلَا بِما صَحَّ عن أَسماءَ بِنتِ أَبِي بَكرٍ ﷺ: «أَنَّها كانَت تُخرِجُ على عَهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عن أَهلِها -الحُرِّ مِنهُم والمَملُوكِ- مُدَّينِ مِن حِنطةٍ، أو صاعًا مِن تَمرٍ بالمُدِّ، أو بالصّاعِ الذي يَتَبايَعُونَ به»[(٣)]، وفي رِوايةٍ: «كانَت تُخرِجُ صَدَقةَ الفِطْرِ عن كُلِّ مَن تَمُونُ مِن صَغِيرٍ أو كَبِيرٍ..»[(٤)].

ومِن صَرِيحِ وصَحِيحِ ما يُستَدَلُّ به لِجَوازِ إِخراجِ القِيمةِ بَدَلًا مِنَ العَينِ: ما

(١) «سنن أبي داود» (١٦١٤)، وإسناده صحيح.

(٢) «صحيح البخاري» (١٤٣٧)، و«صحيح مسلم» (٩٨٥/ ١٨).

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣١١٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢١٨)، والبيهقي في «الخلافيات» (٣٤٤٤) بإسناد صحيح.

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٣٥١)، و«مسند إسحاق بن راهويه» (٢٢٥٦)، و«الأموال» لابن زنجويه (٢٣٧٨).

رَواه البُخارِيُّ في «صَحِيحِه»: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لِلنِّساءِ يَومَ عِيدِ الفِطْرِ: «**تَصَدَّقْنَ ولَوْ مِن حُلِيِّكُنَّ**»، وبَوَّبَ له البُخارِيُّ: «بابُ العَرْضِ في الزَّكاةِ»، وقال: «فلَم يَسْتَثْنِ صَدَقةَ الفَرْضِ مِن غَيرِها»[(١)] إشارةً إلى جَوازِ إخراجِ العِوَضِ في عُمُومِ الزَّكاةِ، قال النَّوَوِيُّ: «وهُو الظّاهِرُ مِن مَذْهَبِ البُخارِيِّ في صَحِيحِه»[(٢)].

ومِمّا احْتَجَّ به القائِلُونَ بِذَلِك أَيضًا: عُمُومُ الأَحادِيثِ الَّتي فيها جَوازُ إخراجِ القِيمةِ في أَصنافٍ أُخرَى مِنَ الزَّكاةِ، ومِنها حَدِيثُ أَنَسِ بنِ مالِكٍ ﷺ أنَّ أَبا بَكرٍ الصِّدِّيقَ ﷺ كَتَبَ له الَّتي أَمَرَ اللهُ رَسُولَه ﷺ: «**مَن بَلَغَت صَدَقَتُه بِنتَ مَخاضٍ ولَيسَت عِندَه، وعِندَه بِنتُ لَبُونٍ، فإنَّها تُقبَلُ مِنه، ويُعطِيه المُصَدِّقُ عِشرِينَ دِرْهَمًا أو شاتَينِ**»[(٣)]، فهَذا نَصٌّ صَرِيحٌ في إعطاءِ القِيمةِ بَدَلَ الواجِبِ، على مُناقَشةٍ في أَنَّ المَصِيرَ إلى القِيمةِ ها هُنا عِندَ تَعَذُّرِ الفَرْضِ.

ومِمَّن ذَهَبَ إلى جَوازِ إخراجِ القِيمةِ مِنَ الصَّحابةِ ﷺ: عُمَرُ بنُ الخَطّابِ، ومُعاوِيةُ بنُ أَبِي سُفْيانَ، وعَبدُ اللهِ بنُ مَسعُودٍ، ومُعاذُ بنُ جَبَلٍ[(٤)]، قال أَبُو إسحاقَ السَّبِيعِيِّ: «أَدْرَكتُهُم -يَعنِي الصَّحابةَ- وهُم يُعطُونَ في صَدَقةِ رَمَضانَ الدَّراهِمَ بقِيمةِ الطَّعامِ»[(٥)].

ومِن أَئِمّةِ التّابِعِينَ: عُمَرُ بنُ عَبدِ العَزِيزِ، فعَن قُرّةَ بنِ خالِدٍ قال: «جاءَنا كِتابُ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ في صَدَقةِ الفِطْرِ: نِصفُ صاعٍ عن كُلِّ إنسانٍ، أو قِيمَتُه نِصفُ دِرْهَمٍ»، والحَسَنُ البَصرِيُّ القائِلُ: «لا بَأْسَ أَن تُعطَى الدَّراهِمُ في صَدَقةِ

(١) «صحيح البخاري» (٢/ ١١٦).

(٢) «المنهاج شرح صحيح مسلم» (٥: ٤٢٩).

(٣) «صحيح البخاري» (١٣٨٠).

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٤٣٧-١٠٤٤٠)، و«الأموال» للقاسم بن سلام (١٢٠٠)، و«الأموال» لابن زنجويه (١٤٢١-١٤٢٢).

(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٣٧١).

الفِطْرِ»[١]، وطاوُوسُ بنُ كَيْسانَ، وسُفْيانُ الثَّورِيُّ[٢]؛ وقد أَفرَدَ ابنُ أَبي شَيْبةَ في «مُصَنّفِه» بابًا بِعُنوانِ: «إِعطاءُ الدَّراهِمِ في زَكاةِ الفِطْرِ».

ومِن فُقَهاءِ المَذاهِبِ: أَبُو عَمْرٍو الأَوْزاعِيُّ، وأَبُو حَنِيفةَ النُّعمانُ وفُقَهاءُ مَذْهَبِه -وهُو وَجْهٌ عِندَ الشّافِعِيّةِ- وأَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ في رِوايةٍ عنه، والإِمامُ البُخارِيُّ، وأَصْبَغُ وابنُ أَبي حازِمٍ وابنُ دِينارٍ وابنُ وَهْبٍ مِنَ المالِكِيّةِ[٣].

وهكَذا يَلزَمُ العالِمَ أوِ المُجتَهِدَ عِندَما يَنظُرُ في النُّصُوصِ مُحاوِلًا فَهْمَها وتَفسِيرَها أن يَجمَعَ في آنٍ واحِدٍ بَينَ النَّظَرِ في النُّصُوصِ الخاصّةِ الجُزئيّةِ وبَينَ المَقاصِدِ العامّةِ والقَواعِدِ الكُلِّيّةِ لِلشَّرِيعةِ الَّتي هي مِحْوَرُها وقُطْبُ رَحاها، فيَكُونَ الحُكمُ مَبنِيًّا على الكُلِّيّاتِ العامّةِ والنُّصُوصِ الجُزئِيّةِ؛ لِأَنَّه لا يَصِحُّ فَصْلُ الجُزئيِّ عن كُلِّيِّه، بِهَذا صَرَّح الإِمامُ الشّاطِبِيُّ بِقَوْلِه: «فمِنَ الواجِبِ اعتِبارُ تلك الجُزئيّاتِ بِهَذِه الكُلِّيّاتِ عِندَ إِجراءِ الأَدِلّةِ الخاصّةِ مِنَ الكِتابِ والسُّنّةِ والإِجماعِ والقِياسِ، إِذ مُحالٌ أَن تكُونَ الجُزئِيّاتُ مُستَغنِيةً عن كُلِّيّاتِها، فمَن أَخَذ بنَصٍّ مَثَلًا في جُزئيٍّ مُعرِضًا عن كُلِّيِّه فقد أَخطَأَ؛ وكما أَنَّ مَن أَخَذ بالجُزئيِّ مُعرِضًا عن كُلِّيِّه فهُو مُخطِئٌ، كَذَلِك مَن أَخَذ بِالكُلِّيِّ مُعرِضًا عن جُزئيِّه.. فلا بُدَّ مِنَ اعتِبارِهما مَعًا في كُلِّ مَسأَلةٍ»[٤].

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٣٦٩-١٠٣٧٠).

(٢) انظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٣٦٨-١٠٣٧١)، و«الأموال» لابن زنجويه (١٤١٤).

(٣) انظر: «الأموال» لابن زنجويه (١٤١٧)، و«بدائع الصنائع» للكاساني (٢: ٧٣)، و«فتح القدير» لابن الهمام (٢: ١٩١)، و«النوادر والزيادات» للقيرواني (٢: ٢٢٤)، و«حاشية الدسوقي» (١: ٥٠٢)، و«المنهاج» للنووي ص٧١، وشروحه كـ«مغني المحتاج» للشربيني (٢: ١١٨)، و«المغني» لابن قدامة (٣: ٨٧)، و«الإنصاف» للمرداوي (٣: ٦٥).

(٤) «الموافقات» (٣: ١٧٤).

الخاتمة

إنَّ هذه الضَّوابِطَ المَنهَجِيّةَ ضَرُورِيّةٌ لِفَهمِ مَعانِي الأَحادِيثِ النَّبوِيّةِ وحُسْنِ تَنزِيلِها على الوَقائِعِ والأَحداثِ، وهِي بِمَجمُوعِها تُشَكِّلُ إطارًا عامًّا لِفَهمِ السُّنّةِ ومَنهَجًا لِلتَّعامُلِ مَعَها، يُعِيدُ لِلسُّنّةِ دَوْرَها التَّوجِيهِيَّ والمَعرِفِيَّ والحَضارِيَّ في الأُمّةِ؛ وهِي -في الحَقِيقةِ- ضَوابِطُ لِجَمِيعِ النُّصُوصِ الشَّرعِيّةِ قُرآنًا وسُنّةً، وإنَّ مَنشَأَ الزَّلَلِ في بَعضِ الِاجتِهاداتِ المُعاصِرةِ يَعُودُ إلى عَدَمِ مُراعاةِ هذه الضَّوابِطِ أو بَعضِها عِندَ دِراسةِ نُصُوصِ الوَحْيَيْنِ.

هذا، واللهَ نَسأَلُ الهِدايةَ والتَّوفِيقَ والسَّدادَ، وحُسنَ القَبُولِ والنَّفعَ لِلعِبادِ؛ وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وعلى آلِه وصَحبِه أَجمَعِينَ.

وآخِرُ دَعوانا أنِ الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ.

⊙⊙⊙

أهم المصادر والمراجع

١- «الآثار»، لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ). تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، ط١، ١٣٥٥هـ. حيدر آباد الدكن: لجنة إحياء المعارف النعمانية.

٢- «الأحكام السلطانية»، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت٤٥٠هـ). ط. القاهرة: دار الحديث.

٣- «اختلاف الحديث»، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ). بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٤- «الأدب المفرد»، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط١، ١٣٧٩م. القاهرة: المطبعة السَّلفية.

٥- «إرشاد طلاب الحقائق»، لأبي زكريا يحيى ابن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي. ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.

٦- «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار»، لمحمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمذاني، ١٣٥٩هـ. مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

٧- «أعلام الموقعين عن رب العالمين»، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن قيِّم الجوزية) (ت ٧٥١هـ). تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. ط١، ١٤٢٣هـ. الرياض: دار ابن الجوزي.

٨- «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم»، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ). تحقيق: يحيى إسماعيل. ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م. مصر: دار الوفاء.

٩- «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل. ط٧، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م. بيروت: دار عالم الكتب.

١٠- «الأمّ»، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). ط. ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م. بيروت: دار المعرفة.

١١- «الأموال»، لابن زنجويه حُميد بن مخلد الخرساني (ت ٢٥١هـ). تحقيق: شاكر ذيب فياض. ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م. الرياض: مركز الملك فيصل.

١٢- «الأموال»، لأبي عُبيد القاسم بن سلّام الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ). تحقيق: خليل محمد هراس. ط. بيروت: دار الفكر.

١٣- «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، لأحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ). تحقيق: علي الحلبي. ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م. الرياض: مكتبة المعارف.

١٤- «البداية والنهاية»، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت ٧٧٤هـ). تحقيق: علي شيري. ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٥- «البرهان في أصول الفقه»، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ). تحقيق: صلاح عويضة. ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٦- «بيان فضل علم السلف على علم الخلف» لعبد الرحمن ابن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: محمد بن ناصر العجمي. ط٢، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. بيروت: دار البشائر الإسلامية.

١٧- «تاريخ بغداد»، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: بشار عواد معروف. ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

١٨- «تأويل مختلف الحديث»، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، ط٢، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م. بيروت: المكتب الإسلامي.

١٩- «تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام»، لبدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني (ت ٧٣٣هـ). تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد. ط٣، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م. قطر: دار الثقافة.

٢٠- «تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار»، لعبد الرحيم بن الحسين إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ). ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م. بيروت: دار ابن حزم.

٢١- «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: نظر محمد الفاريابي. ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م. الرياض: دار طيبة.

٢٢- «التعريفات الفقهية»، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي (ت ١٣٩٥هـ)، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٤- «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته»، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: علي العمران ونبيل السندي. ط٢، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩ م. بيروت: دار ابن حزم.

٢٥- «توجيه النظر إلى أصول الأثر»، لطاهر بن صالح الجزائري (ت ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

٢٦- «جامع بيان العلم وفضله»، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت

٤٦٣هـ). تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م. السعودية: دار ابن الجوزي.

٢٧- «جامع الترمذي»، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، (ت ٢٧٩هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين. ط٢، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٢٨- «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم»، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ). تحقيق: شعيب الأرنـاؤوط وإبراهيم باجس. ط٧، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٩- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: د. محمود الطحان. ٠٣١٤هـ = ١٩٨٠م. الرياض: مكتبة المعارف.

٣٠- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، لأبي نُعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله، (ت ٤٣٠هـ). ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣١- «حلية الفقهاء»، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. بيروت: الشركة المتحدة.

٣٢- «خلاصة الأحكام في مُهمّات السُّنن وقواعد الإسلام»، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). تحقيق: حسين الجمل. ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٣- «الخلافيات»، لأبي بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: مشهور آل سلمان. ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م. الرياض: دار الصميعي.

٣٤- «ذمُّ الكلام وأهله»، لعبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت ٤٨١هـ). تحقيق: عبد الرحمن الشبل. ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م. المدينة المنوَّرة: مكتبة العلوم والحكم.

٣٥- «الرسالة»، لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر. ط١، ١٣٥٨هـ = ١٩٤٠م. مصر: مكتبة الحلبي.

٣٦- «سنن ابن ماجه»، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط٢، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م. بيروت: دار الرسالة العالمية.

٣٧- «سنن أبي داود»، لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمَّد كامِل قره بللي. ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م. بيروت: دار الرسالة العالمية.

٣٨- «السُّنن الكبير» لأبي بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط٣، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٩- «سنن النسائي الصغرى»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). تحقيق:

عبد الفتاح أبو غدة. ط٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

٤٠- «شرح مشكل الآثار»، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٤١- «الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ»، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. السعودية: الحرس الوطني.

٤٢- «صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق: محمد زهير الناصر. ط١، ١٤٢٢هـ. بيروت: دار طوق النجاة.

٤٣- «صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٤٤- «الضوابط المنهجية للاستدلال بالأحاديث النبوية: دراسة أصولية» لحسن الدَّوسي، مجلة الكويت (مج١٧، عدد ٥٠، ص١٤١).

٤٥- «الطبقات الكبرى»، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البغدادي، المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٦- «الطب النبوي»، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ). تحقيق: مصطفى خضر دونمز. ط١، ٢٠٠٦م. بيروت: دار ابن حزم.

٤٧- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. تصحيح: محب الدين الخطيب. ١٩٧٣م. بيروت: دار المعرفة.

٤٨- «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي»، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ). تحقيق: علي حسين علي. ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. مصر: مكتبة السنة.

٤٩- «الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق»، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ). بيروت: عالم الكتب.

٥٠- «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»، لسلطان العلماء محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام

السلمي (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩١م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥١- «كشف المشكل من حديث الصحيحين»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ). تحقيق: علي حسين البواب. الرياض: دار الوطن.

٥٢- «المبسوط»، لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ). ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م. بيروت: دار المعرفة.

٥٣- «مجموع الفتاوى»، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد.

٥٤- «المدخل إلى كتاب السُّنن» لأبي بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٧م. بيروت: دار المنهاج.

٥٥- «المستدرك على الصحيحين»، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيِّع (ت ٤٠٥هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٦- «المستصفى»، لأبي حامد محمد بن محمد الغزّالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الشافي. ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٧- «المسند»، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥٨- «مسند إسحاق بن راهويه»، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨هـ). تحقيق: عبد الغفور البلوشي. ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان.

٥٩- «مسند الفاروق»، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: إمام بن علي بن إمام. ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م. مصر: دار الفلاح.

٦٠- «مشكل الحديث وبيانه»، لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ت ٤٠٦هـ). تحقيق: موسى محمد علي. ط٢، ١٩٨٥م. بيروت: عالم الكتب.

٦١- «المصنَّف»، لأبي بكر ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ). تحقيق: كمال الحوت. ط١، ١٤٠٩هـ. الرياض: مكتبة الرشد.

٦٢- «المصنف»، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط٢، ١٤٠٣هـ. بيروت: المكتب الإسلامي.

٦٣- «المعجم الكبير»، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط٢، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

٦٤- «معرفة السنن والآثار»، لأبي بكر أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: عبد المعطي قلعجي. ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م. حلب: دار الوعي.

٦٥- «معرفة أنواع علم الحديث»، لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر. ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م. دمشق: دار الفكر.

٦٦- «المُفهِم لما أُشكِل من كتاب تلخيص مسلم»، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦هـ). تحقيق: محيي الدين مستو ويوسف بديوي وآخرين. ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م. دمشق: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب.

٦٧- «مقاصد الشريعة الإسلامية»، لمحمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ). تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة. ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٦٨- «منهاج السنة النبوية»، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ). تحقيق: محمد رشاد سالم. ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م. الرياض: جامعة محمد بن سعود.

٦٩- «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، لأبي زكريا يحيى ابن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). ط٢، ١٣٩٢هـ. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧٠- «موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي»، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٧١- «الموافقات»، لإبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: مشهور آل سلمان. ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م. عمّان: دار ابن عفان.

٧٢- «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ). تحقيق: زين العابدين بلا فريج. ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م. الرياض: أضواء السلف.

⊙⊙⊙

عَلَاقةُ اللفظِ بالمَنْهجِ

وأثرُها في تحقيق كتبِ الحديثِ المُسْتَقِرَّةِ

صلاح فتحي هَلَل

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.10

ملخص البحث

يعالج البحث القضايا الآتية:

١ – مكانة اللفظ في نصِّ كتب الحديث المُسْتَقِرَّة.

٢ – علاقة الألفاظ بمناهج الكتب، وعدم إمكانية الفَصْل بين الألفاظ والمناهج لمَن رامَ التجويد والإحسان في تحقيق النصوص أو كشف المناهج. ومِن ثَمَّ التدريب على قراءة نصوص الكتب بناءً على مناهجها.

٣ – أهمية التعرُّف على مناهج الكتب في تصحيح نصوصها، خاصةً عند وقوع التعارض الظاهري بين النصِّ والمنهج.

٤ – عدم تغيير اللفظ في نصوص الكتب وإِنْ كان وهمًا أو خطأ، مع التنبيه على الصواب في الحاشية. ومِن ثَمَّ بيان ملكية الخطأ والصواب، وارتباط الأخطاء بقضايا علمية قد لا تظهر مِن السِّياق.

كلمات مفتاحية:

اللفظ – المنهج – التحقيق – كتب الحديث.

⊙⊙⊙

مقدِّمة

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، «حمدًا كثيرًا طَيِّبًا مباركًا فيه»، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صَلِّ اللهمَّ وسَلِّم وبَارِكْ عليه ﷺ، وارْضَ اللهمَّ عَنْ آلِه وصَحْبِه الغُرِّ الميامين، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

موضوعُ البحثِ، وأهميتُه:

فلستُ مِن أولئك الذين يَهِيمُونَ على وجوهِهم في فراغ الإطلاق، وساحات العموم؛ هِيَامًا يُنْسِيهم أصلَ القصةِ وفروعها، ويُخْرِجهم مع اللفظِ إلى صحراء بقيعةٍ يحسبها الظمآن ماءً، ولقد أحرقتُ «دواويني» وتركتُ «نَظْمي» حتى أَنْسَتْني الأيامُ كيف كان وكيف يكون؟! لكنني أنتمي إلى أُمَّةٍ تعرف اللفظَ، وتُقيم ميزانَ الحرفِ ومكانته في بناءِ المعنى الكُلِّيِّ الشاملِ للأُمَّةِ؛ روحًا وجسدًا وعِلْمًا وتاريخًا.

وأعرفُ مِن أُمَّتِي أَنَّ حرْفها الظاهر؛ هو في حقيقته وأصلِه وعنوانه: الطريق المُوصِّل إلى باطنها، فحروفُنا وألفاظُنا عناوينُ أرواحِنا، ومسالكُ نفوسِنا، ودروبُ فِكْرِنا، تحمل باطننا ومنهجنا وداخلنا على كاهلها، وتسيرُ به مِن بلدٍ إلى آخر، ومِن جيلٍ إلى جيلٍ، فيراها الناظر البعيد «حرْفًا ظاهرًا»، أو «نَصًّا مَعْرِفِيًّا» أو «قصةً أدبيَّةً» لا تتجاوز حدَّ الحرفِ، وإِنْ تجاوَزَتْه فلا تبتعدُ عنه كثيرًا، فتلك رؤية البعيد الغريب عن أُمَّتِنا وإِنْ تَسَمَّى بأسمائها، وتَزَيَّا بزِيِّها.

بينما هي والقريب الحبيب في شأْنٍ آخر، يشعر بها عاشقُ أوديتِنا مِن مسافاتٍ بعيدة، ويقرأُ رسالتَها شقيقُ رُوحِنا مِن رِيحها العابرة قبلَ وصولها بأيامٍ ولياٍل، يُسْمَع صوتُها بلسانِ القلوب والبصائر، فيُتَرْجَم عنها بعدُ بالخطوطِ والضمائر.

ولسنا نعرف في تاريخنا «نصًّا صامتًا» قد ضربَه الصَّمَم، وأصابَه الخَرَس؛ لكننا نعرف هدوء ألفاظنا ويقينها في قضيتها، ورسوخ إيمانها برسالتها، فهي تسير في طريقها ثابتةً شامخةً هادئة هدوء الجبال الرواسي رُغْم قوتها في أداء رسالتها، وقدرتها على الإمساك بما حولها مِن الأرض، فلا تميدُ بأهلها، وتلك سماتُ أقوياء الإيمان بقضيتهم، الراسخين في بنيان يقينهم، تسير «كتائبهم» تقطع الفَيَافي «بغيرِ صوتٍ ولا جَلَبَةٍ»، فإذا هي قد بلغتْ مُرادَها، ووصلتْ وجهتَها؛ بهدوءٍ كالخَرْسَاء، وإِنَّما هو خَرَسُ الضجيج والإعلان، و«إِنَّ أَنْكَرَ الأصواتِ لصوتُ الحمير».

وأئمةُ السُّنَّةِ والتراث أفرادٌ مِن تلك الأمة المربوطة بحرْفِها ولفظِها، تراها في سكناته وحركاته، وتسمعها في تَصَرُّفاتِه وألوانه، مرفوعةً في عِزِّها، مكسورةً في تواضعها، تجبر الضمةُ خاطرَها، وتفتح الفتحةُ كوامنَ النَّفْس، فتفيضُ البسمةُ على وجوهها، فبينما القارئُ يقرأ حروفَ أُمَّتي وألفاظها ترى صورتها تكتملُ في ذهنه رويدًا رويدًا، وكلَّما أطال النَّظَر، وأَكْثَرَ القراءة؛ اكتملَتْ لديه الصورة، وتَجَلَّتْ لديه الحقيقة.

فهنالك تظهر لنا حدائق المناهج، ونُعاين أزهار الأنظار، وأنهار العقول، وحينئذٍ نفهم نصوصَنا، ونقرأ ألفاظَنا وحروفنا؛ أَيًّا كانت أشكال الكتابة وألوان الخطوط وطريقة الرَّسم.

بينما يقف الغريب بعيدًا عن هذا وذاك يستجدي معنًى ظاهرًا مِن حرفٍ يَتَأَبَّى عليه، أو فكرةً واضحةً مِن نُسْخَةٍ أو نصٍّ يستغيث مِن وجودِه بينَ يديه، فهو في عراكٍ دائمٍ مع النَّصِّ والنُّسْخَةِ والحرفِ واللفظِ؛ وإِنْ لم يفهم ذلك، لكنها معركة حروفنا وأُصولِنا الصامتة مع الغرباء عنها، فلا هي تلينُ في أيديهم، ولا هم يفهمون مرادها، وهنالك تُذْبَح الحقائق، فنرى ونسمع كلَّ

حينٍ عن نظريَّاتٍ لا صلةَ لنا بها، ولا تمتُّ لتراثنا وأُمَّتِنا بسبيلٍ، وإِنْ كُتِبَتْ هيئتها مثلما نكتب، أو رُسِمَتْ كما نرسم، والشَّبَه وحده ليسَ كافيًا في إثبات النَّسَبِ.

ولذا طالما قلتُ وسأكرر دائمًا بأَنَّ وجود النُّسَخ الخطيَّة، والأصول العالية مِن كتبنا وتراثنا ليس كافيًا في إخراج التراث على الطريقة المُثْلَى، أو ضبطه وتحقيقه ونَشْره على الشكل الصحيح؛ ما لم يخرج مُتَّفِقًا مع مناهج أصحاب الكتب والنصوص الكائنة في هذه النُّسَخ والأصولِ الخطِّيَّةِ، مشفوعًا بمناهج الكُتَّاب والنُّسَّاخ، مُحاطًا بالوقوف على مسالك ذوي الشأْنِ والاختصاصِ في حينه، ويمتدُّ الأمر إلى صفاتِهم الشخصية ومعاشهم وأحوالهم.

وإذا كنا نتكلَّم في الميراث عن العصبات والأصول والحواشي، أو نتكلَّم في الفقه وأصوله وقواعدِه عن السياق، وارتباط الفتوى بالزمان والمكان، أو نتكلَّم في القانون الوضعيِّ عن «المراكز القانونية» التي يكتسبها الأشخاص نتيجة تصرُّفاتهم، أو عن «الأشخاص الطبيعية» و«الأشخاص الاعتباريَّة»؛ كالهيئات والمؤسسات ذات «الشخصية الاعتبارية»؛ فنحنُ هُنا كذلك نتكلَّم عن «نصٍّ ذي شخصيةٍ تحمل صفاته وهيئاته وسلوكيَّاته، وتكشف ما وراءَه مِن قائلٍ أو كاتبٍ»، فنحن نتكلَّم عن «نصٍّ ذي صفةٍ»؛ يكتسب النصُّ بناءً عليها أهميته ومكانته في الأُمَّة.

مشكلةُ البحثِ:

نعم؛ نحن نتكلَّم عن نَصٍّ يكشف ما وراءه مِن كاتبٍ أو ناسخٍ، أو قائلٍ أو سامعٍ، يمكن للواقف عليه، الساعي إلى تحليل مفرداته وحروفه، الرابط بينه وبين سياقه وسابقه ولاحقه، الناظر إليه بعيون الأُمَّةِ الشاملةِ لعلومها وقضيتها

وأخلاقها وسلوكياتها؛ أَنْ يقف على ما وراء هذا النَّصِّ مِن قضايا وأحكام، فضلًا عن صفات صاحبه وأخلاقه.

ويكون التقصير في البحثِ ونتائجه بقَدْرِ التقصير في فَهْمِ هذه القضية بأبعادها وأطرافها، ومِن ثَمَّ يمكن الوقوف على سببِ الخلل في كثيرٍ مِن الأبحاث التي غابتْ عنها هذه القضية الأصيلة في منهج البحث والاستدلال.

أهدافُ البحث، وأسبابُ اختيارِه:

وطالما تعجبتُ مِن أولئك الجامعين للأدلةِ، الحريصين على سردها الواحد بعد الواحد، معزولةً عن بيان واقع هذه الأدلة التي نشأتْ فيه، وطريقها التي تسير خلاله، فضلًا عن روابطها فيما بينها مِن جهة، وفيما بينها وبين غيرِها مِن العلوم والقواعد والأصول ونحو ذلك مِن جهةٍ أخرى.

وغالبًا ما يفلح هؤلاء في «تحضير النصوص» و«جمع الأدلة»؛ لكنهم يعجزون عن الربط بينها، والاستنتاج منها، ومهما تفشَّتْ بين أيديهم الدلائل؛ فهم أعجزُ الناس عن توليد النتائج، واستخلاص الأحكام مِن هذه الأدلة، ويرجع سبب ذلك إلى العجز والقصور في تحليل النتائج، وربطها بواقعها وسياقها الخاص في العلم، فضلًا عن سياقها وطريقها العام في الأُمَّةِ بشمولها وترابطها، وعلائقها.

ولذا أراد هذا البحثُ إعادةَ التذكير بهذه القضية الأصيلة في طُرُقِ العلم والاستدلال.

وهذا المنهج التحليلي القائم على تحليل الوقائع والسؤال عمَّا وراء كلِّ لفظةٍ وحرفٍ في تراثنا، وعلائق الألفاظ، وروابط الحروف؛ هو في حقيقته الأصل والطريق الصحيح لبلوغ حقائق النصوص، والوقوف على مرادات

الألفاظ، وليس مِنَّةً أو تفضُّلًا مِن الباحث على بحثِه، أو كشفًا لجديدٍ لم يكن، أو عملًا يسع الباحث تَرْكه وتحاشي الإتيان به.

بل هو الأصل الواجب اللازم لفَهْم النصوص، ومعرفة أغراض الوقائع، ويكون القصور في الفَهْم والتفريط في البحث بقَدْر القصور والتفريط في تحليل المعنى والسياق والبحث عن روابط الألفاظ والحروف داخل النصِّ البحثي.

وكذلك تكون الإجادة والإفادة بقَدْر الإجادة في التحليل، والحرص على قراءة الروابط بين النصوص والألفاظ والحروف، لا الاقتصار على مجرَّد السَّرْد وبيان الفوارق، دون دخولٍ إلى باطن السياقات والروابط ومعرفة المرادات بناءً على ذلك كلِّه.

وهي عمليَّة متشابكة متراكمة، يقوم المعنى فيها على أطرافٍ عديدة، منها النصوص والأدلـة، ومنها الروابط بين هذه النصوص وتلك الأدلة، ومنها السياقات والسابق واللاحق، أضف إلى ذلك مواضع هذه النصوص والأدلة مِن الشريعة، ومنزلتها في الأُمَّةِ، وبناءً على ذلك يمكن فهم النصوص واستجلاء حقائق الأدلة، وحينئذٍ فقط نستطيع الجزم بالنتائج وإِنْ غابت بعضُ الأدلة؛ لكننا لا نستطيع الجزم بشيءٍ في غياب تحليل السياقات والروابط وإِنْ حضرتْ جميع الأدلة.

منهجُ العمل:

ولذلك جاء هذا البحثُ في تمهيدٍ، وفصلين، وخاتمة.

فأما التمهيد: ففيه موضوع البحث وأهميته، وأسباب اختياره، ومنهج العمل فيه، ونحو ذلك.

والفصل الأول: الارتباط بين اللفظِ والمنهجِ.

والفصل الثاني: ملكيةُ الصواب والخطأ.

وأما الخاتمة: ففيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

ولستُ أزعمُ فيه مزيدَ عِلْمٍ، أو دوامَ إصابةٍ، وإِنَّما هو عملُ بشرٍ، يعتريه النقصُ مهما اجتهدَ صاحبُه في التجويد، وأَصَرَّ على التحسين، والمأمول في أهل العلم والفضل إصلاح ما يَرَوْنَه فيه مِن زَلَلٍ، وأنا راجعٌ عن الخطأ، على أيِّ وجهٍ كان.

والرجاء في الله -عزَّ وجلَّ- أَنْ يكتبَ التوفيق والتسديد في هذا العمل وغيره مِن أعمالٍ، وأَنْ يقبلها ربِّي بقبولٍ حَسَنٍ، ويجعلها خالصةً لوجهه سبحانه، وأَنْ تكون ذُخْرًا ليوم اللقاء.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات.

صلاح فتحي هَلَل

٢٦/ ٥/ ١٤٤٣

الفصل الأول

الارتباط بين اللفظِ والمنهج

بحيثُ لا يمكن فَهْم اللفظِ فَهْمًا صحيحًا شاملًا في غيابِ المنهج، أو الوقوف على المنهج في غياب اللفظِ؛ إذ اللفظ في حقيقته هو الحروف الكاشفة للمنهج، كما أَنَّ المنهج هو الحاكم لمواضع هذه الحروف وترابطها فيما بينها، ومِن ثَمَّ يبرز الارتباط والتلاحم بين اللفظ والمنهج.

فاللفظ له موضعٌ وسياقٌ قائمٌ على منهجٍ علميٍّ اختاره المُصَنِّف، فأضحى الحرفُ بذلك أداةَ كشفٍ وبيانٍ عن منهج المُصَنِّف وطريقته، كما أضحى منهجه قائدًا وحاكمًا للحرفِ مِن جهةٍ، وتابعًا له مِن جهةٍ أخرى؛ إذ لا يظهر المنهج دون الحرف، ولو أُزِيل الحرف عن مكانه لاضطرب السياق، وضاعتْ ملامح المنهج.

وبذا يظهر التلاحم الشديد بين الأمرَيْن: اللفظِ والمنهجِ، وحاجة اللفظ للمنهج لبيان صحَّتِه، وثبوته على الرسم الوارد في موضعه، وحاجة المنهج إلى الكشف عن نفسِه على أكتاف اللفظِ.

على أَنَّ اللفظ المقصود هنا لا يقتصر على الحرف الواحد، أو الكلمة الواحدة فقط، وإِنَّما يتجاوز ذلك ليشمل الجُمَل والعبارات والنصوص التي استقرَّتْ في بطون الكتب، خاصةً في كتب المُبْدِعين مِن المُصَنِّفين، حيثُ يقف فَهْم مراد اللفظ على بيان منهج المُصَنِّف وطريقته، والنظر في سياقاته وجَمْع مراداته مِن هنا وهناك؛ لاستكشاف مقصوده الأصيل في هذا الموضع أو ذاك.

مثالُ ذلك:

نجده في كتاب «التاريخ الكبير» للبخاريِّ، وقد صَنَّفَه وهو ابن ١٨ عامًا، وقال: «لو نُشِرَ بعض أُسْتَاذِيَّ هؤلاء لم يفهموا كيف صنفتُ كتاب (التاريخ) ولا عرفوه. ثم قال: صنَّفْتُه ثلاثَ مرَّات»[(١)].

وقد وقعَ ذلك حين أَخَذَ الإمام ابنُ راهويه -شيخُ البخاريِّ- الكتابَ ودخَلَ به على الأمير ابنِ طَاهِرٍ وقال: «ألا أُرِيكَ سحرًا؟ فنظر فيه عبدُ الله بن طاهر فتعجَّبَ منه وقال: لستُ أفهم تصنيفَه»[(٢)].

وهو نصٌّ كاشفٌ عن قضيتنا التي نتكلم عنها، حيثُ حضرتْ نصوصُ الكتاب، ورغم هذا لم يفهم ابنُ طاهرٍ تصنيفَه، ولم يصلْ لمرادِ الكتاب وتفاصيله وأركانه؛ إذْ لا يمكن الوقوف على مراد البخاريِّ غالبًا بالنظر العابر في تراجِمه وسطورِه، خاصةً في تلك التراجِم التي يقتصر فيها البخاريُّ على اسمِ الراوي، مع الإشارة لروايةٍ له، لا يظهر منها مُرادُه، ولا ما يرمي إليه، فلا يكاد يظهر مقصود البخاريِّ حينئذٍ بغيرِ كَدٍّ واجتهادٍ؛ بحثًا وتفتيشًا عمَّا يُريد، واستجلاء ذلك مِن خلال سياقات النصوص، وروابطها مع بعضِها في داخل الكتاب مِن جهة، وروابطها مع غيرها خارج الكتاب مِن جهةٍ أخرى.

فالقصة هنا لم تُبْنَ على النصوص فقط، وإِنَّما بُنِيَتْ على سياقات وروابط وأمور غير ظاهرة مِن النصوص المقروءة.

ونجد مثاله: في ترجمة صالح بن مسعودٍ الجَدَلِيِّ، حيثُ اقتصر البخاريُّ في ترجمته على تسميتِه، ثم ساق له روايةً مِن طريقه، ولم يتكلَّم بكلمةٍ

(١) «تاريخ مدينة السلام» للخطيب (٢/ ٣٢٥).

(٢) «تاريخ مدينة السلام» (٢/ ٣٢٦).

واحدةٍ، تُفَسِّر مرادَه؛ فكان في صمتِه بليغًا عجيبًا كما هو في كلامه حين ينطق.

فقال البخاريُّ: «صالحُ بنُ مسعودٍ الجَدَلِيُّ[١]. حَدَّثِني محمدُ بن عبد العزيز، حدثنا مَرْوان بن مُعاوية، سَمِعَ صالِحًا الكوفيَّ، سَمِعَ أبا جُحَيْفَةَ السُّوَائِيَّ؛ أَتَيْنَا النبيَّ ﷺ، فكَتَبَ لنا باثْنَي عشرَ قَلُوصًا، فكُنَّا في اسْتِخْرَاجِها حتَّى جاءنا وفاةُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فمَنَعَنَاهَا الناسُ»[٢].

فالناظر في نصِّ الترجمةِ وألفاظها الحالية؛ لا يكاد يقف على مرادِ البخاريِّ منها، ولا يصل لمطلوبه؛ إذْ بدأها البخاريُّ بتسمية صالحِ بنِ مسعودٍ الجَدَلِيِّ، وهي تسميةٌ متفقٌ عليها، لا نزاع فيها.

فقد قال ابنُ معينٍ: «صالح بن مسعود: وهو جَدَلِيٌّ، يروي عنه مَرْوَان بن مُعَاوِيَة، وقد سَمِع هذا مِن أبي جُحَيْفَة»[٣].

وكذا قال يعقوب: «وحدثنا غير واحدٍ مِن أصحابنا عن مروان عن صالح بن مسعودٍ الْجَدَلِيِّ، عن أَبِي جُحَيْفَةَ، وهو ثقةٌ»[٤].

وقال ابنُ أبي حاتم: «صالح بن مسعود الجَدَلِيُّ، روى عن أبي جُحَيْفَةَ، روى عنه مروان بن معاوية وابن فُضَيْل. سمعتُ أبي يقول ذلك». ثم قال ابنُ أبي حاتمٍ: «ذَكَرَهُ أبي عن إسحاقَ بن منصور، عن يحيى بن معينٍ أنَّه قال: صالح بن مسعود الجَدَلِيُّ ثقة»[٥].

---

(١) وقعتْ في بعض نسخ «التاريخ»: «الهذلي».

(٢) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٨ ط: الهند، ٥٦٩٥ ط: الناشر).

(٣) «تاريخ الدوري» (٢٩٤٩).

(٤) «المعرفة» (٣/ ٢٤٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١٢).

وقال ابنُ حبَّان: «صالح بن مسعود الجَدَلِيُّ، مِن أهل الكوفة، يروي عن أبي جُحَيْفَةَ، روى عنه مروان بن معاوية الفزاريُّ»[(١)]، وساقَ حديثَه عن أبي يعلى بإسناده.

فلا اختلاف في تسميةِ صالحٍ أو نِسْبَتِه عند ابن مَعِينٍ ويعقوب وغيرهما.

لكن عندما نعود إلى سياقِ البخاريِّ لتراجم «التاريخ» قبل صالحٍ وبعده؛ سنرى أنَّ ترجمةَ صالحٍ لم تأتِ هكذا عبثًا، وأنَّ وراء سطورها ما يريد البخاريُّ بيانه، لكن لا يظهر لنا هذا البيان دون ربطٍ لهذه الترجمة ببقيَّة التراجم، وفَهْمها بناءً على طريقة البخاري وسياقِه لتراجم كتابه، وليس بمعزلٍ عنها.

وسياقُ البخاريِّ لتراجِم «التاريخ» على أنواعٍ:

منها: الاقتصار على اسم الراوي، وتسمية شيخه والراوي عنه، وهذا كثيرٌ جدًّا في كتابه.

ومنها: ما يورده البخاريُّ مع بعضِ رواياته، فهو يشير بهذه الروايات إلى شيءٍ ما في ترجمةِ هذا الراوي، على عادة المؤلِّفين في تراجم الرواة عندما يذكرون روايةً أو حديثًا في ترجمة الراوي لبيان ما وقعَ فيه، مِمَّا يتصل بالراوي والرواية.

فإذا نظرنا في الحديثِ الذي أشار إليه البخاريُّ في ترجمةِ صالحٍ الجَدَلِيِّ؛ فسنجده عند أبي يعلى والطبراني والقَفَّال[(٢)] مِن رواية مروان عن صالح بن مسعود، سمعتُ أبا جُحَيْفَةَ يقول، لم ينسب أحدًا منهما.

---

(١) «الثقات» (٤/ ٣٧٧).

(٢) أخرجه أبو يعلى (٨٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ١٢٧ رقم ٣٢٨)، والقفال في «شمائل النبوة» (١١٠ بتحقيقي، يسر الله نشره على خير).

وفي رواية الدولابِيِّ والطبراني في روايةٍ[١] أيضًا مِن طريق مروان عن صالح بن مسعود قال: حدثني أبو جُحَيْفَةَ وهب السُّوائِيُّ، فنسبَ أبا جُحَيْفَةَ، ولم ينسب صالحًا.

وقد اختار البخاريُّ هذه الرواية الثانية التي وردَ فيها أبو جُحَيْفَةَ -رضي الله عنه- منسوبًا.

ولِفَهْم مُراد البخاريِّ كان لا بد مِن بذلِ مزيد بحثٍ وجهدٍ في ترجمة «صالحٍ»، وربطها بالواردِ فيها لغيرِ البخاريِّ أيضًا، للوقوف على مُرادِه منها بناءً على الوارد الموجود فيها لدى أهل العلم مِمَّا يُساعد على كشفِ مُرادِ البخاريِّ ومقصدِه مِن إيراد هذه الرواية دونَ غيرِها، والاقتصار عليها في ترجمة صالحٍ.

وبالبحث في ذلك وجدنا الإمام أحمدَ يقول: «حدثني بعضُ أصحابنا عن مروان قال: حدثني صالحُ بن مسعودٍ، سَمِعَ مِن أبي جُحَيْفَةَ الجَدَلِيِّ، وما أراه إلَّا خطأ»[٢].

فثَمَّة خطأ قد وقع في نِسْبَةِ أبي جُحَيْفَةَ، حيثُ نَسَبَهُ بعضُهم بنسبةٍ ليستْ له، فقال فيه: «الجَدَلِيُّ»، وإنما هي نِسْبَةُ تلميذِه في هذا الحديث: «صالح بن مسعود».

وصالحٌ: هو «الجَدَلِيُّ»، مِن بني جَدِيلَة، وهم بطنٌ مِن قيس عيلان مِن أهل الكوفة.

وأما أبو جُحَيْفَةَ: فهو «السُّوَائِيُّ»، نِسْبَةً إلى بني سُـوَاءة بن عامر بن

(١) «الكنى والأسماء» للدولابِيِّ (١٤٦)، «المعجم الكبير» للطبراني (٢٢/ ١٢٧ رقم ٣٢٩).

(٢) «سؤالات ابن هانئ» (٢٢٣٣).

صَعْصَعَة، سكنَ الكوفة أيضًا.

فقول القائل في أبي جُحَيْفَةَ: الجَدَلِيُّ؛ خطأٌ، فإنَّما هو السُّوائِيُّ، وأما الجَدَلِيُّ: فهو صالحٌ الراوي عن أبي جُحَيْفَةَ.

وقد صرَّح الإمام أحمدُ بهذا الشأْن، وأشار لهذا الخطأ لفظًا؛ بينما اقتصر البخاريُّ على تصويبه عن طريق الإشارةِ، فاقتصر على تسميةِ صالحٍ، وقال فيه: «الجَدَلِيُّ»، ثم ساق الإسنادَ إلى أبي جُحَيْفَةَ: السُّوَائِيِّ. لم يَزِد البخاريُّ على ذلك، لكننا حين نربط هذه الترجمة بالوارد فيها عند الإمام أحمد؛ يظهر منها مقصود البخاريِّ، وإنْ لم يُصَرِّح به في كلامِه، وللوقوف على صحةِ النتيجة التي توصلنا إليها، يمكننا أَنْ نربطَ هذه الترجمة كذلك بنصٍّ آخر عند البخاريِّ أيضًا عندما قال في ترجمة أبي جُحَيْفَةَ: «وهب أبو جُحَيْفَةَ السُّوَائِيُّ»[(١)]، وأوردَ له قطعةً مِن حديثه، فكرَّر نسبةَ أبي جُحَيْفَةَ -رضي الله عنه-، فيُفهم مِن تكراره تأكيدُ هذه النِّسْبَة وتصحيحُها وإثباتُها لأبي جُحَيْفَةَ -رضي الله عنه- دون تلميذِه صالحٍ الجَدَلِيِّ.

والحديثُ أخرجه البخاريُّ كذلك في «الصحيح»[(٢)] مِن وجهٍ آخر عن أبي جُحَيْفَةَ، فهو حديثٌ مشهورٌ متداولٌ لدى البخاريِّ في أكثر مِن كتابٍ، ويأتي أبو جُحَيْفَةَ في ذلك كلِّه منسوبًا بالسُّوَائِيِّ، ولم يكن البخاريُّ بحاجةٍ إلى ذِكْرِ الحديث في ترجمة صالحٍ الجَدَلِيِّ؛ لولا وجودُ عِلَّةٍ تقتضي وجودَه، وهي تصحيحُ الخطأ الواقع في النِّسْبَةِ المذكورة حيثُ انتقلتْ -خطأً- مِن التلميذ إلى الشيخ على خلاف الصواب.

---

(١) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٦٢ ط: الهند، ١١٧٣٤ ط: الناشر).

(٢) «صحيح البخاري» (٤٥٤٣ – ٤٥٤٥).

فالربطُ بين ما ذَكَرَه البخاريُّ وما وردَ عند غيرِه يظهرُ منه مُرادُ البخاريِّ، كما يُمكِنُ البناءُ عليه بعد ذلك في معرفة مكانة البخاريِّ في العلم، وموافقته لغيرِه مِن أئمة العلم والشأْن.

وينفع ذلك أيضًا في دراسة شخصية البخاريِّ، ومعرفة ما تتحلَّى به مِن ألمعيَّةٍ، فضلًا عن غير ذلك مِن النتائج والأبحاث التي يُمكِنُ استخراجُها مِن وراء هذه الترجمة، عند فَهْم مُراد البخاريِّ منها، وربطها بغيرها.

فالأمر هنا لا يقف عند حدِّ اللفظِ الظاهر أو الحرف المجرَّد، وإِنَّما يتخطَّاه إلى أمورٍ أخرى يُمكِنُ الوقوفُ عليها، مِن خلال هذا النصِّ؛ لكنها لا يُمكِنُ التوصُّل إليها، أو الوقوف عليها دونَ نصٍّ ولفظٍ حاملٍ لها، كاشفٍ عن مفرداتها وإِنْ بالإشارةِ والصمت!

وقد يكون البيان بالإشارة مثلما يكون بالكلام والتصريح.

ولا يقتصر الأمرُ على البحث العلمي؛ بل يتخطَّاه للدلالة والإشارة إلى شيءٍ مِن صفاتِ المُصَنِّف الشخصية، وأخلاقه، ونحو ذلك، مِمَّا يُمكن الوقوف عليه مِن خلال دراسة اللفظ، ومواقع الحروف، وسياق الترجمة.

فمثلًا:

نرى البخاريَّ في الترجمة السابقة قد اقتصر على مجرَّد سرد القضية والإشارة لتصويب ما أرادَه منها، دون تصريحٍ، أو إشارةٍ للصواب بلفظٍ يشير إليه، أو يشي بمعرفةٍ أو عِلْمٍ أو تمكُّنٍ أو نحو ذلك، وإِنَّما أشار للصواب ومضى في سبيلِه دونَ إشارةٍ قد لا يقف عليها كثيرٌ مِن الناس، هاضِمًا بذلك كلَّ حظوظِ النَّفْسِ والمعرفةِ لديه؛ فكان في هذا خَيْطٌ نأخذُ منه تواضعَ الإمام، وبُعْدَه عن الإشارة لنفسِه، واقتصاره في قضيته على العلم فقط، بعيدًا عن

حظوظ النَّفْس.

وتتأكَّد لنا هذه القضية عندما نربط هذه الألفاظ بألفاظ مسألةٍ أخرى وهي كلام الإمام عن الكذابين والمتهمين ونحوهم بمثلِ قولِه: «كذَّبَه فلانٌ» أو «فيه نظرٌ» أو نحوها مِن العبارات الأنيقة الدالة على المقصود مع تحاشي نِسْبَة العلم والمعرفةِ للنَّفْسِ، ليظهر كأنَّه مُجرَّد ناقلٍ لهذه الأقوال عن غيرِه، رغم أنَّها في حقيقتها تدلُّ على اختياره أيضًا؛ لكنَّها بصيغتها ورسمها تدلُّ على تواضُعه وتحاشيه حظوظ النَّفْس قريبها وبعيدها.

وتزدادُ قضيَّتُنا وضوحًا وتأكيدًا: عندما ننظر في ألفاظ وحروف وسياقات وروابط تراجِم أبواب البخاريِّ في «الصحيح» فنرى عُذُوبَةً في اللفظِ، واقتصارًا على المقصود دونَ دخولٍ في حروبٍ كلاميَّةٍ أو نحوها، مع معرفة الجميع أنَّه يردُّ على فلانٍ مذهبه في هذا الباب، أو لا يقبل برأي فلانٍ في ذاك الباب، لكنه فعلَ هذا كلَّه دون خوضٍ في أحدٍ، أو اشتباكٍ مع آخر، بعبارةٍ وجيزةٍ عذبةٍ بليغةٍ، جعلتْ مِن كتابِه مصدرًا مهمًّا، ومرجعًا أصيلًا لدى الفِرَق المتناحرة، وهذا فضل الله يؤتيه مَنْ يشاء.

والمقصودُ: الإشارةُ إلى ضرورة تحليل اللفظ التراثي، لاستجلاء المعاني منه، ووفرة المعاني بناءً على وفرة النَّظَر والتدقيق في روابط النَّصِّ وتحليل ألفاظه وحروفه.

والإشارة كذلك إلى ارتباط اللفظ بالمنهج، والمنهج باللفظ.

مثالٌ آخر:

ويزيدُ هذا الأمرَ وضوحًا وتأكيدًا: ما وقع في **مطبوع كتاب «الكمال»**

لعبد الغني المقدسيِّ[(١)]: «عُتْبَة بن سُوَيْد بن سَاعِدَةَ الأنصاريُّ، روى عنه ابنُه سالم، روى له ابنُ ماجة».

كذا وردَ رَسْمُ اسم أبيه «سَاعِدَة» في مطبوع الكتاب، بعد ترجمة «عُتْبَة بن عَبْد»، وقبل ترجمة «عُتْبَة بن غَزْوان».

وهو خطأٌ ظاهرٌ في رَسْمِه ولفظِه، يمكن الوقوف عليه بمجرَّد الوقوف على منهج الكتاب، وفَهْم طريقته في ترتيب تَرَاجِمِه في هذا المكان على الحروف في الأسماء، وأسماء الآباء، بحيثُ يأتي الألف قبل الباء، وهكذا.

وبناءً عليه لا يمكن أَنْ يقع «ابن سُوَيْد» بين «ابنِ عَبْدٍ» وابنِ «غَزْوَان» فالسين أسبق على العين في ترتيب الحروف، فلا يمكن وقوعها بعدها هنا، ومِن ثَمَّ يسهل الوقوف على مثل هذا الخطأ الظاهر في المطبوع.

وقد وردَ على الصواب في نُسخة «الكمال» الخطِّيَّة (مخطوطة فيض الله ١٥٠٦: ق ٥٣/ أ): «عُتْبَة بن عُوَيْم بن سَاعِدَةَ».

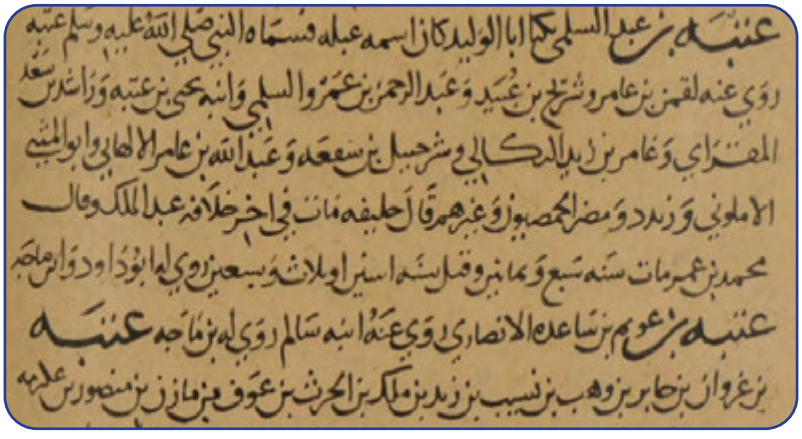

فبانَ مِن ذلك الصواب فيه، ووقعَ مُتَّفِقًا مع منهج المُصَنِّف، وترتيبه كتابه

(١) «الكمال» (١/ ٣٦٧).

على الحروف، حيثُ وردَ ترتيبُ العين واو عقبَ ترتيب العين باء، فجاء «ابنُ عَبْدٍ» ثم «ابن عُوَيْم» على الترتيب الصحيح، الذي اختارَه مُصَنِّفُه.

فكان منهجُ المُصَنِّف كاشفًا لما وقعَ في مطبوع كتابه مِن خطأ يَأْبَاه منهج ترتيب الكتاب على الحروف.

وهو مثالٌ كاشفٌ أيضًا عن ارتباط المنهج باللفظ، واللفظ بالمنهج.

⊙⊙⊙

الفصل الثاني

ملكيةُ الصواب والخطأ

وبناءً على ما سبقَ؛ يبقى اللفظُ هو العمود والأصلُ الذي تقوم عليه كلُّ الفروع، فلا مجال للكلام عن سياقٍ أو معنًى دونَ لفظٍ، فهو السابق القائد الذي تَتْبَعه السياقات، وتسير خلْفَه المعاني؛ إِذْ لا وجود لها في غيابه.

ولذا تبرز أهمية اللفظِ ومكانته وقيمته ومنزلته وجودًا وعدمًا وهيئةً، واتصالًا بغيرِه أو انفصالًا عنه.

فاللفظ التراثي ليس حرفًا في هواء، ولا نقشًا على ماء، وإِنَّما هو حروفٌ موضوعةٌ لمعنًى ومُرادٍ ومقصودٍ لقائلِه، أيًّا كانت هيئة اللفظِ وسَمْته وطريقته، وأيًّا كان المعنى المقصود مِن ورائه، قبولًا ورفضًا.

وهو مِلْكٌ خاصٌّ لصاحبِه، ودخول الباحث أو المحقق بقلمه إلى باطن نصٍّ ليس له؛ هو في الأصل دخولٌ إلى غير أرضه، وكتابة في أرضٍ مغصوبةٍ، لا يملكها، ولا تحقُّ له، فالنَّصُّ مِلْكٌ لصاحبِه، بحقِّه وباطلِه، بصوابِه وخطئِه، بضَبْطِه وإتقانِه، وأوهامِه وزَلَّاتِه، فكلُّ ذلك مهما كان هو اختيارُ القائل، وانتقاءُ الكاتب، لا يحقُّ لمُحَقِّقٍ أو مُعَلِّقٍ أنْ يتسوَّر على كلام غيره بالهدم أو الحذف أو التغيير؛ إِلَّا أنْ يقصد تأليفًا آخر مُتَعَلِّقًا بهذا النصِّ وتلك الألفاظ؛ كشرحٍ أو اختصارٍ أو نحوه، فيُنسَب العمل الجديد لصاحبه، ويبقى الأصل القديم على مضمونه وهيئتِه ونِسْبَتِه وصِلَتِه بقائلِه أو كاتبِه، لا ينفصلُ عنه.

وكتبُ الناس هي لهم، بحُلْوِها ومُرِّها، فتُتْرَكُ لهم على حالها، ويبقى التعليقُ متاحًا لمَن شاء كما يشاء، في حاشيتها أو في كتابٍ أو عملٍ منفصلٍ عنها؛ شرحًا أو اختصارًا أو تهذيبًا أو نظمًا أو نقضًا وغير ذلك.

واختلافُ العلماء قديمًا في تغيير اللَّحْن ونحوه؛ إِنَّما كان قبل استقرار النصوص في الكتب والمدوَّنات المشهورة المُتَدَاوَلَة بأيدي الناس، فليسَ لكائنٍ أَنْ يُغَيِّر فيها شيئًا تَرَكَه مُصَنِّفوها، مهما كان اعتراضُه عليه.

واستقرارُ الكتب حِرْزٌ لها مانعٌ مِن التغيير والتبديل فيها، فتُنْقل الأوهام والأخطاء كما يُنْقل الصواب، فإذا جاء العمل؛ لم يكن للخطأ والوهم مكانٌ، لكن تحاشي العمل به لا يجيز تغييره أو تبديله في الكتب والنصوص.

ومِن ثَمَّ تتضح أهمية اللفظِ ومكانته في السياق التراثي، خاصةً بعد ثبات الكتب واستقرار نصوصها، وتداولها في الناس، بحيثُ لم يعد مقبولًا التغيير في ألفاظها؛ لفَواتِ تلك المرحلة بموتِ مالكها ومُصَنِّفها صاحب الحقِّ في التغيير عليها.

فأيًّا كانت الأخطاءُ الـواردةُ في الكتب بعد ذلك؛ فتبقى على رسمها وحالها، إذا صحَّتْ وثبتتْ عن مُصَنِّفها، فهي حقُّه وملكه الخاص، لا يُنازعه فيه منازعٌ، كما لا يُنازعه منازعٌ في الصواب الصادر عنه، فهو صاحبُ هذا وذاك، وإليه تعودُ ملكيتُهما، بقطعِ الطرف عن رأي الآخرين في ذلك، وقبولهم ذلك منه أو رفضه.

نعم؛ ويُستفاد مِن ذلك كلِّه في بناء التصوُّر حول مراحل التطور العلميِّ لصاحب الكتاب، وما يجوز عليه مِن الأوهام والأخطاء، ونحو هذه المسائل المتعلِّقة بشخصه وعِلْمِه.

مثالُ ذلك:

قال الإمام الذهبيُّ: «مالكُ بنُ الحَسَن بن مالك بن الحُوَيْرِث، عن أبيه،

عن جَدِّه. وعنه عُمَرُ بنُ أبان، منكر الحديث، ساق له ابنُ عَدِيٍّ[1] خمسةَ أحاديث؛ وقال: لا يرويها إِلَّا عِمْرَان الواسطيُّ عنه، وعِمْرَان: لا بأس به. قال: وأظن أنَّ البلاء فيه مِن مالكٍ.

قلتُ: متونها معروفة في الجملة» اهـ.

هكذا ورد النصُّ في «ميزان الاعتدال» بخطِّ الإمام الذهبيِّ: (مخطوط الخزانة العامة بالرباط ١٢٩):

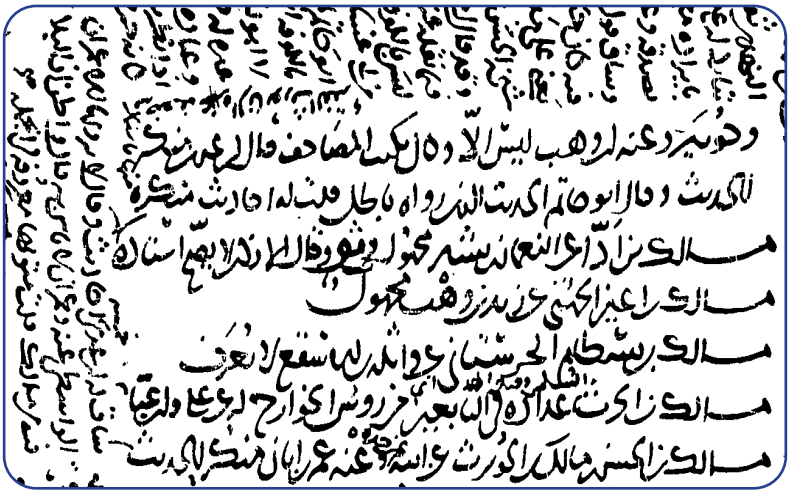

وهكذا وردَ النصُّ أيضًا في نسخة الكتاب التي بخطِّ سبطِ ابنِ العجميِّ الحلبيِّ: (مخطوط مراد بخارى ٩٢):

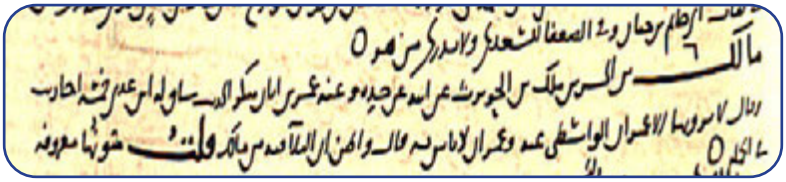

وهذا هو الوارد المشهور في نُسَخِ الكتاب الخَطِّيَّة، مثل: (مخطوط فيض الله ١٥٤٦):

(١) «الكامل» (٨/ ١١٦ – ١١٧ ط: العلمية، ٩/ ٦٢٦ – ٦٢٧ ط: الرشد).

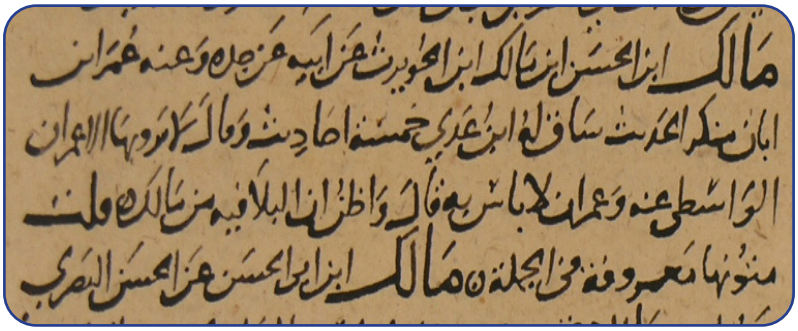

و(مخطوط ولي الدين ٨٦٥):

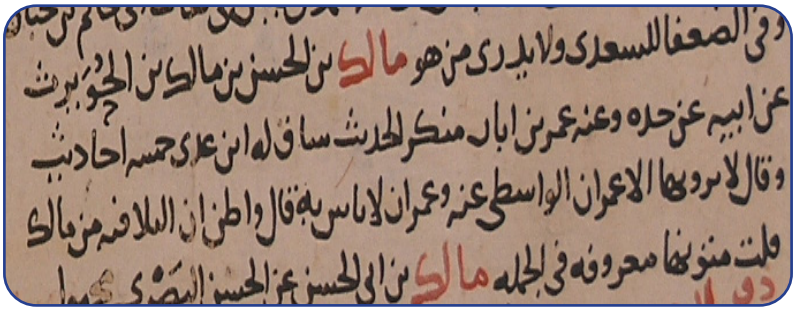

و(مخطوط كوبريلي ١١٧٩):

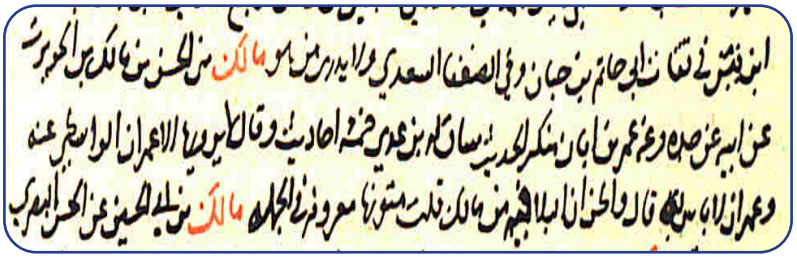

و(مخطوط عاطف أفندي ١٩٣٩):

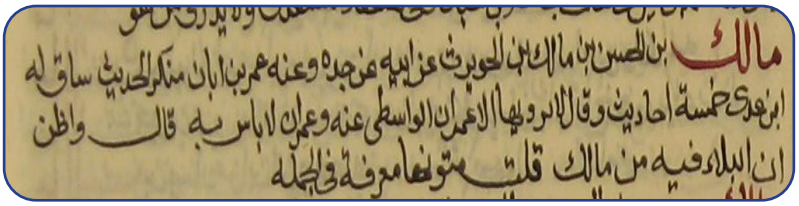

و(مخطوط مكتبة الأحقاف، بتريم، اليمن A-03):

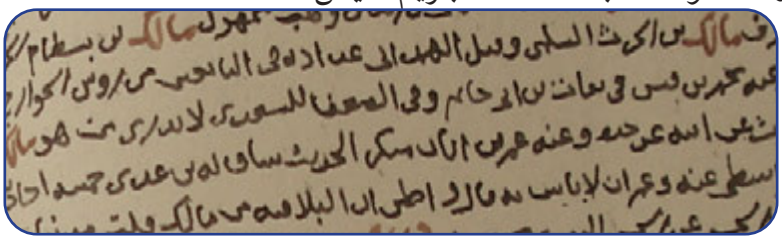

و(مخطوط مكتبة الجامع الكبير، بصنعاء، اليمن ١٩٧):

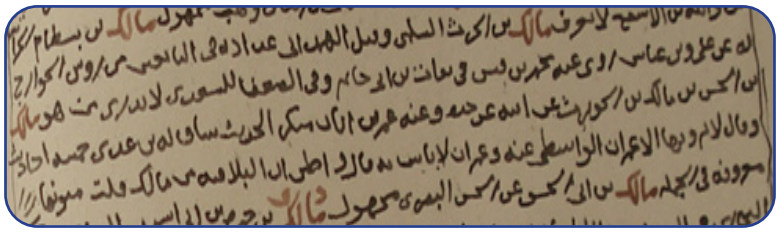

و(مخطوط جامعة محمد بن سعود ١ ,٢١٣ – ١٥):

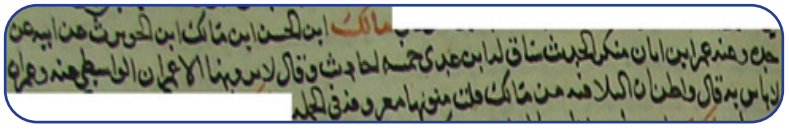

و(مخطوط كوتاهية، وحيد باشا ١٠٤٩/ ٢):

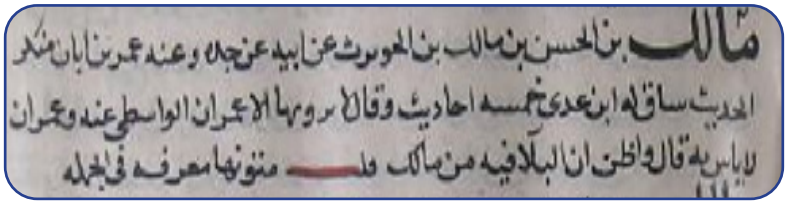

وسيأتي مثله أيضًا في «نثل الهميان» بخطِّ سبط ابن العجمي.

ومثله كذلك في مخطوطات «لسان الميزان» لابن حجر.

منها: الأصل النفيس، بخط القلقشندي، وعليه خطُّ ابنِ حجر: (مخطوط راغب باشا ٣٤٩):

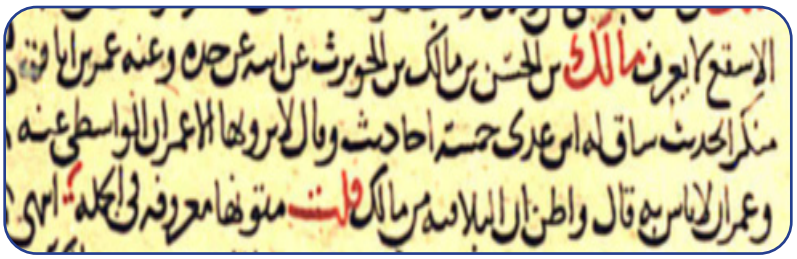

وهكذا أيضًا في (مخطوط لالي لي ٦٣١):

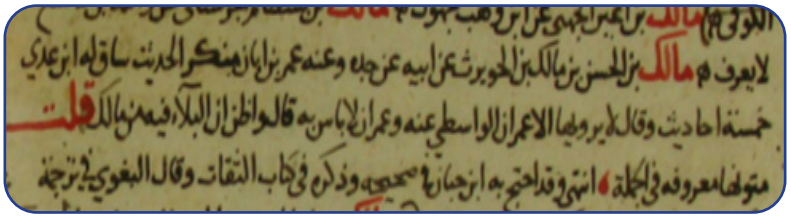

و(مخطوط كوبريلي ٣٩٤):

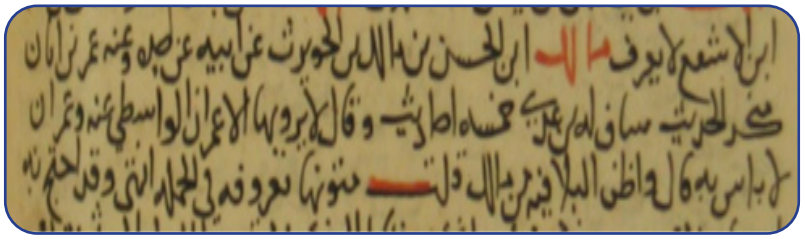

وظاهرٌ مِن صورة خطِّ الإمام الذهبيِّ أنَّه قد كتبَ الترجمةَ أولًا إلى قوله: «منكر الحديث»، لم يَزِدْ على ذلك.

ثم إنَّه قد قَابَلَ كتابَه مرات أخرى بعد الكتابة، وفي هذه المقابلات رأى أنَّه قد سقطَ منه أثناء الكتابة قوله: «عن جَدِّه»، فأضافها كما هو ظاهرٌ فوق السطر بين الكلام.

وفي هذه المقابلات أيضًا أضاف قوله: «ساق له ابنُ عَدِيٍّ خمسةَ أحاديث»، وفي هذه المرة أيضًا كتب: «ساق له ابنُ عَدِيٍّ أحاديث»، ثم ظهرَ

له أنْ يكتبَ عددها، فأضافَ كلمةَ «خمسة» فوق الكلام أيضًا.

لكنه رغم كلِّ هذه المراجعات والتحريرات والإضافات؛ قد تَرَكَ قوله: «وعنه عُمَرُ بنُ أبانَ» على حالتِه الأولى، لم يُغَيِّر فيه شيئًا، مع أنَّه مخالِفٌ لما ذَكَرَهُ هو نفسُه أثناء الترجمة بعد ذلك، وفيها: «عمران».

فالظاهر أنَّه قد فاته تصويبه أثناء المراجعات المذكورة، ولذا ألمحَ برهان الدين إبراهيم بن محمدٍ، سبطُ ابنِ العجميِّ إلى تَعَقُّبِه في هذا الموضع؛ فنقلَ كلامَ الذهبيِّ ثم قال في «نَثْلِ الهميان»: «هذا ذَكَرَهُ ابنُ حبَّان في (الثقات)[1] وقال: رَوَى عنه عِمْرَانُ بن أَبَانَ حديثَ: آمين آمين آمين».

وصورته بخطِّ البرهان: (مخطوط دار الكتب المصرية ٢٣٣٤٦ ب):

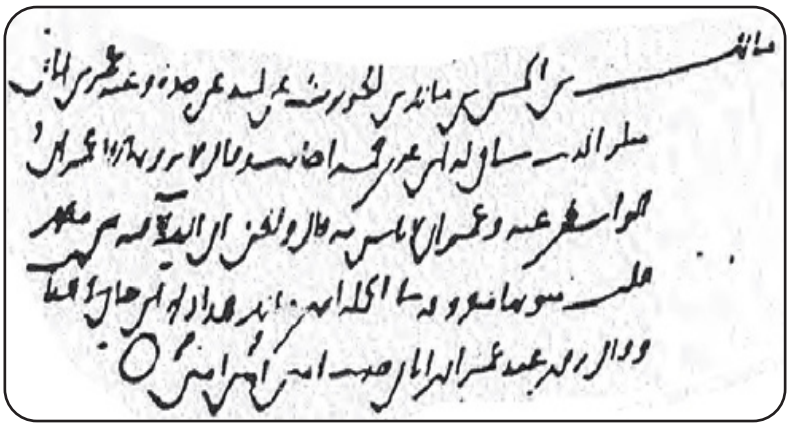

فأشارَ سبطُ ابنِ العجميِّ بهذا التعقيب إلى تصويب ما وقعَ في كتاب الذهبيِّ؛ يعني قوله: «عُمَر بن أبانَ»؛ وأنَّ الصواب فيه هو «عِمْرَان»؛ كما وردَ في كتاب ابن حبَّان، وهو الوارد كذلك في بقيَّة كلامِ الإمام الذهبيِّ رحمه الله.

لكن وجود هذا الاسم بهذا الرسم «عُمَر» على السهو في كتاب الذهبيِّ؛

(١) «الثقات» (٧/ ٤٦١).

هو ثابتٌ في خطِّه، الذي وصلَنا، ومضتْ صورتُه، وكذا رآه غيرُه في كتابه، ونَقَلَه منه كما هو واردٌ فيه، وقد مضى ذلك في نسخةِ «الميزان» بخطِّ سبطِ ابنِ العجميِّ أيضًا، كما مضى في غيرها مِن نُسَخِ الكتاب.

وكذلك مضى أيضًا منقولًا عن الإمام الذهبيِّ في نسخةِ «نثل الهميان» بخطِّ مؤلِّفه سبط ابن العجميِّ، وفي نُسَخِ «لسان الميزان» لابن حجرٍ، بخطِّ القلقشنديِّ، وغيره.

فالصواب إثباته كما وردَ عن مؤلِّفه، وعدم التصرُّف فيه؛ إذ السهو عن تصويبه وتغييره إنَّما هو مِن جهةِ مؤلِّفه رحمه الله، ولا شأْنَ لمَن بعدَه مِن النُّسَّاخ أو النَّقَلَةِ بهذا.

فلا بُدَّ مِن إثباته في «الميزان» كما هو، مع التنبيه في حاشيته على ما جرى.

ورغم هذا؛ فقد غَيَّرَهُ الشيخ أبو غُدَّة عندما رآه في «لسان الميزان»[(١)] رغم إقراره بوجوده في نُسَخ «اللسان»، فأثْبَتَه في متنه «عمران بن أبانَ» ثم قال في حاشيته: «في الأصول: (عمر بن أبان)، وفي ط: (عمرو)، والذي في (الكامل) و(ثقات ابن حبَّان): عمران بن أبان، وهو الصواب، وترجمته في (تهذيب الكمال) ٢٢: ٣٠٥، وذكرَ المِزِّيُّ في شيوخه: مالك بن الحسن، المذكور هنا» اهـ.

وكذا غَيَّرَهُ مُحَقِّقو «ميزان الاعتدال» طبعة الرسالة[(٢)] أيضًا إلى «عِمْران» وقالوا: «في المطبوع: عمرو، وفي (أ) و(س): عمر، والمثبت مِن (الكامل) ٦/ ٢٣٧٨، و(ثقات ابن حبَّان) ٧/ ٤٦١، وهو الصواب كما سيرد في عبارة

(١) «لسان الميزان» (٦/ ٤٣٨ رقم ٦٢٦٥).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/ ٦ رقم ٦٦٢٨ ط: الرسالة العالمية).

المُصَنِّف: عمران الواسطي» اهـ. و(أ) و(س) عندهم هما: نسخة الذهبيِّ بخطِّه، ونسخة سبط ابن العجمي بخطِّه مِن «الميزان» أيضًا.

ولا منازعة في أنَّ الصواب في الرواية والإسناد والترجمة هو: عِمْران بن أَبَانَ؛ بَيْدَ أَنَّ الصواب في كلامِ الذهبيِّ ليس كذلك؛ إذِ الصوابُ في كلامِ الذهبيِّ الذي كتبَه بخطِّ يدِه هو: «عُمَر بن أَبَانَ»، وقعَ على سبيل السهو، ومَرَّ فلم يُغَيِّره أثناء المراجعات التي راجَعَها لكتابه.

فلا بُدَّ مِن إثباتِه في كتابه، كما وردَ في خَطِّه، وكما وردَ في خطوط العلماء الأثبات نَقْلًا عن كتابه كذلك.

نعم؛ وجدتُ هذا الموضع على الصواب في نسخةٍ مِن «الميزان»: (مخطوط آيا صوفيا ٣٤٩١):

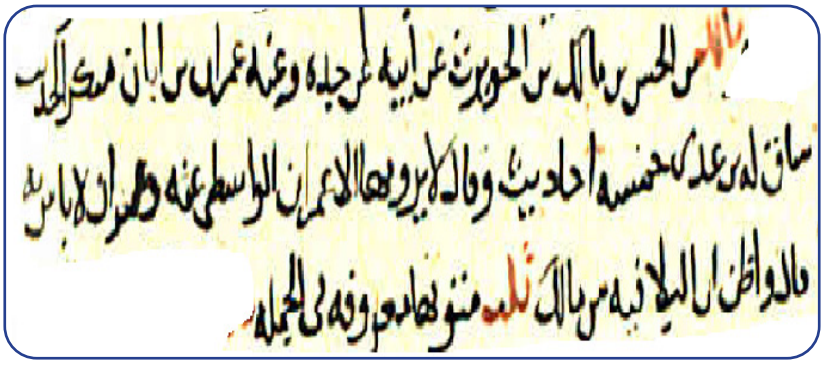

لكنها ليست مِن عُتَّق نُسَخ «الميزان»، أو نفائسه، ولم يُسَمِّ الناسخ نفسَه، ولا ذكر تاريخ فراغه مِن نَسْخِها، أو نُسْخَته الأم التي انتسخَ منها، ولا تلوحُ عليها أماراتُ النفاسة، أو التقدُّم، وإنَّما الظاهر أنَّها مِن مُتَأَخِّري نُسَخِ «الميزان» مكانةً وزمنًا؛ مقارنةً بالنُّسَخِ النفيسةِ السابقةِ، وفي صدارتها نسخة المؤلِّف نفسِه.

وقد رأيتُ في حاشية الجزء الأول منها (رقم/ ٣٤٩٠) [ق/ ٣] نقلًا عن ابنِ حجرٍ.

ولولا عدم نفاستها، وتأخُّرها بين النُّسَخ لاحتملنا أنْ يكون التصويب والتغيير مِن جهةِ الذهبيِّ أثناء قراءةٍ أو سماعِ الكتاب عليه؛ بعدما أَضَرَّ قبلَ موته، فما يزيده أو يُعَلِّقه حينئذٍ لن يكون موجودًا في نسختِه التي كتبها بخطِّه قبل ذهاب بصره ﵀.

لكنها ليستْ مِن جنس هذه النُّسَخ النفيسة، التي تصلح تكأةً يُسْتَدَلُّ بها في مواجهةِ خطِّ المؤلِّف، وخطوط الأعلام السابقين.

على أنَّ ظهور بعض نُسَخ الكتاب النفيسة بعدُ؛ يفيد الكتاب، ولا ينقض الاستدلال السابق بالمثال المذكور؛ إذ الاتِّكاء فيه على عدم تغيير الموجود بخطِّ المؤلِّف اتكاءً على الوارد في كتبِ غيرِه مِن العلماء، وما يراه غيره صوابًا، بينما التصويب الوارد في نسخة آيا صوفيا -لو صحَّ- لكان تصويبًا منسوبًا للكتاب نفسه، وليس مِن خارجه، وهي قضيةٌ أخرى غير ما نحن فيه.

وعلى كلِّ حالٍ؛ فالواردُ في خطوط الأعلام بدايةً بخطِّ المؤلِّف نفسه، مرورًا بخطِّ سبط ابنِ العجميِّ، وصولًا لخطِّ القلقشنديِّ في نسخة «لسان الميزان» كذلك؛ فالوارد في هذه الخطوط هو: «عُمَر بن أبان»، وهو الصواب الثابت عن الذهبيِّ، بغضِّ النظر عن عدم صحَّتِه في الترجمة وأسانيد الروايات؛ فهذا شأنٌ آخر.

فما وُجِدَ وثبتَ في كتاب الذهبيِّ؛ يبقى كما هو.

نعم؛ ويُشار بشكلٍ أو بآخر لتصويبه.

وما وردَ في نسخة آيا صوفيا؛ فالظاهر أنَّه مِن تجاسُر بعضِ النُّسَّاخِ أو

النَّقَلَةِ؛ ولم يَرِد في شيءٍ مِن نُسَخِ الكتاب المُتَقَدِّمَةِ، فيقال فيه ما قيل فيما قبله أيضًا؛ إِذْ لَمْ يَرِد هذا الاسم بهذا الرسم في هذا الموضع في خَطِّ الذهبيِّ، ولا نَقَلَهُ عنه سبطُ ابن العجميِّ أو ابن حجر في كتابَيْهما.

وما يُقال فيما سبق؛ يقال أيضًا فيما وقعَ في «الميزان»: (مخطوط كوبريلي ١١٨٠): «عَمْرو بن أَبَان» بزيادة واو، مكان «عُمَر» مِن دونها.

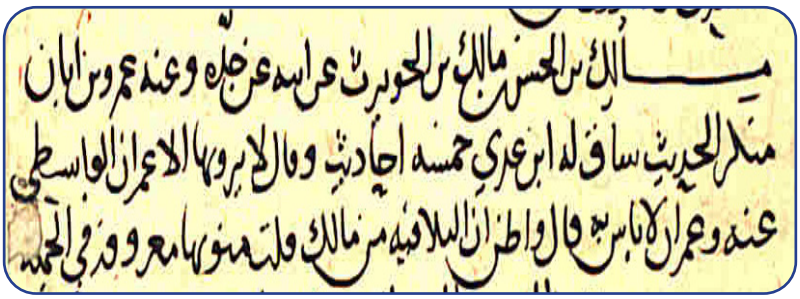

وقد أثبتَ البجاويُّ في متن نشرته للكتاب: «عمرو» بالواو، وأشار إلى «عُمَر» في حاشيته[1]، فليُصَوَّب كذلك.

هذا؛ وقد سقطتْ الترجمة بأكملها مِن «ميزان الاعتدال»: (مخطوط دار الكتب المصرية ٨٩ مصطلح حديث).

والمقصودُ: التفريقُ بين قضية ثبوت النصِّ عن الذهبيِّ، وقضية ثبوته وصحته بالنِّسْبَةِ للروايةِ أو الإسناد، فالصحيح في الروايةِ أو الإسناد أو الترجمةِ هو: «عِمْران»، وهو الوارد في «الكامل» وغيره مِن مصادر الذهبيِّ.

بينما الصحيح في كتاب الذهبيِّ: «عُمَر»، هكذا سبقَ قَلَمُه إليه، فلا يُغَيَّر أو يُصَوَّب ما طغى به قلمُه اتكاءً على ما في مصادرِه؛ إِلَّا أنْ يأْذَن هو بذلك، ويثبت عنه التغيير والتصويب.

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٢٥ رقم ٧٠١٢).

عودٌ على بَدْءٍ:

وهذا يُعيدنا مرةً أخرى إلى ما بدأنا به الكلام حول علائق الألفاظ والنصوص، وصِلاتها وروابطها، وسياقاتها ومحيطها، حيثُ تتصل رواية الخطأ كما هو؛ بنصوص وكتب وكلامٍ قد يكون بعيدًا عن موضعِ اللفظِ أو النَّصِّ، ولا تقتصر على موضعِه فقط، فالتجاوز في موضعٍ هو تجاوزٌ على جميعِ المواضع المتصلةِ بقضيةِ الباب.

مثل الكلام في لحنِ بعضِ العلماء، أو في أخطاء الرواة أو أسمائهم أو أنسابهم، وغير ذلك، فالأمر هنا ليس متعلِّقًا بهذه المواضع فقط، وإِنَّما يتعلَّق أيضًا بالمصادر الأخرى التي ذَكَرَتْ هذه القضايا ودَلَّتْ عليها، فيبقى تغيير هذه القضايا في مصدرٍ مِن المصادر هو تجاوز في حقِّ الوارد في هذا المصدر، وهو كذلك تجاوزٌ في حقِّ المصادر الأخرى المتصلة بهذه القضايا.

فاللفظ المُتَدَاوَل في كتب المُشْتبَه، وكذلك الكلام في أخطاء الرواة، أو في أسمائهم وأنسابهم، وكذلك الحال في الرواة الذين لا وجود لهم؛ لكونهم مِن أخطاء الأسانيد، ونحو ذلك مِن الألفاظ الواردة في المصادر قصدًا، لبيانِ وَهْمِ راوٍ، أو الإشارة لخطأ نُسْخَةٍ، أو غير ذلك مِن الأمور؛ لا يمكن تغيير أو تبديل هذه الألفاظ أو بعضها لمجرَّد وقوع الخطأ والوَهْم فيها، ولا يزال أهلُ العلم يذكرون الأخطاء والأوهام في كتبهم لبيانها، وتمييزها حتى لا تختلط بالصواب.

فكذلك أوهامُ المصادر تبقَى كما هي دون تغييرٍ أو تبديلٍ، إذا ثبتتْ عن أصحاب هذه المصادر.

⊙⊙⊙

الخاتمة والتوصيات

وإذْ وصلنا إلى ما وصلنا إليه؛ فيجدر التأكيد على القضايا والتوصيات التالية:

أولًا: حروفُ مصادرنا ألسنةٌ ناطقةٌ، وأماراتٌ شاهدةٌ، ودروبٌ مسلوكةٌ، وقواعدُ مطروقة، وعِلْمٌ يمشي، وعَمَلٌ يسير، يُحَدِّث عن موضعٍ اندثر، وخصلةٍ كانت، وفضيلةٍ هنا، وأخرى هناك، مثلما يُحَدِّث عن الأخطاء والأوهام، وكبوات الخيول؛ ليصبح ذلك نبراسًا لقادم الأجيال، ومُسْتَمِرِّ القلوب والعقول.

وتلك قصةُ ألفاظنا، حيثُ تحمل الأمةَ بعلومها ومعارفها، مِن جيلٍ إلى جيلٍ، فالحفاظ عليها حفاظٌ على الأُمَّةِ.

وما ثبتَ في الكتب والمصادر مِن أوهام وأخطاء هو مِلْكِيَّةٌ خالصةٌ لأصحابها، تُتْرَك في أماكنها، كما يُتْرَك الصواب، ويُصَوَّب ما يُرَاد تصويبه في شرحٍ أو حاشيةٍ، ونحو ذلك.

ثانيًا: كذلك لا يُنْسَب لأحدٍ ما لم يثبت عنه، فيجوز تغيير التصحيف والتحريف في الكتب والمصادر؛ إذا ثَبَتَ تحريفُه مِن جهةٍ لا مدخل للمُصَنِّف فيها، ويُتَرَيَّث في ذلك؛ خشية إثبات ما لم يثبت أو نَفْي ما ثبتَ عن مُصَنِّف الكتاب.

والعبرة في ذلك بثبوت النص عن صاحب الكتاب، فمتى ثبتَ النَّصُّ عنه؛ وجبَ الحفاظ عليه، وروايته وإثباته كما هو، وإنْ كان وهمًا أو زللًا مِن صاحب الكتاب، ومتى ثبتَ الوهم فيه مِن الناسخ أو النَّاقل؛ فلا يُنْسَب ذلك لمُصَنِّف الكتاب، ولا يتحمَّل عهدة أخطاء الآخرين.

ثالثًا: أبانَ البحث عن ارتباط اللفظ والنَّص بالمنهج والطريقة، بحيثُ لا يمكن الفَصْل بينهما لمَن رامَ ضبطَ النَّصِّ وإقامةَ المنهجِ، فيُستعان بهذا على ذاك، ومِن ثَمَّ تظهر خطورة فَصْل النَّصِّ عن المنهج، وانتزاع أحدهما مِن الآخر، وما يؤدِّي إليه ذلك مِن إهدارٍ وضررٍ للأَمْرَيْن معًا.

وبعبارةٍ أخرى: لا يمكن الاتكاء على النُّسَخ والأصول الخطِّيَّة وحدها في تحقيق وضبط نصوص الكتب؛ لمَنْ رامَ التجويد والإتقان، وبلوغ مراد المؤلِّف؛ لأنَّ التعرُّف على المُصَنِّف صاحب النَّصِّ يؤدِّي إلى معرفة ما يُتَوَقَّع صدوره عنه مِن ألفاظٍ وكلمات، وما يمكن أنْ يذهب إليه مِن معنًى واختيارٍ، ومِن ثَمَّ يُساهم ذلك في ضبط النَّصِّ وإقامة اللفظِ، ونحو ذلك.

رابعًا: يُوصَى بإدراج التعرُّف على مناهج العلماء ضمن كتب أصول الضبط والتحقيق، وعدم الاقتصار على ما يتعلَّق بالنُّسَخ والأصول الخطيَّة فقط.

⊙⊙⊙

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات:

١- الكمال في أسماء الرجال: مخطوطة فيض الله (١٥٠٦).

٢- لسان الميزان: مخطوط كوبريلي (٣٩٤).

٣- لسان الميزان: مخطوط لالي لي (٦٣١).

٤- لسان الميزان: ابن حجر، بخط القلقشندي، وعليه خطُّ ابنِ حجر: مخطوط راغب باشا (٣٤٩).

٥- ميزان الاعتدال: مخطوط آيا صوفيا (٣٤٩٠).

٦- ميزان الاعتدال: مخطوط آيا صوفيا (٣٤٩١).

٧- ميزان الاعتدال: مخطوط جامعة محمد بن سعود (١, ٢١٣ – ١٥).

٨- ميزان الاعتدال: مخطوط دار الكتب المصرية (٨٩ مصطلح حديث).

٩- ميزان الاعتدال: مخطوط عاطف أفندي (١٩٣٩).

١٠- ميزان الاعتدال: مخطوط فيض الله (١٥٤٦).

١١- ميزان الاعتدال: مخطوط كوبريلي (١١٧٩).

١٢- ميزان الاعتدال: مخطوط كوبريلي (١١٨٠).

١٣- ميزان الاعتدال: مخطوط كوتاهية، وحيد باشا (١٠٤٩/ ٢).

١٤- ميزان الاعتدال: مخطوط مكتبة الأحقاف، بتريم، اليمن (-٠٣).

١٥- ميزان الاعتدال: مخطوط مكتبة الجامع الكبير، بصنعاء، اليمن (١٩٧).

١٦- ميزان الاعتدال: مخطوط ولي الدين (٨٦٥).

١٧- ميزان الاعتدال، بخطِّ الإمام الذهبيِّ: مخطوط الخزانة العامة بالرباط (١٢٩).

١٨- ميزان الاعتدال، بخطِّ سبطِ ابنِ العجميِّ الحلبيِّ: مخطوط مراد بخارى (٩٢).

١٩- نَثْل الهميان: برهان الدين إبراهيم بن محمدٍ، سبطِ ابنِ العجميِّ: بخطه، مخطوط دار الكتب المصرية (٢٣٣٤٦ ب).

ثانيًا: المطبوعات:

٢٠- تاريخ ابن معين، رواية الدوري: تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، نشر: كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢١- التاريخ الكبير: البخاري، تحقيق: عبدالر حمن بن يحيى المعلمي، طبعة الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢- التاريخ الكبير: البخاري، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، ومحمود بن عبد الفتاح النحال، دار النصيحة، والناشر المتميز، السعودية، ط١، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

٢٣- تاريخ مدينة السلام (= تاريخ بغداد): أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٢٤- الثقات: ابن حبَّان، مصورًا عن الطبعة الهندية، دار الفكر، بيروت.

٢٥- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، مصور عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

٢٦- شمائل النبوة: القفَّال الشاشي، بتحقيقي، يسَّر الله نشره على خيرٍ.

٢٧- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٨- الكامل: ابن عديٍّ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٢٩- الكامل: ابن عديٍّ، تحقيق: مازن محمد السرساوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٣٠- الكمال في أسماء الرجال: عبد الغني المقدسي، تحقيق: شادي بن محمد آل نعمان، الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية، الكويت.

٣١- الكنى والأسماء: الدولابي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٣٢- لسان الميزان: ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

٣٣- مسائل أحمد، رواية ابن هانئ: تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٤- مسند أبي يعلى الموصلي: تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، جدة، ط٢، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٣٥- المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، دون تاريخ.

٣٦- المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

٣٧- ميزان الاعتدال: الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، وآخرين، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق؛ بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

⊙⊙⊙

«العِلْمُ أمانة.. وإن الضِّيق بالنقد والتَّسامي عليه
ليس من أخلاق المؤمنين» أحمد محمد شاكر

نَقْدٌ

باب يُعنىٰ بالمُراجعات النقدية للكتب الحديثية
المطبوعة وكتب الرواة

دراسةٌ نقديَّةٌ تحليليَّةٌ لكتب الـمُدلِّسين في القَرْنَين الثامن والتاسع

دراسة وتحقيق

د. عبد الله بن محمد بن خضر الـمُقبلي الزّهراني

الأستاذ المُساعد بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة الملك عبد العزيز بجدَّة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.11

ملخص البحث

تعرَّض البحث لكتب المُدلِّسين في القَرْنَين الثامن والتاسع؛ نظرًا لكونها أجمع ما صُنِّف في الموضوع، وكثرة اعتماد الباحثين عليها في أحوال الرِّجال ومرويَّاتهم، والحاجة لعقد مُوازنة بين هذه الكتب، ونُدرة مَنْ تعرَّض لها بدراسة تحليلية نقديَّة.

فظهر للباحث أنها من أيسر وسائل الوقوف على أسماء الرُّواة المُدلِّسين، وأنّها تضمَّنتْ كمًّا غزيرًا من النُّقول عمّن تقدّم، مع وجود بعض الإشكالات فيما جمعت من الرُّواة، كوجود من وُصف بتدليس الشُّيوخ دون الإسناد، وكذلك من لم يثبت في حقّه التدليس، ومن دلَّس في رواية بعينها وقد عُرِفت، كما أنّها تعرّضت لذكر بعض الطُّعون في بعض الرُّواة، كضَعْف الحفظ ونحوه، فصارت بذلك مُتنوّعة الفائدة، وقد حاول أولئك المُصنّفون الاستقصاء في الجمع، ووقع لهم فواتٌ، لا سيَّما في الرُّواة الذين تعاطوا التدليس، ووجِدَت صورته في مرويّاتهم، فنصَّ النُّقّاد على ذلك بعبارة مُغايرة للَفْظ التدليس، فلم يُفطن لها، وقد أفاد بعضهم من بعض في عدد من الجوانب، كالجمع، والترتيب، والاعتماد على ما نُقِل في الترجمة، وهذا أوقع المُتأخّر منهم في أوهام سببها المُتابعة، وقد تبيَّن من خلال البحث أنّ أجود هذه الكتب، وأوسعها، وأكثرها تدقيقًا كتاب ابن حجر (تعريف أهل التقديس).

الكلمات المفتاحية:

المُدلّسين – الطّبقات – التاسع – الثامن – التعريف.

⊙⊙⊙

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبده ورسوله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أمّا بعد، فإنّ موضوعات دراسة مرويّات السُّنّة النّبويّة من أوسع علوم الإسلام، ولها تشعُّبات كثيرة، مما يدعو الباحث إلى استفراغ وسعه في تتبّع أفرادها من مظانّها، والإفادة منها فيما هو بصدد بحثه ودراسته.

وإنّ من أهمّ هذه الموضوعات، ومن أكثرها دقّة، وأوجبها عناية؛ موضوع التدليس، فإنّه أحد ركائز دراسة حال الرّاوي، وعائق دون قبول كثير من المرويات.

ولذا صرف النُّقّاد الأوائل جُهدًا بالغًا في تتبّع أحوال الرّواة، والتنصيص على من وُجدت منه صورة التدليس في روايته، أو تعاطاه ولو بشكلٍ يسير، ممّا يكشف عن دِقّة النّقد عند أولئك الأعلام أجزل الله مثوبتهم.

إلا أنّ المُصنّفات في هذا الباب عند المُتقدّمين نادرة، ومع نُدرتها هذه تفتقد للاستيعاب، والإطناب في بيان حال الرّاوي من هذه الحيثية، كما نقرؤه في رسالة النّسائي -مثلًا-، وبعضها لم يصلنا كرسالة الكرابيسي، ثُمّ توقّف التصنيف في جمع هؤلاء الرُّواة إلى مطلع القرن الثامن، فظهر في هذا القرن والذي يليه عددٌ منها، أفاد مؤلّفوها من كلام من تقدّمهم، وأفاد بعضهم من

بعض، وكلُّ هذا يدعونا لدراسة تحليلية نقدية لهذه المُصنّفات، والخروج بصورة كاشفة عن طبيعة تصنيفها، وطرق إيراد الترجمة، وكيفية إلحاق الرُّواة بهذا الوصف، وما يتعلّق بذلك من مُناقشات، وهو ما سيحاول الباحث كشفه في هذا الدّراسة المُتواضعة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عدَّة أمور، منها:

١- البيان الوصفي والتحليلي لكتب المُدلِّسين في هذين القَرْنَين (الثامن، والتاسع)، والإفادة منها؛ لكونها أجمع ما صُنِّف في هذا النّوع من الرُّواة.

٢- تقديم دراسة نقديّة تكشف عن أبرز مواضع (الإتقان، والخلل) في هذه الكتب؛ نظرًا لكثرة اعتماد الباحثين والمُصنّفين عليها في تحديد كون الرّاوي ممّن نُعِت بالتدليس أو لا.

٣- عقد مُوازنة بين المُصنّفات في هذين القَرْنَين، وإيضاح مدى إفادة مُصنّفيها بعضهم من بعض.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث فيما يأتي:

١- عِظَم شأن مسألة التدليس عند النُّقّاد، وذلك أنّ لها أثرًا كبيرًا في قبول الرّواية أو ردّها.

٢- نُدرة الكتابات النّقديّة لمُصنّفات المُدلّسين، ويُقابله كثرة الاعتماد عليها في وصف الرُّواة بالتدليس، وهذا ممّا يدعو لدراستها دراسة تحليلية نقدية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس المكتبات العامَّة، كمركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومراجعة قوائم الرَّسائل العلميَّة المتخصّصة في دراسات السُّنَّة النبوية في عددٍ من الجامعات السعودية، لم أجد من تناول هذه المُصنّفات بدراسة تحليلية نقدية، أو عقد موازنة بينها. والله أعلم.

فروض الدراسة:

تتمثَّل فروض الدِّراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما أبرز المعالم الرَّئيسة في تناول الرُّواة الموصوفين بالتدليس في هذه المُصنّفات؟

٢- ما أبرز ما يُلاحظ على هذه المُصنّفات (إتقانًا، أو خللًا) في إيراد الترجمة، ومُناقشتها؟

٣- ما حدود إفادة أولئك المُصنّفين بعضهم من بعض؟ وما أبرز مصادرهم في جَمْع التَّراجِم؟

٤- هل كلُّ مَنْ ذُكِر فيها أنّه من المُدلّسين؛ يصحُّ وصفه بذلك أو لا؟

منهج البحث:

يستخدم الباحث في بحثه المنهج (التحليلي النَّقدي)، وَفْقَ الخطوات الآتية:

١- وصف المُصنّفات المَعْنيَّة بالبحث، والتعريف بها.

٢- حصر منهج كلّ مُصنّف في كتابه، ثُمّ ذِكر ما يُلاحظ عليه.

٣- الرُّجوع عند المُناقشات إلى المصادر الأصلية، والنّظر في كلام النُّقّاد الأوائل، ومُوازنته بما نُقِل عنهم في هذه المُصنّفات.

٤- إجراء مُوازنة بين هذه المُصنّفات، وإظهار أوجه التمايز بينها.

حدود البحث:

قَصَرتُ البحث على مُصنّفات القَرْنَين الثامن والتاسع، وهي: (جامع التحصيل لأحكام المراسيل) للعلائي، و(التبيين لأسماء المُدلِّسين) لسِبْط ابن العَجَمي، و(المُدلِّسين) لابن العراقي ولي الدِّين أبي زُرْعَة، و(تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس) لابن حجر.

ونظرًا لعناية ابن حجر بهذا الموضوع في كتابيه (تقريب التهذيب)، و(النُّكت على ابن الصَّلاح)، فقد أدرجتُهما في البحث على سبيل التَّبَع لا الاستقلال، فأوردتُ ما جاء فيهما في الموازنة دون الدّراسة المُستقلّة، وأمّا الدّراسة والمُناقشة فخُصَّتْ بها الكتب الأربعة المُتقدِّمة الذِّكْر.

وأعرضتُ عن إيراد قصيدتي: الذَّهبي (ت ٧٤٨هـ)، وتلميذه أبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي الشّافعي (ت ٧٦٥هـ)، فقد نَظَمَا فيهما أسماءَ المُدلِّسين، وأفاد أبو محمود من قصيدة شيخه الذَّهبي ومن كتاب العلائي، وذلك أنَّهُما (أعني: الذَّهبيَّ وتلميذه) أوردَا أسماءَ المُدلِّسين دون مُناقشة.

وعِلَّة اختيار هذه المرحلة الزَّمنيَّة دون غيرها:

- أنَّ هذين القَرْنَين هما أبرز القُرون تأليفًا وجَمْعًا لهذا النَّوْع من الرُّواة.

- مُحاولة أولئك المُصنّفين استيعاب الـرُّواة المُوصوفين بالتدليس، وحرصهم على التتبُّع.

- لم يصلنا من كتب المُتقدّمين ممّن كتب في هذا النّوع إلا نزرٌ يسيرٌ،

كرسالة النَّسائي، وبالتالي ظهرتْ أهميّة كتب الأئمة المُتأخّرين، حتى إنّها صارت أصلًا يُعتمد عليه عند الباحثين.

- كثرة النُّقول عن المُتقدّمين في هذه المُصنّفات، خصوصًا لما صار في عِداد المفقود من كتبهم، ككتاب الكرابيسي وغيره، وهذا يُعطي لها مزيدًا من الأهمية، ووجوب العناية بها.

هيكل البحث:

جعلتُ البحث في: مُقدّمة، وثلاثة مباحث:

المُقدّمة: واشتملتْ على التعريف بالبحث، وأهميّته، وأهدافه، وحُدوده، وخُطّته.

المبحث الأوّل: التعريف بكتب المُدلّسين.

المبحث الثاني: الملاحظات العامّة على كتب المُدلّسين.

المبحث الثالث: حَصْرُ أسماء المُدلّسين في الكتب الأربعة ومُلحقاتها.

وأرجو أن تكون هذه الدّراسة المُوجزة، فاتحةً لأبوابٍ من البحث والتحقيق في هذا الموضوع الشّائك، وأن أكون قد وُفِّقْتُ في وَصْف هذه المُدوّنات وصفًا كاشفًا عمّا تضمّنته من مسائل هذا الباب.

وأسألُ الله تعالى التوفيق والسَّداد، أنْ يعصمني من الزَّلَل، إنّه هو البرُّ الرَّحيم.

⊙⊙⊙

المبحث الأول

التعريف بكُتُب المُدلِّسين

الكتاب الأول

جامع التحصيل لأحكام المراسيل.

□ مؤلِّفُه:

أبو سعيد صلاح الدِّين خليل بن كَيْكَلْدِي العلائي الدّمشقي الشّافعي، وُلِد سنة (٦٩٤هـ)، أحد كبار علماء القرن الثامن، تتلمذ على عدد كبير جدًّا من علماء وقته، حتى قال ابن حجر: «بلغ عدد مشايخه بالسَّمَاع سبع مئة»[(١)]، منهم[(٢)]:

(أ) أبو العباس شرف الدِّين أحمد بن إبراهيم الفزاري، المعروف بـ«ابن الفركاح»، توفي سنة (٧٠٥هـ)، وهو أقدمُ شيوخ العلائي، وقد سمع منه صحيح مسلم.

(ب) أبو عبد الله شهاب الدّين محمد بن أبي العزّ بن مُشرّف الأنصاري الصّالحي، توفي سنة (٧٠٧هـ)، وكان سماع العلائي عليه صحيح البخاري سنة (٧٠٤هـ).

(ج) زين الدّين إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد الشّيرازي، توفّي سنة (٧١٤هـ)، وقد خرَّج له العلائيُّ مشيخةً.

(د) كمال الدّين محمد بن علي بن عبد الواحد الزَّملكاني، توفّي سنة (٧٢٧هـ)، وأطال العلائيُّ مُلازمتَه دهرًا طويلًا، وألْبَسَه زِيَّ الفقهاء، وكان يلبس

(١) الدُّرر الكامنة (٢/ ٩١).

(٢) الدُّرر الكامنة (٢/ ٩٠)، ذيل تذكرة الحُفّاظ للحُسيني ص٤٣-٤٤.

زِيَّ الجُنْد قبل ذلك. وغيرهم[١].

واشتغل العلائي بعامَّة علوم العربية والشريعة، ولازَمَ حِفْظَ المتون، فحفظ (التّنبيه، ومُختصر ابن الحاجب، والأربعين للأرموي، والإلمام، وغيرها)[٢].

قال الذّهبي: «حَفِظ القرآن والسُّنَّة والنّحو وغير ذلك، وسمع الكثير، وهو معدود في الأذكياء، وله يدٌ طُولى في فنِّ الحديث ورجاله... وحصَّل الأجزاء الجيِّدة والكتب النّفيسة، ودرَّس وأفتى وناظر»[٣].

وألَّف كثيرًا من الكتب والأجزاء في مُختلَف العلوم، كـ(إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفوائد المسموعة، وجامع التحصيل لأحكام المراسيل، وبُغية المُلْتَمِس في سُباعيّات حديث الإمام مالك بن أنس، وتلقيح الفُهُوم في تنقيح صِيَغ العموم، وكشف النِّقاب عمَّا روى الشيخان للأصحاب) وغيرها.

وتتلمذ عليه كثيرون، منهم: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وعمر بن علي الأنصاري «ابن المُلقِّن»، وأبو المحاسن محمد بن علي الحُسيني، وأحمد بن ظهير الدّين أبي بكر ظهيرة المخزومي، وغيرهم.

توفِّي ﷺ ببيت المقدس سنة (٧٦١هـ)[٤].

□ كتابه «جامع التحصيل»:

موضوع الكتاب ظاهر من عُنوانه، فقد ألَّفَه العلائي لأحكام المراسيل،

---

(١) تتبّع د. مرزوق بن هيّاس الزهراني شيوخَ العلائي في تحقيقه لكتاب «إثارة الفوائد المجموعة» فبلغ بهم (٣١٠) شيوخ، وترجم لهم تراجم مُوجزة.

(٢) الدُّرر الكامنة (٢/ ٩٠-٩١).

(٣) معجم الشيوخ الكبير (١/ ٢٢٤).

(٤) البداية والنهاية (١٤/ ٢٦٧)، الدُّرر الكامنة (٢/ ٩٢).

وجاء ذكر المدلّسين على سبيل التَّبَع لا الاستقلال.

وتعرَّض العلائي في كتابه هذا لجملةٍ كبيرة من أحكام المراسيل وغيرها، منها:

أنّه خصَّص الباب الأول منه لـ(بيان حدّ المُرْسَل، والفرق بينه وبين المُنقطع والمُعْضَل، وبيان ما بينهما من عموم وخصوص)[١].

وخصَّص الباب الثاني لـ(الكلام على مذاهب الفقهاء في حُجِّيَّة المُرْسَل)[٢].

وخصَّص الباب الثالث لـ(أدلّة المذاهب في حُجِّيَّة المُرسل وعدمه، ومُناقشتها)[٣].

وأورد في الباب الرابع عِدَّة مسائل وثيقة الصِّلَة بالحديث المُرسل، كـ(أقوال الفقهاء في مراسيل بعض التابعين وأتباعهم، وبيان ما يُقبل منها وما يُرَدُّ، وأمثلة لما يعتضد به المُرْسَل، والتدليس وأقسامه، والألفاظ الدّالّة على السَّماع، والألفاظ المُحتَمِلة للسَّماع)[٤].

وخصَّ الباب الخامس بـ(الكلام على الإرسال الخفيّ، والفرق بينه وبين الإرسال الظاهر، وأقوال الفقهاء في ذلك)[٥].

ثُمَّ ختم الكتاب في بابه السادس بـ(إفراد مُعجم بأسماء الرُّواة المُرسِلين، مُرتَّبين على حروف المعجم)[٦].

---

(١) ص٩٣-١١٥.

(٢) ص١١٧-١٥٢.

(٣) ص١٥٣-٢٢١.

(٤) ص٢٢٣-٣٠٦.

(٥) ص٣٠٧-٣٣٩.

(٦) ص٣٤١-٧٣٩.

والذي يَعْنينا بحثُه هُنا ما يتعلَّقُ بمبحث التدليس، ويُمكن إجمال منهجه فيه على النَّحْو الآتي:

- بدأ العلائي في حديثه عن التدليس بذِكْر أقسامه، وأنه على قسمين: تدليس السّماع، وتدليس الشّيوخ، ثُمّ شرع في بيانهما(١).

- وتحدَّث عن حُكم التدليس، ونقل جملة من النصوص في المسألة(٢).

- ثُمّ شرع في سَرْد أسماء المُدلِّسين مُرتَّبة على حروف المعجم، مُستفرغًا وُسْعَه في جمعها، قائلًا: «وتمام الفائدة هنا: أن نذكر أسماء المُدلّسين حسبما وصلتُ إليه...»(٣)، وقال عقب ذكرهم: «هذه أسماء من ظفرتُ به أنه ذُكر بالتدليس»(٤)، وقد بلغ عددُهم عنده (٦٨) راويًا.

- وبعد أنْ فرغ من سَرْد الأسماء بيَّن أنّهم على طبقات، وليسوا على حدٍّ واحد، فذكر خمس طبقات، ومثَّل على كلِّ طبقة بعدد من الرُّواة ممَّنْ تقدَّم ذِكْرُهم(٥).

*** وأبرز ملامح سَرْده لأسمائهم:**

أولا: الاقتصار في كثير من أسماء الرُّواة وأنسابهم على أدنى ما يُميِّزهم عمّن يشترك معهم في شيء من ذلك، كقوله: جابر الجُعفي(٦)، الحكم بن

(١) ص٢٤٥.

(٢) ص٢٤٧.

(٣) ص٢٥٩.

(٤) ص٢٨٢.

(٥) ص٢٨٢-٢٨٤.

(٦) ص٢٦١.

عُتيبة[١]، عكرمة بن عمّار[٢]، موسى بن عقبة[٣]، وغيرهم.

ثانيًا: لا يُعنى في كثير من التراجِم بتسمية مَنْ وصف الرّاوي بالتدليس، وإنّما يكتفي بذكر الاسم، وإجمال الوصف بالتدليس، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**حجّاج بن أرطأة**): «مشهور به عن الضّعفاء وغيرهم»[٤]، وقوله في ترجمة (**الحسن البصري**): «من المشهورين بذلك»[٥]. وقوله في ترجمة (**الحكم بن عُتيبة**): «وصفه بالتدليس غير واحد»[٦]. وقوله في ترجمة (**سُويد بن سعيد الحَدَثاني**): «قال غير واحد: كان كثير التدليس»[٧]، إلى غيرها من التراجِم.

ثالثًا: رُبّما ينقل على قلّة في بعض التراجِم شيئًا ممّا يُعيِّن نوع التدليس الموصوف به الرّاوي، كقوله في ترجمة (**بقيّة بن الوليد**): «مشهور به، مُكثرٌ له عن الضُّعفاء، يُعاني التسوية التي تقدَّم ذكرُها»[٨]. وقوله في ترجمة (الوليد بن مسلم الدّمشقي): «ويُعاني التسوية أيضًا، كما تقدّم»[٩].

رابعًا: نبَّه العلائي على أنّ مَنْ ذكرهم من المُدلّسين ليسوا على حدٍّ واحدٍ في التدليس كثرة وقِلّة، بل هم مُتفاوتون، فقال عقب الفراغ من ذكرهم: «ثُمّ

(١) ص٢٦٣.
(٢) ص٢٦٩.
(٣) ص٢٧٦.
(٤) ص٢٦١.
(٥) ص٢٦١.
(٦) ص٢٦٣.
(٧) ص٢٦٥.
(٨) ص٢٦٠.
(٩) ص٢٧٧.

ليُعلم بعد ذلك أنّ هؤلاء كلّهم ليسوا على حدٍّ واحد، بحيث إنّه يتوقّف في كلّ ما قال فيه واحد منهم (عن)، ولم يُصرّح بالسّماع...»[١]، وظهرتْ عنايته بالتنصيص على هذا الأمر في عدد من التراجِم، ومن أمثلته: قوله في ترجمة (**بقيّة بن الوليد**): «مشهور به، مُكثرٌ له عن الضُّعفاء»[٢]. وقوله في ترجمة (**سويد بن سعيد الحَدَثاني**): «قال غير واحد: كان كثير التدليس»[٣]. وقوله في ترجمة (**شريك بن عبد الله النّخعي**): «ليس تدليسه بالكثير»[٤]. وقوله في ترجمة (**عبد الملك بن جريج**): «يُكثر من التدليس»[٥]. وقوله في ترجمة (**محمد بن إسحاق بن يسار**): «ممّن أكثر منه، وخصوصًا عن الضُّعفاء»[٦].

خامسًا: لم يعتنِ العلائيُّ في كثير من التراجم بنقل نصوص النُّقّاد في النّص على وصف الرّاوي بالتدليس، وإنّما أوردها على سبيل الإشارة والاختصار، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي**): «وصفه أحمد بن حنبل بالتدليس»[٧]. وكلامُ أحمد بن حنبل أدقُّ من تعبير العلائيِّ هنا، فقد أسنده العقيلي في (الضّعفاء)[٨]، فقال: «يأخذ حديث النّاس فيجعله في كتبه، ويرويه عنهم، يُدلّسه».

---

(١) ص٢٨٢.

(٢) ص٢٦٠.

(٣) ص٢٦٥.

(٤) ص٢٦٥.

(٥) ص٢٦٨.

(٦) ص٢٧٠.

(٧) ص٢٦٠.

(٨) (١/ ٦٢).

وقوله في ترجمة (**شعيب بن أيوب الصَّرِيفِيني**): «قال فيه ابن حبّان: كان يُدلّس»[(١)]. وكلام ابن حبّان فيه قدرٌ زائدٌ على ما نقله العلائي، فقد قال: «يُخطئ، ويُدلّس، كلّ ما في حديثه المناكير مُدلَّسة»[(٢)].

وقوله في ترجمة (**عمر بن علي المُقدَّمي**): «ذكره أحمد أيضًا بذلك فيما رواه الأثرم عنه»[(٣)]. وقد بيَّن أحمد بن حنبل طريقة المُقدَّمي في التدليس، فقد قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أبي وذكر عمر بن عليّ، فأثنى عليه خيرًا، وقال: كان يُدلّس، سمعتُه يقول: حجّاج وسمعتُه، يعني: حديثًا آخر، فقال أبي: كذا كان يُدلّس[(٤)].

سادسًا: لم يكن العلائي مُجرَّد ناقل لما يُقال في الـرّاوي، بل كانت له مُناقشات في دفع ما وُصِف به بعض الرّواة من تدليس، أو تنبيهات لتفرّد بعض النُّقّاد بوصف الرّاوي بالتدليس ممّا ينبغي معه التريّث في قبوله، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**طاوس بن كيسان**): «ذكره حسين الكرابيسي في أثناء كلام له، أنّه أخذ من عكرمة كثيرًا من علم ابن عباس، وكان يُرسله بعد ذلك عنه. وهذا يقتضي أن يكون مُدلّسًا، ولم أَرَ أحدًا وصفه بذلك»[(٥)].

وقوله في ترجمة (**موسى بن عقبة**): «قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: يُقال: إنّه لم يسمع من الزُّهري شيئًا.

قلتُ: وذلك بعيد؛ لأنّ البخاري لا يكتفي بمجرّد إمكان اللّقاء، ولم أَرَ من

(١) ص٢٦٦.

(٢) ص٢٦٦.

(٣) ص٢٦٩.

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٢٤-١٢٥).

(٥) ص٢٦٦.

ذكر موسى بالتدليس غيره»[١].

وقوله في ترجمة (**هشام بن عروة**): «إمام مشهور، لم يشتهر بالتدليس، ولكن قال علي بن المديني: سمعتُ يحيى -يعني ابن سعيد- يقول: كان هشام بن عروة يُحدِّث عن أبيه عن عائشة ﵂ قالت: ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما، وما ضرب بيده شيئًا... الحديث.

فلمّا سألتُه قال: أخبرني أبي، عن عائشة، قالت: ما خُيِّر رسول الله ﷺ بين أمرين، لم أسمع من أبي إلا هذا، والباقي لم أسمعه، إنّما هو عن الزُّهري. رواه الحاكم في (علومه) عن ابن المديني. وفي جعل هشام بمجرَّد هذا مُدلّسًا نظر، ولم أَرَ من وصفه به»[٢].

سابعًا: رُبّما نزل العلائي في نسبة التدليس للرّاوي، بإسناد النّسبة لناقدٍ مُتأخّر مع وجود الوصف من ناقد مُتقدّم، وهذا ظاهر في التراجِم، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**الحسين بن واقد المروزي**): «ذكره أبو يعلى الخليلي ممّن يُدلّس»[٣]. وقد وصفه بالتدليس قبل الخليلي: الدّارقطني[٤].

وقوله في ترجمة (**عبد الوهاب بن عطاء**): «قال الخطيب: كان يُدلّس»[٥]. وقد وصفه بالتدليس قبل الخطيب البغدادي: ابن معين[٦]، والبخاري[٧].

---

(١) ص٢٧٦.

(٢) ص٢٧٦-٢٧٧.

(٣) ص٢٦٣.

(٤) تعريف أهل التقديس لابن حجر ص٧٩.

(٥) ص٢٦٨.

(٦) تهذيب الكمال (١٢/ ٢٧٦).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٧٨).

وقوله في ترجمة (**محمد بن صدقة الفَدَكي**): «ذكره ابن الأثير في اختصاره كتاب (الأنساب) للسّمعاني أنّه كان مُدلّسًا»[(١)]. وقد وصفه بالتدليس قبل ابن الأثير: ابن حبّان[(٢)]، والدّارقطني[(٣)].

وقوله في ترجمة (**مكحول الدّمشقي**): «ذكره الحافظ الذّهبي بالتدليس»[(٤)]. وقد وصفه بالتدليس قبل الذّهبي: ابن حبّان[(٥)].

ثامنًا: تضمّنت بعضُ التراجِم التي أوردها جملةً من الفوائد الحديثيّة، ومن أمثلته:

في ترجمة (**أبي الزُّبير محمد بن مسلم المكّي**) نصّ على أنّه مشهور بالتدليس، ثُمّ ذكر قصّة الليث بن سعد مع أبي الزُّبير في التمييز بين ما وقع له ممّا حدّثه به سماعًا من جابر وبين ما حُدّث عنه، ثُمّ قال العلائي: «ولهذا توقّف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزُّبير عن جابر، وفي (صحيح مسلم) عِدّة أحاديث ممّا قال فيها أبو الزُّبير: عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأنّ مُسلمًا -رحمه الله- اطّلع على أنّها ممّا رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم»[(٦)].

وقوله في ترجمة (**مكحول الدّمشقي**): «وهو مشهورٌ بالإرسال عن جماعة لم يَلْقَهم»[(٧)].

---

(١) ص٢٧١.

(٢) الثقات (٩/ ٦٧).

(٣) تعريف أهل التقديس لابن حجر ص١٤٨.

(٤) ص٢٧٥.

(٥) الثقات (٥/ ٤٤٧).

(٦) ص٢٧٤.

(٧) ص٢٧٥.

وأورد أحكامًا على عددٍ من الرُّواة، كقوله في ترجمة (**يحيى بن أبي حيَّة الكلبي**): «ضعّفوه»[١]. وفي ترجمة (**أبي إسرائيل المُلائي**): «مُتكلَّمٌ فيه»[٢]. وفي ترجمة (**أبي سعد البقّال**): «مُتكلَّمٌ فيه»[٣].

تاسعًا: أبانَ العلائيُّ في عددٍ من التراجم عن بعض مصادره التي أفاد منها، كـ(علوم الحديث) لأبي عبد الله الحاكم[٤]، و(العلل) للخلاّل[٥]، و(أُرجوزة في المُدلّسين) للذّهبي[٦]، (مُختصر أنساب السّمعاني «اللُّباب في تهذيب الأنساب») لابن الأثير[٧]، و(اللفظ) للبرقاني[٨]، و(سؤالات أبي عُبيد الآجُرّي لأبي داود)[٩]، و(الكمال في أسماء الرّجال) لعبد الغني المقدسي[١٠]، و(جامع الترمذي)[١١]، و(ميزان الاعتدال) للذّهبي[١٢].

⊙⊙⊙

(١) ص٢٧٨.

(٢) ص٢٧٩.

(٣) ص٢٨١.

(٤) ص٢٦٥، ٢٧٩.

(٥) ص٢٦٨.

(٦) ص٢٦٩.

(٧) ص٢٧١.

(٨) ص٢٧١.

(٩) ص٢٧٣.

(١٠) ص٢٧٨.

(١١) ص٢٧٩.

(١٢) ص٢٨٢.

الكتاب الثاني

المُدلِّسين

□ مؤلِّفه:

وليُّ الدّين أبو زرعة أحمد بن عبد الرّحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم الكُرْدي الأصل، المهراني، المعروف بابن العراقي.

وُلِد في ذي الحجّة سنة (٧٦٢هـ)، وبكَّر به أبوه، فأحضره عند أبي الحرم القلانسي خاتمة المُسندين بالقاهرة، واستجازَ له من أبي الحسن الفرضي، ثُمّ رحل به إلى الشّام سنة (٧٦٥هـ)، فأحضره في الثالثة على جماعة من أصحاب الفخر ابن البخاري، ثُمّ رجع وأسمعه بالقاهرة من جماعة من المُسندين، وحفظ القرآن وعِدّة مُختصرات في الفنون. وتردَّد إلى حلقة جمال الدّين الإسنوي وغيره.

فطلب بنفسه وهو شابٌّ، فقرأ الكثير، ودأب على الشُّيوخ، ثُمّ رحل إلى الشّام صُحْبة صِهْره نور الدّين الهيثمي بعد سنة (٧٨٠هـ)، فسمع الكثير، ثُمّ رجع وهو مع ذلك مُلازم للاشتغال بالفقه والعربية والفنون، حتى مهر واشتهر، ولازم الشيخ سراج الدّين البُلقيني، وحفظ وكتب عنه الكثير، وأخذ عن علماء عصره، وبرع في حياة أبيه، حتى قال أبوه:

دُرُوسُ أَحْمَدَ خَيْرٌ مِنْ دُرُوسِ أَبِهْ وذاكَ عِنْدَ أَبِيهِ مُنتَهَى أَرَبِهْ

وقد نشأ على طريقة حَسَنة من الصّيانة، والدّيانة والأمانة والعِفَّة، مع طلاقة الوجه وحُسن الصُّورة، وطِيب النَّغمة، وضيق الحال، وكثرة العيال، إلى أن اشتهر أمره، وطار ذِكره.

وخَلَف أباه بعد وفاته، وعقد مجلس الإملاء بعده، واشتهر صِيته، وصنّف التصانيف، وخرّج التخاريج، ووليَ مشيخة الجمَّالية، ثُمّ وليَ منصب القضاء بعد القاضي جلال الدّين البُلقيني، فباشره سنةً ورُبْعَ سنةٍ مُباشرةً حسنة، بعِفّة ونزاهة وصلابة، إلى أن تعصَّب عليه بعضُ أهل الدّولة، فصُرِف، فشَقَّ ذلك عليه جدًّا، وانحرف مزاجُه، ومات يوم الخميس في السابع عشر من شعبان سنة (٨٢٦هـ)، وله ثلاث وستّون سنة وثمانية أشهر، ودُفن إلى جانب والده، وكَثُر الأَسَفُ عليه خُصوصًا من طلبة العلم.

وقد صنَّف الكثير من الكتب، منها:

«تُحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل»، و«المُدلّسين»، و«الذّيل على الكاشف للذّهبي»، و«الأطراف بأوهام الأطراف للمزّي»، و«الذّيل على ذيل والده على الوفَيَات للحافظ أبي الحسين بن أيبك»، و«شرح مُطوَّل على سُنن أبي داود» ومات قبل إكماله، وغير ذلك.

واشتغل أيضًا بإكمال ما تركه والده من مُصنّفات لم يُتمّها، كطرح التثريب، وشرح جامع الترمذي، وغيرهما[1].

□ كتابه «المُدلِّسين»:

بدأ كتابه بمُقدّمة شديدة الاختصار، بيّن فيها أنّه سيُرتّب أسماءهم على حروف المُعجم. ونصَّ على أنّ الغرض من ذكرهم أن يتبيّن النّاظر حديثهم، فيردّ منه كان بصيغة العنعنة.

وذكر أنّه تابع العلائيَّ في ذكر هؤلاء المُدلّسين، وأنّه زاد عليه زيادات، علَّم

(١) رفع الإصر عن قُضاة مصر لابن حجر ص٦٠، طبقات الشّافعية لابن قاضي شهبة (٤/ ٨٠-٨٢)، لحظ الألحاظ لابن فهد المكّي ص١٨٤، الضّوء اللامع للسّخاوي (١/ ٣٣٦-٣٤٤).

في مُقابلها أو فوقها بحرف (الزّاي)، ونصَّ على أنّه باب مُتّسع، واستشهد بقول شُعبة بن الحجّاج: «ما رأيتُ أحدًا من أصحاب الحديث إلا يُدلِّس، إلا عبد الله بن عون، وعمرو بن مُرَّة».

ثُمّ وجَّه عبارة شُعبة هذه، فقال: «ولو أُخِذَ هذا الكلام على عمومه، لدخل فيه كلُّ من رآه شُعبة، لكنّ القصد ذِكْرُ من صرَّح أحدٌ من الأئمة بنِسْبته للتدليس، والله الموفِّق». ثُمّ شرع في ذكر أسمائهم[١].

وبعد أن فرغ ابنُ العراقي من سَرْد الأسماء، نقل كلامَ العلائيِّ في ذكر مراتب المُدلّسين الخمس. ثُمّ أعقبه بنَقْل كلامٍ لأبي عبد الله الحاكم من (معرفة علوم الحديث)[٢] عندما تحدَّث عن أجناس التدليس[٣].

وختم ابنُ العراقي كتابه بذِكْر تاريخ تأليفه، فقال: «كان الفراغ من جَمْعه في حادي عشر، من ذي الحجّة الحرام، سنة أربع وثمان مئة»[٤].

* وأبرز ملامح سَرْده لأسمائهم:

أولا: مع أنّ ابن العراقي مُتابعٌ للعلائيِّ فيما يشتركان فيه من التراجِم، إلا أنّ ابن العراقي قد يزيد في بعض التراجِم إيضاحًا وبيانًا، واستدراكًا، ومن أمثلته:

في ترجمة **(بقيّة بن الوليد)** نصَّ العلائيُّ على أنّه يُعاني تدليس التسوية، فنقل ابن العراقي كلامه، وزاد: «وهو أفحشُ أنواع التدليس»[٥].

---

(١) ص٣٣.

(٢) ص٣٥٥ فما بعدها.

(٣) ص١١٠-١١٢.

(٤) ص١١٢.

(٥) ص٣٦.

وفي ترجمة (**الحسن بن ذكوان**)، زاد على كلام العلائيّ قوله: «قلتُ: وروى العُقيليُّ في (الضُّعفاء) من رواية يحيى القطّان، عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن عبد الله بن مُغفّل في النّهي عن البول في المُغْتَسَل.

قال يحيى: قيل له: سمعتَه من الحسن؟ قال: لا. قال العُقيليُّ: ولعلّ الحسن بن ذكوان أخذه عن أشعث الحُدّاني، انتهى»[(١)].

وفي ترجمة (**زكريا بن أبي زائدة**) نقل العلائيُّ عن أبي حاتم الرّازي قوله: «يُدلّس عن الشّعبي، وعن ابن جريج»، فتعقّبه ابنُ العراقي بقوله: «قلتُ: أطلق أبو حاتم فيما نقله عنه ابنُه عبد الرحمن أنّه يُدلّس، وكذلك أبو داود. انتهى»[(٢)].

وفي ترجمة (**سفيان بن عُيينة**) اكتفى العلائيُّ بالنّصّ على شُهرته بالتدليس، واستدرك ابنُ العراقي قائلًا: «قلتُ: لكن اتّفقوا مع ذلك على قبول عنعنته، كما حكاه غير واحد. انتهى»[(٣)].

وفي ترجمة (**عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف**) أورد العلائيُّ وصف الخطيب البغدادي له بالتدليس، وزاد ابن العراقي: «قلتُ: وقال صالح بن جَزَرَة: أنكروا عليه حديث ثور في فضل العباس، ما أنكروا عليه غيره، كان ابن معين يقول: هذا موضوع، فلعلّ الخفّاف دلّسه، فإنّه بلفظ: عن. انتهى»[(٤)].

وفي ترجمة (**عمر بن علي المُقدَّمي**) ذكر العلائيُّ وصفه بالتدليس عن أحمد بن حنبل، فزاد ابن العراقي قائلًا: «قلتُ: ووصفه بالتدليس أيضًا: يحيى

---

(١) ص٤٣.

(٢) ص٤٩-٥٠. وانظر: الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٤).

(٣) ص٥٣-٥٤.

(٤) ص٧٢.

بن معين، وعفّان بن مسلم، وأبو حاتم، ومحمد بن سعد، وقال: كان ثقة، وكان يُدلّس تدليسًا شديدًا، يقول: سمعتُ وحدّثنا ولم يسكت، ثُمّ: يقول هشام بن عروة، والأعمش. انتهى»[(١)].

وفي ترجمة (**محمد بن مسلم الزُّهري**) نصّ العلائيُّ على أنّ الأئمة قبلوا عنعنته، فتعقّبه ابن العراقي بقوله: «قلتُ: وحكى الطّبري في (تهذيب الآثار) عن قوم أنّه من المُدلّسين، وذلك يقتضي خلافًا في ذلك. انتهى»[(٢)].

ثانيًا: نزل ابن العراقي في إيراد الزّيادات على العلائي، فأورد أُناسًا تأخّروا كثيرًا عن زمن الرّواية والتدوين، ومن أمثلته:

في ترجمة (**الحسن بن مسعود بن الحسن الدّمشقي**) وقد توفّي سنة (٥٤٣هـ)، نقل عن ابن عساكر وصفه بالتدليس[(٣)].

ثالثًا: اعتمد ابن العراقي في وصف بعض الـرُّواة بالتدليس على نُقّاد مُتأخّرين جدًّا، ومن أمثلته:

في ترجمة (**سالم بن أبي الجعد**) اعتمد في وصفه بالتدليس على كلام الذّهبي[(٤)]. وكلام الذّهبي في (**ميزان الاعتدال**)[(٥)]، ونصّه: «يُدلّس ويُرسل، قال أحمد: لم يسمع من ثوبان ولم يَلْقَه».

وفي ترجمة (**أبي مجلز لاحق بن حُميد**) اعتمد في وصفه بالتدليس على

---

(١) ص٧٦.

(٢) ص٩٠.

(٣) ص٤٤.

(٤) ص٥٠-٥١.

(٥) (١٠٩/٢).

كلام الذّهبي[١]. وعبارة الذّهبي في (**ميزان الاعتدال**)[٢]، ولفظه: «من ثقات التابعين، لكنّه يُدلّس، فقال ابن معين: لم يسمع من حذيفة. وقال ابن المديني: لم يَلْق سمرة، ولا عمران».

ورُبّما عكس الأمرَ، فيُورد العلائيُّ في راوٍ وصفًا بالتدليس إمّا لمُتأخّر، أو لغير مشهور بالنّقد، فيزيد العلائيُّ ناقدًا أولى بإسناد القول إليه ممّن نقل العلائيُّ قوله، ومن أمثلته:

في ترجمة (**أبي معاوية الضّرير محمد بن خازم**) نقل العلائيُّ وصفه بالتدليس عن «أحمد بن أبي طاهر الخُراساني»، فأضاف العلائيُّ له: الإمام النّاقد يعقوب بن شيبة[٣].

رابعًا: أورد ابن العراقي -كغيره ممّن صنّف في المُدلّسين- بعض من وُصف بالتدليس، ولم يثبت عنه، ورُبّما دافع عنه، وتعقّب واصفه، ومن أمثلته:

في ترجمة (**محمد بن إسماعيل البخاري**)، نقل وصفه بالتدليس عن ابن منده، ثُمّ علّق قائلًا: «وما علمنا لابن منده مُوافقًا على ذلك، ولم ينسب أحدٌ البخاريَّ إلى شيء من التدليس»[٤].

وقد ينعكس الأمر، فيُورد العلائيُّ ترجمةً مُدافعًا عنها، فيتعقّبه ابن العراقي مُؤكّدًا الوصف بالتدليس، ومن أمثلته:

في ترجمة (**هشام بن عروة**)، نقل العلائيُّ وصفه بالتدليس عن يحيى القطّان، ثُمّ نفاه عنه بقوله: «وفي جعل هشام بمُجرّد هذا مُدلّسًا نظر، ولم أَرَ

(١) ص١٠٠.

(٢) (٤/ ٣٥٦).

(٣) ص٨٣.

(٤) ص٨٣.

من وصفه به»، فتعقّبه ابن العراقي بقوله: «قال يعقوب بن شيبة: ثبتٌ ثقة، لم يُنكر عليه شيءٌ إلا بعدما صار إلى العراق، فإنّه انبسط في الرّواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي يُروَى أنّ هشامًا تسهَّل لأهل العراق أنّه كان لا يُحدّث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهُّله أنّه أرسل عن أبيه ممّا كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه.

قلتُ: وهذا صريح في نسبته إلى التدليس، ولابن خراش كلام يُوافق هذا أيضًا. انتهى»[(١)].

خامسًا: قد يُورد العلائيُّ في كتابه من وُصِف بالتدليس، فيُنبّه ابن العراقي على أنّ الصّواب عدم إيراده فيمن يُدلّس تدليس الإسناد، ومن أمثلته:

في ترجمة **(مروان بن معاوية الفزاري)** نقل العلائيُّ قول ابن معين: «ما رأيتُ أحيل للتدليس منه»، فتعقّبه ابن العراقي قائلًا: «قلتُ: عبارته وقد سأله عباس الدُّوري عن حديث مروان بن معاوية عن عليّ بن أبي الوليد هذا علي بن غراب: والله ما رأيتُ أحيل للتدليس منه.

وهذا يقتضي أنّه أراد تدليس الشُّيوخ، والذي نحن بصدده الآن من يُدلّس تدليس الإسناد. انتهى»[(٢)].

سادسًا: نبّه ابن العراقي -بقلّة- على أوهام العلائيّ في نسبة بعض الرُّواة، ومن أمثلته:

في ترجمة **(أبي حُرّة واصل بن عبد الرحمن)** نسبه العلائيُّ فقال: «أبو حُرّة الرّقَاشي»، فتعقّبه ابن العراقي قائلًا: «قلتُ: قول العلائي: الرَّقَاشي وهم، فليس

(١) ص٩٨.

(٢) ص٩٢.

اسم الرَّقَاشي واصلًا، وإنّما اسمه: حنيفة.

ولا رواية له عن الحسن، وإنّما يروي عن عمّه، ولم يُخرج للرَّقَاشي من الجماعة سوى أبي داود. انتهى»[(١)].

⊙⊙⊙

(١) ص١٠٧.

الكتاب الثالث

التبيين لأسماء المُدلِّسين.

□ مؤلِّفه:

برهان الدّين إبراهيم بن محمد بن خليل الطّرابلسي ثُمّ الحلبي، الشّهير بـ(سبط ابن العجمي) نسبة لجدّه لأُمّه عمر بن محمد العجمي.

وُلد بمدينة حلب سنة (٧٥٣هـ)، وتربَّى في كنف والدته، إذ تُوفِّي أبوه وهو طفل، فاعتنتْ به أُمُّه، فحفظ القرآن في سِنّ مُبكّرة، وبدأ في الأخذ عن الشيوخ، فأفاد في علم الحديث من كبار علماء ذلك العصر، وهم: العراقي، والبُلقيني، وابن المُلقِّن.

وأخذ الفقه عن جماعة من الفقهاء، كأبي حفص عمر بن إبراهيم العجمي الحلبي الشّافعي، ومحمود بن علي العطّار الحرّاني، وعلي بن عيسى البابي، وغيرهم.

وتلقَّى علوم العربية على إبراهيم بن عمر الحلاوي، وعمر بن أحمد بن المهاجر، وأبي بكر التاجر الحنفي، وغيرهم[(١)].

وكانت له رحلاتٌ إلى عددٍ من الأمصار، كمُدن الشام، ومصر، وغيرها، ودوَّن مسموعاته في مجلد ضخم، كبير الفوائد، فوقع له السّماع من نحو مئتي شيخ، كما ذكر ابنُ فهدٍ المكّي[(٢)].

وقد تلقَّى العلم على يديه عددٌ وافرٌ من أهل العلم، على رأسهم الحافظ ابن حجر العسقلاني، وابن خطيب النّاصرية، وغيرهما.

---

(١) لحظ الألحاظ ص٢٠١-٢٠٢.

(٢) لحظ الألحاظ ص٢٠٤.

واشتغل بالتصنيف، فصنَّف عددًا من الكتب، كـ(التبيين في أسماء المُدلِّسين، وتذكرة الطّالب المعلم لمن يُقال: إنّه مُخضرم، والكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع الحديث، ونهاية السُّول في رواة الستّة الأصول) وغيرها.

وتوفّي ﷺ بالطّاعون، سنة (٨٤١هـ)[١].

□ كتابه «التبيين في أسماء المُدلِّسين»:

بدأ سبط ابن العجمي كتابه هذا بمقدّمة، بيّن فيها مراحل تسلسل جمع مادّته العلميّة، فذكر أنّه جمع أسماء هؤلاء الرّواة في وقت مُبكِّر من حياته سنة (٧٩٢هـ)، وكان قد دوَّنها في تعليق له على السِّيرة لأبي الفتح اليعمري «ابن سيِّد النَّاس»، ومن تعليق له على صحيح البخاري[٢]، ثُمّ أفردهم في هذا الجزء.

ونصَّ في هذه المقدّمة أيضًا على مصادره التي استقَى منه هذه التراجم، فبيَّن أنّ غالبهم مأخوذ من كتاب العلائي (جامع التحصيل)، وأنّه يرويه إجازةً عن شيخه ابن المُلقِّن، عن مُؤلِّفه العلائي. وبعضها مأخوذ من قصيدة[٣] لأبي محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي الشّافعي (ت ٧٦٥هـ)، وهو يرويها إجازة أيضًا عن شيخه ابن المُلقِّن.

وما زاد على هذين الكتابين، فإنّه قد ظَفِر به في تواليف أُخرى، سيذكرها في

---

(١) الضوء اللامع (١/ ١٣٨-١٤٥)، شذرات الذّهب (٧/ ٢٣٧)، طبقات الحُفّاظ للسيوطي ص٥٤٥.

(٢) لعلّه يعني كتابه (التلقيح لفهم قارئ الصّحيح). والله أعلم.

(٣) أبو محمود المقدسي أحد تلاميذ الذّهبي، وقد أفاد من منظومة الذّهبي في نَظْم أسماء المُدلّسين، وزاد عليها كثيرًا من الأسماء ممّا فات الذّهبي أن يذكرهم، وغالبهم مأخوذ من كتاب العلائي. انظر: تعريف أهل التقديس لابن حجر ص٦٥، ومطلعُ منظومته:

قَتَادَةٌ، والحَسَنُ البَصْرِيُّ ... حُـمَيْدٌ الطَّوِيلُ، والتَّيْمِيُّ

هُشَيْمٌ، الثَّوْرِي، أَبُو الزُّبَيْرِ ... مُغِـيرَةٌ، وابْنُ أَبِي كَـثِيرِ

مواضعها من التراجم[١].

ونصَّ على أنّه رأى في كتاب العلائي (جامع التحصيل) أنّ الذّهبي نظم غالبهم في قصيدة[٢]، إلا أنّه لم يَرَ هذه القصيدة[٣].

ثُمّ شرع في بيان أنواع التدليس، فنصَّ على أنّه ثلاثة أنواع: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية[٤]. ثُمّ بيَّن حُكم التدليس بإيجاز شديد، لا يتجاوز بضعة أسطر، مع التنبيه على ما يدخل في حدِّ التدليس وما لا يدخل[٥].

وختم مُقدّمته بذِكْر طريقة عَرْض التراجم، قائلًا: «وقد رتّبتُهم على حروف المعجم في الاسم واسم الأب، ورقمتُ على من له في الكتب السّتّة أو بعضها برقومهم المعروفة عند أهل الحديث، ووسمتُه بـ(التبيين لأسماء المُدلِّسين)»[٦].

وبعد أن فرغ من ذكر الرُّواة، ختم كتابه بنَقْل كلام العلائي في تقسيم طبقات المُدلِّسين إلى خمس طبقات. ثُمّ أعقب هذا النّقل بالحديث عن مسألة (تدليس الإجازة، والمناولة، والوِجَادة) وهل هي داخلة في حدِّ التدليس أو لا؟

ونصَّ في آخِر خاتمته على أنّه فرغ من كتابه هذا في جُمادى الأولى سنة ثمانٍ عشرة وثمان مئة[٧].

---

(١) التبيين ص٢٩-٣٠.

(٢) أورد بعضَ أبيات هذه المنظومة تاجُ الدّين السُّبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٧)، ومطلعُها:

خُذِ المُـدَلِّسِينَ يا ذا الفِـكْـرِ ... جابِرٌ الجُعْفِيُّ، ثُمَّ الزُّهْرِي

والحَسَنُ البَصْرِيُّ، قُلْ مَكْحُول ... قَتادَةٌ، حُمَـيْدٌ الطَّـوِيلُ

(٣) التبيين ص٣١. ونصَّ في موضع آخر (ص١٥٠) على أنّه لم يرها، كما في ترجمة (عكرمة بن خالد).

(٤) التبيين ص٣٢-٣٤.

(٥) التبيين ص٣٦.

(٦) ص٣٨.

(٧) ص٢٧٢.

*** وأمّا ما يتعلّق بعَرْض التراجِم، فكان منهجه وَفْق الآتي:**

أولا: يظهر للنّاظر في الكتاب لأوّل وهلة شدّة مُتابعة المُصنّف لكتاب العلائي، إذ اقتصر في أغلب التراجم المُشتركة بين الكتابين على ما قاله العلائي.

إلا أنّه رُبّما يأتي بترجمة من تراجم (جامع التحصيل)، فيزيدها بيانًا على ما عند العلائي، كما في ترجمة **(سفيان بن عيينة)**، فإنّ العلائي اقتصر على قوله: «سفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عُيينة، وسليمان التّيمي، وسليمان الأعمش. والأربعة أئمة كبار مشهورون بالتدليس»[(١)].

وأمّا سِبْط ابن العجمي[(٢)]، فقد بيَّن طريقة تدليس ابن عيينة، وأنّه لا يُدلّس إلا عن ثقة، ونقل عن ابن عبد البرّ أنّ أئمة الحديث يقبلون تدليس ابن عيينة؛ لأنّه إذا وقف أحالَ على ابن جريج ومعمر ونُظرائهما، وأنّه ترجيح ابن حبّان، وقد قال: هذا شيء لا يُوجد في الدُّنيا إلا لابن عُيينة.

ومثال آخر: ترجمة **(سليمان بن مهران الأعمش)**، فكلام العلائي فيها -كما تقدّم في مثال ابن عُيينة- مُبْهَم، بينما نجد سبط ابن العجمي زادها بيانًا، فنقل عن (ميزان الاعتدال) للذّهبي أنّ الأعمش يُدلّس عن الضّعفاء، وكذلك عن الحسن وغيره ما لم يسمعه، فمتى صرَّح قُبل تحديثه، ومتى ما لم يُصرّح فإنّ احتمال التدليس يتطرّق لذلك، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كـ**(إبراهيم النّخعي، وأبي وائل، وأبي صالح السّمّان)**، فإنّ روايته عن هذا الصّنف محمولة على الاتّصال[(٣)].

---

(١) ص٢٦٥.

(٢) التبيين ص٩٤.

(٣) التبيين ص١٠٥.

ومِن صُوَر الزّيادات عنده على العلائي: إضافة أقوال للنُّقّاد في تقوية وصف الرّاوي بالتدليس، ومن أمثلته:

أنّ العلائي اقتصر في ترجمة (**عباد بن منصور النّاجي**) على كلام أحمد بن حنبل في وصفه بالتدليس[١]، بينما زاد عليه ابن العجمي النّقل عن: البخاري، والسّاجي[٢].

وفي ترجمة (**عمر بن علي المُقدَّمي**) اقتصر العلائيُّ على كلام أحمد بن حنبل في وصفه بالتدليس[٣]، بينما نقل ابن العجمي عن شيخه العراقي أنّ وَصْفَه بالتدليس منقول عن: ابن معين، وعفّان بن مُسلم، وأبي حاتم الرّازي، وابن سعد[٤].

ثالثًا: بلغ عدد من ترجم له ممّن وُصِف بالتدليس (٩٥) راويًا، أي: أنّه زاد على العلائي سبعة وعشرين راويًا[٥].

رابعًا: وقع له أوهامٌ يسيرة في بعض التراجم، ومن أمثلته:

أنّه عقد ترجمتين مُتتاليتين لـ(**بُكير بن سليمان**)، ثُمّ لـ(**تليد بن سليمان**)، واعتمد في ذكر الثاني على قصيدة أبي محمود المقدسي، فقال: «رأيتُه في قصيدة منسوبة لأبي محمود المقدسي، وقاله شيخُنا العراقيُّ أيضًا»[٦].

---

(١) جامع التحصيل ص٢٦٦.

(٢) التبيين ص١٢٢.

(٣) جامع التحصيل ص٢٦٩.

(٤) التبيين ص١٥٧.

(٥) مع وجود ترجمة مُكرّرة، وهُي: أبو سعد البقّال سعيد بن المرزبان العبسي، فقد ذكره في موضعين، في حرف السّين ص٩٠، وفي الكُنى ص٢٦٠.

(٦) التبيين ص٥٠.

وعزا ابنُ حجر هذا الوهم للعلائي في كتابه (جامع التحصيل)، فقال ابنُ حجر: «وقد وهم العلائيُّ -وتبعه العراقي، والحلبي- فذكروه ترجمتين، ونسبوه للعجلي، أحدهما: هكذا، والأخرى: بُكير -بالموحّدة، وكاف مُصغّرًا-.

وقد راجعتُ كلام العجلي، فلم أره ذكره إلا في موضع واحد، ونقله منه أبو العرب في كتاب (الضُّعفاء) وذكره بالمثنّاة باللّام»[(١)].

وأشار د. عمر فلّاتة مُحقّق (جامع التحصيل)[(٢)] إلى أنّه وقع في نُسختين من نُسخ الجامع: «بُكير»، وفي هامش إحدى النُّسختين ترجمة لـ(**تليد بن سليمان**)، ثُمّ استظهر د. عمر فلّاتة في تعليقه على هذا الموضع أنّ أحد نُسّاخ كتاب العلائي ضمّ هذه الترجمة إلى أصل الكتاب، ممّا تسبَّب في قول ابن حجر.

وأيَّد ما ذهب إليه: بأنّ أبا زرعة العراقي -وهو قد أخذ كلّ ما عند العلائي، وزاد عليه- لم يذكر بُكيرًا هذا في كتابه (المُدلّسين) لا عن العلائي، ولا من زياداته أو زيادات والده العراقي، وقد صرَّح سِبْط ابن العجمي -كما تقدّم- بأنّه نقل الترجمة من القصيدة المذكورة، ولم يذكر كتاب العلائي، ممّا يُقوّي القول بعدم وجودها في أصل (جامع التحصيل). والله أعلم.

وفي مثال آخر: عقد ابنُ العجمي ترجمتين مُتتاليتين لـ(**سفيان بن عُيينة**)، ثُمّ لـ(**سفيان بن عُيينة**) **آخر** سمع عمر وجابرًا، وهو مولى مِسْعَر بن كِدَام من أسفل، فظنَّ أنّهما اثنان، مُعتمدًا على ذِكْر العجليِّ للثّاني في كتابه (معرفة الثقات)[(٣)].

وهو وهـمٌ منه، كشف عنه ابن حجر بقوله: «وذكـر البُرهان الحلبي

(١) تعريف أهل التقديس ص١٧٣.

(٢) ص٢٦٠، ط. دار الأفهام، الطّبعة الأولى، (١٤٤٠هـ).

(٣) ص٩٤، ٩٧.

لسفيان بن عيينة ترجمتين، الأول: هذا، والثاني: سفيان بن عيينة الهلالي، مولى مِسْعَر بن كِدام من أسفل، ليس بشيءٍ كان يُدلّس.

قال البرهان: هذا آخرُ غيرُ الأول.

قلتُ: ليس كما ظنَّ، فإنّ ابن عُيينة مولى بني هلال، وقد ذكر الذّهبي في (فوائد رحلته): أنّه لمَّا اجتمع بابن دقيق العيد، سأله: مَنْ أبو محمد الهلالي؟ فقال: سفيان بن عيينة، فأعجبه استحضاره، وإنّما نسب لِمِسْعَر؛ لأنّ مِسْعرًا من بني هلال صَلِيبة...»[(١)].

خامسًا: في عددٍ من التراجم التي زادها لم ينقل فيها وصف الرَّاوي بالتدليس عن ناقد تقدَّمه، وإنّما اكتفى بإيراد صورة التدليس دون تعليق منه، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**ثور بن يزيد**): «قال أبو داود في (سُننه) في مسح الخُفّين: بلغني أنّه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء -يعني: ابن حَيْوَة-. انتهى»[(٢)].

سادسًا: قد يعزو وصف الرّاوي بالتدليس لمصدر من مصادر الجرح والتعديل أو غيرها، ولا يُصرِّح باسم النّاقد، ممّا يُوهم أنّ الوصف معزوٌّ لصاحب ذلك الكتاب نفسه، وليس كذلك، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**خارجة بن مصعب**): «في (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم -كما رأيتُه فيه- إنّه كان يُدلّس عن غياث»[(٣)].

---

(١) تعريف أهل التقديس ص١١٥.

(٢) التبيين ص٥٢.

(٣) التبيين ص٨٠.

وبالرّجوع لـ(الجرح والتعديل)[١] نجد أنّ واصفه بالتدليس هو يحيى بن يحيى النّيسابوري، فقد أسند ابن أبي حاتم عن مسلم بن الحجّاج، أنّه قال: سمعتُ يحيى بن يحيى، وسُئل عن خارجة بن مصعب، فقال: خارجة عندنا مُستقيم الحديث، ولم يكن يُنكر من حديثه إلا ما كان يُدلّس عن غياث، فإنّا قد كنّا قد عرفنا تلك الأحاديث، فلا نعرض له.

سابعًا: رُبّما ترجم لبعض الرُّواة لدفع ما قد يُتوهَّم أنّهم من المُدلّسين، إمّا لوجود صورة من صور روايتهم تشتبه بالتدليس، أو لغيره من الأسباب، ومن أمثلته:

أنّه أورد في ترجمة **(عاصم بن عمر بن قتادة الظّفري)** حديثًا خرّجه الحاكم في (مُستدركه) من رواية عاصم عن قيس بن سعد بن عُبادة، ثُمّ نقل عن الذّهبي قوله: «مُنقطع، عاصم لم يُدرك قيسًا».

ثُمّ علّق ابن العجمي بقوله: «وإذا كان كذلك فقد تقدّم أنّ هذا إرسال ظاهر، وليس بتدليس على الأصحّ، ولا ينبغي أن يُذكر عاصم مع المُدلّسين»[٢].

والذي يظهر -والله أعلم- أنّه لا حاجة لذكره في الكتاب؛ لأمرين:

الأوّل: أنّه لم يُوصَف بالتدليس، وليس له ذكر في كُتب المُدلّسين.

والثاني: أنّ صورة الانقطاع بينه وبين قيس بن سعد ظاهرة، ولا يُوجد بينهما مُعاصرة، وهي صورة مُنتشرة بين الرُّواة بما يتعذّر حصره، فلا مُوجب لذكره هنا.

---

(١) (٣/ ٣٧٥-٣٧٦).

(٢) التبيين ص١٢٠.

كما ترجم لـ(**محمد بن إسماعيل البخاري**)[١]، و(**مسلم بن الحجّاج النّيسابوري**)[٢] ونقل عن أبي عبد الله ابن منده وصفَهما بالتدليس، ثُمّ ردَّ قوله من خلال نُقولات أوردها عن شيخه العراقي، يُبطل بها ما ذهب إليه ابن منده[٣].

وفي ترجمة (**موسى بن عقبة**) أطال في الرَّد على الإسماعيلي في وصفه بالتدليس، وأنّه لم يسمع من الزُّهري[٤].

وكذلك في ترجمة (**ميمون بن أبي شبيب**) نصّ على أنّه لم يرَ أحدًا من الحُفّاظ وصفه بالتدليس، إلا أنّه رأى بخطِّ بعض فضلاء فقهاء الحنفية تعليقًا يقول فيه: فإن قيل ميمون بن أبي شبيب مُدلّس، وقد روى عن المغيرة بالعنعنة فلا تُقبل روايته... ثُمّ قال ابن العجمي: «وما أدري من أين أخذها؟ ثُمّ مرَّ بي نقل ذلك عن اثنين من الحُفّاظ، وما أدري أين مرَّ بي. والله أعلم»[٥].

ثامنًا: نصّ في بعض التراجم على المصادر التي نقل عنها سوى ما تقدّم التصريح به في مُقدّمته، كـ(السُّنن) لأبي داود[٦]، و(طبقات الحُفّاظ) لابن عبد الهادي[٧]، و(ميزان الاعتدال) للذّهبي[٨]، و(الجرح والتعديل) لابن أبي

(١) التبيين ص١٧٤.

(٢) التبيين ص٢٠٦.

(٣) التبيين ص١٧٤.

(٤) التبيين ص٢١٥-٢١٦.

(٥) التبيين ص٢٢٢.

(٦) ص٥٢.

(٧) ص٥٧.

(٨) ص٧٨، ٨٤، ١٠٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٥٧، ٢٤٩.

حاتم الرّازي[١]، و(الثقات) للعجلي[٢]، و(المستدرك) للحاكم[٣]، و(الثقات) لابن حبّان[٤]، و(شروط الأئمة في القراءة والسّماع والمناولة والإجازة) لأبي عبد الله بن منده[٥]، و(شرح الألفيّة) للعراقي[٦]، و(تذهيب تهذيب الكمال) للذّهبي[٧]، و(الاستيعاب) لابن عبد البرّ[٨].

⊙⊙⊙

(١) ص٨٠.

(٢) ص٩٧.

(٣) ص١٢٠.

(٤) ص١٢٨، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٧، ١٦٢، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٨، ٢٠٨.

(٥) ص١٧٤.

(٦) ص١٧٤.

(٧) ص٢١٥.

(٨) ص٢١٥.

الكتاب الرّابع

تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.

□ مؤلِّفه:

أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكناني العسقلاني، وُلِد في شهر شعبان سنة (٧٧٣هـ)، ومات أبوه وهو في الرّابعة من عُمره، سنة (٧٧٧هـ)، وقد توفّيت أُمّه «تجار» قبل ذلك، فنشأ يتيم الأبوين[(١)].

وكان أبوه قد أوصى به إلى اثنين، هما: أبو بكر نور الدّين علي الخرُّوبي، وشمس الدّين ابن القطّان، فأحْسَنَا إليه غاية الإحسان.

فأُدخل ابن حجر الكُتّاب وعمره خمس سنين، فحفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، ثُمّ شرع ابن حجر في طلب العلم والسّماع، فسمع صحيح البخاري من عفيف الدّين عبد الله النّشاوري، وأخذ (العمدة) على جمال الدّين ابن ظهيرة.

وأخذ الفقه والعربية والحساب على وصيِّه شمس الدّين ابن القطّان. ثُمّ عكف ابن حجر على حفظ المتون، وأفاد في هذه المرحلة من عدد من الشيوخ، كنجم الدّين ابن رَزين، وزين الدّين ابن الشّحنة، والأبناسي، وغيرهم.

ثُمّ شرع في الرّحلة، فدخل عددًا من البُلدان، كالحجاز، واليمن، والشّام، فأفاد كثيرًا من العلوم، فأخذ في رحلته إلى اليمن عن الفيروز آبادي صاحب (القاموس المحيط)، وروى عنه بعضَ كتابه هذا. وأقام بالشّام مُدّة سمع فيها كثيرًا من الأجزاء، كالمعجم الأوسط للطّبراني، ومعرفة الصّحابة لابن منده، وأكثر مسند أبي يعلى. ثُمّ رجع إلى القاهرة، فلازم شيخيه العراقي، والبلقيني.

---

(١) إنباء الغمر (١/ ٣)، الضّوء اللامع (٢/ ٣٦)، رفع الإصر ص٨٥.

وبدأ بعد ذلك بالتعليم والإملاء، فحصل به نفع عظيم، مع تولِّيه القضاء. فتتلمذ عليه عددٌ من أهل العلم، منهم: إبراهيم بن علي القلقشندي، وزكريا بن محمد الأنصاري، وابنُ فهدٍ المكّي، ومحمد بن عبد الرحمن السّخاوي، وغيرهم.

وصنَّف من الكتب ما يصعب حصره في شتّى العلوم، لا سيما علوم الحديث، وهي ظاهرة مُنتشرة بين أهل العلم.

وتوفّي ﷺ سنة (٨٥٢هـ)[١].

□ كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»:

نصَّ ابنُ حجرٍ في مُقدّمة كتابه على أنّه استمدَّه من كتاب العلائي (جامع التحصيل) مع زيادات كثيرة في الأسماء. ونصَّ على أنّه رمز برمز (هـ) لمن أورده العلائي، فإن لم يوجد الرّمز فهو من الزّيادات.

وتابع العلائيَّ في تقسيمهم إلى خمس طبقات -مع اختلاف بينهما في إلحاق بعض الرُّواة ببعض الطّبقات-.

ثُمّ بيّن أنّ التصنيف في المُدلّسين اشتغل به بعضُ القُدماء، كالحسين بن علي الكرابيسي، ثُمّ النّسائي، ثُمّ الدّارقطني.

ومن المتأخّرين: الذّهبي في أرجوزة نظمها في المُدلّسين، وتلاه تلميذه أحمد بن إبراهيم المقدسي، وأنّه زاد على شيخه شيئًا كثيرًا ممّا فات الذّهبي، استمدّه من كتاب العلائي (جامع التحصيل).

---

(١) وأوسع من ترجم له تلميذه السّخاوي في (الجواهر والدُّرَر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر) وطُبع في ثلاثة مُجلّدات. وشاكر محمود بن عبد المنعم في (ابن حجر العسقلاني مُصنّفاته ودراسة في منهجه، وموارده في كتابه «الإصابة») وطُبع في مُجلّدين.

ثُمّ جاء أبو الفضل العراقي، فعلّق على هوامش كتاب العلائي أسماء زائدة وقعتْ له، فقام ابنُه وليُّ الدّين أبو زرعة العراقي فضمَّها إلى ما ذكره العلائي، وأفردها في تصنيف مُستقلّ، مع زيادات يسيرة وقعتْ له بالتتبّع. ثُمّ جاء سبط ابن العجمي، فألّف كتابه (التبيين) ولم يتقيَّد فيه بكتاب العلائي، فزاد عليه قليلًا من الأسماء.

ثُمّ قام هو بإحصاء ما وقع في هذه المُصنّفات من أسماء، وما زاده هو عليها، فبلغ بها (١٥٢) نفسًا، ومن وقع له رواية في إحدى الكتب السّتّة، فإنّه يرمز له برمزه[١].

ثُمّ عقد فصلًا في بيان نوعي التدليس: تدليس الإسناد، وتدليس الشُّيوخ. وما الذي يلتحق بتدليس الإسناد، كـ(القطع، والعطف، والتسوية).

وتحدَّث بإشارة موجزة عن تعبير بعض المُحدّثين بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة مُوهمًا للسّماع، وهل يُعدُّ تدليسًا أو لا؟[٢].

ثُمّ شرع في سَرْد أسماء الرّواة بحسب منزلة الرّاوي من كلّ طبقة، مُرتّبًا لهم على حروف المعجم، ويبدأ في كلّ طبقة بذِكْر عدد الرُّواة في كلّ طبقة، فالأولى ضمّنها (٣٣) نفسًا، والثانية (٣٣) نفسًا، والثالثة (٥٠) نفسًا، والرّابعة (١٢) نفسًا، والخامسة (٢٤) نفسًا.

وختم كتابه بفصل ناقش فيه ما نُسِب إلى شعبة بن الحجّاج من التدليس، فردّه بما اشتهر عن شعبة من التغليظ في التدليس، والقدح فيمن تعاطاه[٣].

(١) تعريف أهل التقديس ص٦١-٦٧.

(٢) تعريف أهل التقديس ص٦٨-٧١.

(٣) تعريف أهل التقديس ص١٨٤-١٨٦.

ونصَّ على تاريخ تأليف هذا الكتاب، فقال: «علّقتُ هذه النُبذة في شهور سنة خمس عشرة وثمان مئة، وعلّقها عنّي بعض الطّلبة سنة ستّ عشرة، زِدتُ فيها بعد ذلك أسماء مُختصرة»[١].

*** وأبرز ملامح التراجم عنده:**

أولا: أنّه توسَّع في ذكره أسماء علماء تأخّروا عن زمن الرّواية وجمع المرويّات، والتنقيب في أحوال رُواتها، فأورد جمعًا من المتأخّرين، كـ«أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠ه)»[٢]، و«علي بن عمر الدّارقطني (ت٣٨٥هـ)»[٣]، و«محمد بن يوسف بن مَسْدي الأندلسي (ت ٦٦٣هـ)»[٤]، و«الحسن بن علي التميمي المعروف بابن المُذْهِب (ت ٤٤٤ه)»[٥]، و«الحسن بن مسعود الدّمشقي (ت ٥٤٣هـ)»[٦]، و«عمر بن علي بن أحمد بن الليث البخاري (ت ٤٦٦هـ)»[٧].

ثانيًا: تفاوت تعليقه على التراجم بسطًا واختصارًا، وذلك بحسب ما تدعو إليه الحاجة، إذ لكلّ ترجمة وضعُها اللائق بها، وإن كان الأغلب عليها الاختصار.

فمن أمثلة ما أطال الكلام فيها من التراجم: (**أبو نُعيم أحمد بن عبد الله**

(١) تعريف أهل التقديس ص١٨٧.

(٢) ص٧٢.

(٣) ص٨٨.

(٤) ص٩٢.

(٥) ص١٠٣.

(٦) ص١٠٦.

(٧) ص١٤٥.

الأصبهاني)[١]، و(**الحسن بن علي التميمي المعروف بابن المُذْهِب)**[٢]، و(**سفيان بن عيينة)**[٣]، و(**شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص)**[٤]، و(**عمرو بن شعيب)**[٥].

ومن أمثلة ما اختصر الكلام فيها اختصارًا شديدًا بما لا يتجاوز السّطرين: (**الحسين بن واقد المروزي)**[٦]، و(**حفص بن غياث)**[٧]، و(أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي)[٨]، و(عبد الله بن وهب المصري)[٩]، وغيرهم.

ثالثًا: الأصل فيما يُورده من تعليق على الترجمة الوضوح والبيان، إلا أنّ بعضها قد اكتنفها غموض، يحتاج معه إلى مراجعة المصادر للكشف عنه، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**سلمة بن تمّام الشَّقَري)**: «ذكر ابن أبي حاتم ما يدلّ على أنّه كان يُدلّس؛ ولذلك قال العلائي في كتاب (المراسيل): كأنّه مُدلّس»[١٠].

ففي هذه الترجمة نحتاج التّحقّق من أمرين: **الأوّل**: ما الذي ذكره ابن أبي حاتم عنه، حتى يُوصف بالتدليس؟ **والثاني**: مُراجعة كتاب العلائي؛ لمعرفة أين ذكره؟

---

(١) ص٧٢.

(٢) ص١٠٣.

(٣) ص١١٤.

(٤) ص١٢٠.

(٥) ص١٢٣.

(٦) ص٧٩.

(٧) ص٧٩.

(٨) ص٨٥.

(٩) ص٨٦.

(١٠) ص٨٢.

فالأمر الأوّل: عند الرّجوع لكتاب (الجرح والتعديل)[١] لابن أبي حاتم، فإنّنا لا نجد شيئًا من ذلك، وغاية ما فيه الكلام عليه جرحًا وتعديلًا، وهي أقوال ثلاثة نقلها في ترجمته، لا تعلّق لها البتّة بالتدليس.

والأمر الثاني: فإنّ نقله عن العلائي يُوهم إيراده له في ذكره للمُدلّسين، وليس الأمر كذلك، وإنّما هو مذكور في الباب السّادس (الرُّواة المحكوم على روايتهم بالإرسال = مُعجم أسماء الرُّواة المُرسِلين)[٢]، ولكلام العلائي تتمّة لم يذكرها ابن حجر، فقد قال: «كأنّه مُدلّس، فينبغي أن يُذكر في المُدلّسين»[٣].

ومن الأمثلة أيضًا: قوله في ترجمة **(عبد الله بن عطاء الطّائفي)**: «قضيّته في التدليس مشهورة، رواها شعبة عن أبي إسحاق السَّبيعي»[٤].

فلم يُصرّح بذكر القضيّة، الأمر الذي يتطلّب الرّجوع إلى كتب الجرح والتعديل لمعرفتها، وقد ساقها غيرُ واحدٍ من أهل العلم، منهم البخاريُّ في (التاريخ الأوسط)[٥] عن أحمد بن سليمان، قال: حدّثنا أبو داود، عن شعبة، قال: سألتُ أبا إسحاق عن عبد الله بن عطاء الذي روى عن عقبة: «كُنّا نتناوب رعيَّة الإبل»؟ قال: شيخ من أهل الطّائف حدّثنيه. قال شعبة: فلقيتُ عبد الله، فقلتُ: سمعتَه من عقبة؟ فقال: لا، حدّثنيه سعد بن إبراهيم. فلقيتُ سعد بن إبراهيم، فسألتُه؟ فقال: حدّثني زياد بن مخراق. فلقيتُ زيادًا، فقال: حدّثني رجل عن شَهْر بن حَوْشَب.

---

(١) (٤/ ١٥٧-١٥٨).

(٢) ص٤٥٨.

(٣) ص٤٥٨.

(٤) ص٨٦.

(٥) (٢/ ٦٦).

ومن الأمثلة أيضًا: قوله في ترجمة (**محمد بن حمّاد الطّهراني**): «أشار أبو محمد ابن حزم إلى أنّه دلّس حديثًا»[(١)].

وبالرّجوع إلى كلام ابن حزم في (المحلّى)[(٢)] نجد أنّه أورد حديثًا من رواية الطّهراني، عن عبد الرّزّاق، أخبرني ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن أبي الشّعثاء، عن ابن عباس، أنّ رسول الله ﷺ كان يغتسلُ بفَضْلِ ميمونة.

ثُمّ أعلَّه بقوله: «هذا حديث لا يصح... أخطأ فيه الطّهراني بيقين»، واحتجّ بأنّ مَنْ هو أحفظ من الطّهراني قد رواه بشكٍّ عمرو بن دينار فيه، إذا يقول عمرو: «علمي والذي يخطرُ على بالي أنّ أبا الشّعثاء أخبرني»، ثُمّ قال ابن حزم: «فصحّ أنّ عمرو بن دينار شكَّ فيه، ولم يقطع بإسناده، وهؤلاء أوثق من الطّهراني، وأحفظ بلا شك».

فهذا كلام ابن حزم، وليس فيه التعرُّض لوصفه بالتدليس.

ويظهر -والله أعلم- أنّ ابن حجر راجع الترجمة في (ميزان الاعتدال)[(٣)]للذّهبي، فتوهَّم الأمر بأنّ ابن حزم قال ذلك أيضًا، فإنّ الذّهبي قد نقل كلام ابن حزم، وردَّ عليه تخطئته الطّهراني، فقال: «ما أخطأ، بل اختصر هذا التَّحمُّل، وقَنِع بِـ(عن)، ودلّس، والحديث في مسلم».

ومن الأمثلة أيضًا: قوله في ترجمة (**إبراهيم بن سليمان الأفطس الدّمشقي**): «أشار البخاريُّ إلى أنّه كان يُدلّس»[(٤)].

---

(١) ص١٢٧.

(٢) (١/ ٢٠٦).

(٣) (٣/ ٥٢٧-٥٢٨).

(٤) تعريف أهل التقديس ص٩٨.

وبالرّجوع إلى ترجمته من (التاريخ الكبير)[١] نجد عبارة البخاري بلفظ: «وروى إسحاق، عن عيسى، عن ثور، عن إبراهيم الأفطس، عن يزيد بن يزيد بن جابر، مُرسل». ونقلها ابن حجر في (تهذيب التهذيب)[٢].

والعبارتان ظاهرتان، وليس فيهما ما يُفيد وصف الرّاوي بالتدليس، خلافًا لما ظنّه ابن حجر، وابن حجر نفسه قد نصَّ في ترجمة إبراهيم هذا على الإرسال دون التدليس، كما في (تقريب التهذيب)[٣]، فقال: «ثقة ثَبْتٌ، إلا أنّه يُرسِل». والله أعلم.

رابعًا: أورد في كتابه عددًا من الرُّواة، واصفًا إيّاهم بالتدليس لظاهر بعض مرويّاتهم، ولم ينقله عن ناقد مُتقدّم، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**خالد بن مهران الحذّاء**): «روى عن عِراك بن مالك حديثًا سمعه من خالد بن أبي الصّلت عنه في استقبال القبلة في البول»[٤].

وفي وصفه بالتدليس لأجل هذه الرّواية نظرٌ بيِّن، فإنّ الحديث المُشار إليه في كلام ابن حجر، قد رُوي عن خالد الحذّاء على عِدّة أوجه، إلا أنّ الجماعة قد رووه عنه بذكر خالد بن أبي الصَّلْت، منهم:

هُشيم بن بشير، وحمّاد بن سلمة، وعلي بن عاصم، وعبد العزيز بن المغيرة، وخالد بن يحيى السّدوسي.

فكلُّهم رووه عن خالد الحذّاء، عن خالد بن أبي الصَّلْت، عن عراك بن مالك، عن عائشة ﵂، قالت: ذُكر عند رسول الله ﷺ قومٌ يكرهون أن يستقبلوا

(١) (١/ ٢٨٩).

(٢) (١/ ٦٨).

(٣) ص٩٠.

(٤) ص٨٠.

بفروجهم القبلة، فقال: «أراهم قد فعلوها، استقبلوا بمقعدتي القبلة».

وقد أخرجه: أبو داود الطّيالسي[١]، وإسحاق بن راهويه[٢]، وابن أبي شيبة[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، وابن ماجه[٥]، وابن المنذر[٦]، والطّحاوي[٧]، والدّارقطني[٨]، والبيهقي[٩]، وغيرهم.

وتابعهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، فرواه عن خالد الحذّاء، عن رجل، عن عراك، به. كما عند ابن أبي شيبة[١٠]، وأحمد بن حنبل[١١]، والدّارقطني[١٢].

فوافقهم في إثبات الواسطة بين الحذّاء وعراك، وإن كانت مُبهمة في روايته، فالقدر المُشترك بينهم إثبات الواسطة.

وإسقاط خالد بن أبي الصَّلْت من الإسناد، قد جاء في رواية: أبي عوانة الوضّاح اليشكري، والقاسم بن مُطيب، ويحيى بن مطر، ثلاثتهم عن الحذّاء،

(١) المسند (٣/ ١٢٨ رقم ١٦٤٥).

(٢) المسند (٢/ ٥٠٧، ٥٠٨ رقم ١٠٩٥، ١٠٩٦).

(٣) المصنّف (١/ ١٤٠ رقم ١٦١٣).

(٤) المسند (٤١/ ٥١٠ رقم ٢٥٠٦٣)، (٤٢/ ٣٢٩ رقم ٢٥٥١١).

(٥) السُّنن (٣٢٤).

(٦) الأوسط (١/ ٣٢٦).

(٧) شرح معاني الآثار (٤/ ٢٣٤).

(٨) السُّنن (١/ ٩٥ رقم ١٦٦، ١٦٧).

(٩) السُّنن الكبرى (١/ ١٥٠ رقم ٤٤١)، والخلافيات (٢/ ٦٩-٧١ رقم ٣٥٠-٣٥٢، ٣٥٤).

(١٠) المصنّف (١/ ١٤٠ رقم ١٦١٢).

(١١) المسند (٤٢/ ٣١٩ رقم ٢٥٥٠٠).

(١٢) السُّنن (١/ ٩٦ رقم ١٦٨).

عن عراك، عن عائشة ﵂، مرفوعًا، كما عند: إسحاق بن راهويه[١]، والترمذي في (العلل الكبير)[٢]، والدّارقطني[٣].

ولا شكّ أنّ مثل هذا لا يتحمَّلُه خالد الحذّاء، فإنّ رُواة هذا الوجه لا يُقاسون برُواة الوجه الأوّل حفظًا وكثرة، وقد زادوا في الإسناد.

فـ(**القاسم بن مطيب العجلي البصري**) فيه لِين[٤]، والرّاوي عنه (**حجّاج بن نُصَير الفَساطيطي القيسي البصري**) ضعيف، وكان يقبل التلقين[٥]. و(**يحيى بن مطر المُجاشعي البصري**) لم أقف على من تكلّم فيه بجرح أو تعديل. و(**أبو عوانة اليشكري**) ثقة، إلا أنّه لا يلزم من ذلك عدم الخطأ أو التقصير.

ولم أقف على من أعلَّ الحديث بتدليس الحذّاء، بل ذهبتْ أنظار النُّقّاد إمّا إلى ترجيح رواية الجماعة، كما قرّره: الدّارقطني، والبيهقي. وإمّا إلى إعلال الأوجه كلّها والحُكم عليها بالاضطراب، كما ذهب إليه البخاري[٦].

والكلام في الحديث تخريجًا ودراسة يطول بَسْطُه، وليس هذا موضعَه، وإنّما أردتُ من هذا القدر بيان عدم صحّة وصف الحذّاء بالتدليس بناءً على هذه الرّواية. والله أعلم.

خامسًا: أورد ابن حجر عددًا من التراجم، وحاول ردَّ ما قيل من وصفها بالتدليس، **ومن أمثلته:**

---

(١) المسند (٢/ ٥٠٧ رقم ١٠٩٤).

(٢) (رقم ٦).

(٣) السُّنن (١/ ٩٤ رقم ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥).

(٤) تقريب التهذيب ص٤٥٢.

(٥) تقريب التهذيب ص١٥٣.

(٦) العلل الكبير للترمذي ص٢٤.

قوله في ترجمة (**أبي داود سليمان بن داود الطّيالسي**): «قال يزيد بن زُرَيع: سألتُه عن حديثين لشُعبة؟ فقال: لم أسمعهما منه. قال: ثُمّ حدَّث بهما عن شعبة. قال الذّهبي: دلّسهما عنه، فكان ماذا؟»[١].

فعلَّق ابن حجر قائلًا: «قلتُ: ويحتمل أن يكون تذكّرهما، وإن كان دلّسهما نُظر، فإن ذكر صيغة مُحتملة فهو تدليس الإسناد، وإن ذكر صيغة صريحة فهو تدليس الإجازة»[٢].

ومن أمثلة مُحاولته دفع التدليس: ترجمة (**محمد بن إسماعيل البخاري**)[٣]، و(**مسلم بن الحجّاج النّيسابوري**)[٤]، و(**عبد الرّزّاق بن همّام الصّنعاني**)[٥].

سادسًا: ذهب ابن حجر في تطبيقاته -تبعًا لابن حبّان، والذّهبي، والعلائي- إلى إلحاق رواية الرّاوي عمّن لم يُدركه بالتدليس.

فابن حبّان وصف عددًا من الرّواة بذلك، كرواية (**عبد الجبّار بن وائل بن حُجْر، عن أبيه**)، فقد قال في ترجمته: «مات أبوه وائل، وأُمّه حامل به، كلّ ما روى عن أبيه مُدلّس»[٦].

وصرّح به الذّهبي في بيانه حدّ التدليس، فقال: «ما رواه الرّجل عن آخر ولم يسمعه، أو لم يُدركه»[٧].

---

(١) ص١١٦-١١٧.

(٢) ص١١٧.

(٣) ص٩٠.

(٤) ص٩٣.

(٥) ص١٢٢.

(٦) مشاهير علماء الأمصار ص١٦٣.

(٧) الموقظة ص٤٧.

ومن أمثلته عند ابن حجر:

قوله في ترجمة (**أبو قلابة عبد الله بن زيد الجَرْمِي**): «وصفه بذلك الذّهبي، والعلائي»[(١)].

وكلام الذّهبي في ترجمة أبي قلابة: «ثقة في نفسه، إلا أنّه يُدلّس عمّن لحقهم، وعمّن لم يلحقهم. وكان له صُحف يُحدّث منها، ويُدلّس»[(٢)]. فالشّاهد في قول الذّهبي: «وعمّن لم يلحقهم».

وأبى النُّقّاد هذا الصّنيع، فأبو حاتم الرّازي قد قال في أبي قلابة: «لا يُعرف له تدليس»[(٣)]. مع معرفته الوافرة بأنّ أبا قلابة قد روى عن أُناس لم يُدركهم، كما نصّ عليه هو في (المراسيل) لابنه[(٤)].

ولمّا تكلّم ابن عبد البرّ عن هذا المذهب، ذكر أنّ قومًا -لم يُسمّهم- ذهبوا إلى أنّه تدليس، وأنّ الجمهور ذهبوا إلى أنّه إرسال، فقال: «واختلفوا في حديث الرّجل عمّن لم يَلْقَه، مثل: مالك عن سعيد بن المسيب، والثوري عن إبراهيم النّخعي، وما أشبه هذا.

فقالت فِرْقَة: هذا تدليس؛ لأنّهما لو شاءا لسمّيا من حدّثهما، كما فعلا في الكثير ممّا بلغهما عنهما، قالوا: وسكوتُ المُحدِّث عن ذِكر من حدّثه مع علمه به دُلْسَةٌ.

قال أبو عمر: فإن كان هذا تدليسًا فما أعلم أحدًا من العلماء سَلِمَ منه في

---

(١) ص٨٥.

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٢٦).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٥٨).

(٤) ص١٠٩.

قديم الدّهر ولا في حديثه، اللّهُمّ إلا شعبة بن الحجّاج ويحيى بن سعيد القطّان، فإنّ هذين ليس يوجد لهما شيء من هذا لا سيما شعبة»[١].

سابعًا: أورد ابن حجر جماعةً ممّن وُجِدَت منهم صورة التدليس ولو في رواية واحدة، أو ممّن تعاطى التدليس ثُمّ تركه ورجع عنه، ومن أمثلته هذه التراجم:

(زيد بن أسلم)[٢]، و**(عبد الله بن عطاء الطّائفي)**[٣]، و**(أبو شهاب الحنّاط عبد ربّه بن نافع)**[٤]، و**(يزيد بن هارون الواسطي)**[٥]، و**(حمّاد بن أبي سليمان الكوفي)**[٦]، و**(سعيد بن عبد العزيز الدّمشقي)**[٧]، و**(محمد بن حمّاد الطّهراني)**[٨]، و**(يونس بن عبد الأعلى الصّدفي)**[٩]، و**(يونس بن أبي إسحاق السّبيعي)**[١٠].

وكأنّ مُوجب ذكرهم عنده الأخذ بقول الشّافعي: «ومن عرفناه دلّس مرّة، فقد أبان لنا عورته في روايته»[١١].

---

(١) التمهيد (١/ ١٥).

(٢) ص٨١.

(٣) ص٨٥.

(٤) ص٨٧.

(٥) ص٩٧.

(٦) ص١٠٩.

(٧) ص١١١.

(٨) ص١٢٦.

(٩) ص١٢٨.

(١٠) ص١٢٩.

(١١) الرّسالة ص٣٧٨.

وهُنا ينبغي التفطُّن لما قيل في تدليسهم -وإن كان الأولى عدم ذكرهم في طبقات المُدلّسين- فلا يكتفي الباحث بمجرّد النّظر في كتاب ابن حجر، فإذا وجدهم قد ذُكروا في طبقات المُدلّسين حكم عليهم بذلك، فهذا من الغلط عليهم، وإنّما تُعرف الرّواية التي وقعت فيها صورة التدليس، وما عداها لا يُفتّش فيه، إذ استقرّ الأمر على ثبوته في حقّهم في رواية بعينها. والله أعلم.

ثامنًا: وقع في جملة من التراجم التي أوردها ابن حجر في كتابه، نسبة الرّاوي للتدليس عن شيخ مُعيّن، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة (**زكريا بن أبي زائدة الكوفي**): «قال أبو حاتم: كان يُدلّس عن الشعبي، وابن جريج»[(١)].

وهُنا وقفتان:

الأولى: أنّ المحفوظ عن أبي حاتم الرّازي ما نقله ابنه، ونصّه: «كان زكريا بن أبي زائدة ليِّن الحديث، كان يُدلّس، وإسرائيل أحبُّ إليَّ منه، يُقال: إنّ المسائل التي يرويها زكريا لم يسمعها من عامر، إنّما أخذها من أبي حريز»[(٢)].

وهكذا نقله عنه المزّي في (تهذيب الكمال)[(٣)]، وابن حجر في (تهذيب التهذيب)[(٤)]، وغيرهما.

ولم أقف على أحدٍ ذكر تدليسه عن ابن جريج، ولم أقف أيضًا على أنّه روى عنه. ففي نقل ابن حجر هذا نظر. والله أعلم.

---

(١) تعريف أهل التقديس ص١١٠.

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٤).

(٣) (٩/ ٣٦٢).

(٤) (١/ ٦٣١).

وقد وافق أبا حاتم على قَصْر تدليسه على الشعبي غيرُ واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل[١]، وأبو زرعة الرّازي[٢]، والذّهبي[٣]، وابن حجر[٤]. وكان ابنه يحيى بن زكريا يقول: «لو شئتُ أن أُسمّي كلّ من يُنبّئ أبي عن الشّعبي لسمّيتُ»[٥].

الثانية: إذا تحقّق قَصْر تدليسه ومن شابهه في هذه الصّورة على راوٍ مُعيّن، فهل يكون مَن عداه حُكْمُه فيه حُكم غير المُدلّس؟

هذه المسألة تحتاج إلى تأمُّل وتريُّث، ومُجانبة العجلة في الحُكم بأحد القولين، والنّظر والتّتبّع لتطبيقات النُّقّاد في هذا الباب.

فابن حبّان -مثلًا- قرّر في موضعٍ أنّه لا يُقصر الحُكم عليه، بل يطَّرِد في غيره من شيوخه، ففي ترجمة **(مُحرز بن عبد الله الجزري)** قال: «كان يُدلّس عن مكحول، يُعتبر بحديثه ما بيَّن السّماع فيه عن مكحول وغيره»[٦].

ويحتمل أنّ النّصّ على مكحول خاصّة لشهرته، ويكون ابن حبّان يعرف أنّه يُدلّس عن غيره أيضًا[٧].

مثال آخر: قوله في ترجمة (مُغيرة بن مِقْسَم الضَّبّي الكوفي): «وصفه النّسائي بالتدليس، وحكاه العجلي عن ابن فُضيل. وقال أبو داود: كان لا

(١) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ص٢٩٧-٢٩٨، سؤالات الآجُرِّي لأبي داود ص١٨٥.

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٤).

(٣) الكاشف (١/ ٤٠٥).

(٤) فتح الباري (١/ ٤٠٣ هدي السّاري).

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ص٢٩٨، سؤالات الآجُرِّي لأبي داود ص١٧٥، تهذيب الكمال (٩/ ٣٦٢).

(٦) الثقات (٧/ ٥٠٤).

(٧) انظر: الاتّصال والانقطاع، للدّكتور إبراهيم اللاّحم ص٣٤١.

يُدلّس. وكأنّه أراد ما حكاه العجلي: أنّه كان يُرسل عن إبراهيم، فإذا وُقِف أخبرهم ممّن سمعه»[(١)].

من المعلوم أنّ رسالة النّسائي مُختصرة جدًّا، اقتصر فيها على سَرْد الأسماء فقط، وذكر منهم «مُغيرة بن مقسم»[(٢)]، ولم يُفصّل في تدليسهم.

وأمّا قول محمد بن فُضيل، فنصّه: «كان المغيرة يُدلّس، وكُنّا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدّثنا إبراهيم»[(٣)]. فتبيّن من خلال إيراده أنّه يخصّ تدليسه بإبراهيم النّخعي.

وممّن قَصَر تدليسه على هذا الوجه:

الإمام أحمد بن حنبل، فقد قال: «عامّة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامّة ما روى عن إبراهيم إنّما سمعه من حمّاد، ومن يزيد بن الوليد والحارث العُكْلي، وعن عبيدة، وعن غيره». قال عبد الله: وجعل يُضعّف حديث المغيرة عن إبراهيم وحده[(٤)].

فهُنا ينبغي على الباحث أن يتأنّى في وصفه بالتدليس لمُجرّد وروده في كتب المُدلّسين، إذ نصَّ هؤلاء المحقّقون على أنّه لا يُدلّس إلا عن إبراهيم خاصّة.

وخلاصةُ القول في هذه المسألة:

أن يُنظر فيما نُقل عن النُّقّاد، فإن وُجدت عباراتهم صريحة في قَصْر تدليس الرّاوي عن شيخ مُعيّن، فهُنا يلتزم الباحث ما ورد عنهم، ولا يتجاوَزُه.

وأمّا إن تطرّقها الاحتمال، أو لم تكن العبارة صريحة في ذلك، فهُنا يُطلَب

(١) تعريف أهل التقديس ص١٥٥.

(٢) ذكر المُدلّسين ص١٢٣.

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٩٩).

(٤) العلل ومعرفة الرّجال (١/ ٢٠٧).

من الباحث النّظرُ في القرائن، وتتبُّع كلام النّقاد في ذلك الرّاوي، وكذلك في الرّواية التي هو بصدد بحثها. والله أعلم.

ويُقابل هذه المسألة: إطلاق وصف الرّاوي بالتدليس في كتابه «التعريف»، وتقييده بشيخ مُعيّن في موضع آخر، ومثاله:

في ترجمة (**أبي حُرّة واصل بن عبد الرحمن البصري**)، قال في «التعريف»[(١)]: «وصفه أحمد، والدّارقطني بالتدليس». ونجده في «التقريب»[(٢)]، يقول: «صدوق عابد، وكان يُدلّس عن الحسن».

تاسعًا: نصَّ ابنُ حجر في عددٍ من التراجم على نوع التدليس الذي تعاطاه الرّاوي، وكثير من ذلك اعتمد فيه على نصوص من تقدّمه من النُّقّاد، ومن أمثلته:

في ترجمة (**أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني**) بيَّن أنّه يُطلق فيما رواه بالإجازة «أخبرنا» دون أن يُبيِّن[(٣)]. وفي ترجمة (**إسحاق بن راشد الجزري**) نصّ على أنّه يُطلق «حدّثنا» على ما رواه وِجَادَة، ولا يُبيِّن[(٤)]. وفي ترجمة (**علي بن عمر الدّارقطني**) نقل أنّ طريقته في التدليس قوله: قُرئ على أبي القاسم البغوي، حدّثكم فُلان، فيُوهم أنّه سمع منه، لكن لا يقول: وأنا أسمع[(٥)]. وفي ترجمة (**محمد بن يوسف بن مَسْدِي الأندلسي**) نصّ على أنّه

(١) ص١٦١.

(٢) ص٥٧٩.

(٣) ص٧٢.

(٤) ص٧٦.

(٥) ص٨٨.

كان يُدلّس الإجازة[١]. وفي ترجمة (**صفوان بن صالح بن دينار الدّمشقي**) ذكر أنّه نُسِبَ إلى تدليس التسوية[٢]. وفي ترجمة (**مروان بن معاوية الفزاري**) نصّ على أنّه يُدلّس تدليس الشيوخ[٣]. وفي ترجمة (**هُشيم بن بشير الواسطي**) نصّ على أنّه يُدلّس تدليس العَطْف[٤]. وفي ترجمة (**عمر بن علي المُقدَّمي**) بيّن أنّه يُدلّس تدليس القَطْع[٥].

ورُبّما أهمل بيان ذلك في كتابه «التعريف»، إلا أنّه يُبيّنه في موضع آخر من كتبه، كما في ترجمة (**مُبارك بن فَضَالَة البصري**) فقد اكتفى في «التعريف»[٦] بقوله: «مشهور بالتدليس، وصفه به الدّارقطني وغيره». بينما في «التقريب»[٧] نصّ على نوع التدليس الذي يتعاطاه، فقال: «يُدلّس ويُسوّي».

عاشرًا: لم يُعْنَ ابن حجر بالتنصيص على مقدار ما يقع من تدليس عند الرّواة -قِلّة وكثرة-[٨]، وهي من القضايا الشّائكة في مباحث التدليس، إلا أنّ الذي يُنبَّه عليه هُنا، أنّ ابن حجر رُبّما ذكر الرّاوي في طبقة، وخالف ما قرّره في

---

(١) ص٩٢.

(٢) ص١٣٥.

(٣) ص١٥٤. عبارة ابن حجر في هذا الموضع فيها وصفه بالتدليس، ثُمّ وصفه بهذا النّوع، فقال: «كان مشهورًا بالتدليس، وكان يُدلّس الشُّيوخ أيضًا». بينما في (التقريب ص٥٢٦) اقتصر على وصفه بتدليس الشُّيوخ، فقال: «وكان يُدلّس أسماء الشُّيوخ».

(٤) ص١٥٩.

(٥) ص١٦٨.

(٦) ص١٤٧.

(٧) ص٥١٩.

(٨) لا يُستدرك هنا بكون الطّبقات مُقسّمة عنده بحسب هذا الأصل؛ لأنّ تقسيمه بعض الطّبقات يتجاذبه جملةُ أسباب، كما في الطّبقة الثانية، فقد ألحق بها من وُصِف بـ«الإمامة، وقلّة التدليس في مُقابل كثرة روايته، أو كونه لا يُدلّس إلا عن ثقة». انظر: تعريف أهل التقديس ص٦٢.

مواضع أُخرى من كتبه، ومن أمثلته:

أنّه ذكر (عبد الملك بن عبد العزيز ابن جُريج) في الطّبقة الثالثة[١]، وهم «مَنْ أكثر من التدليس، فلم يحتجَّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع».

إلا أنّه نصَّ على قلّة تدليسه في غير موضع:

ففي البخاري[٢] من طريق ابن جريج، قال: أخبرني عبيد الله بن حفص، أنّ عمر بن نافع، أخبره عن نافع مولى عبد الله، أنّه سمع ابن عمر -رضي الله عنهما- يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ ينهَى عن القَزَع.

فقال ابن حجر: «وعبيد الله بن عمر وشيخُه هُنا عمر بن نافع والرّاوي عنه هو ابن جريج أقرانٌ مُتقاربون في السّنّ واللّقاء والوفاة، واشترك الثلاثة في الرّواية عن نافع، فقد نزل ابن جريج في هذا الإسناد درجتين، وفيه دلالة على قِلّة تدليسه»[٣].

وقال مُعلّقًا على رواية أُخرى من طريق ابن جريج: «وقد سمع ابن جريج من نافع كثيرًا، وروى هذا عنه بواسطة، وهو دالّ على قِلّة تدليسه. والله أعلم»[٤].

مثال آخر:

أنّه ذكر (**محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهري**) في الطّبقة الثالثة أيضًا[٥]، بينما

(١) ص١٤١-١٤٢.

(٢) الصحيح (٥٩٢٠).

(٣) فتح الباري (١٠/ ٣٦٤).

(٤) فتح الباري (٣/ ٤١٢).

(٥) ص١٥٢.

نصّ في موضع آخر على قِلّة تدليسه.

فقد أخرج البخاري[١] من طريق الزُّهري، قال: حدّثني عبد الله بن أبي بكر، أنّ عروة بن الزُّبير، أخبره أنّ عائشة زوج النبي ﷺ حدّثته، قالت: جاءتني امرأة معها ابنتان تسألني، فلم تجد عندي غير تمرة واحدة، فأعطيتها فقسمتها بين ابنتيها، ثُمّ قامت فخرجت، فدخل النبي ﷺ فحدّثته، فقال: «مَنْ يلي من هذه البنات شيئًا، فأحسنَ إليهنّ، كُنّ له سِتْرًا من النّار».

فقال ابن حجر: «وإدخال الزُّهري بينه وبين عروة رجلًا ممّا يُؤذِن بأنّه قليل التدليس»[٢].

مثال ثالث:

أنّه أورد (**سليمان بن مهران الأعمش**) في الطّبقة الثانية[٣]، وهم «مَنِ احتملَ الأئمةُ تدليسَه، وأخرجوا له في الصّحيح لإمامته، وقِلّة تدليسه في جَنْب ما روى». بينما في كتابه (النُّكت على ابن الصّلاح)[٤] أورده في الطّبقة الثالثة «وهم من أكثروا من التدليس، وعُرِفوا به».

وانظر أيضًا أمثلة على اختلاف رواة الطّبقات في الكتابين:

(**سليمان بن طَرْخَان التّيمي**)[٥]، و(**الحسن بن ذكون البصري**)[٦]،

(١) الصحيح (٥٩٩٥).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٤٢٧).

(٣) ص١١٨.

(٤) ص٤٤٢.

(٥) تعريف أهل التقديس ص١١٧ في (الطبقة الثانية)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٣٦ (الطّبقة الأولى).

(٦) تعريف أهل التقديس ص١٣٣ في (الطبقة الثالثة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٣٩ (الطّبقة الثانية).

و(**عبد الله بن عطاء المكّي الطّائفي**)[١]، و(**بقيّة بن الوليد الكلاعي الدّمشقي**)[٢]، و(**حجّاج بن أرطأة النّخعي الكوفي**)[٣]، و(**سُويد بن سعيد الحَدَثاني**)[٤]، و(**عبّاد بن منصور النّاجي**)[٥]، و(**عمر بن علي المُقدَّمي**)[٦]، و(**عيسى بن موسى البخاري غُنْجَار**)[٧]، و(**محمد بن إسحاق بن يسار**)[٨]، و(**الوليد بن مسلم الدّمشقي**)[٩]، و(**يحيى بن أبي كثير اليمامي البصري**)[١٠].

وقد يصف الرّاوي بمُجرّد التدليس في كتابه «التعريف»، ويُبيّن حجم تدليسه في موضع آخر، كما في ترجمة (**سعيد بن أبي عروبة**)، فقال في «التعريف»[١١]: «وصفه النّسائي وغيره بالتدليس». بينما في (التقريب)[١٢] نصّ على أنّه كثير التدليس.

حادي عشر: أورد ابن حجر في الكتاب بعض التراجم، باعتبار أنّها وقعت في التدليس، وعند التدقيق فيها يتّضح أنّ أصل الإشكال في إيرادها ما يتعلّق

(١) تعريف أهل التقديس ص٨٥ في (الطبقة الأولى)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤١ (الطّبقة الثانية).
(٢) تعريف أهل التقديس ص١٦٣ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٢ (الطّبقة الثالثة).
(٣) تعريف أهل التقديس ص١٦٤ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٢ (الطّبقة الثالثة).
(٤) تعريف أهل التقديس ص١٦٦ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٢ (الطّبقة الثالثة).
(٥) تعريف أهل التقديس ص١٦٦ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٣ (الطّبقة الثالثة).
(٦) تعريف أهل التقديس ص١٦٧ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٤ (الطّبقة الثالثة).
(٧) تعريف أهل التقديس ص١٦٨ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٥ (الطّبقة الثالثة).
(٨) تعريف أهل التقديس ص١٦٨ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٥ (الطّبقة الثالثة).
(٩) تعريف أهل التقديس ص١٧٠ في (الطبقة الرّابعة)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٧ (الطّبقة الثالثة).
(١٠) تعريف أهل التقديس ص١٢٧ في (الطبقة الثانية)، والنُّكت على ابن الصّلاح ص٤٤٧ (الطّبقة الثالثة).
(١١) ص١١٣.
(١٢) ص٢٣٩.

بالإدراك، وهذه التراجم ونحوها مظانّ بحثها في أبواب الاتّصال والانقطاع، لا أبواب التدليس، ولذا قال ابن رجب: «وأمّا من يُدلّس عمّن لم يره، فحُكم حديثه حُكم المُرسل»[١].

ومن أمثلته:

ترجمة (**مَخْرَمة بن بُكير بن عبد الله بن الأشجّ**)[٢] فاختلاف النُّقّاد إنّما هو في الكلام على سماعه من أبيه، هل أدركه أو اعتمد على كتبه؟

ولذا أبى سِبْطُ ابن العجمي في (التبيين لأسماء المُدلّسين)[٣] الحُكم عليه بالتدليس، وقال: «بل هو إمّا محكوم له بالانقطاع، أو يُعدّ مُتّصلًا».

ومثل ذلك يُقال في ترجمة (**عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص**)[٤] في سلسلته المشهورة. وفي ترجمة (**عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود**)[٥] في سماعه من أبيه ﷺ. والله أعلم.

ثاني عشر: بالنّظر في عددٍ من التراجِم المُشتركة بين كتب ابن حجر الثلاثة «التعريف، والنُّكت، والتقريب» نجد أنّه فرّق كلام النُّقّاد في بعض الرّواة، فينقل في كلّ موضع قولًا لناقد ويُورد كلام غيره في موضع آخر، **ومن أمثلته:**

في ترجمة (**عبد الرحمن بن محمد المُحاربي**) نقل في «التعريف»[٦] وَصْفَه

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٨٤).

(٢) ص٩٢.

(٣) ص٢٧٠.

(٤) ص١٢٠، ١٢٣.

(٥) ص١٣٧.

(٦) ص١٤٠.

بالتدليس عن العقيلي، وفي «التهذيب»[١]، و«التقريب»[٢] نقله عن أحمد بن حنبل. ولم يعزه لأحدٍ في «النُّكت»[٣].

وهذه المنقولات عن هذين الإمامين -أحمد بن حنبل، والعقيلي- مُجملة، وبيانها كالآتي:

أمّا أحمد بن حنبل، فقد قال ابنه عبد الله: حدّثتُ أبي بحديث المحاربي، عن معمر، عن الزُّهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، قال: سُئل النبي ﷺ عن التّشبيه في الصّلاة فقال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتًا، أو يجد ريحًا»، فأنكره أبي واستعظمه، قال أبي: المحاربي عن معمر؟ قلتُ: نعم، وأنكره جدًّا. والحديث حدّثني به أبو الشّعثاء وأبو كُرَيب، قالا: حدّثنا المحاربي.

قال أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد: ولم نعلم أنّ المحاربي سمع من معمر شيئًا، وبلغنا أنّ المحاربي كان يُدلّس[٤].

وأمّا العقيلي في (الضُّعفاء)[٥]، فلم يقل شيئًا من نفسه، وإنّما نقل هذا النّصّ عن أحمد بن حنبل بواسطة شيخه عبد الله بن أحمد.

وفي الكتابين (العلل ومعرفة الرّجال)، و(الضّعفاء) إسناد القول بالوصف بالتدليس لعبد الله بن أحمد بن حنبل، خلافًا لنقل ابن حجر. والله أعلم.

ولعلّ ابن حجر -والله أعلم- اعتمد على نُسخة لكتاب العقيلي، وقد

(١) (٢/ ٥٥٠).

(٢) ص٣٤٩.

(٣) ص٤٤٣.

(٤) العلل ومعرفة الرّجال (٣/ ٣٦٣).

(٥) (٢/ ٣٤٧).

وقع فيها: قال أبو عبد الله، وأشار لهذه النُّسخة د. مازن السّرساوي في تحقيقه لـ(الضُّعفاء)[١]، مع التنبيه لِمُخالفتها لسائر الأصول الخطّيّة لكتاب العقيلي، وللمُثبت في (العلل) لعبد الله بن أحمد، كما تقدّم نقله.

وممّن عزاه لعبد الله بن أحمد: العلائيُّ في (جامع التحصيل)[٢]، والبُوصيري في (مصباح الزُّجاجة)[٣].

⊙⊙⊙

(١) (٣/ ٥٦٣).

(٢) ص١٠٨، ٢٢٧.

(٣) (١/ ٧٤).

المبحث الثاني

الملاحظات العامّة على كتب المُدلّسين

بعد قراءة فاحصة لهذه المُصنّفات، ظهر للباحث جملة من الملاحظات عليها، وهي محلّ اجتهاد ونظر، عُرْضَة للأخذ والرّدّ، فأقول مُستعينًا بالله تعالى:

أولا: لم تُعْنَ عامّة المُدوّنات التي جمعت المُدلّسين بموضوع ضوابط مرويّات من وُصِف بالتدليس، أو ما يُستثنى من ذلك، مع أنّ كثيرًا منها منثور في كتب الرّجال والعلل وغيرها، **ومن أمثلته:**

في ترجمة (**عكرمة بن عمّار اليمامي**) اقتصرت على مُجرّد نقل الوصف بالتدليس[(١)].

ويُمكن أن يُستثنى من هذا ما رواه عنه سفيان الثوري، فقد أسند ابن أبي حاتم[(٢)] من طريق عبيد الله بن سعيد السّرخسي، قال: سمعتُ عبد الرحمن بن مهدي قال: قال لي سفيان الثوري بمعنى: مُرّ بنا إلى عكرمة بن عمّار اليمامي، قال: فجعل يُملي على سفيان، ويُوقفه عند كلّ حديث، قُل: حدّثني، سمعتُ.

وكذا روى علي بن المديني، عن ابن مهدي، قال: «كنتُ مع سفيان عند عكرمة، فجعل يُوقفه على كلّ حديث على السّماع»[(٣)].

فهذا النّصّ من ابن مهدي يُشعر بأنّ رواية الثوري عن عكرمة مأمونة من تدليس عكرمة، وأنّ الأصل حَمْلُها على الاتّصال. والله أعلم.

وفي ترجمة (**مُغيرة بن مقسم الضَّبِّي**) اقتصرت على مُجرّد نقل الوصف

(١) جامع التحصيل ص٢٦٩، التبيين ص١٥٢، تعريف أهل التقديس ص١٤٤.

(٢) الجرح والتعديل (١/ ١١٧).

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٦٨).

بالتدليس[١].

ويُمكن أن يُستثنى من هذا ما رواه عنه محمد بن فُضَيل، فإنّه قد قال: «كان المغيرة يُدلّس، وكُنّا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدّثنا إبراهيم»[٢].

وفي ترجمة (**أبي جَنَاب يحيى بن أبي حيَّة الكلبي**) اقتصرت على مُجرّد نقل الوصف بالتدليس، ويزيد بعضها على بعض ما يتعلّق بالحُكم عليه[٣].

بينما نجد ابن أبي حاتم قال: أخبرنا أبو الحسين الرّهاوي فيما كتب إليَّ، قال: سمعتُ أبا نُعيم (الفضل بن دُكَين) يقول: -وذكر أبا جَنَاب الكلبي- فقال: ما كان به بأس، إلا أنّه كان يُدلّس، وما سمعتُ منه شيئًا إلا شيئًا قال فيه: حدّثنا[٤].

وفي ترجمة (**أبي إسحاق السَّبيعي عمرو بن عبد الله**) اقتصرت على وصفه بأنّه مشهور بالتدليس[٥].

إلا أنّ ابن حجر في الفصل الذي عقده لدفع ما اتُّهم به شعبة من التدليس، نقل قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[٦].

ثُمّ قال ابن حجر: «فهذه قاعدة جيّدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة، أنّها إذا جاءت من طريق شعبة دلّت على السّماع، ولو كانت مُعنعنة»[٧].

---

(١) جامع التحصيل ص٢٧٥، التبيين ص٢٠٩، تعريف أهل التقديس ص١٥٥.

(٢) تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٩٩).

(٣) جامع التحصيل ص٢٧٨، التبيين ص٢٤٠، تعريف أهل التقديس ص١٨٣.

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٨).

(٥) جامع التحصيل ص٢٧٠، التبيين ص١٦٠، تعريف أهل التقديس ص١٤٦.

(٦) أسنده ابن طاهر في «مسألة التسمية» (رقم ٤٧)، وقد أفدتُ مصدرها مُسندة من رسالة الدكتور خالد باسمح «أحاديث أبي إسحاق السَّبيعي التي ذكر الدّارقطني فيها اختلافًا في كتابه العلل» (١/ ١٨٩).

(٧) تعريف أهل التقديس ص١٨٦.

وقال في موضع آخر: «وهي قاعدة حسنة تُقبل أحاديث هؤلاء إذا كانت عن شعبة، ولو عَنْعَنُوها»[(١)].

ويُلحق بشعبة فيما يتعلّق برواية شعبة عن أبي إسحاق: ما رواه يحيى بن سعيد القطّان، عن زُهير بن معاوية، عن أبي إسحاق.

فقد قال ابن حجر: «وقد استدلّ الإسماعيليُّ أيضًا على صحّة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث[(٢)] من عبد الرحمن، بكَوْن يحيى القطّان رواه عن زُهير، فقال -بعد أن أخرجه من طريقه-: والقطّان لا يرضى أن يأخذ عن زُهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق.

وكأنّه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطّان، أو بالتصريح من قوله، فانزاحتْ عن هذه الطّريق علّة التدليس»[(٣)].

ثانيًا: بالنّظر فيما دوّنه ابن حجر في كتبه الثلاثة «تعريف أهل التقديس، والنُّكت على ابن الصّلاح، وتقريب التهذيب» نجد بينها تفاوتًا في تناول الموضوع.

فأوسَعُها في ذِكْر المُدلّسين كتاب «تعريف أهل التقديس»، ثُمّ «النُّكت»، ثُمّ «التقريب». ولكلّ واحدٍ منها ما ينفرد به عن الآخَرَينِ من الأسماء، فـ«تعريف أهل التقديس» لا يحتاج إلى تمثيل لظهور الزّيادات الكثيرة فيه على الآخَرَينِ، فإنّه جمع فيه ما تفرّق في كتب السّابقين، وزاد أُناسًا لم يذكرهم من

(١) النُّكت على ابن الصّلاح ص٤٣٠.

(٢) يُريد ما أخرجه البخاري (١٥٦) من طريق زُهير، عن أبي إسحاق، قال: ليس أبو عُبيدة ذكره، ولكن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، أنّه سمع عبد الله يقول: أتى النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار... إلخ.

(٣) فتح الباري (١/ ٢٥٨). ونقله بنحوه في: النُّكت على الصّلاح ص٤٣٠.

تقدّمه، منهم من نُصّ على تدليسه عند النُّقّاد الأوائل، ومنهم من لم يُنصّ عليه، كما تقدّم بيانه.

وأمّا كتاب «النُّكت على ابن الصّلاح» فإنّه اقتصر فيه على ما نُصّ عليه من ناقد مُتقدّم، فعند فراغه من سَرْد أسماء الرّواة، قال: «فهذه أسماء مَنْ وقفتُ عليه ممّن وُصِف بالتدليس...» إلى أن قال: «وكلّ مَنْ ذُكِر هنا، فهو بحسب ما رأيتُ التصريح بوصفه بالتدليس من أئمة هذا الشّأن على التفصيل»(١).

فنجد أنّه أسقط رُواة من «النُّكت» فلم يذكرهم؛ لكونهم ليسوا على شرطه المُتقدّم، ومن أمثلته: ترجمة (أيوب بن النّجّار الحنفي اليمامي) مع أنّه نصّ على تدليسه في (التقريب)(٢).

إلا أنّه رُبّما لم يلتزم شرطه، فيذكر في «النُّكت» مَنْ لم يَنصّ ناقد على تدليسه، **ومثاله**: ترجمة **(أيوب بن أبي تميمة السّختياني)** فإنّه ذكره فيه، وفي «تعريف أهل التقديس»(٣) ولم ينقل القول بتدليسه عن ناقد تقدّمه(٤)، وإنّما لوجود صورة التدليس فيما رواه عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-.

بينما نجده في (التقريب) قد وصف رواة بالتدليس لم يذكرهم في الكتابين «النُّكت»، و«التعريف»، ولم يُوقَف على مَنْ نصّ على تدليسهم، ومن أمثلته:

قوله في ترجمة **(عطاء بن أبي مسلم الخراساني)**: «صدوق يَهِم كثيرًا،

(١) ص٤٥٧.

(٢) ص١١٩.

(٣) ص٧٧-٧٨.

(٤) وقد تتبّعتُ ترجمته في كثير من المصادر التي ترجمتْ له، فلم أقف على من نصَّ على تدليسه. كما أنّ كتب المُدلّسين لم تذكره، كـ(ذكر المُدلّسين) للنّسائي، و(جامع التحصيل) للعلائي، و(المُدلّسين) لابن العراقي، و(التبيين) لابن العجمي، و(أسماء المُدلّسين) للسيوطي.

ويُرسل، ويُدلّس»[١]. وقوله في ترجمة (**أبي حَصين عثمان بن عاصم الأسدي**): «ثقةٌ ثَبْتٌ، سُنّي، ورُبّما دلّس»[٢].

ثالثًا: مع ما في كتب المُدلّسين من جهد طيّب، وتقريب للباحثين، إلا أنّها لم تستوفِ أسماء كلّ مَنْ رُمي بالتدليس من النُّقّاد المُتقدّمين، فقد فاتها عدد من الرّواة المنصوص على تدليسهم، ممّا يُوجب على الباحث عدم الاقتصار عليها أثناء البحث في تدليس راوٍ، بل عليه التفتيش في المصادر الأخرى.

ومن أمثلة ما فاتهم[٣]:

ترجمة (**سعيد بن جبير الأسدي الكوفي**)، فقد قال المرّوذي: وذُكر له التدليس -يعني: لأحمد بن حنبل رحمه الله تعالى-، فقال: قد دلّس قومٌ، وذكر: الأعمش، وذكر له: مجاهد، وسعيد (ابن جبير)، فأخبر أنّه يُروى عنهما، فقال: نعم[٤].

وترجمة (**أبي الأشهب جعفر بن حيَّان العُطاردي**)، فقد قال أبو داود: سمعتُ أحمد بن حنبل قال: أبو الأشهب كانوا يرون أنّه يُدلّس عن الحسن. قلتُ لأحمد -وذكر أبا الأشهب- فقال: زعموا كان يأخذ عن أصحاب الحسن، يعني: عن الحسن[٥].

وترجمة (**داود بن الزّبرقان الرّقاشي البصري**) فقد قال ابن هانئ: وسُئل -يعني: أحمد بن حنبل- عن: داود بن الزّبرقان؟ قال: إنّما كتبتُ عنه حديثًا،

(١) ص٣٩٢.

(٢) ص٣٨٤.

(٣) أعني: الذي فات الكتب المخصوصة في هذا البحث.

(٤) العلل ص٣٣-٣٤.

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ص٣٢٨.

وقال: ما أراه يكذب، ولكن كان يُدلّس[١].

وترجمة (**عبد السّلام بن حرب المُلائي**) فقد قال ابن مُحرز: سمعتُ ابن نُمير يقول: قال أبو نُعيم: أحاديث عبد السّلام -يعني: المُلائي- عن سالم، إنّما هي أحاديث شَريك كلّها، قال ابن نُمير: كان عبد السّلام يُدلّس[٢].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: كُنّا نُنكر من عبد السّلام بن حرب شيئًا، كان لا يقول: حدّثنا إلا في حديث واحد أو حديثين، سمعتُه يقول فيه: حدّثنا[٣].

رابعًا: من المعلوم أنّ الأئمة عبّروا عن التدليس بعبارات أُخرى سوى لفظ التدليس، وهو معلوم من خلال السّياق، كما تقدّم قول أحمد بن حنبل في وصف تدليس مُغيرة بن مقسم: «عامّة حديثه عن إبراهيم مدخول، عامّة ما روى عن إبراهيم إنّما سمعه من حمّاد...».

وكثيرًا ما يُعبّر ابن حبّان بقوله: «يُعتبر حديثه إذا بيّن السّماع»، كما في ترجمة (عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر)[٤]، و(**محمد بن إسحاق بن يسار**)[٥]، و(**مُحرز بن عبد الله**)[٦]، و(**يعقوب بن عطاء بن أبي رباح**)[٧]، وغيرهم.

فابن حجر -على سبيل المثال- مُتنبّه لهذه المسألة، وشواهد ذلك في كتبه

(١) مسائل ابن هانئ عن أحمد بن حنبل ص٤٧٠.

(٢) معرفة الرّجال (٢/ ٢٢٣).

(٣) العلل ومعرفة الرّجال (٣/ ٤٨٥).

(٤) الثقات (٧/ ٤٦).

(٥) الثقات (٧/ ٣٨٤).

(٦) الثقات (٧/ ٥٠٤).

(٧) الثقات (٧/ ٦٤٠).

ظاهرة[١]، ومع ذلك فرُبّما جاءت العبارة على هذا النّحو، إلا أنّه تجنّب إدخاله في المُدلّسين في كتبه الثلاثة كلّها، ومثاله:

أنّه نقل قول أحمد بن حنبل في **(عطاء بن أبي رباح)**: «عطاء عن عائشة لا يُحتجّ بها إلا أن يقول: سمعتُ». وعلّق ابن حجر بقوله: «وروى الأثرم عن أحمد ما يدلّ على أنّه كان يُدلّس»[٢]، ثُمّ أورد عبارة أحمد هذه.

خامسًا: بتتبّع ما نُقل في كتب المُدلّسين نجد أنّ عددًا من التراجم نُصّ على تدليسها من قِبَل نُقّاد مُتأخّرين، وقد سبق الإشارة لذلك. كما أنّ عددًا منها خَلَت من التنصيص المُحْكَم على التدليس، وذلك أن يُؤتى بعبارات لا تُشعر بقوّة ما قيل في الرّاوي، مع وجود ما هو أقوى وأصرح منها في الدّلالة، ومن أمثلته:

قول ابن حجر في ترجمة **(عمرو بن دينار المكّي)**: «أشار الحاكم في (علوم الحديث) إلى أنّه كان يُدلّس»[٣]. وعبارة أبي عبد الله الحاكم نصّها: «عامّة حديث عمرو بن دينار عن الصّحابة غير مسموعة»[٤].

والحاكم قد سبقه لوَصْف عمرو بالتدليس غير واحد من النُّقّاد:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سُئل -يعني: والده- عمّا روى عمرو بن دينار، عن ابن عباس وابن الزُّبير في القراءات: سماع؟ قال: قال ابن عيينة: كان

---

(١) انظر أمثلة على ذلك في «تعريف أهل التدليس»: ص٩٢ ترجمة (محمد بن يزيد بن خنيس)، وص١٣٦ ترجمة (عبد الله بن مروان الحرّاني)، وص١٣٧ ترجمة (عبد الجليل بن عطية القيسي)، وص١٤٠ ترجمة (عبد العزيز بن عبد الله القرشي)، وص١٤٤ ترجمة (عثمان بن عمران الحنفي)، وص١٧٩ ترجمة (عبد العزيز بن عبد الله الكلاعي)، وغيرهم.

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ١٠٣).

(٣) ص٨٨.

(٤) ص٣٥٥.

عمرو لا يقول فيها: سمعتُ ابن عباس[١].

وقال المرّوذي: سألته عن عمرو بن دينار في ابن عباس وابن عمر؟ فقال: من الثقات، يُحكى عن شعبة أنّه قال: ما رأيتُ أثبت من عمرو بن دينار. قلتُ: له أشياء يُرسلها، قال: إذا قال: سمعتُ، أو حدّثنا، وقد كان يُحدّث بأشياء عن رجل عن ابن عباس[٢].

وقال البخاري: «لم يسمع عمرو بن دينار من ابن عباس حديثه عن عمر في البكاء على الميّت». وعلّق ابنُ حجر قائلًا: «ومُقتضى ذلك أن يكون مُدلّسًا»[٣].

وتقدّم أمثلة على ذلك عند العلائي في (جامع التحصيل). والله أعلم.

سادسًا: يُعدّ كتاب ابن حجر «تعريف أهل التقديس» أهمّ كتب المُدلّسين المتأخّرة، وأعظمها فائدة للباحثين، ويظهر ذلك من خلال جملة أمور، منها:

- أنّ ابن حجر أكثرهم مُناقشة لما يُورده في الرّاوي، إمّا توضيحًا، أو اعتراضًا، أو غير ذلك، كما نجده في كثير من التراجم، منها:

(الحسن البصري)[٤]، و**(حمّاد بن أُسامة الكوفي)**[٥]، و**(سفيان بن عُيينة)**[٦]، و**(أبو داود الطّيالسي)**[٧]، و**(عبد الرّزّاق الصّنعاني)**[٨]، وغيرها.

---

(١) العلل ومعرفة الرّجال (٣/ ٢٨٥).

(٢) العلل ص١٨٦.

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٩). وانظر: إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ١٦٦).

(٤) ص١٠٢.

(٥) ص١٠٧.

(٦) ص١١٤.

(٧) ص١١٧.

(٨) ص١٢٢.

- كثرة ما يزيده في الترجمة من معلومات على مَنْ تقدّمه، وهذا من أبرز ما ميّز كتابه، وللنّاظر أن يُقارن بين عددٍ من تراجمه مع ما يذكره العلائي، وابن العجمي، وابن العراقي، ومن أمثلته هذه التراجم:

(حبيب بن أبي ثابت)[١]، و**(شُعيب بن أيوب الصّريفيني)**[٢]، و**(عبد الملك بن عبد العزيز ابن جُريج)**[٣]، و**(مكحول الدّمشقي)**[٤]، وغيرها.

- مُحافظته بقدرٍ لا بأس به على ألفاظ النُّقّاد -وإن كان يتصرّف فيها اختصارًا في مواضع عِدّة-، بخلاف بقيّة الكتب، فإنّها في أغلب التراجم تُجمل الوصف كما تقدّم بيانه، ومن أمثلته عند ابن حجر:

(أبو نُعيم الأصبهاني)[٥]، و**(أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة)**[٦]، و**(محمد بن مُصفّى)**[٧]، و**(هشام بن حسّان البصري)**[٨]، و**(حميد بن الرّبيع الكوفي)**[٩]، و**(محمد بن كثير الصّنعاني)**[١٠]، وغيرها.

(١) جامع التحصيل ص٢٦١، المُدلّسين ص٣٩-٤٠، التبيين ص٥٩، تعريف أهل التقديس ص١٣٢.

(٢) جامع التحصيل ص٢٦٦، المُدلّسين ص٥٩، التبيين ص١١٤، تعريف أهل التقديس ص١٣٤.

(٣) جامع التحصيل ص٢٦٨، المُدلّسين ص٦٩-٧٠، التبيين ص١٣٩، تعريف أهل التقديس ص١٤١.

(٤) جامع التحصيل ص٢٧٥، المُدلّسين ص٩٥، التبيين ص٢١٢، تعريف أهل التقديس ص١٥٦.

(٥) ص٧٢-٧٣.

(٦) ص٧٤.

(٧) ص١٥٣.

(٨) ص١٥٨.

(٩) ص١٦٤.

(١٠) ص١٨٢.

المبحث الثالث

حصر أسماء المُدلّسين في الكتب الأربعة ومُلحقاتها

أوردتُ في هذا الجدول أسماء المُدلّسين في هذه الكتب السّتّة، وجعلتُ الأصل كتاب ابن حجر (تعريف أهل التقديس)، وأشرتُ لمواضع وجود الرّاوي في بقيّة الكتب.

الرقم	اسم الرّاوي	جامع التحصيل	التبيين لأسماء المدلّسين	تعريف أهل التقديس	تقريب التهذيب	النُّكت على ابن الصّلاح	المدلّسين لابن العراقي
	المرتبة الأولى **مَنْ لا يُوصَف بذلك إلا نادرًا**						
١	أبو نُعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله			صـ٧٢			
٢	أحمد بن محمد الكرابيسي			صـ٧٣			
٣	أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي			صـ٧٤			
٤	إسحاق بن راشد الجزري			صـ٧٦			
٥	أيوب بن أبي تميمة السّختياني			صـ٧٧		صـ٤٣٥	
٦	أيوب بن النّجّار اليمامي			صـ٧٨			
٧	جرير بن حازم الأزدي			صـ٧٨		صـ٤٣٥	
٨	حفص بن غياث الكوفي	صـ٢٦٣	صـ٧٢	صـ٧٩		صـ٤٣٦	صـ٤٥
٩	خالد بن مهران الحذّاء البصري			صـ٨٠			

١٠	زيد بن أسلم العُمَري			صـ٨١			
١١	سلمة بن تمّام الشَّقَري	صـ٤٥٨		صـ٨١		صـ٤٤٩	صـ٥٤
١٢	شِبَاك الضَّبّي الكوفي الأعمى	صـ٢٦٥	صـ١١٠	صـ٨٣	صـ٢٦٣	صـ٤٤٩	صـ٥٧
١٣	طاووس بن كيسان اليماني	صـ٢٦٦	صـ١١٦	صـ٨٣			صـ٦٠
١٤	أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي	صـ٢٨٢	صـ٢٦٢	صـ٨٥		صـ٤٣٦	صـ٦٢، ١٠٨
١٥	عبد الله بن عطاء الطائفي			صـ٨٥		صـ٤٤١	صـ٦٣
١٦	عبد الله بن وهب المصري			صـ٨٦			
١٧	عبد ربّه بن نافع أبو شهاب الحنّاط			صـ٨٧		صـ٤٣٧	
١٨	علي بن عمر الدّارقطني			صـ٨٨			
١٩	عمرو بن دينار المكّي			صـ٨٨			
٢٠	الحسين بن واقد المروزي	صـ٢٦٣	صـ٧٠	صـ٧٩		صـ٤٣٦	صـ٤٤
٢١	أبو نُعيم الفضل بن دُكَين التّيمي الكوفي			صـ٨٩		صـ٤٣٧	
٢٢	مالك بن أنس الأصبحي الحِمْيَري			صـ٨٩			
٢٣	محمد بن إسماعيل البخاري		صـ١٧٤	صـ٩٠		صـ٤٣٥	صـ٨٢
٢٤	محمد بن عمران بن موسى المرزباني			صـ٩١			

٢٥	محمد بن يزيد بن خنيس المخزومي			صـ٩٢		صـ٤٥٢	
٢٦	محمد بن يوسف بن مَسْدِي الأندلسي			صـ٩٢			
٢٧	مخرمة بن بُكَير بن عبد الله ابن الأشجّ المدني			صـ٩٢		صـ٤٤١	
٢٨	مسلم بن الحجّاج النّيسابوري		صـ٢٠٦	صـ٩٣			
٢٩	موسى بن عقبة المدني	صـ٢٧٦	صـ٢١٥	صـ٩٤			صـ٩٥
٣٠	هشام بن عروة بن الزُّبير بن العوّام الأسدي	صـ٢٧٦	صـ٢٢٧	صـ٩٤	صـ٥٧٣	صـ٤٣٨	صـ٩٦
٣١	أبو مجلز لاحِق بن حميد البصري		صـ٢٣٨	صـ٩٦		صـ٤٣٨	صـ١٠٠
٣٢	يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري	صـ٢٧٨	صـ٢٤٣	صـ٩٦			صـ١٠١
٣٣	يزيد بن هارون السُّلمي الواسطي			صـ٩٧			
	المرتبة الثانية **مَنِ احتملَ الأئمةُ تدليسَه، وأخرجوا له في الصّحيح، وذلك لإمامته، وقِلّة تدليسه في جَنْب ما روى، أو كان لا يُدلّس إلا عن ثقة.**						
٣٤	إبراهيم بن سليمان الأفطس الدّمشقي			صـ٩٨			
٣٥	إبراهيم بن يزيد النّخعي	صـ٢٥٩	صـ٤١	صـ٩٨		صـ٤٣٨	صـ٣٤
٣٦	إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي الكوفي	صـ٢٦٠	صـ٤٣	صـ٩٩		صـ٤٣٨	صـ٣٦
٣٧	أشعث بن عبد الملك الحُمراني البصري			صـ١٠٠			

٣٨	بشير بن مُهاجر الغنوي		ص٤٧	ص١٠١		ص٤٣٩	
٣٩	جُبير بن نُفَير بن مالك الحضرمي		ص٥٧	ص١٠١			
٤٠	الحسن بن أبي الحسن البصري	ص٢٦١	ص٦٣	ص١٠٢	ص١٦٠	ص٤٣٩	ص٤١
٤١	الحسن بن علي التميمي أبو علي المُذْهِب			ص١٠٣			
٤٢	الحسن بن مسعود بن الحسن الدّمشقي		ص٦٧	ص١٠٦			ص٤٤
٤٣	الحكم بن عُتَيبة الكندي الكوفي	ص٢٦٣	ص٧٤	ص١٠٧		ص٤٣٩	ص٤٦
٤٤	حمّاد بن أُسامة الكوفي			ص١٠٧	ص١٧٧	ص٤٣٩	ص٤٦
٤٥	حمّاد بن أبي سليمان مسلم الكوفي			ص١٠٩			
٤٦	خالد بن معدان الكلاعي الشّامي			ص١١٠			
٤٧	زكريا بن أبي زائدة الكوفي	ص٢٦٤	ص٨٢	ص١١٠	ص٢١٦	ص٤٣٩	ص٤٩
٤٨	سالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي الكوفي		ص٨٤	ص١١١		ص٤٤٠	ص٥٠
٤٩	سعيد بن عبد العزيز التّنوخي الدّمشقي		ص٨٦	ص١١١			
٥٠	سعيد بن أبي عروبة بن مهران العدوي البصري	ص٢٦٤	ص٨٨	ص١١٢	ص٢٣٩	ص٤٤٠	ص٥١
٥١	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	ص٢٦٤	ص٩٢	ص١١٣	ص٢٤٤	ص٤٤٠	ص٥٢
٥٢	سفيان بن عُيينة بن أبي هلال الهلالي	ص٢٦٥	ص٩٤	ص١١٤	ص٢٤٥	ص٤٤٠	ص٥٣

٥٣	أبو داود سليمان بن داود الطّيالسي		صـ١٠٢	صـ١١٦			
٥٤	سليمان بن طَرْخَان التّيمي البصري	صـ٢٦٥	صـ١٠٠	صـ١١٧		صـ٤٣٦	صـ٥٥
٥٥	سليمان بن مهران الأعمش الأسدي ا لكا هلي	صـ٢٦٥	صـ١٠٥	صـ١١٨	صـ٢٥٤	صـ٤٤٢	صـ٥٥
٥٦	شَريك بن عبد الله النّخعي الكوفي	صـ٢٦٥	صـ١١١	صـ١١٩		صـ٤٤٠	صـ٥٨
٥٧	شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص			صـ١٢٠			
٥٨	عبد الرّزّاق بن همّام الحميري الصّنعاني			صـ١٢٢			
٥٩	عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام المخزومي	صـ٢٦٩	صـ١٥٠	صـ١٢٣		صـ٤٤١	صـ٧٢-٧٣
٦٠	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص			صـ١٢٣			
٦١	محمد بن خازم الكوفي أبو معاوية الضّرير	صـ٢٧٠	صـ١٧٨	صـ١٢٦		صـ٤٤١	صـ٨٣
٦٢	محمد بن حمّاد الطَّهْراني			صـ١٢٦			
٦٣	يحيى بن أبي كثير صالح الطّائي اليمامي	صـ٢٧٩	صـ٢٤٦	صـ١٢٧	صـ٥٩٦	صـ٤٤٧	صـ١٠٢
٦٤	يونس بن عُبيد العبدي البصري	صـ٢٧٩		صـ١٢٨		صـ٤٤١	صـ١٠٤

٦٥	يونس بن عبد الأعلى الصَدّفي			صـ١٢٨			
٦٦	يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله ا لسَّبيعي			صـ١٢٩			
	المرتبة الثالثة **مَنْ أكثر من التدليس، فلم يحتجّ الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع ومنهم مَنْ ردّ حديثهم مُطلقًا، ومنهم مَنْ قبلهم.**						
٦٧	أحمد بن عبد الجبّار بن محمد التّيمي العُطاردي			صـ١٣١			
٦٨	إسماعيل بن عيّاش بن سَلْم العَنْسي الحمصي			صـ١٣١			
٦٩	حبيب بن أبي ثابت قيس بن ثابت الأسدي الكوفي	صـ٢٦١	صـ٥٩	صـ١٣٢	صـ١٥٠	صـ٤٤٢	صـ٣٩
٧٠	الحسن بن ذكوان ا لبصر ي	صـ٢٦١	صـ٦٥	صـ١٣٣	صـ١٦١	صـ٤٣٩	صـ٤٢
٧١	حميد الطّويل بن أبي حميد الخُزاعي البصري	صـ٢٦٤	صـ٧٦	صـ١٣٣	صـ١٨١	صـ٤٤٢	صـ٤٧
٧٢	شعيب بن أيوب بن زريق الواسطي ا لصَّرِ يفِيني	صـ٢٦٦	صـ١١٤	صـ١٣٤	صـ٢٦٧	صـ٤٤٩	صـ٥٩
٧٣	شعيب بن عبد الله الأزدي			صـ١٣٤			
٧٤	صفوان بن صالح بن دينار الدّمشقي			صـ١٣٥	صـ٢٧٦		
٧٥	أبو سفيان طلحة بن نافع الواسطي	صـ٢٦٦	صـ١١٨	صـ١٣٥		صـ٤٤٣	صـ٦١

٧٦	عبد الله بن مروان الحرّاني		صـ١٢٨	صـ١٣٦		صـ٤٥٠	
٧٧	عبد الله بن أبي نجيح يسار الثقفي المكّي	صـ٢٦٧	صـ١٣٠	صـ١٣٦	صـ٣٢٦	صـ٤٤٣	صـ٦٤
٧٨	عبد الجليل بن عطيّة ا لقيسي		صـ١٣٧	صـ١٣٧		صـ٤٥٠	
٧٩	عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود الهُذَلي الكوفي			صـ١٣٧			
٨٠	عبد الرحمن بن محمد بن زياد المُحاربي الكوفي	صـ٢٦٨	صـ١٣٥	صـ١٤٠	صـ٣٤٩	صـ٤٤٣	صـ٦٧
٨١	عبد العزيز بن عبد الله القرشي الجدعاني البصري			صـ١٤٠		صـ٤٥٠	
٨٢	عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد الأزدي المكّي	صـ٢٦٨		صـ١٤١		صـ٤٤٣	صـ٦٨
٨٣	عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج الأموي المكّي	صـ٢٦٨	صـ١٣٩	صـ١٤١	صـ٣٦٣	صـ٤٤٣	صـ٦٩
٨٤	عبد الملك بن عمير اللخمي القِبْطِي	صـ٢٦٨	صـ١٤٢	صـ١٤٢	صـ٣٦٤	صـ٤٤٤	صـ٧٠
٨٥	عبد الوهاب بن عطاء الخفّاف العجلي البصري	صـ٢٦٨	صـ١٤٤	صـ١٤٣	صـ٣٦٨	صـ٤٤٤	صـ٧١
٨٦	عبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني الكوفي			صـ١٤٣	صـ٣٧٩	صـ٤٥٠	
٨٧	عثمان بن عمران الحنفي			صـ١٤٤		صـ٤٥٠	
٨٨	عكرمة بن عمّار العجلي اليمامي	صـ٢٦٩	صـ١٥٢	صـ١٤٤		صـ٤٤٤	صـ٧٣

٨٩	علي بن غراب الفزاري الكوفي	صـ٢٦٩	صـ١٥٥	صـ١٤٥	صـ٤٠٤	صـ٤٥١	صـ٧٤
٩٠	عمر بن علي بن أحمد البخاري الليثي			صـ١٤٥		صـ٤٥٣	
٩١	عمرو بن عبد الله السَّبِيعي الهمداني الكوفي	صـ٢٧٠	صـ١٦٠	صـ١٤٦		صـ٤٤٤	صـ٧٧
٩٢	قتادة بن دعامة السّدوسي البصري	صـ٢٧٠	صـ١٦٤	صـ١٤٦		صـ٤٤٥	صـ٧٩
٩٣	مبارك بن فَضَالَة البصري	صـ٢٧٠	صـ١٦٧	صـ١٤٧	صـ٥١٩	صـ٤٤٥	صـ٨٠
٩٤	محمد بن الحسين البخاري		صـ١٧٧	صـ١٤٨		صـ٤٥١	
٩٥	محمد بن صدقة الفَدَكي	صـ٢٧١		صـ١٤٨		صـ٤٥١	صـ٨٤
٩٦	محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي البصري	صـ٢٧١	صـ١٨٦	صـ١٤٨		صـ٤٤٥	صـ٨٤
٩٧	محمد بن عبد الملك الواسطي		صـ١٨٨	صـ١٤٩		صـ٤٥١	
٩٨	محمد بن عجلان القرشي المدني	صـ٢٧٢	صـ١٨٩	صـ١٤٩		صـ٤٤٦	صـ٨٥
٩٩	محمد بن عيسى بن نَجيح الطّبّاع البغدادي	صـ٢٧٣	صـ١٩٦	صـ١٥٠		صـ٤٤٦	صـ٨٧
١٠٠	محمد بن محمد بن سليمان الباغندي		صـ١٩٨	صـ١٥٠		صـ٤٥٣	
١٠١	أبو الزُّبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكّي	صـ٢٧٣	صـ٢٠٠	صـ١٥١	صـ٥٠٦	صـ٤٤٦	صـ٨٨
١٠٢	محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزُّهري	صـ٢٧١	صـ١٨١	صـ١٥٢		صـ٤٤٦	صـ٨٩

١٠٣	محمد بن مُصفّى بن بهلول القرشي الحمصي			صـ١٥٢		صـ٥٠٧	
١٠٤	مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري الكوفي			صـ١٥٣			صـ٩١
١٠٥	مُحْرِز بن عبد الله الجزري			صـ١٥٣	صـ٤٥٢	صـ٥٢١	صـ٩١
١٠٦	مصعب بن سعيد المصّيصي		صـ٢٠٨	صـ١٥٤	صـ٤٥٢		
١٠٧	المغيرة بن مِقْسَم الضَّبّي الكوفي	صـ٢٧٥	صـ٢٠٩	صـ١٥٥	صـ٤٤٧	صـ٥٤٣	صـ٩٣
١٠٨	مكحول الشّامي	صـ٢٧٥	صـ٢١٢	صـ١٥٦	صـ٤٤٧		صـ٩٥
١٠٩	ميمون بن موسى المَرَئي، ويُقال: المرائي	صـ٢٧٦	صـ٢٢٥	صـ١٥٧	صـ٤٥٢	صـ٥٥٦	صـ٩٥
١١٠	هشام بن حسّان القُرْدُوسي البصري			صـ١٥٧	صـ٤٤٧	صـ٥٧٢	
١١١	هُشيم بن بشير السُّلمي الواسطي	صـ٢٧٧	صـ٢٣١	صـ١٥٨	صـ٤٤٧	صـ٥٧٤	صـ٩٨
١١٢	يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي	صـ٢٧٩		صـ١٥٩	صـ٤٥٢		صـ١٠٣
١١٣	أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن الدّالاني الأسدي			صـ١٦٠	صـ٤٥٣	صـ٦٣٦	
١١٤	يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني	صـ٢٧٩	صـ٢٤٩	صـ١٦٠	صـ٤٥٢		صـ١٠٤
١١٥	أبو حُرّة واصل بن عبد الرحمن البصري	صـ٢٨٠	صـ٢٥٧	صـ١٦١	صـ٤٤٨	صـ٥٧٩	صـ١٠٦
١١٦	أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود الهُذَلي الكوفي			صـ١٦١			

المرتبة الرّابعة مَنِ اتُّفِقَ على أنّه لا يُحتجّ بشيءٍ من حديثهم، إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضُّعفاء والمجاهيل.							
١١٧	بقيّة بن الوليد الحميري الكلاعي الحمصي	صـ٢٦٠	صـ٤٧	صـ١٦٣	صـ١٢٦	صـ٤٤٢	صـ٣٧
١١٨	حجّاج بن أرطأة بن ثور النّخعي القاضي الكوفي	صـ٢٦١	صـ٦١	صـ١٦٤	صـ١٥٢	صـ٤٤٢	صـ٤٠
١١٩	حميد بن الرّبيع الكوفي الخزّاز اللخمي		صـ٧٨	صـ١٦٤		صـ٤٤٩	صـ٤٨
١٢٠	سويد بن سعيد الحَدَثاني الهروي	صـ٢٦٥	صـ١٠٨	صـ١٦٥		صـ٤٤٢	صـ٥٦
١٢١	عبّاد بن منصور النّاجي البصري	صـ٢٦٦	صـ١٢٢	صـ١٦٦	صـ٢٩١	صـ٤٤٣	صـ٦١
١٢٢	عطية بن سعيد العوفي الجدلي الكوفي			صـ١٦٦	صـ٣٩٣	صـ٤٥٠	
١٢٣	عمر بن علي المُقدَّمي البصري	صـ٢٦٩	صـ١٥٧	صـ١٦٧		صـ٤٤٤	صـ٧٥
١٢٤	عيسى بن موسى البخاري الأزرق غُنْجَار		صـ١٦٢	صـ١٦٨	صـ٤٤١	صـ٤٤٥	صـ٧٨
١٢٥	محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي	صـ٢٧٠	صـ١٧١	صـ١٦٨	صـ٤٦٧	صـ٤٤٥	صـ٨١
١٢٦	محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيع الأموي	صـ٢٧٢	صـ١٩٣	صـ١٦٩	صـ٥٠١	صـ٤٥١	صـ٨٦
١٢٧	الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي	صـ٢٧٧	صـ٢٧٠	صـ١٧٠	صـ٥٨٤	صـ٤٤٧	صـ٩٩
١٢٨	يعقوب بن عطاء بن أبي رباح		صـ٢٥١	صـ١٧٠			

المرتبة الخامسة مَنْ ضُعّف بأمرٍ آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرّحوا بالسّماع، إلا إن تُوبِع مَنْ كان ضَعْفه منهم يسيرًا.							
١٢٩	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني	صـ٢٦٠	صـ٣٩	صـ١٧١		صـ٤٥٣	صـ٣٣
١٣٠	أبو إسرائيل إسماعيل بن خليفة المُلائي العبسي	صـ٢٧٩	صـ٢٥٣	صـ١٧١		صـ٤٥٤	صـ١٠٥
١٣١	بشير بن زاذان			صـ١٧٢		صـ٤٥٤	
١٣٢	تليد بن سليمان المحاربي الكوفي	صـ٢٦٠	صـ٥٠	صـ١٧٢		صـ٤٥٤	صـ٣٨
١٣٣	جابر بن يزيد الجعفي الكوفي	صـ٢٦١	صـ٥٥	صـ١٧٣		صـ٤٥٤	صـ٣٨
١٣٤	الحسن بن عُمارة البجلي الكوفي			صـ١٧٤		صـ٤٥٤	
١٣٥	الحسين بن عطاء بن يسار المدني		صـ٦٩	صـ١٧٤		صـ٤٥٤	
١٣٦	خارجة بن مصعب الخراساني السّرخسي		صـ٨٠	صـ١٧٥	صـ١٨٦	صـ٤٥٥	
١٣٧	سعيد بن المرزبان العبسي أبو سعد البقّال	صـ٢٨١	صـ٩٠	صـ١٧٥	صـ٢٤١	صـ٤٥٥	صـ١٠٧
١٣٨	صالح بن أبي الأخضر البصري اليمامي			صـ١٧٦			
١٣٩	عبد الله بن زياد بن سمعان المخزومي المدني			صـ١٧٦		صـ٤٥٥	
١٤٠	عبد الله بن لهيعة الحضرمي المصري		صـ١٢٥	صـ١٧٧		صـ٤٥٥	

١٤١	عبد الله بن معاوية بن عاصم بن المنذر بن الزُّبير بن العوّام		صـ١٢٩	صـ١٧٨		صـ٤٥٥	
١٤٢	عبد الله بن واقد الحرّاني أبو قتادة			صـ١٧٨	صـ٣٢٨	صـ٤٥٥	صـ٦٥
١٤٣	عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي الشّعباني	صـ٢٦٧	صـ١٣٢	صـ١٧٨		صـ٤٥٦	صـ٦٦
١٤٤	عبد العزيز بن عبد الله بن وهب الكلاعي			صـ١٧٩		صـ٤٥٠	
١٤٥	عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر المكّي			صـ١٧٩			
١٤٦	عثمان بن عبد الرحمن الطّرائفي الحرّاني المؤدّب		صـ١٤٧	صـ١٨٠			
١٤٧	علي بن غالب الفهري المصري		صـ١٥٤	صـ١٨٠		صـ٤٥٦	
١٤٨	عمرو بن حكام			صـ١٨١			
١٤٩	مالك بن سليمان الهروي			صـ١٨١		صـ٤٥٦	
١٥٠	محمد بن كثير الصّنعاني الثقفي			صـ١٨٢			
١٥١	الهيثم بن عدي الطّائي المنيحي الكوفي			صـ١٨٢		صـ٤٥٦	
١٥٢	يحيى بن أبي حيَّة الكلبي أبو جَنَاب	صـ٢٧٨	صـ٢٤٠	صـ١٨٣	صـ٥٨٩	صـ٤٥٦	صـ١٠٠

الأسماء الزّائدة على (تعريف أهل التقديس)							
١٥٣	عثمان بن عُمير البجلي الكوفي أبو اليقظان				صـ٣٨٦		
١٥٤	باذام أبو صالح مولى أُمّ هانئ				صـ١٢٠		
١٥٥	الحسن بن علي بن راشد الواسطي				صـ١٦٢		

خاتمة البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات، أمّا بعد:

فإنّ موضوع التدليس من الموضوعات المُهمّة في علوم الحديث، وهو موضوع دقيق، يتطلّب بحثًا وتنقيبًا وتأمّلًا قبل إصدار الحُكم به على راوٍ من الرُّواة.

وقد بذل النُّقّاد في ذلك جُهدًا ظاهرًا، فأفاد مَنْ جاء بعدهم من أحكامهم على الـرُّواة في هذه المسألة، وجمع عددٌ من المُتأخّرين أولئك الـرُّواة في مُصنّفات مُستقلّة، وكما تقدّم في دراستها فإنّها مُتفاوتة من حيث الإحصاء، والنّقد، وما يتعلّق بذلك من البيان والتحقيق.

وقد درس الباحثُ عددًا من تلك المُصنّفات التي كُتِبت في القرنين (الثّامن، والتّاسع)، ودوَّن ما استقرّ عليه نظره، فإن أصاب فالفضل لله وحده، وإنْ أخطأ -ولا بُدّ- فذلك ممّا يعتري البشر من قصور، ونقص في العلم، والله يغفر له زَلَلَه وتجاوُزَه، **وكان من أبرز ما توصَّل إليه من نتائج:**

أولا: أنّ هذه المُصنّفات تُعدّ من أقرب الوسائل لمعرفة المُدلّسين من الرُّواة، فقد اجتهد مُؤلّفوها في الجمع والتتبّع.

ثانيًا: ومع حِرْص أولئك الأعلام على جمع هذا النّوع من الرُّواة، إلا أنّه قد وقع عند جميعهم فوات، يُبيّن ذلك الجدول الذي حصر فيه الباحث أسماء المُدلّسين في هذه الكتب، فزاد بعضُهم على بعض، وكذلك مَنْ ذُكر في ثنايا البحث ممّا فات عليهم ذكره، والكمال لله تعالى وحده.

ثالثًا: تضمّنت هذه المُصنّفات النّقل عن كتب هي في عداد المفقود من تراث الأُمّة، فحلَّت بهذا الصّنيع محلّ تلك المصادر.

رابعًا: يقع في النّقل عند بعضهم شيء من الخلل، سببه الحرص على الاختصار، وكذلك حرصهم على الجمع والاستقصاء.

خامسًا: ليس كلّ من ذُكر في هذه المُصنّفات يُعدّ مدُلّسًا، فإنّها قد ناقشت وردّت تُهمة التدليس عن بعض الرُّواة.

التوصيات:

أولا: يُوصي الباحث بأهمية دراسة المُصنّفات في علوم الحديث دراسة تحليلية؛ ليظهر ما فيها من جُهد أولئك الأئمة، ويكشف عن بعض المواضع التي تحتاج لمزيد تدقيق وتكميل، مع التزام أدبِ النّقد، وحفظ مقام أئمة العلم، وصيانة حقّهم رحمة الله عليهم.

ثانيًا: كما أنّه يُوصي بضرورة مُراجعة الأُصول المُعتمدة عند أهل العلم، ولا يكتفي بمُجرَّد النّقل عن الوسائط، لا سيَّما مع وجود الأصل، فكم من عبارة نُقِلت على غير وجهها، أو اختُصِرَتْ فوقع خللٌ بسبب ذلك الاختصار، أو جُعِلَتْ في غير مظانّها، وقد مرّ في البحث نماذج من ذلك.

ثالثًا: كما أنّه يُوصي باجتناب التكلُّف في نقد ما ليس له وجه، أو الاعتراض بلا مُوجِب، فإنّ أصحاب تلك المُصنّفات أهل علم ورُسوخ فيه، وإنّما عليه أن يتّهم رأيه، ولا يتعجّل النّتائج قبل تأمّلها، وعرضها على أهل العلم والاختصاص.

وأسأل الله تعالى أن يُوفّقنا لصالح القول والعمل، وأن يُجنّبنا الزّلل، إنّه هو البَرُّ الرّحيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

⊙⊙⊙

المصادر والمراجع

١- الاتّصال والانقطاع، لإبراهيم بن عبد الله اللّاحم، ط. مكتبة الرشد، (١٤٢٦هـ).

٢- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي الدّمشقي العلائي، ت. مرزوق بن هيّاس الزهراني، ط. مكتبة العلوم والحكم، (١٤٢٥هـ).

٣- أحاديث أبي إسحاق السّبيعي التي ذكر الدّارقطني فيها اختلافًا في العلل، لخالد بن محمد باسمح، ط. دار التوحيد، (١٤٣٥هـ).

٤- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، مغلطاي بن قليج البكجري المصري، ت. عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط. دار الفاروق الحديثة، (١٤٢٢هـ).

٥- الأوسط في السُّنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، ت. صغير أحمد بن محمد حنيف، ط. دار طيبة، (١٤٠٥هـ).

٦- البداية والنّهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، ت. عبد الله التركي، ط. دار هجر، (١٤١٨هـ).

٧- التاريخ الأوسط، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت. محمود إبراهيم زايد، ط. دار الوعي ومكتبة دار التراث، (١٣٩٧هـ).

٨- التبيين لأسماء المدلّسين، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (سبط ابن العجمي)، ت. يحيى شفيق حسن، ط. دار الكتب العلمية، (١٤٠٦هـ).

٩- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لولي الدّين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت. عبد الله نوارة، ط. مكتبة الرشد.

١٠- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. أحمد بن علي المباركي، (١٤١٤هـ).

١١- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. محمد عوّامة، ط. دار الرشيد، (١٤٠٦هـ).

١٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النّمري، ت. مصطفى العلوي ومحمد البكري، ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، (١٣٨٧هـ).

١٣- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. إبراهيم الزّيبق وعادل مرشد، ط. مؤسسة الرسالة، (١٩٩٦م).

١٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت. بشّار عوّاد معروف، ط. مؤسسة الرسالة، (١٤٠٠هـ).

١٥- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبّان البُستي، طبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ونشرته دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن، (١٣٩٣هـ).

١٦- جامع التحصيل لأحكام المراسيل، لصلاح الدّين خليل بن كيكلدي العلائي، ت. عمر بن حسن فلّاتة، ط. دار الأفهام، (١٤٤٠هـ).

١٧- الجرح والتعديل، لعبد الرّحمن بن محمد بن إدريس الرّازي (ابن أبي حاتم)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، (١٣٧١هـ).

١٨- الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. محمد عبد المعيد خان، ط. دائرة المعارف العثمانية، (١٣٩٢هـ).

١٩- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، ت. محمد زهري النّجّار ومحمد سيّد جاد الحق، ط. عالم الكتب، (١٤١٤هـ).

٢٠- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، ت. محمود الأرناؤوط، ط. دار ابن كثير، (١٤٠٦هـ).

٢١- شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت. ماهر الفحل وعبد اللطيف الهميم، ط. دار الكتب العلمية، (١٤٢٣هـ).

٢٢- شرح علل الترمذي، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، ت. همام عبد الرحيم سعيد، ط. مكتبة المنار، (١٤٠٧هـ).

٢٣- الضّعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، ت. عبد المعطي قلعجي، ط. دار المكتبة العلمية، (١٤٠٤هـ).

٢٤- طبقات الحفّاظ، لجلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ط. دار الكتب العلمية، (١٤٠٣هـ).

٢٥- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد بن محمد الأسدي الشهبي ابن قاضي شهبة، ت. الحافظ عبد العليم خان، ط. عالم الكتب، (١٤٠٧هـ).

٢٦- طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت. محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط. دار هجر، (١٤١٣هـ).

٢٧- طرح التثريب في شرح التقريب، لعبد الرحيم بن الحسين العراقي، وابنه وليّ الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم، تصوير: دار إحياء التراث العربي.

٢٨- العلل الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت. صبحي السّمرائي وآخرين، ط. عالم الكتب ومكتبة النهضة، (١٤٠٩هـ).

٢٩- العلل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، ت. فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميّد، مطابع الحميضي، (١٤٢٧هـ).

٣٠- العلل، لعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت. وصي الله بن محمد عباس، ط. دار الخاني، (١٤٢٢هـ).

٣١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بتعليق عبد العزيز ابن باز، ط. دار المعرفة، (١٣٧٩هـ).

٣٢- فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت. عبد الكريم الخضير، ومحمد الفهيد، ط. دار المنهاج، (١٤٢٦هـ).

٣٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت. محمد عوامة، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، (١٤١٣هـ).

٣٤- لَحْظ الألحاظ بذَيْل طبقات الحُفَّاظ، لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي العلويّ الأصفوني، ط. دار الكتب العلمية، (١٤١٩هـ).

٣٥- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. عبد الفتاح أبو غُدّة، ط. دار البشائر الإسلامية، (٢٠٠٢م).

٣٦- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لأبي حاتم محمد بن حبّان البُستي، ت. محمود إبراهيم زايد، ط. دار الوعي، (١٣٩٦هـ).

٣٧- المُحَلَّى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، ط. دار الفكر.

٣٨- المدلّسين، لوليِّ الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، ت. رفعت فوزي عبد المطلب، ونافذ حسين حمّاد، ط. دار الوفاء، (١٤١٥هـ).

٣٩- المراسيل، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ابن أبي حاتم)، ت. شكر الله نعمة الله قوجاني، ط. مؤسسة الرسالة، (١٣٩٧هـ).

٤٠- المسند، لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ت. محمد بن عبد المحسن التركي، ط. دار هجر، (١٤١٩هـ).

٤١- المسند، لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابن راهويه)، ت. عبد الغفور البلوشي، ط. مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، (١٤١٢هـ).

٤٢- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ت. شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط. مؤسسة الرسالة، (١٤٢١هـ).

٤٣- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لأبي حاتم محمد بن حبّان البُستي، ت. مرزوق بن علي بن إبراهيم، ط. دار الوفاء، (١٤١١هـ).

٤٤- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ت. محمد المنتقى الكشناوي، ط. دار العربية، (١٤٠٣هـ).

٤٥- المصنّف، لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، ت. كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، (١٤٠٩هـ).

٤٦- معجم الشيوخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت. محمد الحبيب الهيلة، ط. مكتبة الصّدّيق بالطائف، (١٤٠٨هـ).

٤٧- معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن البيّع النّيسابوري، ت. السيد معظم حسين، ط. دار الكتب العلمية، (١٣٩٧هـ).

٤٨- الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذّهبي، ت. عبد الفتاح أبو غُدّة، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية، (١٤١٢هـ).

٤٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت. علي محمد البجاوي، ط. دار المعرفة، (١٣٨٢هـ).

٥٠- النُّكت على كتاب ابن الصّلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. ماهر الفحل، ط. دار الميمان، (١٤٣٤هـ).

⊙⊙⊙

قال رسول الله ﷺ

«منْ دلَّ على خير فلَهُ مثل أجر فاعِلِه»

رواه مسلم.

نَوادِرُ

بابٌ يُعنىٰ بنوادر الرَّسائل والمقالات التراثية

ومُقَدِّمات الكتب المطبوعة

صَحِيحُ ابنِ حبَّان

المُسَمَّى

«التقاسيم والأنواع» لابن حبَّان

كتبه

أبو الأشبال

أحمد محمد شاكر

ولد ١٣٠٩هـ= ١٨٩٢م

توفي ١٣٧٧هـ= ١٩٥٨م

تقديم وتحقيق

أشرف عبد المقصود

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.12

ملخص البحث

العناية بمقال نادر نشر بـ (المجلة السلفية) سنة ١٣٣٥هـ ، كتبه مُحدِّث الدِّيار المصرية في ذلك الوقت العلامة أحمد محمد شاكر منذ ١٠٥ عامًا عن (صحيح ابن حبَّان) قبل أن يُنْشر، وتكلَّم عن نُسخه المخطوطة والأعمال التي دارت حوله وما ينبغي من جهود لنشره.

ويشتمل المقال على فوائد تتعلق بكتب الصِّحاح عمومًا و (صحيح ابن حبَّان) خصوصًا، وبيان شروطه ومنهجه. كما أنه ترجم باختصار للمُصنف أبو حاتم ابن حبَّان البُستي (ت٣٥٤هـ) ، ثم تكلم على مُرتِّب الكتاب وهو الأمير أبو الحسن علي بن بَلَبَان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (ت ٧٣٩هـ)، وتطرَّق لبيان أهمية عمله في ترتيب الكتاب.

فجاء التعليق على المقال مع جمع شتات فرائد الفوائد من كلامه على ابن حبَّان وصحيحه، لتنتظم في عقدٍ واحد يستفيد منه الباحث والدَّارس.

الكلمات المفتاحية:

صَحيحُ ابن حبَّان - التقاسيم - الأنواع - أحمد شاكر

⊙⊙⊙

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

مقالاتُ العلامة أحمد محمَّد شاكر دُرَرٌ علميَّة نفيسة، تستحق العناية، وتُعَدُّ ضمن الرَّوائع التي تركها لنا أَحد كبار علماء النَّهضة التراثية في عَصْرنا[١].

وقد اخترت منها لهذا العَدَد مقالًا نادرًا بعنوان: (صَحِيحُ ابن حبَّان المُسَمَّى: «التقاسيم والأنواع»)، وقد سبق نَشْرُه منذ أكثر من مئة عامٍ، في «المجلة السَّلفيَّة»[٢] التي أنشاها عبد الفتاح قتلان[٣]، ولم تستمر[٤].

وقد رأيتُ جَمْع ما تيسَّر مِمَّا كتبه العلامة أحمد شاكر ﷺ من كلام يتعلق بابن حبَّان وصحيحه[٥]، لتضم مع هذا المَقَال. وجعلتها في سَبْعِ فوائد بين يدي

(١) بدأ الشيخ ﷺ كتابة المقالات في الصُّحف والمجلات منذ سنة ١٩١١م، كذا جاء في «ثبت الشيخ أحمد شاكر لمؤلَّفاته وتحقيقاته».
وقد نُشرت بعض مقالاته بصورة جزئية في كتاب «كلمة الحق» بتقديم العلامة عبد السلام هارون ، بدار الكتب السَّلفية (السُّنَّة حاليًا) بالقاهرة، ط١، سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م، ثم نُشرت بدار الرياض بالجيزة ـ مصر، سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م، بصورة أوسع، بعناية عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، بعنوان «جمهرة مقالات العلامة أحمد محمد شاكر»، وقد قمتُ بجمع شواردها وتحقيقها بصورة أشمل، يسَّر الله طبعها.

(٢) المجلة السَّلفية (لصاحبها عبد الفتاح قتلان)، السَّنة الْأُولى، العدد٣ (جمادى الآخرة سنة ١٣٣٥هـ = أبريل سنة ١٩١٧م، ص ص ٧٦ ـ ٨٥

(٣) هو عبد الفتاح قتلان، فاضل من دمشق، رحل إلى مصر، وأصدر بها «المجلّة السّلفيّة»، وأسَّس فيها بالاشتراك مع السّيّد محب الدّين الخطيب المطبعة السّلفيّة والمكتبة السّلفيّة. من آثاره: «شواهد لسان العرب» ، توفّي في القاهرة سنة ١٣٥٠هـ=١٩٣١م؛ انظر: « معجم المؤلّفين» لعمر رضا كحالة، ٥/ ٢٨٠. وكتابه «شواهد لسان العرب» وصَل فيه إلى آخر حرف الهمزة فقط، وطبع بمصر ١٣٣٥هـ ، «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ليوسف سَرْكيس، ١/ ١٢٨٨

(٤) نُشِر منها فقط سنتان، في كل سنة ١٠ أعداد، «**العدد الأول**» من السنة الأولى بتاريخ (ربيع الثاني ١٣٣٥هـ = فبراير ١٩١٧) و«**العدد العاشر**» والأخير من السنة الثانية في (المحرم ١٣٣٧هـ = أكتوبر ١٩١٨م) .

(٥) كان قد كتبها بين يدي تحقيقه لـ «الجزء الأول» من «صحيح ابن حبَّان» ، وقد ميَّزت ما نقلته في الحواشي من تعليقاته بكلمة (شاكر).

المقال، آخرها فائدة تتعلق بالشيخين أحمد شاكر وشعيب الأرناؤوط ﷺ، اللذين قامَا على خدمة «صحيح ابن حبَّان» ونشره.

أهمية البحث:

هو مَقَال رائد في الحَثِّ على نشر «صحيح ابن حبَّان» وإحيائه بطبعه، والكلام على نُسَخِه ومؤلفه ومُرتِّبه، وحثّ القُرَّاء للبحث عن نُسخه في المكتبات العامة والخاصة.

ولتشويق الناس وبيان أهميته يجتزئ من خطبة الكتاب فصلًا لَطيفًا، لينشره مؤقتًا، أوْرَدَ فيه كلام ابن حبَّان في شرطه في الكتاب، وشيئًا من المصطلح، ثم يقول:

«ولنفاسة هذا الكتاب ونُدرته مع شُهرته أَحببتُ أنْ أنشر هذا الفصل ليكون كالعنوان عنه».

ومن حرصه على نَشْر الكتاب يوجه الشيخ أحمد شاكر هذا النداء، فيقول:

«ولعل مَقَالنا هذا يكون سببًا في إحياء ذكره ثم إحيائه بطبعه إنْ وُجِدت منه نسخة كاملة. فمن كان من قُرَّاء هذه المجلة يَعْلَم طريق نسخة منه في مكتبة عامَّة أو خاصَّة في أي بلد من البلاد، فليكتب لمدير المجلة عنه تفصيلًا، ولهُ من المسلمين الشُّكر ثم من الله الأجر».

وقد تحقَّق للشيخ أحمد شاكر العمل في الكتاب لاحقًا، بعد ٣٥ عامًا، فنَشَر منه جزءًا واحدًا، سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م، وتوفي ﷺ ولم يتَيسَّر له أن يُكْمِله [١]. ثم طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ﷺ سنة ١٩٩٣م، وطُبع بعد ذلك طبعات أخرى.

(١) قال الشيخ أحمد شاكر «في ثَبَت مؤلفاته» في وصف طبيعة عمله في الكتاب: «تحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه، ظهر منه المجلد الأول، وقد يزيد على عشرة مجلدات».

والحديث عن الشيخ أحمد محمد شاكر ﵀، وخدمته لكتب السُّنَّة يحتاج لتفصيل[١]، ونكتفي هنا بما لخَّصَهُ عن جهوده العلامة عبد السَّلام هارون ﵀ :

«أمَّا أهلُ الحديث فمَع اعترافهم بإمامته في عصره من الهند شرقًا إلى المغرب غربًا نجد أنه مَنَحَهم خمسة عشر سِفرًا من «مسند الإمام أحمد بن حنبل»[٢]، وعملا رائعًا آخر هو الجزء الأوَّل من «صحيح ابن حبَّان»[٣]، وجزأين من «الجامع الصحيح» للترمذي[٤]، ومُشاركة مع العالم الجليل الشيخ حامد الفقي في إخراج «تهذيب سنن أبي داود»[٥]، ومِن أظْهَر أعماله وأنفعها في هذا المجال شرحه المستفيض لكتاب الحافظ ابن كثير «اختصار علوم الحديث»[٦] في

(١) سأُفَصِّل الكلام عليه لاحقًا ـ إن شاء الله ـ في مقالٍ مستقلٍّ، ويُنظر ترجمته في كتابنا: «**منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص**» ص ٤١: ١٤٨، والترجمة التي كتبها له العلامة محمود شاكر بعنوان: «**إمام المحدثين أحمد محمد شاكر**» والتي نشرت بتوثيقنا وتحقيقنا بمقدمة يومياته لعام ١٩٥٠م= ١٣٦٩-١٣٧٠هـ والتي نشرناها بعنوان «**يوميات عالم**» بمركز الوراق بالكويت سنة ١٤٤١هـ= ٢٠١٩م

(٢) «**المُسْند**» للإمام أحمد بن حنبل، الأجزاء من الأول إلى الخامس عشر، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر بمصر، ط١، الفترة من (١٣٧٠هـ=١٩٥١م إلى، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م) .

(٣) في مقدمة الشيخ عبد السلام هارون (مسند ابن حبَّان) !! وهو وهم! .

(٤) «**الجامع الصَّحيح وهو سنن الترمذي**» لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الجُزءَان: الأول والثاني، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بالقاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ = ١٩٣٧ .

(٥) «**مختصر سنن أبي داود**» للحافظ المنذري، و «**معالم السنن**» للخطابي، و «**تهذيب سنن الإمام ابن قيم الجوزية**»، الأجزاء: الأول والثاني والثالث، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، ط١، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م ..

(٦) «**اختصار علوم الحديث أو الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث**» بتحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر، قام بطبعه على نفقته محمود توفيق الكتبي بالسكة الحديد وميدان الأزهر بمصر، مطبعة حجازي بالقاهرة، ط١، ١٣٥٥هـ = ١٩٣٧م.ثم طبع ثانية، بشرح مستقل له كتأليف بعنوان «**الباعث الحثيث بشرح اختصار علوم الحديث**»، مكتبة محمد صبيح، ١٩٥١ م .

مجلد كبير عظيم النفع لعلماء الحديث وطلابه، جَلىَّ فيه الكثير من الغوامض وأَزَالَ فيه كثيرًا من الشُّبهات»[(١)]

هدف البحث:

هو نشرُ تراث العلماء في العناية بكتب السُّنَّة النبويَّة والتي نُشرت قديمًا، وأصبحت نادرة، ووضعها بين يدي طلاب العلم والباحثين ليستفيدوا منها.

منهج العمل في البحث:

١ـ ضبط النَّص وتنسيقه، ووضع أرقام صفحات المقال بين / / بالنَّص.

٢ـ إضاءة النصّ بالتعليق عليه ببعض الفوائد الحديثية وغيرها، مما تمسّ إليه حاجة المقال .

٣ـ جَمْعُ ما كتبه العلامة أحمد شاكر ﷺ من كلام يتعلق بابن حبَّان وصحيحه، لتضم مع هذا المَقَال، وجعلتها بين يدي المقال.

والحمدُ للَّه أولًا وآخرًا، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

إسلامبول: في يوم الثلاثاء:

١١ المحرَّم سنة ١٤٤٤هـ.

الموافق ٨ أغسطس ٢٠٢٢م

أشرف عبد المقصود

---

(١) **ومنها أيضًا:**

١ـ «**ألفيَّة السيوطي في مصطلح الحديث**»، بتصحيح وشرح أحمد محمد شاكر، طُبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، القاهرة، ط٢، ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م .

٢ـ «**صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني**»، الجزء الثاني، تصحيح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، مطبعة محمود توفيق، ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧م .

وهناك كتبٌ أخرى ومقالات. تجدها في ببليوجرافيا، ضمن كتابنا: «منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص» ص ١٠٢ – ١٤٨ .

سَبْعُ فَوائدَ منثورة
بين يدي المَقَال

الفائدة الأولى

في تَسْمية الكتاب

⊙ **قال العلامة أحمد شاكر** رحمه الله:

(هذا «صحيحُ ابن حبَّان»، وهو الاسم الذي اخترتُه له، وإِنْ لم يكن أَحَدَ الاسمَين اللذَيْن أطلقهما عليه المُؤلِّفان؛ فإنَّ لكتابنا هذا ـ كما عرفت ـ مؤلِّفَيْن: **أحدهما**: الرَّاوي والجَامِع والمُختار، والمُصَنِّف ـ على نمطٍ معيَّن، ونظام مبتدع. **والآخَر**: المُرَتِّبُ على الوضع الحالي، على الكتب والأبواب، التي صُنِّفَتْ عليها أكثر دواوين العلم، في الحديث والفقه، منذ عهد مالك في «الموطَّأ»، ثم مَنْ تَبِعَهُ من الأئمة والعلماء، على تباين آرائهم في التقسيم والتبويب، وطُرق اختيارهم في التقديم والتأخير.

وإِنَّما اخترتُ هذا الاسم ـ «**صحيح ابن حبَّان**» ـ دون الاسمين الآخرين؛ لأنه المُطَابق للكتاب ـ على الحقيقة؛ فعلى أيّ ترتيبٍ كان؛ فهو «صحيح ابن حبَّان»، وهو الاسم الأشهر والأَسْيَرُ على ألسنة المحدثين والفقهاء والمخرِّجين، وعلى أَلْسِنةِ الناس كافة، يقولون إذا نسبوا إليه حديثًا: «أخرجه ابن حبَّان في صحيحه»، أو: «صَحَّحَهُ ابن حبَّان»، أو نحو ذلك من العبارات. فهو في لسانهم أبداً «صحيح ابن حبَّان». يريدون: أنَّه رواه وأخرجه، واختاره وصحَّحَه، فسواء تقدم الحديث أو تأخر ـ في ترتيب ابن حبَّان الذي صَنَع ـ فهو حديث رواه في كتابه، مختارًا له على شَرْطِه، ومُصَحِّحًا.

هذا إذا ما خَرَّجُوا منه حديثًا، أو نسبُوه إليه، على الأكثر الغالب، الذي يندُرُ أن يقولوا غيره. أما إذا ما تحدَّثُوا عن الكتاب نفسه، في كتب المصطلح، أو كتب التراجم ـ ونحوها ـ فإنهم أكثر ما يقولون في تسميته: «التقاسيم والأنواع».

وهذا الاسم هو الذي كنا نعرف به الكتاب من أقوالهم قبل أن نَرَاه، وكنَّا نظن ـ بكثرة ما كرَّرُوه وقالوه ـ أنه اسمُه العَلَم الذي وضعه له مؤلفهُ الحافظ الكبير. وفي النُّدْرة النادرة أن يطلقوا عليه اسم «الأنواع» فقط؛ كما صنع الحافظ الذهبي في ترجمة ابن حبَّان في كتاب «تذكرة الحافظ» (٣/ ١٢٦)، قال: «**قال ابن حبَّان في كتاب (الأنواع)، أو (كتاب الأنواع والتقاسيم)**»! كما صنع صاحب «كشف الظُّنون»!

ثم كان من توفيق الله أن وقَعَتْ لي القطعة الأولى من الكتاب، وهي قطعةٌ أستطيع أن أثق بها؛ فوجدت فيها عنوان الكتاب هكذا:

الجزء الأول من «المُسند الصَّحيح على التقاسيم والأنواع

من غير وجود قَطْعٍ في سَنَدِها، ولا ثُبُوت جرح في ناقليها»[١]

فَرَجَحَ عندي ـ بل استيقنتُ ـ أن هذا هو الاسم الصحيح للكتاب، الاسم الذي سمَّاه به مُؤَلِّفِه. وزَادَني بذلك ثقة: أن الحافظ الذهبي نقل في ترجمة ابن حبَّان في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٢٦) بعض ما قال أبو سعيد الإدريسي[٢] في الثناء على ابن حبَّان قال:

«كان على قضاء (سمرقند) زمانًا، وكان من فقهاء الدين، وحُفَّاظِ الآثار، عالما بالطب والنجوم، وفنون العلم، صنَّفَ «المُسْنَد الصَّحيح»، و«التاريخ»...» إلخ.

---

(١) طبع الكتاب بهذا العنوان مضافًا إليه « صحيح ابن حبَّان » بوزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية بقطر سنة ١٤٣٣ = ٢٠١٢م بتحقيق : محمد علي سونمز ، وخالص آي ديمير، في ٨ مج .

(٢) هو الحافظ العالم أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن إدريس، مُحَدِّث سمرقند ومُصَنِّف تاريخها، كان حافظًا جليل القَدْر كثير الحديث، توفي مع الحاكم أبي عبد الله في سنة واحدة، سنة ٤٠٥. ترجمة الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٢٤٩- ٢٥٠، والسمعاني في «الأنساب» (ورقة ٢٢) . **(شاكر)**.

فهذا حافظ قديم، معاصر لابن حبَّان، سمع من شيوخ أقدم منه، مثل أبي العباس الأصم، المتوفى سنة ٣٤٦هـ، قبل ابن حبَّان بنحو ٨ سنوات، وهو من طبقة الحاكم تلميذ ابن حبَّان.

هذا المؤرِّخ القديم ـ المُعاصر ـ سَمَّى الكتاب بأوَّل الاسم ـ على القطعة التي أشرنا إليها. والظاهر أنه قال هذا في كتابه الذي صنَّفه في تاريخ سمرقند. وما يدرينا: لعل الحافظ الذهبي اختصر اسم الكتاب فذكر أوله فقط «المُسْنَد الصَّحيح»، إذا كان أبو سعيد الإدريسي ذكره كاملاً.

لكن القرائن تكاد تقطع بصحةِ ما استيقنَّا، لذِكْر كلمةِ «المُسْنَد الصَّحيح» في كلام الإدريسي، ولذِكْر اسم «التقاسيم والأنواع» على أَلْسِنَة المُحَدِّثين عامة، فهما جزءان من اسم الكتاب، وليس واحدًا منهما بمفرده اسمًا كاملاً له.

والأمير علاء الدين الفارسي لم يصنع في كتاب ابن حبَّان غير الترتيب والتبويب المُسْتَحدَث، لم يَخْرم منه كلمةً، ولم يُسْقِط منه حَرْفًا. أَثْبَتَ أن الكتاب كلِّه بنصِّه في مواضعه في الكتاب الجديد، حتى الخطبة وما بعدها وخواتيم الأقسام، أثبتها كلها في مقدمة «الإحسان». فكان كتابهُ كما كان أصلُه «صحيح ابن حبَّان»[1] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) مقدمة « صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ٨-١٠ .

الفائدة الثانية

«الإِحْسان» فهرسٌ حقيقيٌّ كاملٌ لـ «صحيح ابن حبَّان»

◉ قال العلامة أحمد شاكر ﷺ:

(وشيءٌ آخَرُ دقيقٌ عجيبٌ نادرٌ، صنَعه الأميرُ علاء الدِّين، لم أكنَ لأَظُنَّ أنْ أجدَه في شيء من كتب المتقدمين، وهو الفهرسُ الحقيقي الكامل[١].

فقد يعلم القارئون أَنِّي تحدَّثتُ في مقدّمات بعض كتبي وغيرها، كـ «مقدمة شرحي لسنن الترمذي»[٢]، في شأْن الفهارس، وغَلَطِ أهل هذا العصر في ظنِّهم أنها عمل إفرنجي طَبَّقَهُ المستشرقون على كتبنا التي قاموا بنشرها. وبيَّنْتُ أنّ فكرةَ الفهارس فكرةٌ عربيَّة إسلاميَّة، لم يعرفها الإفرنجُ ولا خطرتْ ببالهم إلا في عصور متأخرة، وأن العرب سبقوهم بقرونٍ طوالٍ في ترتيب اللغة على الحروف في المَعاجم، وفي كتب التراجم وغيرها على الحروف، كما صنَع الخليلُ بن أحمد ومَن تَبعه في اللغة، وكما صنع البخاريُّ ومَن تبعه في التراجم. وبيَّنْتُ أنّ هذه محاولاتٌ للفهارس، لم يمنعهم عن جعلها فهارسَ حقيقةً إلا عدمُ وجود المطابع[٣].

---

(١) للاستزادة لأمثلة الكشافات التحليلية بالألفاظ في الزمن المبكر في الحضارة العربية الإسلامية، انظر: «تكشيف نصوص التراث العربي والأجنبي» ، لأستاذنا الدكتور كمال عرفات، ص ٥٧- ٦٥ .

(٢) «مقدمة سنن الترمذي» ١/ ٤٣- ٦٠ .

(٣) يقول ﷺ: «وأنا أظن - بل أكاد أوقنُ - أنه لو وجدت المطابعُ في العصور السالفة، بين أيدي أئمتنا المتقدمين، لكانوا أكثر انتفاعًا بها مِنَّا، ولَوَضعوا كتبهم في التراجم - كلِّها أو جلِّها - على الطبقات، ثم ألحقوا بها ما شاءوا من فهارسَ ؛ تسهيلاً للمستفيد والباحث»، وقوله: «فالعربُ هم أسبقُ الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفًا واستعمالًا للترتيب الهجائي، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج، واختصت به القواميس الإفرنجية» ! فإذَنْ: أولُ معجم لَطِيني ظهر في أوربة كان في القرن الثالث عشر الميلادي أو بعده، وأولُ مجموعةٍ هجائية للكلمات الإنجليزية ظهرت في القرن السابع عشر أو بعده .**فالشرقُ شَرْقٌ، والغَرْبُ غربٌ: الشرقُ دائمًا ابتكارٌ وإنشاءٌ، والغربُ دائمًا تقليدٌ ثم تنظيمٌ !!**» (شاكر) «مقدمة سنن الترمذي» ١/ ٤٥- ٤٦.

⊙ **أمّا هذا الكتابُ، «الإحسان»** فقد وجد مؤلِّفُه الأميرُ علاء الدين الفارسي أمامَه كتابًا منظّمًا على التقاسيم والأنواع، ولأقسامه وأنواعه أرقامٌ؛ فَوَاتَتْهُ الفكرةُ السليمة، وأَسعفهُ العقلُ النَّيِّرُ، فجعل كتابَه فهرسًا حقيقيًّا لكتاب ابن حبَّان، فوضعَ بإزاء كل حديث رقمَ النوع الذي رواه فيه ابنُ حبَّان، وبيَّن القسمَ الذي فيه النوعُ. وهاك نصَّ كلامه، فيما يأتي في مقدمته (ص ١١٠ - ١١١ من المخطوطة)، قال:

> **«واعلم أني وضعتُ بإزاء كل حديث بالقلم الهندي صورةَ عدد النوع الذي هو منه في كتاب التقاسيم والأنواع؛ ليتيسَّر أيضًا كَشْفُه من أصله من غير كلفة ومشقة. مثاله: في كتاب (التقاسيم والأنواع)؛ ليتيسَّر أيضًا كَشْفُه من أصله من غير كلفة ومشَقَّة. مثاله: إذا كان الحديث من النوع الحادي عشر، مثلاً - كان بإزائه، هكذا ١١ . ثم إن كان من القسم الأوَّل، كان العدد المرقوم مجردًا عن العلامة، كما رأيتَه وإن كان من القسم الأوَّل، كان العدد المرقوم مجردًا عن العلامة، كما رأيتَه وإن كان من القسم الثاني، كان تحت العدد خطّ ١١، هكذا. وإن كان من القسم الثالث، كان الخطّ من فوقه، هكذا ١١ . وإن كان من القسم الرابع، كان العددُ بَيْنَ خطَّيْن، هكذا ١١ . وإن كان من القسم الخامس، كان الخطَّانِ فوقه، هكذا ١١ . توفيرًا للخاطر، وتيسيرًا للناظر».**

فهذا فهرسٌ حقيقيٌّ، صَنَعَهُ عَقْلٌ مُنَظَّمٌ دقيقٌ، نافِذٌ لَمَّاحٌ. ولا أذكر أني رأيت فهرسًا على هذا النحو لمؤلِّف أقدم من الأمير علاء الدِّين.

⊙ وقد صنَع رجلٌ عالمٌ فقيهٌ مُحَدِّث، متأخِّر عنه قليلًا، من طبقة تلاميذ تلاميذه، فهرسًا نحو هذا: وهو **العلامة جمال الدين نصر الله بن أحمد بن**

محمد التُّسْتَري البغدادي الحنبلي[١]، فإن معاصره الحافظ ابن رجب البغدادي الحنبلي[٢] ألّف كتاب «القواعد»، وهو في القواعد الفقهية، رتَّبه على قواعد مرقمة، من القاعدة الأولى، إلى القاعدة ١٦٠. ومثل هذه القواعد تنطوي على كثير من فروع الفقه؛ لأنها عليها بُنيتْ، ومنها استُنبطتْ.

فجاء جمال الدِّين الحنبلي هذا، وصنع فهرسًا جيّدًا لكتاب «القواعد»، رتّب فيه الفروعَ الفقهية التي نُثِرَتْ في الكتاب، على أبواب الفقه، ووضع عقيب كل مسألة رقمَ القاعدة التي هي فيها بحروف الجمَّل «**مرموزةً بالأحمر**». وقال

> **«مثال ذلك: إذا كان عقيب المسألة «ق ن ج». فاعلم أن القافَ بمئة، والنونَ بخمسين، والجيمَ بثلاثة، فاطْلبِ القاعدةَ الثالثة والخمسين بعد المائة، تجد المسألة في القاعدة المذكورة»**[٣].

وما ندري، لعل في ذخائر علمائنا الأقدمين من أمثال هذا كثير. خصوصًا للكتب التي رتّبها مؤلِّفُوها على أقسامٍ أو أنواعٍ مرقّمةٍ معدودةٍ، كما صنع ابنُ حبَّان في «التقاسيم»، وابنُ رجب في «القواعد»[٤] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) ولد ببغداد، سنة ٧٣٣، ثم نزل القاهرة، وأقام بها حتى مات، في ٢٠ صفر سنة ٨١٢، وله ترجمة في «الضوء اللامع»، ١٠/ ١٩٨ و «الشذرات»،٧/ ٧٠. (شاكر).
قال ابن حجر: «اجتمعت به فاستفدت منه وسمعت من إنشائه وقد حدث بـ«جامع المسانيد» لابن الجوزي بإسناد نازل». «إنباء الغمر»، ٦/ ١٩٦.

(٢) هو الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد رجب الحنبلي، مؤلف طبقات الحنابلة وغيرها، ولد ببغداد، ثم قدم دمشق صغيرًا مع أبيه سنة ٧٤٤، ومات بها ليلة ٤ رمضان سنة ٧٩٥. له ترجمة في الدرر الكامنة ٢: ٣٢١ - ٣٢٢، والشذرات ٦: ٣٣٩- ٣٤٠، رحمه الله. (شاكر).

(٣) طُبع كتاب القواعد بمصر، سنة ١٣٥٢، بنفقة الصَّديق الكبير والوزير الجليل، الشيخ فوزان السابق ـ حفظه الله ـ طبعه السَّيِّد محمد أمين الخانجي ﷺ. وطبع في «ذيله» فهرس جمال الدين، ولكنه وضع بجوار المسائل رقم القاعدة بالرقم الهندي المعروف بدل حروف الجُمَّل، وزاد على ذلك رقم الصفحة في النسخة المطبوعة، فكان هذا أكثر تيسيرًا، وأقرب منالًا. (شاكر).

(٤) مقدمة «صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدِّين الفارسي، ١/ ١٧-١٩.

الفائدة الثالثة

الكتب التي أُلِّفَت على «صحيح ابن حبَّان»

◉ قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله:

(وقد عُني بصحيح ابن حبَّان، بعضُ العلماء، بعد الأمير علاء الدين الفارسي.

⊙ ففي «كشف الظنون» (٢: ٧٧ و ١٠٧٥):

[١] «اختصره سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقِّن الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٤»[(١)].

وفيه أيضًا (٢: ٢٦٧ و ١٤٠٠):

[٢] «جرّد زوائده على الصحيحين الشيخ الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المصري الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٧[(٢)]**، وسمَّاه: «موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبَّان»).**

وكتاب الحافظ الهيثمي هذا، في زوائد ابن حبَّان، ذكره أيضًا الحافظ ابن فهد في «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص ٢٤٠) باسم «موارد الظمآن لزوائد ابن حبَّان».

⊙ وكذلك ذكره الحافظ السَّخاوي في ترجمة الهيثمي فقال:

«وكذا أفرد زوائد صحيح ابن حبَّان على الصَّحيحين».

و«مختصر ابن الملقّن» و«زوائد الهيثمي» هذان لم نرهما، ولم نسمع أنه يوجد شيء منهما في المكاتب المعروفة، ولو وجد كتاب الهيثمي لكان ذا فائدة

---

(١) لسراج الدين ابن الملقن ترجمة في الضوء اللامع ٦: ١٠٠- ١٠٥، والشذرات ٧: ٤٤- ٤٥، وذيول تذكرة الحفاظ ١٩٧- ٢٠٦ و ٣٩٦. (شاكر)

(٢) للحافظ الهيثمي ترجمة في الضوء اللامع ٥: ٢٠٠- ٢٠٣، والشذرات ٧: ٧٠، وذيول تذكرة الحفاظ ٢٣٩- ٢٤٤ و ٣٧٢- ٣٧٣. (شاكر)

جمة لنا في إخراج هذا الصحيح[١].

أما كتاب ابن الملقن في الاختصار فما أظنه ذا فائدة كبيرة؛ لأنه كان معروفًا بالتساهل في تآليفه وعدم التحرير، كما وصفه بذلك معاصروه وتلاميذه، رحمه اللَّه، ولأن غاية اختصاره - فيما أظن - أن يحذف الأسانيد والمكرر من الأحاديث، وليس في هذا كبير فائدة إن كان. وممَّا صَنَعَهُ ابن الملقن أيضًا ممَّا يتعلّق بـ «صحيح ابن حبَّان»، كتابٌ فيه تراجم رجاله مع رجال كتب أخرى.

⊙ ففي ترجمته من «الضوء اللامع» ٦: ١٠٢، نقلاً عن الحافظ ابن حجر، قال:

> «**ومن تصانيفه** [أي ابن الملقِّن] **ممَّا لم أقف عليه: «إكمال تهذيب الكمال». ذكر فيه تراجم رجال كتبٍ ستَّةٍ، وهي: أحمد، وابن خزيمة، وابن حبَّان، والدارقطني، والحاكم** [٢]. **قلت ـ القائل السَّخاوي ـ: قد رأيت منه مُجلدًا، وأَمْرُه فيه سَهْل**».

⊙ وأشار إليه صاحب «كشف الظنون» إشارة عابرة (٢: ٣٣٠، ١٥١٠)، أثناء الكلام على كتاب «الكمال في معرفة الرجال» للمقدسي، وهو الأصل الذي بُني عليه «التهذيبُ» وغيره من فروعه.

قال: «**وإكمال التهذيب للسِّراج عمر بن علي الملقِّن، المتوفى سنة ٨٠٤**».

ويظهر لي من هذا أن صاحب «كشف الظنون» لم يره، ولو رآه لوصفه كعادته[٣] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) نشره صديقه الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة بـ «المطبعة السلفية»، سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٢، ثم توالت الطبعات، ومنها طبعة حسين سليم أسد وعبده كوشك بدار الثقافة العربية ١٤١١هـ-١٤١٢، في ٩ مج.

(٢) هكذا في «الضوء اللامع»، أسماء كتب خمسة، فلا أدري أسقط اسم الكتاب سهوًا من الحافظ ابن حجر، أم هو خطأ ناسخ أو طابع. (شاكر).

(٣) مقدمة «صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ١٩-٢٠.

الفائدة الرابعة

صحيح ابن حبَّان ومنزلته بين الصِّحاح

⊙ **قال العلامة أحمد شاكر** رحمه الله:

(«صحيح ابن حبَّان» كتاب نفيس، جليل القدر، عظيم الفائدة. حرَّره مؤلفه أدقّ تحرير، وجوَّده أحسن تجويد، وحقَّق أسانيده ورجاله، وعلَّل ما احتاج إلى تعليل من نُصوص الأحاديث وأسانيدها. وتوثق من صِحَّة كل حديث اختاره على شرطه. ما أظنُّه أخلَّ بشيءٍ مما التزم به، إلا ما يُخطئ فيه البشر، وما لا يخلو منه عالم مُحَقِّق.

وقد رتَّب علماءُ هذا الفنّ ونُقَّادُه، هذه الكتبَ الثلاثَ، التي التزم مُؤلِّفوها روايةَ الصحيح من الحديث وحدَه، أعني الصحيحَ المجرَّد، بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي:

ـ صحيح ابن خُزَيمة ـ صحيح ابن حبِّان ـ المستدرك للحاكم.

ترجيحًا منهم لكل كتاب منها على ما بعده، في التزام الصحيح المجرَّد. وإن وافق هذا مصادفةً ترتيبَهم الزمنيَّ، عن غير قصدٍ إليه.

وهاكَ بعضَ ما قالوا في ذلك:

⊙ فذكر ابنُ الصلاح في كتاب «علوم الحديث» (ص ١٦ – ١٨ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠ بشرح الحافظ العراقي)، في الكتب التي يستفيد منها طالبُ الحديث الزيادةَ في الصحيح على ما في الصحيحين، ما نصه: «**ويكفي مجرد كونه موجودًا في كتب من اشترط منهم الصحيحَ فيما جَمعه، ككتاب ابن خزيمة**».

ثم تحدّث عن «المستدرك» للحاكم، وذكر أنه: «**واسع الخَطْو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به**».

ثم قال: «**ويُقاربه في حكمه صحيحُ أبي حاتم بن حبّان البُسْتِيّ**».

وعقَّب عليه في هذا الموضع الحافظُ العراقي، فقال:

«**وقد فهم بعضُ المتأخرين من كلامه ترجيحَ كتاب الحاكم على كتاب ابن حبَّان، فاعترض على كلامه هذا بأن قال: أمّا صحيح ابن حبَّان، فمن عَرف شرطَه واعتبر كلامه عرف سموَّه على كتاب الحاكم. وما فهمه هذا المعترض من كلام المصنف ليس بصحيح. وإنما أراد أنه يقاربه في التساهل. فالحاكم أشدُّ تساهلا منه، وهو كذلك**».

⊙ قال الحازمي: «**ابن حبَّان أَمْكَنُ في الحديث من الحاكم**».

⊙ وقال الحافظ العراقي في «شرح أَلْفِيَّته في المصطلح» (ج ١ ص ٥٤ طبعة فاس سنة ١٣٥٤، و ج ١ ص ١٩ طبعة مصر سنة ١٣٥٥):

«**ويؤخذ الصحيح أيضًا من المصنفات المختصَّة بجمع الصحيح فقط، كـ صحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبَّان البُسْتي، المُسمَّى بـ «التقاسيم والأنواع»، وكتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم**».

⊙ وقال السَّخاوي في شرح ألفية العراقي (ص ١٤ طبعة الهند) عند القول بأن ابن حبَّان يُداني الحاكم في التساهل:

«**(وذلك يقتضي النظرَ في أحاديثه أيضًا؛ لأنه غير متقيّد بالمعدَّلين، بل ربما يخرِّج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراجُ الحسَن في الصحيح. مع أن شيخنا** [يريد الحافظَ ابن حَجَر] **قد نازَع في نسبته**

إلى التساهل إلا من هذه الحيثية. وعبارتُه: إن كانت باعتبار وجدانِ الحَسَن في كتابه، فهي مُشَاحَّة في الاصطلاح؛ لأنه يُسميه صحيحًا. وإن كانت باعتبار خفة شروطه، فإنه يخرّج في الصحيح ما كان راويه ثقةً غيرَ مُدَلِّسٍ، سمعَ من فوقَه، وسمع منه الآخذُ عنه، ولا يكونُ هناك إرسالٌ ولا انقطاعٌ، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كلٌّ مِن شيخه والراوي عنه ثقةً، ولم يأت بحديث منكَر، فهو عنده ثقة. وفي كتاب «الثقات» له كثيرٌ ممن هذه حالُه. ولأجل هذا ربما اعترضَ عليه في جعلهم من الثقات من لم يَعرف اصطلاحَه، ولا اعتراضَ عليه، فإنّه لا يُشَاح في ذلك.

قلت [القائل السخاوي]: ويتأيَّد بقول الحازمي: ابنُ حبَّان أَمْكنُ في الحديث من الحاكم. وكذا قال العماد بن كثير: «قد التزم ابنُ خُزيمة وابن حبَّان الصحةَ، وهما خير من المستدرك بكثير، وأَنْظَفُ أسانيدَ ومُتُونًا». وعلى كل حال فلا بدَّ من النظر للتمييز. وكم في كتاب ابن خزيمةَ أيضًا من حديث محكومٍ منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحُسْن. بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملةٌ، مع أنه ممن يفرق بين الصحيح والحسن».

⊙ ونقل السيوطي في «تدريب الراوي»(ص ٣١ - ٣٢) كلام الحافظ ابن حجر، بنحو مما نقله السخاوي، ولكنه لم يذكر قائله، وزاد بعد الكلام على شرط ابن حبَّان:

«وهذا دون شرط الحاكم، حيث شرط أن يخرّج عن رُوَاةٍ خَرَّجَ

لمثلهم الشيخان في الصحيح. فالحاصل: أن ابن حبَّان وَفَّى بالتزام شروطه، ولم يُوَفِّ الحاكم».

وفي «كشف الظنون» (٢: ٧٧ الطبعة الأولى، ١٠٧٥ الطبعة الثانية):

«قال ابن حجر في «النُّكت»: وفيه تساهل، لكنه أقل من تساهل الحاكم في المستدرك. قيل: هذا غير مسلَّم، وليس عند البُسْتِي تساهل. وإنما غايتُه أنه يسمّي الحَسن صحيحًا. فإنه وَفَّى بالتزام شروطه، ولم يُوَفّ الحاكم. ذكره البِقَاعي».

⊙ وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، في كتاب «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» (١: ٦٤) بعد أن نقل كلام العراقي في «شرح الألفية»:

«قال ابن النَّحوي[1] في «البدر المنير»: غالب «صحيح ابن حبَّان» منتزَع من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة».

وقال السيوطي في «تدريب الراوي» (ص ٣٢):

«صحيح ابن خُزيمة أعلى مرتبةً من «صحيح ابن حبَّان»؛ لشدة تحرِّيه، حتى إنه يتوقّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إنْ صحَّ الخبرُ، أو إنْ ثبتَ كذا، ونحو ذلك».

⊙ وقد لخَّصَ شيخنا العلامة الكبير الشيخ طاهر الجزائري ﷺ أكثر هذه

(١) هو الإمام ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص الأنصاري عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، المصري الشافعي، ويعرف بابن النَّحْوِيّ، لأن أباه كان نَحْويًا، يُعدُّ من أكابر علماء الحديث والتاريخ والفقه، توفي بمصرَ ليلةَ الجمعة لسِتَّ عشرةَ ليلة مضين من ربيعٍ الأول لعام ٨٠٤هـ.
ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي ٦/ ١٠٠ـ ١٠٥، ومقدمة تحقيق كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» ١/ ١٩٦ . وكلامه في «البدر المنير» ١/ ٤٣٠، وسيأتي رد الشيخ أحمد شاكر بعد قليل.

الأقوال، في كتابه (توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص ١٤٠ طبعة الخانجي بمصر سنة ١٣٢٨).

⊙ ونقل شيخنا العلامة السَّيد جمال الدين القاسمي ﷺ، في كتابه (قواعد التحديث ص ٢٣١ طبعة دمشق سنة ١٣٥٢) عن مقدمة «جمع الجوامع» للحافظ السيوطي، وهو «الجامع الكبير»، ما نصه:

> «**جميع ما في الكتب الخمسة: خ، م، حب، ك، ض + –**[1]: **صحيح، فالعَزْوُ إليها مُعْلِمٌ بالصحة، سوى ما في المستدرك من المتعقَّب، فأنبّه عليه. وكذا ما في موطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وأَبي عَوَانة، وابن السِّكَن. والمنتقى لابن الجارود، والمستخرجات، فالعَزْوُ إليها مُعْلِمٌ بالصحة أيضًا**».

وما أظن أن السيوطي قصد بهذا إلى تأخير درجة صحيح ابن خزيمة في الصحة بعد «صحيح ابن حبَّان» و«مستدرك الحاكم». إنما الظاهر من صنيعه أنه ذكر الرموز الاصطلاحية لبعض الكتب أولاً، كما نقل عنه القاسمي قبل (ص ٢٣٠ - ٢٣١).

وكما صنع هو في مقدمة الجامع الصغير، ثم حين أراد أن ينصّ على قاعدة يعرف بها القارئ الأحاديث الصحيحة بالعزو إلى الكتب فقط، ذكر الكتب الخمسة التي لها رموز عنده، ثم عقّب عليها بالكتب التي ليس لها رمز، فذكرها بأسمائها.

وهذه النُّصوص التي نقلتُ، هي أجودُ ما وجدتُ من أقاويلهم وأَدَقُّه.

ولستُ أدري: أَيسْلَمُ لهم ما ذهبوا إليه من تقديم «صحيح ابن خزيمة» في

(١) هي رموز مصطلح عليها، يرمز بها إلى: البخاري، مسلم، ابن حبَّان، في صحاحهم، الحاكم في المستدرك، الضياء المقدسي، في المختارة، على التوالي. (شاكر).

درجة الصحة على «صحيح ابن حبَّان» ؟ فلعلَّه ! فإني لم أر صحيح ابن خزيمة، حتى أتأَملَه وأقطعَ فيه برأيٍ أو أُرَجِّح، والأنظارُ تختلف.

ولكني أستطيع أن أجزم أو أرجّح أن ابن حبَّان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطا دقيقةً واضحةً بينةً، وأنه وفى بما اشترط، كما قال الحافظ ابن حجر(١)، إلّا ما لا يخلو منه عالم أو كتاب، من السَّهو والغلط(٢)، أو من اختلاف الرَّأي في الجرح والتعديل، والتوثيق(٣) والتضعيف، والتعليل والترجيح.

وستَرى شروطه في مقدِّمة كتابه، إنْ شاء الله. فقد سَاقها الأمير علاء الدين الفارسي بنصّها حرفًا حرفًا. وهو - فيما رأَينا من كتابه - قد أخرج كتابَه مستقلاً،

---

(١) يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني ﷺ: «حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبَّان صلاحية الاحتجاج بها، لكونها دائرة بين الصحيح والحَسَن، ما لم يظهر في بعضها عِلَّة قادحة» «النُّكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٩١).

(٢) يقول العلامة المعلمي اليماني ﷺ : «والمعروف مما ينسب ابن حبَّان فيه إلى الغلط أنه يذكر بعض الرواة في (الثقات) ثم يذكرهم في (الضعفاء) ، أو يذكر الرجل مرتين أو يذكره في طبقتين ونحو ذلك. وليس بالكثير وهو معذور في عامة ذلك وكثير من ذلك أو ما يشبهه قد وقع لغيره كابن معين والبخاري» «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ٦٦٧).

(٣) **أما توثيق ابن حبَّان للرواة، فأجود ما قيل فيه هو قول المعلمي اليماني** ﷺ:

(والتحقيق أن توثيقه ـ أي: ابن حبَّان ﷺ ـ على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول «كان متقنا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبَّان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرفَ ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى: لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، **والثانية**: قريب منها، **والثالثة**: مقبولة، **والرابعة**: صالحة، **والخامسة**: لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم). اهـ. «التنكيل» (١/ ٦٦٩).

لم يبنه على الصحيحين ولا على غيرهما، إنما أخرج كتابًا كاملاً[(١)].

وفي «الشذرات»[(٢)]، في ترجمة ابن حبَّان: «**وأكثرُ نُقَّاد الحديث على أن صحيحه أَصَحُّ من سنن ابن ماجة**».

وأما الحاكم أبو عبد الله، فإنه بنَى كتابه (المستدرك) على الصحيحين، التزم فيه إخراج أحاديث لم يخرجها واحد منهما، على أن تكون على شرطهما أو شرط أحدهما. كما هو ظاهر من صنيعه ومن اسم كتابه.

وعندي أنه لم يتساهل في التصحيح، كما نبزه بذلك كثير من العلماء. وإنما خرج كتابه مسوَّدةً لم تُبيض ولم تحرَّر، فكان فيه ما كان من تصحيح أحديث ضعاف، ومن إخراج أحاديث أخرجها الشيخان أو أحدُهما. وقد استدرك عليه الحافظ الذهبي في تلخيصه كثيرًا مما أخطأ فيه. ولم يَخْلُ استدراكُ الذهبي نفسه أيضًا من خطأ في التصحيح أو التضعيف، والجرح أو التعديل. كما يتبيّن ذلك لمن مارس الكتابَ وتتبّع كثيرًا منه. وليس هذا مقام تفصيل ذلك)[(٣)] اهـ.

(١) وهذا رد من الشيخ أحمد شاكر على ابن الملقن فيما حكاه عنه قبل قليل، ص ١٨٣ .
يقول الشيخ شعيب الأرناؤوط ﷾: «ثم هذا صحيح ابن حبَّان فيه ٧٤٩٥ حديثًا، لم يرو فيه عن شيخه ابن خزيمة سوى ٣٠١ حديثًا، فكيف يكون غالب كتابه منتزعا من كتاب شيخه؟». انظر: مقدمة تحقيقه لـ«صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان» ، ١/ ٤٣ .

(٢) «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد ، ٤ / ٢٨٦.

(٣) مقدمة « صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ١١-١٥ .

الفائدة الخامسة

ترجمة ابن حبَّان (- ٣٥٤)[١]

⊙ قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله:

(لابن حبَّانَ تراجمُ حافلةٌ في مصادر التاريخ المعتمدة، واستيعابُها يطولُ به الكلام. وقد ترجم له الأمير علاء الدين الفارسي، في مقدِّمة هذا الكتاب (الإحسان)، ترجمةً متوسطة. أرى أنها كافية، مع الإشارة إلى مصادر ترجمته التي وصلتْ إليّ. فأوسعُ ترجمةٍ رأيتُها، ترجمتُه في «معجم البلدان لياقوت»، في مادة «بُسْت»، البلد الذي يُنسب إليه «ابن حبَّان البُسْتِي»، (٢: ١٧١ - ١٧٨).

وترجم له أيضًا:

- الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفّاظ» (٣: ١٢٤ - ١٢٩)، وفي «الميزان» (٣: ٣٩).
- والحافظ ابن كثير في «تاريخه» (١١: ٢٥٩).
- والسَّمعاني في «الأنساب» (الورقة ٨٠).
- وابن الأثير في «اللباب» (١: ١٢٢ - ١٢٣). وفي «التاريخ» (٨: ٢٠٣).
- والحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥: ١١٢ - ١١٥).
- والصلاح الصَّفَدي في «الوافي بالوَفَيَات» (٢: ٣١٧ - ٣١٨).
- وابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٢: ١٤١ - ١٤٣).
- وابن تَغْرِي بَرْدِي في «النجوم الزاهرة» (٣: ٣٤٢ - ٣٤٣).
- وابن العِمَاد في «شَذَرات الذهب» (٣: ١٦))[٢] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) لم أجد نصًّا في تاريخ مولده، إلا أن قولهم أنه مات في عشر الثمانين ، وأكثر ما يريدون بهذا أنه قارب أن يبلغ عمره ٨٠ سنة. فيغلب على الظن أنه ولد سنة ٢٨٠، أو فيما يقاربها . (شاكر) .

(٢) مقدِّمة « صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدِّين الفارسي، ١/ ٤٣ .

الفائدة السَّادسة

ترجمة علاء الدِّين الفَارِسي[١]

مؤلِّف «الإحسان»

(٧٣٩ - ٧٦٥)

◉ قال العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله:

(هو الأمير علاء الدِّين أبو الحسن، عليّ بن بَلَبَانَ[٢] بن عبد اللَّه، الفَارِسي، المِصْريّ، الحنفي، الفقيه النحويّ المُحَدِّث.

---

(١) **مصادر الترجمة:**

- «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي المصري، ولد سنة ٦٩٦، وتوفي في ٧٧٥، طبعة حيدر آباد بالهند سنة ١٣٣٢ . (١: ٣٥٤، ٣٥٥).
- «الدرر الكامنة» الحافظ ابن حجر العسقلاني، (٣: ٣٢).
- «السلوك» للمقريزي»، (٢/ ٢/ ٤٧٠) .
- «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية، (٩/ ٣٢١) .
- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي، ص (٣٢١) .
- «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» للسيوطي، طبعة مصر سنة ١٢٩٩ (١: ٢٦٧) .
- «الفوائد البهية في طبقات الحنفية» للعلامة محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، طبعة مصر سنة ١٣٢٤ (ص١١٨) . (شاكر) .

قلت: ويُضاف أيضًا، لما ذكره الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

- «المعجم المُختصّ بالمحدثين» للذهبي، ص ١٦٤- ١٦٥ .
- «الوفيات» لابن رافع، ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٠/ ١٦٦ .
- «تاج التراجم» لابن قطلوبغا، ص ٢٠٨ .
- «كشف الظنون» لحاجي خليفة، ١/ ٦٠١.
- «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» ، لحاجي خليفة، ٢ / ٣٥٤ .

(٢) ضُبطَ في معظم الطبعات الموجودة بسكون اللام، والصواب فتحها، كما قيَّده الشيخ أحمد شاكر هنا، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « بموحدتين بينهما لام مفتوحات: من أسماء الأتراك، في المتأخرين». «تبصير المنتبه»، ١/ ٩٩ .

كان من أَوحد المتبحِّرين أُصُولاً وفُرُوعًا، عَديم النَّظير، فقيد المَثِيل.

وُلِد سنة ٦٧٥[١].

وأَخَذ **الفقه** عن الفخر ابن التركماني[٢]، وشمس الدِّين أبي العباس أحمد السُّروجي[٣].

وقرأ **النَّحو** على أبي حَيّان[٤].

والأُصول على العلاء القَوْنَوِي[٥].

وسمع **الحديثَ** من الحافظ الدّمياطي[٦]، ومحمد بن علي بن ساعد[٧]، وبهاء الدِّين ابن عساكر[٨]، وغيرهم.

⊙ وقال الحافظ الذهبي في «المعجم المختصّ»[٩]:

«سَمِعَ بقراءتي من البهاء ابن عساكر. وكان تركيًّا عالمًا وقَورًا».

(١) هو عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، توفى بمصر سنة ٧٣١هـ، ترجمته في «أعيان العصر» للصفدي، ٣/ ٣١٢.

(٢) كما في «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٠/ ١٦٦.

(٣) السابق، ٢٠/ ١٦٦.

(٤) هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، نزيل القاهرة، توفي بمصر سنة ٧٤٥هـ، ترجمته في «أعيان العصر» للصفدي، ٣/ ٣١٢.

(٥) كما في «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٠/ ١٦٦.

(٦) هو: الحافظ شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف التوني الشافعي، المتوفى سنة ٧٠٥هـ. ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السُّبكي، برقم ١٣٨٠، ١٠/ ١٠٢.

(٧) هو: محمد بن علي بن ساعد بن إسماعيل بن جابر بن ساعد المصري الرقي المتوفى سنة ٧١٣هـ. ترجمته في «أعيان العصر» للصفدي، ٢٠/ ٢٠.

(٨) هو: القَاسم بن عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الحافظ المسند، ولي مشيخة دار الحديث النورية بدمشق، المتوفى سنة ٦٠٠هـ. ترجمته في: «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٤/ ١٠٣.

(٩) «المعجم المُختصّ بالمحدِّثين»، ص ١٦٤.

⊙ وقال الذهبي أيضًا[١]:

«كان جيِّد الفَهْم، حَسَن المُذَاكرة، مَليح الشَّكل، وَافِر الجلالة».

⊙ وقال الحافظ ابن حجر[٢]:

«صَحِبَ أرغون النائب. وعظمتْ منزلته في أيام المظفّر بيبرس... وكان قد عُيِّن مرةً للقضاء، لِسُكونه وعِلْمه وتَصَوُّنه».

ووَصَفَهُ مُعَاصره، ابنُ أبي الوفاء القرشي[٣]، وهو من طبقة تلاميذه، بأنه:

«الأمير الفقيه الإمام. تفقَّه على السّروجي وغيره، كقاضي القُضاة القونوي الشَّافعي، ورشيد الدِّين ابن المعلم، ونجم الدِّين ابن إسحاق الحلبي. وأَفتَى، وحصَّل من الكتب جملةً، وجَمَعَ وأفاد».

⊙ وقال أيضًا[٤]:

«رتَّب التقاسيم والأنواع، لابن حبَّان. ورتّب الطبراني ترتيبًا حسنًا على أبواب الفقه».

⊙ وقال الحافظ ابن حجر[٥]:

«رتّب (صحيح ابن حبَّان)، و(معجم الطَّبراني الكبير)، بإشارة القطب الحلبي».

---

(١) «المعجم المُختصّ بالمحدثين»، ص ١٦٤ .

(٢) «الدرر الكامنة»، ١/ ٤١٧ .

(٣) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، ٢/ ٥٤٨ .

(٤) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» ٢/ ٥٤٨، وانظر أيضًا: «النجوم الزاهرة»، ٩/ ٣٢١ .

(٥) «الدرر الكامنة» ٣/ ١٠٠ - ١٠١ .

وتوفي الأمير علاء الدين، بمنزله على شاطئ نيل مصر، في ٩ شوال سنة (٧٣٩) تسع وثلاثين وسبع مائة.

ودُفِن بتربته «خارج باب النَّصر»، كما قال ابن أبي القرشي[١].

وأطبقت مصادر ترجمته كلها، على أن وفاته كانت في سنة ٧٣٩، حتى الكتب المؤرَّخة على السِّنين ذَكَرتْ وفاتَه فيها في وفيات تلك السَّنَة.

ولكن أخطأَ السيوطي في «حُسْن المُحَاضرة»، فأرخ وفاته سنة ٧٣١، قال: «**مات بالقاهرة، في شوال سنة إحدى وثلاثين وسبع مائة**».

وقد ظننتُ بادئ ذي بدء أنَّ هذا خطأ طابع أو ناسخ، خصوصًا وأن السيوطي نفسه أرَّخَهُ في «بُغية الوُعاة»: «**سنة تسعة وثلاثين وسبع مائة**». إلاَّ أنه رجّح عندي أن الخطأ سهو من السيوطي أن العلاّمة اللكنوي حكي عنه الروايتين، وعقَّب عليه بالتصحيح، فلم يكن الخطأ خاصًّا بالنُّسخ التي طُبع عليها «حُسْن المُحاضرة»، كما هو واضح. رحمهم اللَّه جميعًا وإيَّانا، وتجاوز عنا وعنهم. والحمد للَّه رب العالمين)[٢] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» ٢/ ٥٤٨

(٢) مقدمة « صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ٤٤-٤٥ .

الفائدة السَّابعة

بين العلامة أحمد شَاكر

والشيخ شعيب الأرناؤوط

⊙ يقول الشيخ شعيب الأرنـاؤوط رحمه الله في مقدمة تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان»:

(قد سَبَقَني إلى البدء بإصدار الكتاب: العالم الجَليل المُحَدِّث الأستاذ أحمد محمَّد شاكر، مَنْ بَلَغ في معرفة حديث رسول الله ﷺ روايةً ودرايةً مبلغًا لم يُجاره به أَحدٌ في هذا العصر، ويُعَدُّ رائدَ نَشْر نصوص الحديث النبوي في هذا القرن، وتحقيقها على هذا النحو الذي تابعه عليه غير واحدٍ من المُختصين بالحديث الشَّريف، إلا أَنَّ المنيَّة اخترمته في الرابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٥٨م، ولم يَصْدر من الكتاب إلا الجزء الأول، وحَصَل ذلك لِغير مَا كتابٍ بَدَأَ بتحقيقه، ولم يُكْمله، مثل «مسند أحمد» صَدَر منه خمسة عشر جزءًا، وسنن الترمذي، صدر منه جزآن فقط... إلخ)[(١)] .

وِمنْ توفيق اللَّه ﷻ وعنايته بالسُّنَّة المُشَرَّفة ﷺ أن وفقَّ اللَّه الشيخَ شعيبًا لإكمالِ هذه المشروعات[(٢)] التي بَدَأَها العلامة أحمد شاكر رحمه الله ولم يُتِمَّها.

---

(١) مقدمة تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان» ١/ ٦٢.

(٢) فمن هذه الأعمال التي نَشَرها:

١ـ «**المُسْند**» **لأحمد بن حنبل**، في ٤٥ مجلدًا، بالإضافة لـ ٥ مج للفهارس، بمساعدة فريق يعاونه، طبعة مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م. ثم طبعه لا حقا في ٥٢ مجلدًا.

٢ـ «**صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان**» في ١٨ مجلدًا بالفهارس، ط١، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م. =

⊙ وهنا قصة عجيبة يرويها لنا الشيخ شعيب الأرناؤوط ﷾ عن نفسه، تدل على عناية اللَّه ﷻ بحفظ السُّنَّة ونَشْرِها. ففي لقاء معه، وبعد أن شرح سببَ توجُّهه المتأخِّر لعلم الحديث عام ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م[١]، بعد أن كان الغالب عليه الاشتغال بكُتُب الأدب، يقول ﷾:

(كان عندي رغبة شديدة في تَعَلُّم علم الحديث، وكانت هذه الرَّغبة الشَّديدة مكبوتة بالنِّسبة إليّ، والسَّببُ: أنني أريدُ أستاذًا ينقلني من علم المُصطلح النَّظري إلى علم المصطلح العملي، ولم أكن أجد من يُساعدني على ذلك، إلا أنه أهداني الله سبحانه وتعالى إلى طريقة هو أن أتدرب على هذا العمل. كان الشيخ أحمد شاكر ـ رحمة الله عليه ـ يُخْرِج «المُسْند» في كل ثلاثة أشهر جزءًا، كنت أدرس هذا الجزء، وأدرس التحقيقات التي كان يأتي بها ﷾ في هذه الفترة فصار عندي إلمام بعلم الحديث...)[٢].

⊙ فسُبحان المُيَسِّر المُعِين الذي أَلْقى في روع الشيخ شعيب وهَداه ـ في هذا الوقت[٣] ـ للوصول لتحقيقات الشيخ أحمد شاكر، لتكون له أَسَاسًا علميًّا،

= ٣ـ «**الجامع الكبير: سنن الترمذي**» في ٦ مجلدات، بمساعدة فريق يعاونه، ط١ مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

مع العلم أن هناك طبعات أخرى صدرت لهذه الأعمال أيضا من مؤسسات أُخرى مثل «مركزالتأصيل» و«جمعية المكنز» وغيرها، ليس هذا محل تفضيل الكلام عليها.

(١) أول عمل نُشِرَ له هو «مسند أبي بكر الصديق» للمروزي كتب مقدمته بتاريخ ١ محرم ١٣٩٠هـ = ٨ مارس ١٩٧٠م.

(٢) في برنامج بعنوان: (**حديث الذِّكريات مع الشيخ شعيب الأرناؤوط**) مع جاسم المطوع، وهو على هذا الرابط بالإنترنت، بعد الدقيقة ٢٣:

https://www.youtube.com/watch?v=WDGYLDXtHs8

(٣) أي بعد عامين تقريبًا من وفاة الشيخ أحمد شاكر ﷾ في ٢٦ من ذي القعدة ١٣٧٧هـ = ١٤ يونيو ١٩٥٨م.

وليكونَ له أستاذًا، بما تَرَكَهُ من تحقيقٍ نفيس لـ «مسند أحمد»، كان سببًا في فتح الطريق أمامه للإلمام بالصِّناعة الحديثية التطبيقيَّة، فصَارَت عنده المَلَكَة التي مكَّنته من خدمة الحديث النَّبوي ونشر نُصوصه، وإكمال مَسيرة عَالِم جليل يعتبره «**رائدًا في نَشْر نُصوص الحديث النَّبوي في هذا القَرْن**». وهذا هو معنى «الأبدال» عند أهل الحديث والأثر؛ إذا ذَهَب أَحَدهم أبدل اللَّه مكانه آخر[(١)].

⊙ وهو يصرح بتلمذته على تحقيقات الشيخ أحمد شاكر ﷺ فيقول:

«أنا تتلمذت على كتب الشيخ أحمد شاكر خاصة «المُسْنَد»، وقد صرَّحت في أَحد كُتبي أنني تخرَّجت في هذه الصَّنعة على الشيخ أحمد شاكر ﷺ»[(٢)].

⊙ كما يحرص الشيخ ﷺ دائمًا على الاستفادة من تحقيقات وتعليقات أحمد شاكر، وخاصة على: «المسند» و«سنن الترمذي» و«تفسير الطبري»، و«الرِّسالة» والإشادة بها[(٣)]. يقول ﷺ:

---

(١) يقول شيخ الإسلام: «.. ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى أولو المناقب المأثورة والفضائل المذكورة وفيهم الأبدال..» «الواسطيَّة» ص ١٣١، وانظر «منهاج السنة النبوية» ١١/ ٤٤١-٤٤٢.

(٢) مجلة الرباط (العراقية) العدد ٤٨ س ٩ (جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ، ضمن حوار أجراه د. محمد إسماعيل المشهداني. واللقاء نشر بكتاب أخينا الفاضل د. محمد يوسف الجوراني «رحلة فضيلة الشيخ العلامة المحدث شعيب الأرناؤوط إلى الديار الكويتية» ط١، ص ٧١٣ - ٧٢٥.

(٣) **وعلى سبيل المثال فقط سأختار تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان»**: يقول ﷺ في التعليق على **حديث (٦٣)**: «**وانظر التعليق النفيس** الذي كتبه العلامة المرحوم أحمد شاكر تحت هذا الحديث (٦٣) في الجزء الذي نشره من كتابه». **وعلى حديث (٧١٠)**: قال «وقد أفاض الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» ص ٤٧٨، ٤٧٩ في تحقيق إسناده، ونقله عنه بحروفه أحمد شاكر في تحقيق «مسند أحمد» ٤١٨١، وعلَّق عليه، **فراجعه، فهو نفيس**». **وعلى حديث (٩٧١)**: قال «**انظر التعليق النفيس المطول** الذي كتبه العلامة أحمد شاكر ﷺ على سماع الحسن، من أبي هريرة في تعليقه على المسند ١٢/ ١٠٧-١٢٢».
وانظر أيضًا: ج١: ٩٧، ١١٠، ١١٨، ١٥٠، ٢٣١، ٢٧٨. ج٢: ١٨٧، ٢٣٥، ٤٨٧. ج٣: ٢٣١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٧٩، ج٤: ٥٥، ٥٩، ١٣٧، ١٧٩، ٢٤٩، ٣٩٣، ٤٤٩، ٥١٣، ٥٥٢، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٩٨. ج٥: ٢٢، ٢٦، ٥٧٧. ج٦: ١٢٦، ٢١٣. ج٩: ١٤٨، ٤٧٨. ج١٠: ٩٨، ٢٩٦. ج١٣: ٦٥، ١٤٠، ٣٢٥. ج١٥: ٢٣٩.

«الشيخ أحمد شاكر يسير وَفق منهجية في العمل، جاء إلى «مسند الإمام أحمد» فقام بشرحه وتحقيقه، وهو يمتلك عصامية كبيرة، حتى وَصَل إلى ربع « المُسْند» بعد أن قضى ثلاثين سَنة من عُمره، لكن عمله الفردي والظروف التي أحاطت به أعاقته عن إتمامه»[(١)].

ويقول ﷺ :«ولا بُدَّ لنا من التنويه بالجهودِ المباركةِ التي أنفقها الشيخُ المُحَدِّثُ أحمد محمد شاكر في خِدمة هذا ـ المسند ـ الجليلِ، لِتقريب الإفادة منه إلى الناسِ عامةً وأهلِ الحديث خاصةً، حتى يَصِلُوا إلى ما في السُّنَّةِ النبوية مِن كنوز قد يَعْسُرُ الوصولُ إليها في كتابٍ هو كالأصلِ لجميع كُتُبِ السُّنَّةِ أو أكثرها»[(٢)].

⊙ وأحيانًا أخرى يُناقشه بكل أدب واحترام ويتعقَّبه[(٣)]، وهو يقول ﷺ :

«ونؤكِّدُ هنا أن هذه المؤاخَذات والنَّقَدات لا تَنْقُصُ مِن قَدْرِ هذا المحدِّث الجليل، ولا تَغُضُّ من قِيمتِه، ولا تزيلُه عن رتبته الرَّفيعة في هذا الفَنِّ، لأنَّ تصحيحَ الحديث وتضعيفه مسألة اجتهادية ونظرية تختلف فيها الأنظارُ بين أهلِ العلم، كاختلافِ الفقهاء في كل ما هو مِن المسائل الاجتهادية ... وإننا إذ نُقدِّرُ جهودَ هذا المحدث الجليل، وننوِّهُ بفضله، ونَعُدُّه رائدَ نَشْر نصوص الحديث النبوي الشريف في هذا العصر وتحقيقها على هذا النحو الذي تابعه عليه غير واحد من المختصين بهذا الفن، نَتَمَثَّلُ بقول الإمامِ أحمد بن حنبل فيما رواه عنه أحمدُ بن حفص السَّعْدي: لم يَعْبُر الجِسرَ (يعني جسر بغداد)

(١) «رحلة فضيلة الشيخ العلامة المحدث شعيب الأرنؤوط إلى الديار الكويتية» ط١، ص ٧٢٤ .

(٢) مقدمة تحقيق « المسند، ١ / ١٤٧ ، ١٥١

(٣) والأمثلة على ذلك كثيرة، خاصة في تحقيقه لـ «المسند» لأحمد وانظر أمثلة في ج١/ ١٥٠ – ١٥٠

إلى خراسانَ مِثْلُ إسحاقَ بن راهَوَيْهِ وإن كان يُخالِفُنا في أشياءَ، فإنَّ الناسَ لم يَزَلْ يخالِفُ بعضُهم بعضًا»[(١)] .

⊙ ومن يتأمل ما نَشَره الشيخ شُعيب من كُتب السُّنَّة وشروحها يراهُ يسير على دَرْب (**مدرسة الشَّيخ أحمد شاكر في إِخْراج النَّصوص**) من حيث الأناقة والذَّوق، ويظهر هذا في شكل الصفحة وتنسيق الفقرات وترقيم العناوين والأحاديث.

⊙ والاعتراف بالفَضْل لأهله خُلُقٌ رفيعٌ لا يُوفَّق له إلا أصحاب النفوس السَّليمة، وقد قيل: «الحُرُّ مَن رَاعَى وِداد لحظة، وانتمى لمَن أفاده لفظة»[(٢)].

⊙ ومن باب الوفاء للشيخ أحمد شاكر قام الشيخ شعيب بنشر مَسْردٍ لمؤلَّفاته وتحقيقاته، صَدَّره بقوله:

« ورأيت وفاءً بحقِّ العلامة أحمد شاكر، واعترافا بفضله، أن أنشر مسردًا بما نشره من النصوص» ثم قال: « هذا ما تركه أحمد شاكر من عيون النصوص التي حققها أو ألفها، فأثابه الله، وجزاه ما هو أهله، لقد ترك علمًا ينتفع به، وفتح الباب أمام الراغبين في خدمة حديث رسول الله ﷺ، الغيورين عليه، الحريصين على نشره وتعليمه»[(٣)] .

رحم اللَّه الشَّيخين الكريمين، ونوَّر مرقدهما، وجزاهما خيرًا عمَّا قدَّما للسُّنَّة النبوية، وجمع بينهما في عليين . آمين.

⊙⊙⊙

(١) مقدمة تحقيق « المسند، ١ / ١٥١

(٢) ولا أحصي كم مرة سمعت شيخنا الدكتور بشار عواد معروف ـ أَمدَّه الله بالصِّحة والعافية ـ يُكرر في مَجالسه ومُحاضراته أنه تعلَّم صَنْعة تحقيق النُّصوص من طريقة الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لـ «الرِّسالة» للشافعي. وهذا من بركة العلم، الاعتراف بالفضل لأهله. وللأسف اطلعت على تراجم كُتبت بعد وفاة الشيخ شعيب ﷺ، تغافَلت ذِكر هذه النَّقلة النوعيَّة في حياته، واتجاهه لعلم الحديث متأثرًا بالشيخ أحمد شاكر ﷺ ، ولا أدري أهذا التغافل عن عمدٍ أم كان سهوًا؟ ولله في خلقه شؤون.

(٣) مقدمة «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان» ، بتحقيق الأرناؤوط، ص ٦٣ – ٦٧ . أورد فيه ٣٤ كتابًا.

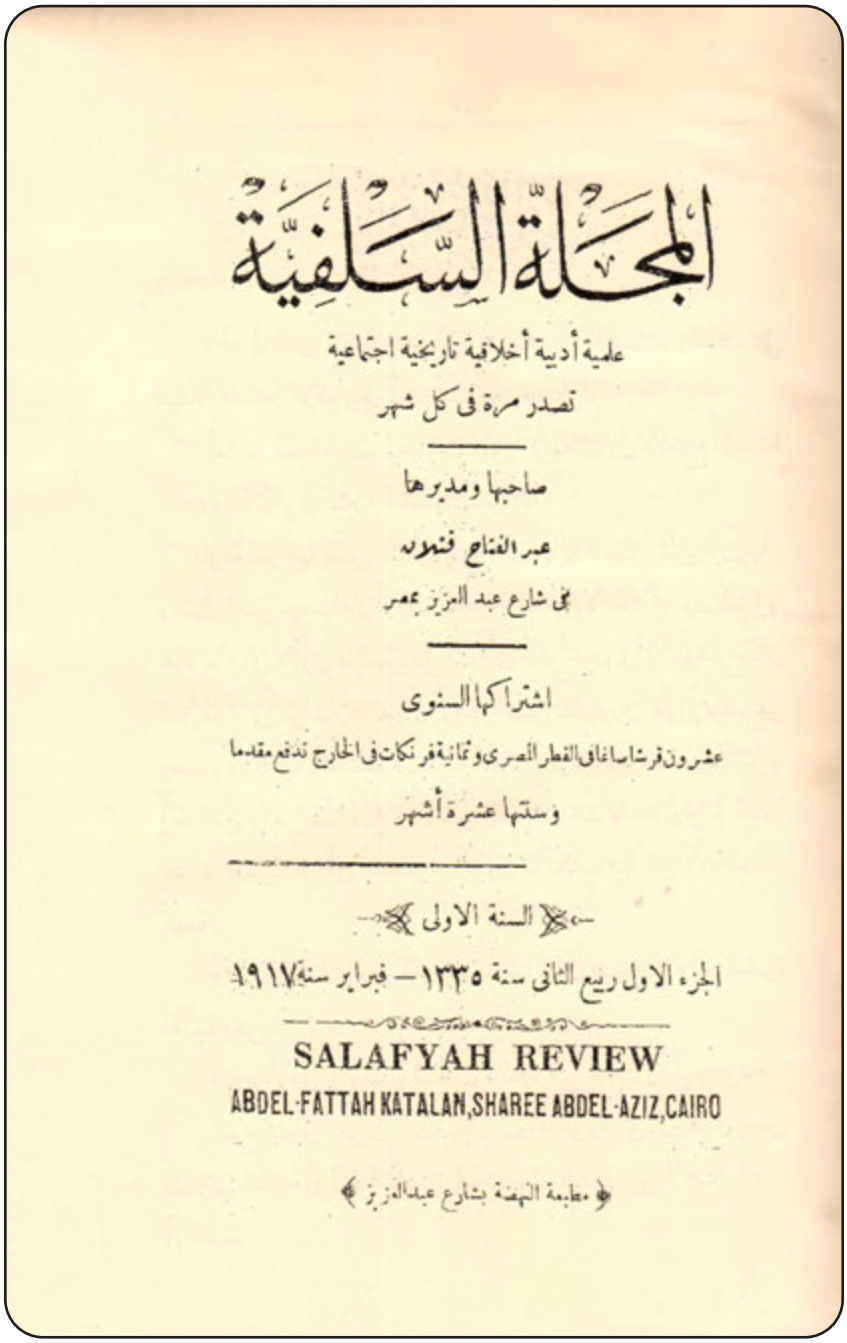

المجلة السلفية

علمية أدبية أخلاقية تاريخية اجتماعية

تصدر مرة فى كل شهر

صاحبها ومديرها

عبد الفتاح قطلوه

بشارع عبد العزيز بمصر

اشتراكها السنوى

عشرون قرشا صاغا فى القطر المصرى وثمانية فرنكات فى الخارج تدفع مقدما

وستها عشرة أشهر

السنة الاولى

الجزء الاول ربيع الثانى سنة ١٣٣٥ — فبراير سنة ١٩١٧

SALAFYAH REVIEW

ABDEL-FATTAH KATALAN, SHAREE ABDEL-AZIZ, CAIRO

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز

صورة غلاف المجلة للسنة الأولى

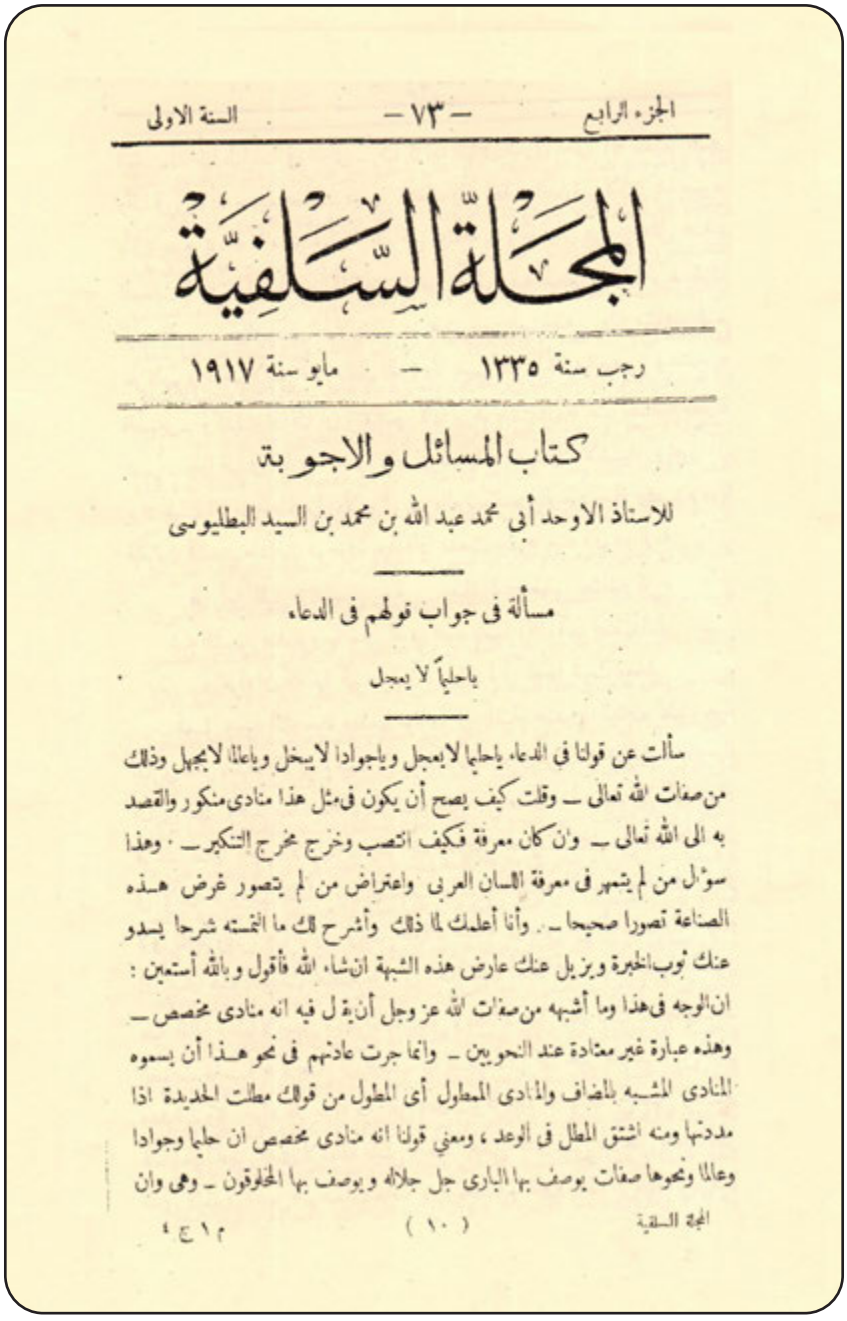

الجزء الرابع — ٧٣ — السنة الاولى

المجلة السلفية

رجب سنة ١٣٣٥ — مايو سنة ١٩١٧

كتاب المسائل والاجوبة

للاستاذ الاوحد أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

مسألة في جواب قولهم في الدعاء

ياحليماً لا يعجل

سألت عن قولنا في الدعاء ياحليما لا يعجل وياجوادا لا يبخل وياعالما لا يجهل وذلك من صفات الله تعالى — وقلت كيف يصح أن يكون في مثل هذا منادى منكور والقصد به الى الله تعالى — وان كان معرفة فكيف انتصب وخرج مخرج التنكير — وهذا سؤال من لم يتمهر في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصور غرض هذه الصناعة تصورا صحيحا — وأنا أعلمك لما ذلك وأشرح لك ما التمسته شرحا يسدو عنك ثوب الحيرة ويزيل عنك عارض هذه الشبهة ان شاء الله فأقول وبالله أستعين : ان الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله عز وجل أن يقال فيه انه منادى مخصص — وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين — وانما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المشبه بالمضاف والمنادى الممطول أي المطول من قولك مطلت الحديدة اذا مددتها ومنه اشتق المطل في الوعد ، ومعنى قولنا انه منادى مخصص ان حليما وجوادا وعالما ونحوها صفات يوصف بها الباري جل جلاله ويوصف بها المخلوقون — وهي وان

صورة صفحة العنوان للعدد الرابع من المجلة السلفية

من زيد وياضاربا رجلا معرفة وقدخرج بلفظ النكرة قلت ان تعرفه يكون على وجهين أحدهما أن تسمي بذلك رجلا فيصير قولك ياخيرا من زيد وياضاربا رجلا بمنزلة قولك يازيد وياعمرو ونحوهما من الاسماء المختصة والوجه الثاني أن تقبل بندائك على رجل تخصه من جميع من بحضرتك فيصير قولك ياخيرا من زيد وياضاربا رجلا بمنزلة قولك يارجل لمن تقبل به عليه فهذا ماعندي في جواب ماسألت عنه وبالله التوفيق

صحيح ابن حبان المسمى

بالتقاسيم والانواع

علم الحديث علم جليل واسع وقد أهمله المتأخرون حتى كاد يندرس من بلاد الاسلام وخصوصاً من القطر المصري لولا أن وفق الله أهل الهند فطبعوا أمهات كتبه وقد فاتهم الكثير. ومن المعلوم أن العمدة في الاحتجاج بالحديث هو الحديث الصحيح والحسن. والكتب المصنفة في الصحيح قليلة أعلاها درجة صحيح البخاري ثم صحيح مسلم ثم صحيح ابن خزيمة ثم صحيح ابن حبان ثم المختارة للضياء المقدسي ثم المستدرك للحاكم. فأما صحيحا البخاري ومسلم فهما بحمد الله ذائعان شائعان وأما صحيح ابن خزيمة فنسمع عنه في الكتب فقط ولا حول ولا قوة الا بالله وأما صحيح ابن حبان فهو الذي نريد أن نتكلم عنه بحول الله وقوته.

الامام أبو حاتم محمد بن حبان البستي امام جليل القدر « من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال صنف ثخرج له من التصنيف في الحديث مالم يسبق اليه » (هكذا قال عنه تلميذه الحافظ أبو عبد الله الحاكم) فألف كتاب التقاسيم والانواع على شكل مخترع في الترتيب. فلم يرتبه على ابواب الفقه ولا على مسانيد الصحابة قال السيوطي « ومذهبه انه كان عارفا بالكلام والنحو والفلسفة » اهـ وقد ترجمه ياقوت في معجم البلدان ترجمة حافلة نفيسة مفيدة في الجزء الثاني صحيفة (١٧١) وتوفي ابن حبان سنة ٣٥٤ وصحيحه هذا لم نسمع عن وجود نسخة منه في أي مكتبة من المكاتب الا أن بدار الكتب السلطانية بمصر في قسم المجاميع الجزء الأول منه وهو قطعة صغيرة. أتى في أوله بعد الخطبة

صورة الصفحة الأولىٰ من المقال

بهي الخبر بذكره اذا عرف ـ اللهم الا أن يكون المدلس يعلم أنه مادلّس قط الا عن ثقة فاذا كان كذلك قبلت روايته وان لم يبين السماع وهذا ليس فى الدنيا الا سفيان ابن عيينة وحده فانه كان يدلس ولايدلس الا عن ثقة متقن . ولا يكاد يوجد لسفيان ابن عيينة خبر دلس فيه الا وجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه . والحكم فى قبول روايته لهذه العلة وان لم يبين السماع فيها ـ كالحكم فى رواية ابن عباس رضى الله عنهما اذا روي عن النبى صلى الله عليه وسلم مالم يسمع منه .

وانما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مارووها عن النبى صلى الله عليه وسلم وان لم يبينوا السماع فى كل مارووا ـ ويقين نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابى آخر ورواه عن النبى صلى الله عليه وسلم من غير ذكر ذلك الذي سمعه منه لأنهم ـ رضى الله عنهم وقد فعل ـ كلهم أئمة سادة قادة عدول . نزّه الله جل وعلا أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يلزق بهم الوهن .

وفى قوله صلى الله عليه وسلم ـ ألاَ ليبلغ الشاهدُ منكم الغايبَ ـ أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف . اذ لو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى صلى الله عليه وسلم فى قوله ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغايب . فلما أجملهم فى الذكر بالامر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول ـ وكفى بمن عدّله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفا . فاذا صح عندى خبر من رواية مدلّس أنه بيّن السماع فيه لاأبالى أن أذكره من غير بيان السماع فى خبره بعد صحته عندى من طريق آخر

وانما نملى بعد هذا التقسيم وذكر الأنواع ووصف شرائط الكتاب قسما قسما ونوعا نوعا بما فيه من الحديث على الشرائط التى وصفناها فى نقلها من غير وجود قطع فى سندها ولا ثبوت جرح فى ناقليها ان قضى الله ذلك وشاءه . وأنسكب ذكر المعاد فيه الا فى موضعين اما زيادة لفظة لا أجد منها بُداً أوللاستشهاد به على معني فى خبر ثان فأما فى غير هاتين الخالتين فانى أتنكب ذكر المعاد فى هذا الكتاب . جعلنا الله ممن أسبل عليه جلاليب الستر فى الدنيا واتصل ذلك بالعفو عن جنايته فى العُقبى انه الفعال لما يريد . وانتهى كلام أبى حاتم رحمه الله تعالى

كتبه احمد محمد شاكر

عفا الله عنه بمنه

صورة الصفحة الأخيرة من المقال

نصُّ المَقَال

(*) تنبيه: ماكتب بآخره (شاكر)، فمن تعليقات للشيخ أحمد شاكر على تحقيقه للجزء الأول من «صحيح ابن حبَّان» باستثناء تعليق واحد على المقال ص ٤١٨، وما سواه للمعتني بالمقال.

قال العلامة المُحدِّث أبو الأشبال أحمد محمد شاكر رحمه اللَّه المتوفى ٢٦ من ذي القعدة ١٣٧٧هـ = ١٤ يونيه ١٩٥٨م: / ص٧٦/

صَحِيحُ ابنِ حبَّان
المُسَمَّى
«التَّقاسِيم والأنواع» لابن حبَّان

عِلْمُ الحَديثِ عِلْمٌ جَلِيلٌ واسِعٌ، وقد أهمله المُتأخرون حتى كاد يَندرِس من بلاد الإسلام، وخُصوصًا من القُطْر المِصْري، لولا أَنْ وَفَّق الله أهل الهند فطبعوا أُمهات كتبه[1].

وقد فَاتَهَم الكثير[2].

---

(١) قال العلامة المصلح **محمد رشيد رضا** ﷺ (ت ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م) في مقدمته لكتاب «مفتاح كنوز السُّنَّة» لـ «فنسنك» : **(لولا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا العصر، لقُضِي عليه بالزَّوال من أمصار الشَّرق، فقد ضعُف في مصر والشام، والعراق والحجاز منذ القرن العاشر للهجرة)** .

قلت: وخيرُ شاهدٍ لهذا جهود «دائرة المعارف العثمانية» بحيدر آباد التي أُسست سنة ١٣٠٠هـ = ١٨٨٢م فقد طبعت الكثير من كتب الحديث وعلومه لأول مرة، ومنها: «السنن الكبرى» للبيهقي، وفي ذيلها «الجوهر النقي» لابن التركماني، و«المستدرك» للحاكم النيسابوري مع التلخيص للذهبي. و«التاريخ الكبير» للبخاري، و«مسند أبي داود الطيالسي»، و«كنز العمال» للمتقي الهندي و«تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني و«تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي و«معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري، و«الكفاية في علم الرواية» الخطيب البغدادي. و«كتاب التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» لابن نقطة. انظر: «الفهرس الوصفي لمطبوعات دائرة المعارف العثمانية» إعداد: عظمت الله الندوي، وسيد أحمد زكريا الندوي،. ط الدائرة بالهند سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م، و«معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية» لأحمد خان ط الرياض ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، و«دور الهند في نشر التراث العربي» لحفظ الرحمن الإصلاحي، كتاب العربية؛ رقم ٢١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م..

(٢) وهنا لا نغفل جهود مطبعة بولاق والمطابع الأهلية بمصر في نشر كتب الحديث وشروحها، مع تصحيح متقن قام عليه علماء كبار أجلاء، وعلى سبيل المثال: الطبعة السلطانية لـ «صحيح البخاري»، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر، و«إرشاد السَّاري» للقسطلاني، وغير ذلك. انظر «مدخل إلى تاريخ التراث العربي» لمحمود الطناحي.

ومِن المعلوم أنَّ العُمدة في الاحتجاج بالحديث هو الحديث الصَّحِيح والحَسَن.

والكُتب المُصنَّفة في الصَّحِيح قليلة.

أَعْلاها دَرَجَةً: «**صحيح البخاري**» ثم «**صحيح مُسْلِم**» ثم «**صحيح ابن خُزيمة**» ثم «**صحيح ابن حبَّان**» ثم «**المختارة**» للضِّياء المَقْدِسي، ثم «**المُسْتَدرك**» للحاكم.

فأمَّا «**صَحيحَا البخاري ومسلم**» فهما بحمد الله ذائعان شائعان.

أمَّا «**صحيح ابن خزيمة**»: فنسمع عنه في الكتب فقط![1]

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأمَّا «**صحيح ابن حبَّان**»: فهو الذي نريد أن نتكلم عنه بحول الله وقوته.

الإمام أبو حاتم محمد بن حبَّان البستي، إمامٌ جليلُ القَدْر «من أَوعية العِلم في اللُّغة والفِقه والحديث والوعظ، ومِن عُقلاء الرِّجال صَنَّف فخرج له من التَّصنيف في الحديث ما لم يُسبَق إليه» (هكذا قال عنه تلميذه الحافظ أبو عبد الله الحاكم)[2].

---

(١) وقال أيضًا: «لم نره قط، ولا ندري لعله يوجد منه نسخ مخطوطة لم تصل إلينا، ولم يصلنا خبرها، وعسى أن يجده من يُعْنى بتحقيقه ونشره نشْرًا علميًّا صحيحًا». مقدمة تحقيق ج١ من «صحيح ابن حبَّان» ١/ ٦.
وقد طُبِعَ الكتاب ولله الحمد لأوَّل مرة سنة ١٣٩٥هـ، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ﷺ (ت ١٤٣٩هـ)، بالمكتب الإسلامي، ونال به محققه جائزة الملك فيصل العالمية، وعلى هذه الطبعة تعليقات للشيخ محمد ناصر الدين الألباني على تصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها، وبلغ عدد أحاديثه: ٣٠٧٩ حديثًا. وللأسف هذا العدد يمثل ربع الكتاب تقريبًا، ثم توالت طبعاته، وكلها على مخطوطة واحدة هي نسخة «أحمد الثالث» بتركيا برقم ٣٤٨.

(٢) «التقييد لمعرفة رواة السُّنن والمسانيد» لابن نقطة ١/ ١٩٣- ١٩٤، نقلا عن «تاريخ نيسابور» للحاكم أبي عبد الله، الشهير بابن البيع، الحافظ الكبير الحجة، إمام المحدثين في عصره، المتوفى في صفر ٤٠٥هـ.

فألَّف كتاب «التقاسيم والأنواع» على شكلٍ مُخترع في الترتيب، فلم يُرَتِّبه على أبواب الفقه ولا على مَسَانيد الصحابة.

قال السيوطي: «وسببهُ أنه كان عارفًا بالكلام والنحو والفلسفة» اهـ[1].

وقد ترجمه ياقوت في «معجم البلدان» ترجمة حافلة نفيسة مفيدة في الجزء الثاني صحيفة (١٧١).

وتُوفي ابن حبَّان سنة ٣٥٤.

وصَحِيحُه هذا لم نسمع عن وُجُود نسخة منه في أي مكتبة من المكاتب، إلَّا أن بدار الكتب السُّلطانية بمصر في قسم المجاميع الجزء الأول منه[2] وهو قطعة صغيرة.

أتى في أوله بعد الخطبة/ ص٧٧/ بفهرست تفصيلية للكتاب ثم جاء بفصل لطيف في شرطه في الكتاب وتكلم فيه عن شيء من المصطلح، ولنفاسة هذا الكتاب وندرته مع شهرته أحببتُ أن أنشر هذا الفصل ليكون كالعنوان عنه.

ولعل مَقَالنا هذا يكون سببًا في إحياء ذكره ثم إحيائه بطبعه إنْ وُجِدت منه نسخة كاملة.

---

(١) تدريب الراوي ص ٣٢.

(٢) ضمن مجموعة برقم ٢٢٧ مجاميع مصطفى فاضل، في ٧٢ ورقة، ثم حصل بعد ذلك على نسختين نفيستين مصوَّرتين من الأستانة: نسخة بخط أحمد بن يحيى بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عساكر سنة ٧٣٩هـ وتمثل ج٢ وج٣ والآخر بخط الحسن بن علي بن الحَوْزي ويمثل ج٣، صوَّرهما من الإدارة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية حاليا). وفصل الكلام على السماعات التي وجدت بهما.

فمن كان من قُرَّاء هذه المجلة يعلم طريق نسخة منه في مكتبة عامَّة أو خاصَّة في أي بلد من البلاد فليكتب لمدير المجلة عنه تفصيلًا، ولهُ من المسلمين الشُّكر ثم من الله الأجر.

وقد قسَّم ابن حبَّان كتابه على ما قال في خطبته:

(فتدبرت الصِّحاح لأُسَهِّل حفظها على المتعلمين وأمعنتُ الفكر فيها لئلا يَصْعُب وعيها على المقتبسين، فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية.

فأوَّلها: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النَّواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها.

ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة ومن كل نوع تنتزع علوم خطيرة ليس يعقلها إلا العالمون الذين هم في العلم راسخون دون من اشتغل في الأُصول بالقياس المنكوس وأَمْعَن في الفروع بالرَّأي المنحوس) انتهى.

ولصعوبة الكَشْف في «صحيح ابن حبَّان» انتدب الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلَبَان الفارسي الفقيه النحوي ـ المولود ٦٧٥ المتوفى بالقاهرة في ٧ شوال سنة ٧٣٩ ـ إلى تقريبه في كتاب أسماه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان».

وقال في أوَّلِه:

(إنَّ مِن أَجْمع المُصَنَّفات في الأخبار النبويَّة كتاب «التقاسيم والأنواع» لأبي حاتم محمد بن حبَّان، التميمي البُسْتي، لكنه لِبديع صُنعه، تَعْسُر اقتناص شَوارده، فرأيتُ أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله بتهذيبه وترتيبه، وأُسَهِّله على طلابه، بِوَضْع كل حديث في بابه، الذي هو أولى به) اهـ.

وهذا الكتاب موجود بدار الكتب منه ثمانية أجزاء[1] وهي:

من الأَوَّل إلى آخر السَّادس: وينتهي إلى ذِكر (السَّبب الي من أجله أنزل الله جل وعلا: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾).

والثَّامن والتَّاسع: وهما من كتاب التاريخ إلى (ذكر عقوبة أقوام مِن أَجْل أعمالٍ ارتكبوها أُري رسول الله ﷺ إيَّاها).

ويوجد أيضا منه الجزء الرابع من نسخة أخرى/ ص٧٨/ :

أَوَّله: كتاب السِّير، وينتهي إلى أوَّل كتاب التاريخ.

فهذا الجزء يُكَمِّل النَّقص الذي في وسط النُّسخة الأُولى، ويبقى النَّقص الذي في آخرها.

فلعل الله يوفق أَحد طابِعي الكتب إلى طبع هذا الكتاب ـ والنَّقص

(١) هي نسخة جيدة متقنة، يمكن الثقةُ بها والاطمئنانُ إليها. موجودة بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٥ حديث)، في ٩ مجلدات. من الأول إلىٰ السادس، ثم الثامن والتاسع. ثم مجلد من نسخة أخرى يكمل النقص الذي بين السادس والثامن، وكتب عليه أنه «الجزء الرابع»... ثم قال: «وأكاد أثق بأن المجلدات الثمانية – عدا الجزء الرابع المكمل بدلا من السابع – هُنَّ من نسخة المؤلف («الأمير علاء الدين الفارسي» نفسه، وأنهنّ لَسْنَ بخطه، بل بخط أحد الناسخين. (شاكر).

الذي في آخره لا يَضُرُّ كثيرًا ـ إنَّه سميع الدعاء.

وهذا هو الفصل المَعْهود بنقلِه من «صحيح ابن حبَّان» بِنَصِّه.

❁❁❁

❁ قال رضي اللَّه عنه:

(قال أبو حاتم رحمه اللَّه تعالى: فجميعُ أنواع السُّنن أربع مئة نوعٍ على حَسَب ما ذكرناها، ولو أردنا أن نزيدَ على هذه الأنواع التي نوعناها للسُّنن أنواعًا كثيرة لفعلنا، وإنما اقتصرنا على هذه الأنواعِ دون ما وراءَها، وإن تَهيَّأَ ذلك لو تكلَّفناه؛ لأنَّ قَصْدَنا في تنويع السُّنن الكشفُ عن شيئين: أحدهما: خبرٌ يُنَازع الأئمةُ فيه وفي تأويله. والآخَر: عمومُ خطابٍ صَعُبَ على أكثر الناس الوقوفُ على معناه وأشْكل عليهم بُغْيَةُ القَصْدِ منه.

فَقَصَدْنا إلى تقسيم السُّنن وأنواعها، لنكشفَ عن هذه الأخبار التي وصَفْناها، على حَسَبِ ما يُسَهِّلُ الله، ويُوفِّقُ القولَ فيه فيما بعدُ، إن شاء الله.

وإنما بدأنا بتراجم أنواع السُّنن في أوَّل الكتاب قَصْدَ التسهيل منَّا على مَن رام الوقوفَ على كل حديثٍ من كل نوع منها، ولئلا يصعُب حفظُ كل فصلٍ من كل قسم عند البُغْية.

ولأن قَصْدَنا في نَظْم السُّنن حَذْوُ تأليف القرآن: لأن القرآنَ أُلِّفَ أجزاءً، فجعلنا السُّننَ أَقسامًا، بإزاء أجزاء القرآن[1].

(١) يُريد ابن حبَّان بأجزاء القرآن: تحزيبه القديم الثابت في السنة، فيما روى أحمد في «المسند» (١٦٢٣٥) (ج٤ ص٩ من طبعة الحلبي) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عثمان بن عبد الله بن أوس الثقفي عن جده أوس بن حذيفة، في حديث قال أوس في آخره «فسألنا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِينِ أصبحنا، قال: قلنا: كيف تُحزِّبون القرآن؟ قالوا: نُحَزِّبه: ثلاثَ =

ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جُزء منها يشتمل على سور جعلنا كل قسم من أقسام السُّنن يشتمل على أنواع فأنواع السُّنن بإزاء سُور القرآن.

ولما كان كل سورة من القرآن تشتمل على آي جعلنا كل نوع من أنواع السُّنن يشتمل على أحاديث والأحاديث من السُّنن بإزاء الآي من القرآن.

فإذا وَقَفَ المرءُ على تفصيل ما ذكرنا وقَصَد قصْد الحفظِ لها، سَهُل عليه ما يريد من ذلك، كما يَصْعُب عليه الوقوفُ على كل حديثٍ منه، إذا لم يَقْصِد قَصْدَ الحفظِ له. ألا تَرَى أن المرء إذا كان عنده مصحفٌ، وهو غير حافظ لكتاب الله تعالى، فإذا أحبَّ أن يَعْلَم آيةً من القرآن في أيِّ موضع هي، صَعُبَ عليه ذلك، فإذا حفظه صارت الآيُ كلها نَصْبَ عينه.

وإذا كان عنده هذا الكتابُ وهو لا يحفظه، ولا يَتَدَبَّرُ تقاسيمَه وأنواعه،

= سور، وخمسَ سور، وسبعَ سور، وتسعَ سور، وإحدى عشرة سورة، وحزبَ المفصل من قاف حتى يختم». ثم قال بعد نقله كلام ابن كثير لتخريج الحديث: «وهذا التحزيب لا يعد في سورة الفاتحة في أوله. بل أوله سورة البقرة بداهة، حتى يستقيم العد إلى البدء بسورة (ق) في الحزب السابع، وهذا بيانه مفصلا:

رقم الحزب	عدد سوره	أرقامها في المصحف	أول كل سورة
١	٣	٢-٤	البقرة
١	٥	٥-٩	المائدة
٣	٧	١٠-١٦	يونس
٤	٩	١٧-٢٥	الإسراء
٥	١١	٢٦-٣٦	الشعراء
٦	١٣	٣٧-٤٩	الصافات
٧	٦٥	٥٠-١١٤	ق

فهذه ١١٣ سورة، عدا الفاتحة. ولعل عدم عد الفاتحة منه بأنها يستفتح بها القراءة كل مرة. أما التجزئة الحديثة المشهورة الآن بين الناس، المثبتة في المصاحف إلى ثلاثين جزءًا فإنها غير مرادة لابن حبَّان يقينًا؛ لأنه يقول هنا بالقول الصريح الواضح: «ولما كانت الأجزاء في القرآن، كل جزء منها يشتمل على سور». ومن البديهي، أن الأجزاء الثلاثين، ليس كل منها يشتمل على سور، بل إن بعض السور الطوال يشتمل على أجزاء. بل إن الأجزاء التي فيها ثلاث سور كاملة فأكثر هي الأجزاء العشرة الأخيرة أي: الثلث الثالث من القرآن فقط. (شاكر).

وأحَبَّ إخراجَ حديثٍ منه، صَعُبَ عليه ذلك. فإذا رَام حِفْظَه أحاط علمُه بالكلِّ، حتى لا يَنْخَرِمَ منه حديثٌ أصلًا.

وهذا هو الحيلةُ التي/ ص٧٩/ احتلْنا ليحفَظَ الناسُ السُّننَ، ولِئَلا يُعَرِّجُوا على الكِتْبَةِ والوضع، إلا عند الحاجة، دون الحفظِ له أو العلِم به.

❁ ❁ ❁

❁ **وأما شرطُنا في نَقَلَةِ ما أَوْدَعْنا كتابَنا هذا من السُّنَن:**

فإنَّا لم نَحْتَجَّ فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كلِّ شيخ من رُواتِه خمسةُ أشياء:

الأول: العدالةُ في الدين بالسِّتْر الجميل.

والثاني: الصدقُ في الحديث بالشُّهرة فيه.

والثالث: العقل بما يُحَدِّث من الحديث.

والرابع: العلمُ بما يُحيلُ من معاني ما يَرْوي.

والخامس: المُتَعرِّي خَبَرُه عن التدليس(١).

فكلُّ من اجتمع فيه هذه الخصالُ الخمسُ احتججنا بحديثه، وبنَيْنا الكتابَ على روايته. وكلُّ من تعرَّى عن خَصْلَةٍ من هذه الخِصَال الخمس لم نحتجَّ به.

ـ **والعدالة في الإنسان**: هو أَن يكون أكثرُ أحواله طاعةَ الله تعالى؛ لأنَّا متى ما لم نَجْعل العَدلَ إلا من لم يوجد منه مَعْصيةٌ بحالٍ، أدَّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عَدْلٌ: إذِ الناسُ لا تَخْلُو أحوالُهم من وُرود خَلَلِ الشيطان فيها. بل العَدْلُ من كان

(١) سيفُسِّر ابن حبَّان هذه الشروط الخمسة، تفسيرًا واضحًا، سيأتي قريبًا، إن شاء الله. (شاكر).
ولعله أَخَذ هذه الشروط من كلام الإمام الشافعي في الرِّسالة في حدِّ الحديث الصَّحيح.

ظاهرُ أحواله طاعةَ الله. والذي يُخالفُ العدلَ من كان أكثرُ أحوالِه معصيةَ الله.

ـ وقد يكون العدلُ الذي يشهدُ له جيرانُه وعدولُ بلده به، وهو غيرُ صادق فيما يَرْوِي من الحديث؛ لأنَّ هذا شيءٌ ليس يعرفُه إلا مَنْ صناعتُه الحديثُ. وليس كلُّ معدِّل يعرف صناعةَ الحديث حتى يُعَدِّل العدلَ على الحقيقة، في الرِّواية والدِّين معًا[١].

ـ والعقلُ بما يُحَدِّثُ من الحديث: هو أَنْ يَعقِلَ من اللغة بمقدارِ ما لا يُزيلُ معانِيَ الأخبار عن سَنَنِها، ويَعْقِلُ من صناعةِ الحديث ما لا يُسند موقوفًا أو يَرْفَع مُرْسَلًا أو يُصَحِّفُ اسمًا.

ـ والعِلْمُ بما يُحيلُ من معاني ما يَرْوِي: هو أَنْ يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدَّى خبرًا أو رواهُ من حفظه، أو اختصره، لم يُحِلْهُ[٢] عن معناهُ الذي أطلقه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى معنًى آخر.

ـ والمُتَعَرِّي خبرُه عن التدليس: هو أن يكون الخبرُ عن مثل مَنْ وصفنا نَعْتَه بهذه الخصال الخمسِ، فيرويَهُ عن مثلِه سماعًا حتى ينتهيَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. / ص٨٠/

---

(١) يريد ابن حبَّان أن التعديل للراوي يجب أن يكون من علماء الحديث، الذين مَارَسوا صِناعته، وعَرفوا دقائق الرِّواية، ونَقَدُوا الرواة على الميزان الصحيح في الجرح والتعديل. وأن ليس يكفي تعديل المُعَدِّلين الذين كانوا في العصور السابقة يُعَدِّلون الشهود للقضاة، إذ «ليس كل مُعَدِّل من هؤلاء يعرف صناعة الحديث». (شاكر)

(٢) «يحله» بالحاء المهملة، ووضع تحت الحاء في ح حاء صغيرة هكذا «ح»، أمارة على التوثق من أنها بالمهملة. وهذا هو الموافق لعباراتهم، فمثلا: يقول ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٨٩): «فإن لم يكن عالمًا عارفًا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرًا بما يحيل معانيها»، إلخ. وفي م «يخله»، بنقطة فوق الخاء. وأنا أراها خطأ، وإن كان المعنى صحيحًا. (شاكر).

ولعلَّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسْبِيجَابَ[١] إلى الإسكندرية[٢]. ولم نَرْوِ في كتابنا هذا إلا عن مِئَة وخمسين شيخًا أقَلَّ أو أكثر. ولعلَّ مُعَوَّلَ كتابنا هذا يكونُ على نحو من عشرين شيخًا ممن أَدَرْنا السُّنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشَّرائط التي وَصَفْناها.

وربمَّا أَروي في هذا الكتاب وأَحْتَجُّ بمشايخَ قد قَدَح فيهم بعضُ أئمتنا، مثل «سِمَاكِ بن حَرْبٍ»، و «داودَ بنِ أبي هِنْدٍ»، و «محمد بن إسحاقَ بن يَسَار»، و«حمَّاد بن سَلَمَة»، و«أبي بكر بن عَيَّاش»، وأضْرابِهم ممن تَنكَّبَ عن رواياتهم بعضُ أئمتنا، واحتجَّ بهم البعضُ. فمن صَحَّ عندي منهم، بالبراهين الواضحة، وصِحَّة الاعتبار على سبيل الدِّين، أنه ثقةٌ احْتَجَجْتُ به، ولم أُعَرِّجْ على قولِ مَنْ قَدَح فيه، ومَنْ صَحَّ عندي، بالدلائل النَّيِّرة، والاعتبار الواضح على سبيل الدِّين، أنه غيرُ عدلٍ -: لم أحْتَجَّ به، وإن وَثَّقَهُ بعضُ أئمتنا.

وإِنِّي سأُمَثِّلُ واحدًا منهم وأتكلَّم عليه، ليستدركَ به المَرْءُ من هو مثلُه.

(١) هكذا رُسمت في (م، ح) بالباء بعد السِّين. ولكن السَّمعاني في الأنساب (في الورقة ٣٤)، وتبعه ابن الأثير في اللباب ١: ٤٤، وياقوت في البلدان ١: ٢٣٠، رسموها بالفاء بعد السين «إسفيجاب»، وضبطوها كتابةً «بكسر الفاء»، ولم يذكروا فيها قولا آخر أنها بالباء. ولكنا رأيناها كثيرًا في الكتب بالباء، وأظن أن أصلها الباء الفارسية، التي تُكتب بثلاث نقط من تحت، وهي قريبة النُّطق من الفاء، وأما الألف في أولها، فقد ضبطها السمعاني وابن الأثير بالكسر، وضبطها ياقوت بالفتح، وقال ياقوت: «وهي اسم بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر، في حدود تركستان». (شاكر).

قلت: وهي إحدى مدن الشرق الإسلامي، مدينة ثغرية، ودار رباط للمسلمين، وتُسمَّى اليوم «إسبيجاب»، وتقع شمال إقليم «الشاش» على الضفة اليمنى لنهر سيحون، جنوب جمهورية «كازاخستان» حاليًا، ومن أكبر مدنها التي تقع على طريق الحرير العظيم. وانظر مقالا مطولًا عنها بعنوان: «الدور السياسي والحضاري لمدينة «إسبيجاب» منذ العصر الساماني حتى الغزو المغولي (٢٦١- ٦١٧هـ/ ٨٧٤- ١٢٢٠م) لهنية بهنوس عبد ربه نصر، «مجلة المؤرخ العربي» ج١، عدد٢٧، سنة ٢٠١٩، ص ص ١٤٥-٢٠٧ .

(٢) قال الحافظ الذهبي مُعَلِّقًا: (كذا فلتكنِ الهممُ، هذا مَع مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الفِقْهِ، وَالعربيَّةِ، والفضَائِلِ الباهرَة، وَكَثْرَة التَّصَانِيف) «سير أعلام النبلاء» للذهبي، ١٦/ ٩٤.

كأنَّا جئْنا إلى «**حمَّاد بن سَلَمَة**» فمثَّلناه، وقلنا لِمَنْ ذَبَّ عمَّن تَرَكَ حديثَه: لِمَ استحق «حمَّاد بن سَلَمَة» تَرْكَ حديثِهِ؟

وكان ﷺ ممن رَحَلَ، وكَتَبَ، وجَمَعَ، وصَنَّفَ، وحَفِظَ، وذَاكَرَ، ولَزِم الدِّينَ والوَرَع الخفيَّ والعبادةَ الدائمة، والصلابةَ في السُّنَّة، والطَّبْقَ على أهل البِدع، ولم يَشُكَّ عَوَامُّ أهل البصرة أنه كان مُستجابَ الدَّعوة، ولم يكنْ في البصرة في زمانِه أحدٌ ممن نُسِبَ إلى العلم يُعَدُّ من البُدَلاءِ[1] غيرُه ؟

فمن اجتَمع فيه هذه الخصال لِمَ استَحقَّ مجانبةَ روايته؟

فإنْ قال: لمخالفته الأقرانَ فيما رَوَى[2] في الأحايين[3].

يُقال له: وهلْ في الدنيا مُحَدِّثٌ ثقةٌ لم يخالف الأقرانَ في بعض ما روى؟ فإن استحقَّ إنسانٌ مجانبةَ جميعَ ما رَوى بمخالفته الأقرانَ في بعض ما يَرْوِي لاستحقَّ كلُّ مُحدِّثٍ من الأئمة المَرْضِيين أن يُتْرك حديثُه، لمُخالفتهم أقرانَهم في بعض ما رَوَوا.

فإن قال: كان حمَّادٌ يخطئ.

يُقال له: وفي الدنيا أحدٌ - بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- تعرَّى عن الخطأ؟ ولو جاز تركُ حديثِ مَن أخطأ لجازَ تركُ حديثِ الصحابة والتابعين ومَن بعدَهم من المُحَدِّثين؛ لأنهم لم يكونوا بمعصومين.

---

(١) وكذا قال شهاب بن معمر البلخي: «كان حماد بن سلمة يُعدُّ من الأبدال»، «تاريخ الإسلام» للذهبي، ١/ ١٤٧، ومعنى (البُدَلاءِ) وصف لأهل الصلاح كثيرًا ما يستعمل في كلام أبي حاتم الرازي وابنه -ومن ينقل عنه- كثير، كما يُرى ذلك مبثوثًا في كتاب الجرح والتعديل، قال مُوسَى بنُ هَارُونَ: سُئِلَ أحمد: أَيْنَ نَطلُبُ البُدلاَءَ؟ فَسَكَت، ثُمَّ قال: «إِنْ لَمْ يَكُنْ مِن أَصْحَابِ الحديث، فَلاَ أَدرِي». «سير أعلام النبلاء» للذهبي، ١١/ ٢١٥.

(٢) في م «رووا»، وما هنا هو الصواب، الموافق لما في «ح». **(شاكر)**.

(٣) في المطبوع: الأحاديث وما أثبت من تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان» ، ١/ ١١٤.

فإن قال: حمَّاد قد كثر خَطَؤه؟

يُقال له: إنَّ الكثرة اسمٌ يشتمل على مَعَانٍ / ص٨١/ شتَّى، ولا يستحقُّ الإنسانُ تركَ روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يَغْلِبُ صوابَه، فإذا فَحُشَ ذلك منه، وغَلَب على صوابه، استحق مُجَانبةَ روايتِهِ.

وأما مَن كَثُرَ خَطَؤه[(١)]، ولم يَغْلب على صوابه، فهو مقبولُ الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحقَّ مُجَانَبةَ ما أخطأ فيه فقط، مثلُ «شَرِيكٍ» و«هُشَيْم» و«أبي بكر بن عَيَّاشٍ» وأضرابِهم كانوا يُخطئون فيُكْثِرون، فروى عنهم، واحتجَّ بهم في كتابه. وحمَّادٌ واحدٌ من هؤلاء[(٢)].

---

(١) في ط «صحيح ابن حبَّان-تحقيق شاكر» ١/ ١١٨: (**خَطَاؤه**) وعلق عليها بقوله «« الخطأ» بالمد، و«الخطء» بسكون الطاء وبالهمزة دون ألف، و«الخطأ» بفتحتين دون مد، كلها جائز، وهو ضد الصواب» .

(٢) ابن حبَّان يُعرِّض في كلامه هنا بالبخاري محمد بن إسماعيل، الإمام صاحب الصحيح. فإن البخاري لم يخرج لحماد بن سلمة في صحيحه إلا متابعة واحدة. قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٣٩٧) في ترجمة حماد «أحد الأئمة الأثبات، إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقًا، ولم يخرج له احتجاجًا، ولا مقرونًا، ولا متابعةً، إلا في موضعٍ واحد، قال فيه: «قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة» فذكره. وهو في كتاب الرِّقاق. وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة، وفي المرفوعة أيضًا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده».

وقد احتج ابن حبَّان على البخاري بثلاثة رواة أخرج لهم في صحيحه، كانوا يخطئون كما يخطئ حماد، وهم:

أولا: شريك، بفتح الشين المعجمة وكَسْر الراء، وهو «شريك بن عبد الله بن أبي نمر»، من صِغار التابعين، وروى عن سعيد بن المسيب وطبقته. قال الحافظ في مقدمة الفتح (ص٤٠٨): «وثَّقَهُ ابن سعد وأبو داود، وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به». وفي التهذيب ٤: ٣٣٧-٣٣٨: «ذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: ربما أخطأ». وقد أشرنا في المقدمة، فيما مضى (ص٢١)، إلى أن كاتب القطعة الأولى من كتاب ابن حبَّان، وهي التي نرمز لها بالحرف (م)، كان يكتب فوق أسماء بعض الرواة رموز من أخرج لهم من أصحاب الكتب السِّتَّة وغيرها. وقد أخطأ في هذا الموضع، فكتب فوق اسم «شريك» الحروف (م خت٤) وهي رموز: صحيح مسلم، والبخاري تعليقًا، والسنن الأربعة. فهذا خطأ يقينًا؛ لأن هذه رموز «شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي القاضي»، والبخاري لم يخرج له شيء موصولا، لا أصلا ولا متابعة. فلا يصح أن يطلق عليه أنه «روى عن شريك واحتج به في كتابه»، لتقوم عليه الحجة من ابن حبَّان. إنما المُراد قطعًا ما أشرنا إليه، وهو «شريك بن عبد الله بن أبي نمر»، فهو الذي أخرج له الشيخان: البخاري ومسلم.

ثانيًا: هشيم، بالتصغير، بن بشير، بفتح الباء وكسر الشين المُعجمة. وهو ثقة روى عنه مالك وشعبة =

فإن قال: كان حمَّادٌ يُدَلِّس.

يقال له: فإن قتادةَ وأبا إسحاقَ السَّبِيعِيَّ وعبدَ الملك بن عُمَيْر وابن جريج والأعمشَ والثَّوْرِيَّ وهُشَيْمًا، كانوا يُدلِّسون، واحتَجَجْتَ بروايتهم! فإنْ أَوْجَبَ تدليسُ حمَّادٍ في روايته تَرْكَ حديثه -: أوْجَب تدليسُ هؤلاء الأئمة تركَ حديثِهم.

فإن قال: يَرْوِي عن جماعةٍ حديثًا واحدًا بلفظٍ واحدٍ من غير أن يُمَيِّز بين ألفاظهم.

يقال له: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ والتابعون يؤدُّون الأخبارَ على المعاني بألفاظٍ متباينة. وكذلك كان حمَّاد يفعلُ، كان يَسمع الحديثَ عن أيوبَ وهشامٍ وابن عونٍ ويونسَ وخالدٍ وقتادةَ عن ابن سِيرين، فيتَحَرَّى المَعْنَى، ويجمعُ في اللفظ. فإن أوجب ذلك منه تركَ حديثِهِ أوجب ذلك تركَ حديث «سعيد بن المُسَيَّب» و«الحسن» و«عطاء» وأَمثالِهم من التابعين؛ لأنهم كانوا يفعلون ذلك.

بل الإنصاف في النَّقَلَةِ الأخبار استعمالُ الاعتبار فيما رَوَوْا.

❁❁❁

= والثوري، وهم أكبر منه، وهو أحد الأئمة، مُتَّفَقٌ على توثيقه، أخرج له أصحاب الكتب الستة، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال «كان مدلسًا». وقال الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٤٤٩): «وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم».

ثالثًا: أبو بكر بن عيَّاش، أخرج له البخاري، ولم يخرج له مسلم إلَّا شيئًا في مقدمة صحيحه. قال أحمد: «ثقة، وربما غلط»، وقال ابن حبَّان: «اختلفوا في اسمه، والصحيح أن اسمه كنيته. وكان من العُبَّاد الحُفَّاظ المُتقنين، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يُسِيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى. والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته».

وهذه التراجم تُؤيِّد ما أشرنا إليه، من أن ابن حبَّان يعرض في هذا الموضع بالبخاري، لا بغيره. ويزيده توكيدًا أنه عرض به في ذلك، في كتاب آخر من كتبه. فقد نقل الحافظ في التهذيب ٣: ١٣ - ١٤ نحو هذا، قال: «وقد عرض ابن حبَّان بالبخاري، لمجانبته حديث حماد بن سلمة، حيث يقول: لم يُنصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار» (شاكر).

وإنِّي أمثل للاعتبار مثالًا يُستدرَك به ما ورَاءه:

كأنَّا جئنا إلى «**حمَّاد بن سلمة**» فرأيناه رَوَى خبرًا عن أَيُّوبَ عن ابن سِيرِينَ عن أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ، لم نجد ذلك الخبرَ عند غيره من أصحاب أيوب. فالذي يلزمنا فيه التوقُّفُ عن جَرْحه والاعتبار بما رَوَى غيرُه من أقرانه. فيجب أن نبدأ فننظرَ هذا الخبر: هل رواه أصحاب حمَّاد عنه، أو رجلٌ واحد منهم وحدَه؟ فإن وُجد أصحابُه قد رَوَوْه عُلم أن هذا قد حدَّث به حمَّاد، وإن وُجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه أُلْزِقَ ذلك بذلك الراوي دونَه.

فمتى صَحَّ أنَّه رَوَى عن أيوب ما لم يُتَابَع عليه، يجب أن يُتَوقَّف فيه ولا يُلْزَقَ به الوَهَنُ بل يُنظر: هل رَوَى أحدٌ هذا الخبرَ من الثقاتِ عن ابن سيرينَ غيرُ أيوب؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ يَرْجِع إليه. وإن لم يوجد ما وصفنا، نُظر حينئذ: هل رَوَى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين من الثقات؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ. وإن وُجِد ما قلنا، نُظر: هل روى أحد هَذَا الْخَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غير أبي هريرة؟ فإنْ وُجِد ذلك صَحَّ أنَّ الخبر له أَصلٌ. ومتى عُدِمَ ذلك، والخبَرُ في نفسِه يخالفُ الأُصولَ الثلاثةَ، عُلِم أنَّ الخبر موضوعٌ لا شكَّ فيه، وأنَّ ناقلَه الذي تفرَّد به هو الذي وَضَعه. /ص٨٢/

هذا حكم الاعتبار بين النَّقَلَة في الرِّوايات.

❁❁❁

وقد اعتبرنا حديث شيخٍ شيخٍ على ما وصفنا من الاعتبار، على سبيل الدِّين.

فمن صَحَّ عندنا منهم أنه عدلٌ احتججْنا به وقَبِلْنا ما رواه، وأدخلناه في كتابنا هذا.

ومن صَحَّ عندنا أنه غيرُ عدلٍ، بالاعتبار الذي وصفناه، لم نحتَجَّ به،

وأدخلناه في كتاب (**المجروحين من المُحَدِّثين**)، بأحد أسباب الجرح؛ لأن الجرح في المجروحين على عشرين نوعًا، ذكرناها بفصولها في أوَّل (كتاب المجروحين) بما أرجو الغُنْيَةَ فيها لِلْمُتَأَمِّلِ إِذَا تَأَمَّلَهَا، فَأَغْنَى ذَلك عن تكرارها في هذا الكتاب.

❁ ❁ ❁

❁ **وأما الأخبار، فإنها كلَّها أخبارُ آحاد**[1]؛ لأنه ليس يوجدُ عن النبي ﷺ خبرٌ من رواية عَدْلَيْن، رَوَى أحدُهما عن عَدْلَيْن، وكل واحد منهما عن عَدْلَيْن، حتى ينتهي ذلك إِلى رسُول اللَّه ﷺ.

فلما استحال هذا وبَطلَ، ثَبَتَ أن الأخبار كلَّها أخبارُ الآحاد. وأن مَنْ تَنكَّب عن قبول أخبار الآحاد فقد عَمَد إلى ترك السُّنن كلِّها، لعدم وجود السُّنن إلا من رواية الآحاد.

وأما قبول الرَّفعِ في الأخبار: فإنَّا نقبلُ ذلك عن كل شيخٍ اجتمع فيه الخِصَال الخمسُ التي ذكرتُها.

فإن أرسل عدلٌ خبرًا وأسنده عدلٌ آخرُ، قبلنا خبر من أسْنَد؛ لأنه أتَى بزيادةٍ حَفِظَها ما لم يَحْفَظ غيرُه ممن هو مثلُه في الإتقان. فإن أرْسَلَهُ عدلانِ وأسْنَده عدلانِ، قُبِلَتْ روايةُ العدلين اللذَيْن أسنداه، على الشرط الأوَّل. وهكذا الحكمُ فيه، كَثُرَ العددُ فيه أو قَلَّ. فإن أرسله خمسةٌ من العدول وأسنده عدلانِ، نظرتُ حينئذٍ إلى من فوقَه بالاعتبار، وحكمتُ لمن يَجِبُ.

كأنَّا جئنا إلى خبرٍ رواة نافعٌ عن ابن عمر عن النبي ﷺ اتَّفق مالكٌ،

(١) في المطبوعة: «الآحاد» وما أثبته من «صحيح ابن حبَّان» ١/ ١١٨.

وعُبيد الله [بن عمر][(١)]، ويحيى بن سعيد، وعبد الله بن عَوْن، وأيوب السَّخْتِياني، عن نافع عن ابن عمر، ورفَعوه، وأرسله أيوبُ بن موسى، وإسماعيل/ ص٨٣/ بن أُمية، وهؤلاء كلُّهم ثقاتٌ، أو أسند هذَان وأرْسَل أولئك، اعتبرتُ فوقَ نافعٍ: هل رَوَى هذا الخبرَ عن ابن عمر أحدٌ من الثقات غيرُ نافعٍ مرفوعًا أو مَنْ فوقَه؟ على حَسَب ما وصفنا. فإذا وُجد قَبِلْنا خبرَ من أتَى بالزيادة في روايته، على حَسَب ما وصفنا.

وفي الجملة: يجب أن يُعتبر العدالةُ في نَقَلَة الأخبار، فإذا صحَّت العدالةُ في واحدٍ منهم قُبِل منه ما رَوَى من المُسنَد وإن أوقفه غيرُه، والمرفوعِ وإن أرسله غيرُه من الثقات. إذ العدالةُ لا توجب غيرَه، فيكونُ الإرسالُ والرفعُ عن ثقتين مقبولين[(٢)]، والمسنَدُ والموقوفُ عن عدلين يُقبلانِ على الشرط الذي وصفناه.

❁❁❁

❁ وأما زيادةُ الألفاظ في الرِّوايات:

فإنَّا لا نقبل شيئًا منها إلا عَمَّن كان الغالبُ عليه الفقهَ، حتى يُعلمَ أنه كان يروي الشيء ويَعلمُه، حتى لا يُشَكَّ فيه: أنه أزاله عن سَنَنِه، أو غَيَّره عن معناه، أَوْ لا؟ لأنَّ أصحابَ الحديث الغالبُ عليهم حفظُ الأسامي والأسانيد، دون المتون، والفقهاءُ الغالبُ عليهم حفظُ المتون وأحكامِها وأداؤها بالمعنَى، دون حفظ الأسانيد وأسماء المُحدِّثين.

---

(١) زيادة من ح . (شاكر).

(٢) «مقبولين»: خبر «يكون»، لا صفة «ثقتين». وفي م «مقبولان»، وهو لحن . (شاكر).

فإذا رَفَع مُحَدِّثٌ خبرًا، وكان الغالبُ عليه الفقهَ، لم أقبل رَفْعَه إلا من كتابِه؛ لأنه لا يَعلم المسنَد من المرسَل، ولا الموقوفَ من المنقطع، وإنما همَّتُه إحكامُ المتن فقط.

وكذلك لا أقبل عن صاحب حديثٍ حافظٍ متقنٍ أتَى بزيادة لفظةٍ في الخبر؛ لأن الغالبَ عليه إحكامُ الإسناد وحفظُ الأسامي، والإغضاءُ عن المتون وما فيها من الألفاظ، إلا من كتابِه.

هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ.

❁ ❁ ❁

❁ وأما المُنْتَحِلُونَ المَذَاهبَ من الرُّواة:

مثلَ الإرجاءِ والتَّرَفُّضِ، وما أشبههما، فإنَّا نحتج بأخبارهم، إذا كانوا ثقاتٍ، على الشرط الذي وصفناه، ونكِلُ مذاهبَهم وما تقلَّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا، إلا أن يكونوا دُعاةً إلى ما انتَحلوا. فإن الداعيَ إلى مذهبه والذابَّ عنه حتى يصيرَ إمامًا فيه، وإن كان ثقةً، ثم روينا عنه، جعلنا للأتْباع لمذهبه طريقًا، وسوَّغنا للمتعلِّم الاعتمادَ عليه وعلى قوله. فالاحتياطُ تركُ رواية الأئمة الدُّعاةِ منهم[1]، والاحتجاج بالرُّواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه.

---

(١) **أقولُ**: لا وجه لترك الاحتجاج بالدَّاعية الثِّقة. وما قاله الإمام ابن حِبان هنا لا يصلح وجهًا؛ فإن العُمدة في الرواية على الثقة والتَّحرُّز عن الكذب مع الإتقان، فإذا تحققت هذه في راوٍ وكان داعية وتُرِكَ حديثه فلعلَّه يكون قد روى حديثًا ثابتًا وليس عند غيره من الرُّواة، فتضيع عنَّا سُنَّة نحن أحوج إلى حِفظها. فلو جَعَل ابن حِبان الشَّرط فيه: أن لا يروي ما يشهد لبدعته لكان أقرب للصَّواب لموضع التُّهمة. ولو أنَّ الأولى بالقبول خلافه أيضًا، فإن فرض كلامنا في الرَّاوي الثقة الضابط المُتحرِّز من الكذب.

والذي أراه والله أعلم: أنَّ الرَّاوي ما كان ثقة ضابطًا متحرزًا من الكذب لا يجوز تَرْكُ روايته مهمَا كان مُبتدعًا، إلَّا إنْ كانت بدعتُه تُخْرِجُه عن وَصْفِ الإسلام بإنكار معلومٍ من الدِّين بالضَّرورة.

وهذا أعدلُ المَذَاهب والحَمْدُ لله. (شاكر). **قلت**: وهذا التفصيل من نفائس الفوائد الحديثية .

ولو عَمَدْنا إلى ترك / ص٨٤/ حديث الأعمش، وأبي إسحاق، وعبد الملك ابن عُمير، وأضرابِهم، لما انْتَحَلُوا، وإلى قَتَادَةَ، وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ وابن أبي ذِئْبٍ، وأشباههما، لِمَا تَقَلَّدُوا، وإلى عُمر بن ذَرٍّ، وإبراهيم التَّيْمِي، ومِسْعَرِ [بن كِدَامٍ][(١)]، وأقرانِهم لِمَا اختاروا، فتركْنا حديثَهم لمذاهبهم، لكان ذلك ذريعةً إلى ترك السُّنن كُلِّها حتى لا يَحْصُلَ في أيدينا من السُّنن إلا الشيءُ اليسير.

وإذا استعملنا ما وصفْنا أَعَنَّا على دَحْضِ السُّنن وطَمْسِها. بل الاحتياطُ في قبول روايتهم الأصلُ الذي وصفناه، دون رفض ما رَوَوْا جملةً.

❁❁❁

❁ وأما المُخْتَلِطُون في أواخر أعمارهم:

مثل الجُرَيْرِي، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وأشباههما، فإنَّا نَروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتجُّ بما رَوَوْا إلا أَنَّا لا نعتمدُ من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقاتُ من القُدَماءِ، الذين نعلمُ أنهم سمعوا منهم قبلَ اختلاطهم، أوْ ما وافقُوا الثقاتِ في الرواياتِ التي لا نشكُّ في صحتها وثبوتِها من جهةٍ أُخرى؛ لأن حُكْمَهُم، وإن اختلَطُوا في أواخر أعمارهم، وحُمِلَ عنهم في اختلاطهم، بعد تقدُّم عَدَالتِهم، حُكْمُ الثقةِ إذا أخطأ: أن الواجبَ تركُ خَطَائِه[(٢)] إذا عُلِمَ، والاحتجاجُ بما يعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكمُ هؤلاء: الاحتجاجُ بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا ممَّا رَوَى عنهم القدماء من الثقات، الذين كان سماعُهم منهم قبلَ الاختلاطِ سواءً.

❁❁❁

(١) زيادة من (ح). (شاكر).

(٢) أثبتناها على رسم (م) وفي (ح) خطأه، وكل صحيح (شاكر).

◉ وأما المُدَلِّسون الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ:

فإنَّا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بَيَّنُوا السماعَ فيما رَوَوْا مثل الثَّوْري، والأعمش، وأبي إسحاق، وأضرابهم من الأئمة المُتقنِين، وأهلِ الوَرَع في الدِّين. لأنَّا متى قَبِلنا خَبَر مُدَلِّس لم يُبَيِّنِ السَّماعَ فيه، وإن كان ثقةً، لَزِمَنا قبولُ المَقَاطِيع والمَراسِيل كلِّها، لأنه لا يُدْرَى: لعل هذا المدلِّس دَلَّسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ / ٨٥/ يَهِي الخبرُ بذكره إذا عُرِف. اللهمَّ إلا أن يكون المُدَلِّس يُعْلَمُ أنه ما دَلَّس قطُّ إلا عن ثقةٍ. فإذا كان كذلك قُبِلَتْ روايتُه، وإن لم يُبَيّن السماعَ.

وهذا ليس في الدنيا، إلا سفيان بن عُيَيْنَة وحدَه، فإنه كان يدلِّس ولا يدلِّس إلا عن ثقة مُتْقِنٍ، ولا يكاد يُوجد لسفيانَ بن عُيينة خبرٌ دلَّس فيه إلا وُجِدَ الخَبَرُ بعينه قد بَيَّن سماعَه عن ثقةٍ مثلِ نفسهِ.

والحكمُ في قبول روايته لهذه العلةِ، وإن لم يُبَيّن السماعَ فيها، كالحكم في رواية ابن عباس، إذا رَوَى عن النبي ﷺ ما لم يَسمع منه.

وإنما قبلنا أخبارَ أصحاب رسول اللَّه ﷺ مَا رَوَوْها عن النبي ﷺ، وإن لم يُبَيّنُوا السماعَ في كل ما رَوَوْا وبيقينٍ نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر، ورواه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غير ذكر ذلك الذي سمعه منه؛ لأنهم رضي الله عنهم، وقد فَعَل كلّهم أئمةٌ سادةٌ قادةٌ عدولٌ، نَزَّهَ الله جل وعلا أَقْدَارَ أصحاب رَسُولِ اللَّه ﷺ عن أن يَلْزَقَ بهم الوَهَنُ.

وفي قوله ﷺ: «**أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ منكم الغائبَ**»، أعظمُ الدليل على أنَّ الصحابةَ كلّهم عدولٌ ليس فيهم مجروحٌ ولا ضعيفٌ إذ لو كان فيهم أحدٌ غيرُ عدلٍ لَاسْتَثْنَى ﷺ في قوله: «أَلَا لِيبلِّغْ فلانٌ وفلانٌ منكمُ الغائبَ». فلما أجملهم في الذِّكر بالأمر بالتبليغ مَنْ بعدَهم، دلَّ ذلك على أنهم كلّهم عُدول. وكفَى بمن عدَّله رسول الله ﷺ شرفًا.

فإذا صحَّ عندي خَبرٌ من رواية مدلِّسٍ أنه بَيَّن السماعَ فيه، لا أبالي أن أذكرَه من غير بيان السماعِ في خبره، بعد صحته عندي، من طريق آخر.

❁ ❁ ❁

❁ وإنا نُمْلي بعد هذا التقسيم وذكر الأنواع، ووصفَ شرائطِ الكتاب، قسمًا قسمًا، ونوعًا نوعًا، بما فيه من الحديث، على الشرائط التي وصفناها في نَقْلِها: من غير وجود قطع في سَنَدها، ولا ثُبوت جَرْحٍ في ناقليها، إن قَضَى الله ذلك وشاءه. وأتَنكبُ عن ذكر المُعَاد فيه، إلا في موضعَيْن: إما لزيادة لفظةٍ لا أجِدُ منها بُدًّا، أو للاستشهاد به على معنًى في خبرٍ ثانٍ، فأما في غير هاتَيْن الحالتين فإني أتنكَّبُ ذكرَ المُعَاد في هذا الكتاب.

جعلنا الله ممَّن أسَبْل عليه جَلابيب السَّتْر في الدنيا، واتَّصل ذلك بالعفو عن جناياته في العُقْبَى. إنه الفعَّال لما يُريد). وانتهى كلام أبي حاتم رحمه الله تعالى.

كتبه

أحمد محمد شاكر

عفا الله عنه بمنه

❁ ❁ ❁

تم بحمد الله

الخاتمة

وتشتمل على التوصيات الآتية:

أولا: الحثُّ على نَشْر تُراث المحققين الكبار، ممن كان لهم دور بارز في النهضة التراثية فيما يتعلق بالسُّنة النبويَّة، توثيقًا وشرحًا ودفاعًا، من مؤلفات ومقالات، خاصةً تلك التي كانت بالدَّوريات النَّادرة .

ثانيًا: الحثُّ على نشر مؤلَّفات الإمام ابن حبَّان التي لم تُنْشَر من قبل، أو التي في حكم المفقود، والبحث عنها في المكتبات العامة والخاصة، وكذا التي نُشِرتْ ولم تَلْق العناية اللائقة بها.

ثالثًا: إثراء المكتبة الحديثية بالدِّراسات عن ابن حبَّان ومؤلفاته خاصة الصحيح ، والثقات والمجروحين، لا سيما في المباحث التي هي دائمًا محل خلاف مثل تساهله في التصحيح وتوثيقه للرّواة .. إلخ.

⊙⊙⊙

المصادر والمراجع

١- «**الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**»: الزركلي، خير الدين، ت ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢ م .

٢- «**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**»: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ٩مج.

٣- «**تاج التراجم**»: أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ –١٩٩٢م.

٤- «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، حققه وضبط نصه وعلَّق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، ١٧ مج .

٥- «**تاريخ دمشق**»: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م، ٨٠مج بالفهارس).

٦- «**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**»: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ومراجعة: علي محمد البجاوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر – ١٩٦٧م، ٤ مج .

٧- «**تذكرة الحفاظ**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ط١ ١٣٧٤، ٤مج .

٨- «**التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**»: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق شريف بن صالح التشادي، ط١ ، وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية بقطر، ١٤٢٥هـ = ٢٠١٤م .

٩- « **تكشيف نصوص التراث العربي والأجنبي** »: كمال عرفات نبهان، الإسماعيلية : مكتبة الإمام البخاري ، ط٢، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

١٠- « **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**»: عبد الرحمن المعلمي اليماني، ت١٣٨٦هـ=١٩٦٦م، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، بيروت : المكتب الإسلامي ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ، ١ – ٢ مج .

١١- «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**»: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزاره الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ٣٦ مج بالفهارس .

١٢- «**الجامع الصَّحيح وهو سُنن الترمذي**»: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الجزآن الأول والثاني، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بالقاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ - ١٣٥٩هـ/ ١٩٣٧ - ١٩٤٠م.

١٣- «**الجامع الكبير: سنن الترمذي**» : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، وآخرين، ط١ مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م، ٦مج .

١٤- «**جمهرة مقالات العلامة أحمد محمد شاكر**»: عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل ، دار الرياض بالجيزة - مصر ، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م ، ٢مج .

١٥- «**الجواهر المضية في طبقات الحنفية**» : عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي محي الدين أبو محمد، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر ط١ ، سنة ١٤١٣ = ١٩٩٣، ٥ مج .

١٦- «**دور الهند في نشر التراث العربي**»: حفظ الرحمن الإصلاحي، كتاب العربية؛ رقم ٢١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م..

١٧- «**سلم الوصول إلى طبقات الفحول**» : مصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، إرسيكا ، إسطنبول، ٢٠١٠م .

١٨- «**سِيَر أعلام النبلاء**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٩، سنة ١٤١٣هـ، ٢٨ مج .

١٩- «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**»: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، ١١ مج.

٢٠- «**صحيح ابن حبَّان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي**»: الأمير علاء الدين علي بن بَلَبَان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) ، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة: دار المعارف، ط١، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م، ج١ .

٢١- «**صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان**»: الأمير علاء الدين علي بن بَلَبَان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ١٨ مج، بالفهارس .

٢٢- «**صحيح ابن حبَّان: المُسند الصَّحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قَطْعٍ في سَنَدِها، ولا ثُبُوت جَرْحٍ في ناقليها**»: محمد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان البُستي (ت ٣٥٤هـ) ، بتحقيق : محمد علي سونمز، وخالص آي ديمير ، وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية بقطر، سنة ١٤٣٣ = ٢٠١٢م ، في ٨ مج بالفهارس.

٢٣- «**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**»: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ، مكتبة القدسي ط١، ١٣٥٣هـ ـ ١٣٥٥هـ = ١٩٣٤ـ ١٩٣٧م، ١٢ ج.

٢٤- «**طبقات الشافعية الكبرى**» : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٠ مج .

٢٥- «**الفهرس الوَصْفي لمطبوعات دائرة المعارف العثمانية**»: إعداد: عظمت الله الندوي، وسيد أحمد زكريا الندوي، بإشراف السيد عمر الهاشمي، حت إدارة البروفيسور محمد مصطفى شريف. ط الدائرة بالهند سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٢٦- «**كشف الظنون**» : مصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق بشار عواد معروف ، وأكمل الدين إحسان أوغلو، مؤسسة الفرقان - لندن، ط١ ، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م، ١٠ مج بالفهارس .

٢٧- «**كلمة الحق**»: أحمد محمد شاكر ، بتقديم العلامة عبد السلام هارون ، دار الكتب السَّلفية (السُّنَّة حاليًّا) بالقاهرة ، ط١ سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

٢٨- «**لسان الميزان**»: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢ م، ١٠ج .

٢٩- «**مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف**»: محمود محمد الطناحي (ت ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م .

٣٠- « **المُسْند** »: **أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)**، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر ، القاهرة : دار المعارف للطباعة والنشر بمصر ، ط١ ، ١٣٦٥- ١٣٧٦هـ = ١٩٤٦- ١٩٥٦م . ١- ١٥ ج .

٣١- «**المُسْند**»: لأحمد بن حنبل، في ٤٥ مجلدًا ، بالإضافة لـ ٥ مج للفهارس، بمساعدة فريق يعاونه، طبعة مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م . ثم طبعه ثانية في ٥٢ مجلدًا .

٣٢- «**معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية**» أحمد خان ط الرياض ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٣٣- «**المعجم المُختصّ بالمحدثين**» : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، ط١، سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٤- «**معجم المطبوعات العربية والمعربة**»: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.

٣٥- «**المعجم المختص بالمُحَدِّثين**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

٣٦- «**مفتاح كنوز السُّنَّة**»: «فنسنك(ت ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩م) ، نقله إلى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي ، تقديم محمد رشيد رضا، مطبعة مصر ، ط١ ، ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م.

٣٧- «**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّان**»: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، حققه ونشره: محمد عبد الرزاق حمزة بـ«المطبعة السلفية»، سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م.

٣٨- «**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّان**»: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني - عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، (١٤١١ - ١٤١٢ هـ) = (١٩٩٠ م -١٩٩٢ م)، ٩مج بالفهارس.

٣٩- ـ «**الوافي بالوفيات**»: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م، ٢٩ مج .

الدَّوريات:

٤٠- «**الدور السِّياسي والحضاري لمدينة (إسبيجاب) منذ العصر الساماني حتى الغزو المغولي (٢٦١-٦١٧هـ/ ٨٧٤- ١٢٢٠م)**: هنية بهنوس عبد ربه نصر، مجلة المؤرخ العربي، ج١، ع ٢٧، سنة ٢٠١٩، ص ص ١٤٥-٢٠٧ .

٤١- «**صَحِيحُ ابنِ حبَّان المُسَمَّى (التقاسيم والأنـواع)**»: أحمد محمد شاكر، المجلة السَّلفية (لصاحبها عبد الفتاح قتلان) ع٣، س١ (جمادى الآخرة سنة ١٣٣٥هـ = أبريل سنة ١٩١٧م، ص ص ٧٦ ـ ٨٥ .

المواقع الإلكترونية:

٤٢- «**حديث الذِّكريات مع الشيخ شعيب الأرناؤوط**»: حوار مع جاسم المطوع، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=WDGYLDXtHs8

لمراسلة المجلة على البريد الإلكتروني

journal@alsunan.com

eISSN 2785-8499

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

[الحشر : ٧]

وَقْفُ السُّنَّةِ وَالتُّرَاثِ النَّبَوِيِّ

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١ ، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454
info@alsunan.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
journal@alsunan.com

eISSN 2785-8499